المملكة المغربية

وزارة العدل

«العدل» في خطب ورسائل

صاحب الجلالة

الملك محمد السادس

من سنة 1999 إلى سنة 2011

مديرية الدراسات والتعاون والتحديث

قسم التواصل

«العدل» في خطب ورسائل
صاحب الجلالة
الملك محمد السادس

من سنة 1999 إلى سنة 2011

مديرية الدراسات والتعاون والتحديث
قسم التواصل

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

خطب ورسائل
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

سنة 1999

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم من رجال الإدارة وممثلي المواطنين

الدار البيضاء، 12 أكتوبر 1999

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه. خدامنا الأوفياء ورعايانا المخلصين ولاة وعمالا ورؤساء مجالس وسائر المنتخبين المحليين.

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نلتقي بكم في هذا الجمع المبارك الذي يضم المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم من رجال الإدارة وممثلي المواطنين.

وإنه لمن حسن الطالع أن ينعقد هذا الإجتماع في مدينة الدار البيضاء عاصمة المغرب الإقتصادية التي تحضى بمكانة خاصة لا لأنها القطب الإقتصادي للمملكة فحسب، ولكن لأن دواعي التحديث ومستلزمات المنافسة لم تصرفها عن أصالتها وروحها.

فقد اجتمعت فيها بتوافق وتلاؤم عوامل كثيرة جعلتها صورة ملخصة لواقع الوطن المتجدد بإستمرار بدءا من سكانها الوافدين إليها من مختلف أنحائه إلى ما تضمه من مهن وحرف وصناعات ومراكز إنتاج متنوعة وما تضمه من بنيات تحتية متعددة، مما بوأها الموقع المرموق الذي تحتله.

وإن مما زاد هذا الموقع رفعة ما تحتله هذه المدينة في قلبنا وقلوب جميع المغاربة من دور في الكفاح من أجل كرامة المغرب وحريته الذي قاده بطل التحرير جدنا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس حتى أنه لقب بـــــ "ملك الكرياز سنطرال".

وقد كان والدنا المنعم صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه يخص مدينتكم بعطف صابغ ويوليها عناية فائقة، وكان يراها قاطرة إقتصادية للمغرب قاطبة وقد بادلته الدار البيضاء وساكنتها حبا بحب وعطاء بعرفان وجميلا بوفاء.

وإغناء لهذه المكانة المتميزة بالدار البيضاء أبى أكرم الله مثواه إلا أن يضفي عليها طابعا روحيا بإقامة معلمة دينية وحضارية هي محط فخر للمغرب ألا وهي مسجد الحسن الثاني.

حضرات السيدات والسادة،

إننا لمبتهجون لهذا اللقاء بين القائمين على الشؤون المحلية الذين إختارهم السكان والساهرين على المصالح العمومية الذين هم ممثلون عن حكومتنا في دوائر عملهم.

إن مسؤولية السلطة في مختلف مجالاتها هي أن تقوم على حفظ الحريات وصيانة الحقوق وأداء الواجبات وإتاحة الظروف اللازمة لذلك على النحو الذي تقتضيه دولة الحق والقانون في ضوء الإختيارات التي نسير على هديها من ملكية دستورية وتعددية حزبية وليبرالية إقتصادية وواجبات إجتماعية بما كرسه الدستور وبلورته الممارسة.

ونريد في هذه المناسبة أن نعرض لمفهوم جديد للسلطة وما يرتبط بها مبني على رعاية المصالح العمومية والشؤون المحلية وتدبير الشأن المحلي والمحافظة على السلم الإجتماعي. وهي مسؤولية لا يمكن النهوض بها داخل المكاتب الإدارية التي يجب أن تكون مفتوحة في وجه المواطنين، ولكن تتطلب إحتكاكا مباشرا بهم وملامسة ميدانية لمشاكلهم في عين المكان وإشراكهم في إيجاد الحلول المناسبة والملائمة.

إن على إدارتنا الترابية أن تركز إهتمامها على ميادين أضحت تحضى بالأهمية والأولوية مثل حماية البيئة والعمل الإجتماعي وبأن تسخر جميع الوسائل لإدماج الفئات المحرومة في المجتمع وضمان كرامتها.

وإذا كان خيارنا للامركزية راسخا فإننا في منظور إعطائها محتوى جديدا نصدر أمرنا إلى حكومتنا لتعرض على أنظارنا مشروع إصلاح لقانون يمكن من تكييف النظام الجماعي مع مستجدات الحياة المحلية، وذلك على ضوء توصيات المناظرة الوطنية السابعة التي حظيت بمصادقة والدنا طيب الله ثراه.

إن الجهة التي كرسها دستور مملكتنا تعتبر حلقة أساسية في دعم الديمقراطية المحلية ومجالا خصبا للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وفضاء فسيحا للتفكير والتخطيط في إطار واسع لمستقبل أفضل في تعاون وإنسجام مع الوحدات الترابية الأخرى بإعتبارها أداة توحيد وعنصر إلتحام.

وفي هذا الصدد نصدر أوامرنا لحكومتنا أن تنكب في القريب العاجل على وضع مجموعة من النصوص التطبيقية للقانون المنظم للجهة حتى تتمكن هذه المؤسسة من المساهمة في التنمية.

إن اللامركزية لا يمكن أن تحقق الأهداف المتوخاة منها إلا إذا واكبها مسلسل عدم التركيز الذي يقضي بنقل إختصاصات الإدارة المركزية إلى مندوبيها المحليين.

حضرات السيدات والسادة،

إنكم من هنا تدركون لا شك أهمية العنصر الإقتصادي والإجتماعي ومدى ما نعيره له من عناية كبيرة. وإنطلاقا من الثقة التي يحظى بها بلدنا لدى الفاعلين الإقتصاديين والمؤسسات المالية والنقدية فإننا نتطلع إلى قفزة إقتصادية نوعية.

إن السياق المشجع الذي جعل بلدنا يندرج ضمن الإقتصاديات الناهضة لم يكن وليد الصدفة. لقد عرفت بلادنا في الآونة الأخيرة سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية والمالية والضريبية والقانونية من أجل حفز الإقتصاد وتشجيع الإستثمار.

وإذا كنا نسجل بإرتياح قوة إقتصادنا على الإلتئام مع التطورات العالمية، فإن النتائج المحققة لا ترقى إلى ما نريد. فلا يزال الإستثمار الخاص الذي هو حجر الزاوية للإقلاع الإقتصادي متردد تغلب عليه الإنتظارية والخوف من المجازفة وقلة الإبتكار.

إننا لنعي أن هناك جملة من المعوقات البنيوية كالتضارب في مراكز القرار والهوة بين روح القوانين ومنطوقها مما ينعكس سلبا على تطبيقها والبطء في الإنجاز دون وجود ضوابط قانونية ضد هذه الممارسات.

ولتذليل كل الصعاب ولمنح الفرصة للقطاع الخاص الوطني والأجنبي للإستثمار خاصة بالنسبة للمقاولات المتوسطة والصغيرة التي نعلق الأمل عليها في إيجاد مناصب شغل لمختلف مستويات الكفاءة والتأهيل قررنا إنشاء لجنة خبراء تحت رئاستنا تطبعها قواعد العقلانية تهدف إلى معرفة مواقع الخلل وإقتراح الوسائل الكفيلة بتبسيط الإجراءات وإزالة كل الحواجز التي تعوق التجاوب بين المستثمر والإدارة تفاديا لإزعاج المعنيين ونزع الثقة منهم الشيء الذي يجعلهم يترددون فيما يودون القيام به وربما يتخلون عنه.

ولترسيخ هذا الإطار المشجع للفاعلين الإقتصاديين فإن عزمنا وطيد كذلك على ترسيخ دولة الحق والقانون في الميدان الإقتصادي وعلى إصلاح للقضاء والرفع من عدد المحاكم التجارية وعلى وضع القوانين المالية الملائمة.

على أننا نود لفت الإنتباه إلى أن النهوض بالميدان الإقتصادي والإجتماعي يحتاج إضافة إلى ما سبق إلى مقومات تدعمه وفي طليعتها التقريب بين مختلف الفاعلين فيه وبين ممثلي السكان بالمشاركة في المناقشة وإبداء الرأي لتحديد الإختيارات المحلية المناسبة مما يشجع على تعميق فضيلة التشاور والحوار بصراحة ووضوح وبما ينمي لدى الجميع الشخصية الموقرة التي تحظى بالتقدير في إطار من إحترام حرية العمل والحقوق النقابية والعناية بالنشاط الإجتماعي وإتاحة فرص المساهمة والإندماج للمواطنين كافة بدون أي إعتبار أو تمييز وبما يوفر لهم ظروف الحياة السعيدة وييسر لهم وسائل الراحة والرفاه.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب قد إستطاع القيام بإصلاحات جذرية أكسبته مصداقية ومكنته من بناء مشروع مجتمعي يستند إلى الديموقراطية تدعمها تنمية مستديمة.

إن هذا الإقتناع وما يبعث في نفوسنا جميعا من إرتياح لهو الحافز لنا على تعميق الثقة وتقوية الإيمان والدافع لنا إلى المثابرة على بذل الجهود ليس فقط لحل المشكلات مهما تكن عويصة، ولكن كذلك لمواجهة القرن المقبل الذي نحن على مشارفه ولرفع التحديات الكبرى التي ستجابهنا فيه من مواكبة مستجدات التطور العلمي والتكنولوجي ومقتضيات العولمة.

فلتسيروا «حفظكم الله ورعاكم ووفقكم وسدد خطاكم» على النهج الذي رسمناه ولتبلغوا رعايانا في عموم الجهات والأقاليم مانكن لكم ولهم من عطف سابغ ورضى عميم ولتجدوا في الإهتمام بمصالحهم والعناية بشؤونهم والنهوض بالمسؤولية التي تتحملون أعباءها الجسيمة بكل ما تستلزم من صدق وإخلاص ونزاهة وإستقامة ومثابرة على مواصلة الإصلاح الذي نسعى إلى تحقيقه «إن أريد إلا الإصلاح ما إستطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب». صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الكلمة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة إفتتاح أشغال المجلس الأعلى للقضاء

الرباط، 15 دجنبر 1999

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السادة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء

بسرور بالغ وإبتهاج عميق يسعدنا أن نلتقي بكم ونحن نفتتح هذه الدورة التي يعقدها المجلس الأعلى للقضاء. وهو شعور نابع مما تحظى به هذه المؤسسة الدستورية الموقرة الموضوعة تحت رئاسة جلالتنا ونابع كذلك من الأهمية القصوى التي نوليها للقضاء بإعتباره مسؤولية منوطة بأمير المؤمنين يفوض النهوض بها لقضاة بإسمه يصدرون الأحكام.

وعلى النهج الذي سلك أسلافنا الميامين والذي وطده والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه نحن عازمون على متابعة المسير بما تتطلبه هذه المسؤولية من عناية ورعاية على أساس متين من مرجعيتنا الإسلامية الثابتة، ومن تراثنا العلمي الزاخر المتجلي في الرصيد الفقهي والإجتهادي الذي

خلفه فقهاء الأمة وفي طليعتهم قضاة المغرب على مر التاريخ أولئك الذين أعترف لهم بالتقوى والنزاهة وشهد لهم بالتبريز في أحكام النوازل والقضايا المستحدثة.

وإذا كنا نريد إستمرار هذه الصورة الأصيلة المشرقة لقضائنا في إطار دعائمه القوية ومرتكزاته الراسخة، فإننا نتطلع كذلك إلى أن يكون هذا القضاء متطورا ومتجددا يواكب ما يعرفه العالم المتقدم في مواجهة المشكلات التي يثيرها العصر وتولدها الحضارة الحديثة ويساير ما عقدنا العزم على إنجازه بإذن الله وما دعونا إلى التعبئة له بمنظور تصحيحي للمسؤولية ومفهوم جديد للسلطة.

لقد أنجزت في عهد والدنا المقدس رضوان الله عليه إصلاحات كثيرة تحث على الإعتزاز والإفتخار بما تحقق بها من إطمئنان على سير العدالة في بلادنا وإرتياح لمصالح المواطنين في نطاق إستقلال القضاء وتنظيم جهازه وتوحيده وإعادة هيكلة مختلف أصنافه ودرجاته وإحداث محاكم متخصصة وإتخاذ تدابير تنظيمية وتشريعية لصالحه وصالح القضاة كي ينهض هذا القطاع الحيوي بدوره في ضمان الحقوق والحريات وفي ترسيخ سيادة الشرعية والقانون وتثبيت دولة الحق والعدل وهو الدور الذي به يصبح القضاء مكونا فاعلا في التنمية بكل متطلباتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

وعلى الرغم من كل ماتحقق فإننا نسعى إلى مزيد من التطوير والتحديث حتى نمكن قضاءنا من رفع التحديات التي تفرضها مشارفة الألفية الثالثة مما يقتضي تكوينا مستمرا ومتفتحا يستوجب العناية بالمعهد الوطني للقضاء بإعادة هيكلته وتحسين برامجه وتعيين مناهج تأطيره وتجديد طرق عمله. وإن من

شأن مثل هذا التكوين أن يؤهل جهازنا القضائي لمواكبة تجدد القوانين العالمية ولكسب ثقة الذين يرغبون في التعامل معنا إضافة إلى كسب ثقة المواطنين.

ورغبة منا في توسيع مجالات التطوير والتحديث قررنا الزيادة التدريجية في عدد المحاكم التجارية كما قررنا إحداث محاكم إستئناف إدارية في أفق إنشاء مجلس للدولة يتوج الهرم القضائي والإداري لبلادنا حتى تتسنى مواجهة كل أشكال الشطط وحتى يتاح ضمان سيادة الشرعية ودعم الإنصاف بين المتقاضين. وإننا لندعو حكومتنا للإسراع لإعداد القوانين المنظمة للمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات، بإعتبارها إطارا قضائيا قائما لحماية المال العام من أن تمتد إليه أيدي العبث والتسيب وإستغلال النفوذ وبإستكمال هذا الإطار الشامل لتحديث القضاء وتأهيله وعقلنة تدبير شؤونه وتوفير بنايات لائقة لمحاكمه وإمداده بالوسائل المادية والمعنوية نكون قد عملنا على تفعيله وهيأنا له أسباب القيام بما أنيط به من تحقيق العدالة الإجتماعية.

ومن البديهي أنه لن يحقق القضاء هذا المبتغى إلا إذا ضمنا لهيئته الحرمة اللازمة والفعالية الضرورية بجعل أحكامه الصادرة بإسمنا تستهدف الإنصاف وفورية البث والتنفيذ وجرياز مفعولها على من يعنيهم الأمر. على أن تكون هذه الأحكام صادرة عن التطبيق السليم للقانون وفق مقتضيات نصوصه وما يمليه ضمير القاضي بمنأى عن كل أشكال الضغوط المادية والمعنوية وسائر الإعتبارات الذاتية والمؤثرات الخارجية.

حضرات السادة،

إن العدالة كما لايخفى هي الضامن الأكبر للأمن والإستقرار والتلاحم الذي به تكون المواطنة الحق، وهي في نفس الوقت مؤثر فاعل في تخليق المجتمع وإشاعة الطمأنينة بين أفراده وإتاحة فرص التطور الإقتصادي والنمو الإجتماعي وفتح الباب لحياة ديمقراطية صحيحة تمكن من تحقيق ما نصبو إليه من آمال. وإذا كان الجميع مطالبا بمضاعفة الجهود وبذل الطاقات لمجابهة المستحدثات المتلاحقة ورفع تحدياتها فإن المعول كبير على قضاتنا في حدود إختصاصاتهم الدستورية أن يواصلوا أداء رسالتهم المقدسة بما يتناسب وما تفرضه تعاليم شريعتنا السمحة من عدل وإنصاف وإستقامة وكرامة وحماية للقانون وتمسك بالفضائل الخلقية السامية التي ينبغي أن تتحكم في السلوك والتي أنتم لاشك مثالها والقدوة.

لهذا فإننا ونحن نوليكم ما أنتم جديرون به من عناية وما هو لائق بكم من مكانة ننتظر منكم - حضرات السادة أعضاء هذا المجلس الموقر أن تظلوا على ما عودتمونا أسرة ملتئمة يلحمها التناسق والإنسجام وأن تستمروا على ما عهدنا فيكم من صدق وإخلاص وأن تواصلوا السير على النحو الذي يتفق والمستوى المرموق لمؤسسة دستورية تعمل تحت رئاسة جلالتنا حرية بممارسة إحدى وظائف الإمامة العظمى، طبقا لمبادئنا الإسلامية العريقة الملزمة للقضاة بالتجرد والنزاهة والإستقلال ووفقا للقيم الإنسانية المشتركة في مجال الحقوق. وإننا لواثقون من أنكم تقدرون هذه المسؤولية حق قدرها وأنكم تحفزا منها ستعالجون مختلف النقط الهامة التي صادفنا عليها مدرجة في جدول أعمال هذه الدورة.

حضرات السادة،

إننا إذ نفتتح بسم الله أشغال مجلسكم الموقر لنود أن نؤكد لكم حسن ظننا وكامل عطفنا وسابغ رضانا داعين الله تعالى أن يرزقكم عونه وتوفيقه وسداده ويلهمكم الإمتثال الدائم للأمر الإلهي الوارد في قوله عز وجل «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل».

صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى الوزير الأول حول المخطط الخماسي

الرباط، 16 دجنبر 1999

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

خديمنا الأعز الأرضى ووزيرنا الأول الأوفى السيد عبد الرحمن اليوسفي،

حفظك الله ورعاك وأمنك وسدد خطاك ولسبيل الخير أرشدك وهداك ،

وبعد إنك لتعلم ما نوليه من فائق العناية لتثبيت دعائم التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية وتقويتها ببلادنا وما نهدف إليه من تعميم ثمار الرخاء على رعايانا كافة من خلال تحقيق تنمية شاملة تستجيب لمتطلبات تأهيل الإقتصاد الوطني والإرتقاء بالمستوى المادي والمعنوي للمواطنين وتمتيع بلادنا ببنيات متينة تمكنها من مواجهة التحديات المطروحة عليها ومن الإندماج الإيجابي في محيط عالمي يعرف تحولات عميقة ومتسارعة.

إن التنمية الشاملة التي نسعى إليها تعني الإرتقاء بالبلاد في جميع المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والسياسية وبناء تطورها بشكل يتيح تعميم الإستفادة من ثمرات النمو على سائر مكوناتها، سواء على مستوى الفئات الإجتماعية أو على النطاق المجالي.

وعلى هذا الأساس يتعين تصور إستراتيجية تنموية منسجمة يهدف تنفيذها إلى تقوية بنيات المجتمع وإدماج مختلف مكوناته وتمتين نسيج وحدته. ويتعلق الأمر أساسا بما يلي

- أولا النهوض بالمناطق المعوزة وإلحاقها بدينامية التنمية وبصفة خاصة تدارك التأخر الذي يعانيه العالم القروي في مجال التجهيزات الإقتصادية والإجتماعية ومعالجة تدني مستوى الدخل وإنتشار الأمية ونقص الخدمات الإجتماعية.

- ثانيا إدماج الشباب وفي مقدمته الشباب المتعلم في مسلسل الإنتاج سعيا لإستثمار طاقاته المتميزة والإستفادة من مؤهلاته العالية في خدمة التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد يحفزه على الإبداع والإبتكار والإعتماد على الذات في غير توان أو تواكل.

- ثالثا إشراك المرأة في الأنشطة التنموية وتمكينها من ممارسة جميع حقوقها كعنصر فاعل ومؤثر في المجتمع.

- رابعا محاربة الفقر والتهميش والإقصاء الذي يتنافى ومبادئ ديننا الإسلامي الحنيف المبني على مجموعة من القيم الإنسانية وفي مقدمتها إشاعة التضامن والتآزر وحفظ العزة والكرامة.

إن هذا المسار لا يمكنه أن يتم إلا من خلال توجيه التطور الإقتصادي والإجتماعي وتنسيقه في إطار مخططات تهدف حسب مراحل متتالية إلى التعجيل بإدراج البلاد في المسيرة الحضارية الصناعية والعلمية والتكنولوجية المعاصرة.

وذلك بالإعتماد على منهجية جديدة تتفادى الصعوبات التي واجهت التخطيط في الماضي بإعتباره أداة لتوضيح الرؤية وتحقيق التغيير وإطارا ملائما لصب إختياراتنا الإنمائية في منظور شمولي ومنسجم يؤمن الإحاطة بالعوامل المتحكمة في تطور محيطنا الداخلي والخارجي ويمكن من ترتيب الأولويات وينير مسعى الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين ويساعدهم عن طريق ما ييسره من تشاور وتشارك على إتباع أقوم المناهج وإنتقاء أنجع السبل لمواجهة التحديات الآنية والمستقبلية.

وبهذا الإعتبار يجب أن يسمح التخطيط بتوضيح معالم الطريق وتوجيه البلاد لنهج المسار المنشود وذلك في إطار تقوية التوجيه نحو تدعيم دولة الحق والقانون وخدمة الصالح العام وإرساء حرية المبادرة الخاصة وفتح الباب على مصراعيه لتفتق الطاقات الإبداعية.

وقد حرص المغرب على تطبيق هذه الإختيارات عاملا على تفادي أي منحى يتنافى وقواعد الحرية، سواء تعلق الأمر بالمجال السياسي أو الإقتصادي أو الإجتماعي، وذلك تماشيا مع ما كرسته الدساتير المتعاقبة للمملكة وإيمانا بأنه لا تنمية بغير حرية ولا إنعتاق من التخلف بدون إذكاء روح المبادرة وإستتباب الظروف الميسرة لها.

وتعميقا لهذه التوجهات يجب أن تعتمد المنهجية الجديدة مقاربة ملائمة لإشكالية التنمية كفيلة بتعبئة كل الطاقات المتوافرة للإسهام في وضع مخطط خماسي يندرج في إطار إستراتيجية بعيدة المدى تؤمن لنا من الظروف ما يجعلنا نلج الألفية الثالثة إن شاء الله بتفاؤل وثبات.

سلاحنا في ذلك إيماننا القوي وثقتنا الراسخة في قدرتنا على تخطي الصعوبات ورفع التحديات ثم عزمنا الأكيد على سن السياسات الهادفة وإتخاذ التدابير الكفيلة بتوفير الشروط اللازمة لبلورة هذا الإيمان وتجسيد تلك الثقة بالنفس.

وإذا كانت التنمية الإقتصادية والإجتماعية هي ثمرة المجهود الجماعي للأمة فإنه يتعين على جميع الأطراف الإقتصادية والإجتماعية وفي مقدمتها الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والمنظمات الإجتماعية أن تتحمل مسؤوليتها في ذلك وتنهض بما يقتضي تحقيقها من واجبات.

فعلى الإدارة أن تيسر للمتدخلين الإقتصاديين والإجتماعيين ظروف العمل حتى يتسنى للقطاع الخاص سواء الوطني أوالأجنبي أن يضطلع بدوره المنشود في الإستثمار والإنتاج والتشغيل بما في ذلك مساهمته في إنعاش التجهيزات الأساسية الإقتصادية والإجتماعية دون أن تتخلى الدولة عن دورها الريادي والتنظيمي في هذا المجال وخاصة في تأهيل المناطق التي تعاني من نقص في هذه التجهيزات.

وإن الجماعات المحلية لمدعوة من جهتها أكثر من أي وقت مضى للقيام بما هي مطالبة به في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ولتمديد نشاطها حسب ما يسمح به القانون ليشمل المجالات التي تبرز فيها فعاليتها وما لها فيها من تأثير.

وهكذا يتعين تعزيز دور الجماعات المحلية وتوسيعه لتصبح شريكا أساسيا للدولة وللفاعلين الآخرين وتدعيم طاقات المؤسسات الجهوية والإقليمية والمحلية لتمكينها من مساهمة أكبر في التنمية.

ولابد في هذا الإطار من تعميق اللامركزية مع تطبيق سياسة ملائمة لعدم التمركز الإداري إعتبارا للأثر الهام الذي له في إنجاح اللامركزية.

ويجب التنبيه في هذا المجال إلى أهمية التخطيط الجهوي والمحلي في ضمان التنسيق اللازم بين برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية. فعلى المؤسسات الترابية أن تصب أعمالها في تصور متكامل على مدى طويل ومتوسط بحيث تكون برمجة المشاريع التنموية الجهوية متعددة السنوات في ضوء مقاربة شمولية ومتناسقة مع المخطط الوطني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

أما بالنسبة للقطاع الخاص فإننا ننتظر منه في المرحلة القادمة من تطور البلاد مساهمة جوهرية تبررها المكانة التي أصبح هذا القطاع يتبوؤها والمجهودات التي بذلتها الدولة لتمكينه من الإرتقاء وتأهيله لتحريك عجلة التنمية وتدعيمها.

ولايخفى أن تحقيق المشروع المجتمعي الذي نسعى إليه يقتضي تعبئة شاملة لمجموع القوى الحية بالبلاد. إلا أن هذه التعبئة لايمكن أن تتم بدون تشجيع مساهمة كل الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين والسياسيين على مختلف المستويات الوطنية والجهوية والمحلية.

وإننا لنود في هذا المضمار أن ننوه بالجهود الإستثمارية الحميدة التي يبذلها رعايانا الأوفياء المهاجرون خارج أرض الوطن والتي نحثهم على مضاعفتها لما يعود بها عليهم وعلى المغرب من نفع كثير وخير عميم.

وفي هذا السياق التعبوي الشامل يكتسي مبدأ المشاركة أهمية خاصة. وهو يقتضي مراجعة العلاقات بين الدولة والشركاء الآخرين، بحيث تسند للإدارة أدوار تتماشى والوظائف الجديدة للدولة في إطار إقتصاد متحرر. ومن ذلك تشجيع أسلوب التعاقد بين الدولة والجماعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني وسائر المساهمين وبذل الجهود لتنمية وظيفة الإستشارة وتوجيه المبادرات التي ترمي إلى القيام بالعمليات التنموية الإقتصادية أو الإجتماعية أوالثقافية وتشجيعها في إطار واضح ومسؤول.

ومن هذا المنطلق فإن المنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية والتعاونيات مدعوة لتقوم بدور هام في إطار التشارك والتعبئة المطلوبة لمواجهة تحديات معركة التنمية.

وبالنسبة للأهداف الأساسية للمخطط المقبل، فإنه يجب أن تتبلور في تلبية التطلعات المشروعة للمجتمع والمتمثلة في تحسين ظروف الحياة وتوفير وسائل العيش الكريم وفي إرساء أسس مجتمع متوازن على المستويين الإجتماعي والمجالي وتحديث البنيات الإنتاجية من خلال تقوية تنافسية المنتوج المغربي ورفع مستوى التعليم والتكوين وتكييفه مع حاجيات الإقتصاد ومقتضيات التطور مع الحفاظ على الثوابت الحضارية والثقافية لبلادنا ومقومات هويتنا العربية والإسلامية.

وإذا كان لابد من ترتيب لأولويات إستراتيجية عملنا المستقبلي فواضح أنه يتعين التطلع إلى تسريع أنساق النمو الإقتصادي بوتيرة تمكن من تحسين ظروف عيش المواطنين وإرضاء حاجياتهم الأساسية من ضمان صحي وسكن لائق مع الإستجابة

لمتطلبات التشغيل، ولاسيما تشغيل الشباب الذي يجب أن يكون على رأس ما نحن به معتنون ومهتمون.

ومن بين الأولويات التي نعيرها فائق رعايتنا تندرج تنمية العالم القروي التي تكتسي أهمية خاصة نظرا لما هو متطلب في هذا الميدان، وذلك من خلال سياسة هادفة لتحقيق التنمية الشاملة وإدماج الساكنة القروية في المسار التنموي العام للبلاد والتقليص من مختلف العجز الذي تعانيه.

وستساعد السياسات القطاعية على تعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية إعتبارا لكونها تندرج في إستراتيجية تنموية شمولية ويتعلق الأمر على الخصوص بتشجيع الصادرات وتنويعها وإنعاش السياحة وتنمية الصيد البحري وتحسين جودة وإندماج منتوجنا الصناعي ورفع مستواه دون إغفال تكثيف إسهامات القطاعات الأساسية الأخرى كالفلاحة والصناعة التقليدية وغيرها.

ولن يكتمل التصور الإستراتيجي لعملنا هذا دون الحرص على تحقيق التوازنات الإجتماعية سواء تلك التي تتعلق بحماية الفئات الإجتماعية المعوزة، أومد جسور التضامن بين الأجيال أوتلك التي تهم الحد من التفاوت الجهوي من خلال منظور بعيد المدى لإعداد التراب الوطني يرتكز على إنعاش العالم القروي والتطوير العقلاني للمشهد الحضري وحماية البيئة والمحافظة عليها ضمن سياسة تحترم قواعد الإستغلال الرشيد لمواردنا الطبيعية وفي طليعتها الماء الذي ما أحوجنا إلى مزيد من الحرص عليه بحسن إستهلاكه وعقلنة تدبيره. غير أنه لبلوغ جميع المقاصد المتوخاة لا يخفى عليك ما يكتسيه العنصر البشري من أهمية

على جميع المستويات بإعتباره فاعلا ومستفيدا من سيرورة الإقتصاد وكذلك بإعتباره مفكرا ومبدعا ومربيا وحاملا لمشعل الإنسية المغربية الأصيلة في السياق الثقافي والحضاري الذي ننتمي إليه. لذا يجب أن يشكل إصلاح النظام التربوي والتعليمي مسعى دائما ومتجددا يمكننا على الخصوص من الإنخراط في مجتمع المعرفة والتكنولوجيا والإعلام ومواكبة تطوره المتواتر والمتلاحق.

كما يتعين الحرص على ضمان مكانة متميزة لبلادنا في إطار تعاون مثمر مع التكتلات الجهوية والقارية وبصفة خاصة في اتجاه بناء المجال الإقتصادي المغاربي آخذين بعين الإعتبار إلتزاماتنا الدولية التي كرست إختياراتنا فيما يتعلق بالإنفتاح الإيجابي على العالم الخارجي.

وبموازاة مع هذه الأهداف يتعين رفع مستوى الأداء الإقتصادي والإجتماعي لأجهزة الدولة وذلك بإصلاح الإدارة والعدل والمؤسسات العمومية لما لذلك من وقع حاسم على تعميق الديمقراطية وتأهيل النسيج الإقتصادي الوطني لمواكبة مقتضيات التنافسية الدولية.

وإننا متيقنون أن إعتماد التخطيط كمنهج متميز لإستشراف المستقبل وتقييم الحاجيات والإمكانيات وترتيب الأولويات ونهج أسلوب توافقي بناء مع مختلف الفرقاء سيمكننا إن شاء الله من تحقيق ما نتوق إليه من تقدم ورفعة ورخاء لهذا البلد الأمين حتى تعم خيرات التنمية مختلف ربوعه وتنعم بثمار رخائه كل مكونات مجتمعه.

محب جنابنا الأمثل وزيرنا الأول،

إننا إذ نبسط لك في هذه الرسالة التي نسعد بتوجيهها إليك آفاق منظورنا للمخطط الخماسي الذي نرى أن نستهل به الألفية الثالثة إن شاء الله لنحث جميع خدامنا الأوفياء في مختلف الأجهزة المعنية على أن يولوه ما هو جدير به من عناية وإهتمام في حرص منهم على بلورة مختلف محاوره وشتى أبعاده لتطبيقها وتنفيذها بكل ما تقتضي من جد وحزم وعزم وما تتطلب من نزاهة وصرامة وإستقامة مؤكدين لهم حسن ظننا بهم وكامل عطفنا عليهم وسابغ رضانا عنهم وداعين لهم بدوام عون الله وتوفيقه وسداده.

«وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم.

والسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطب ورسائل
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

سنة 2000

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
إلى المجلس الوطني لإعادة تأهيل المدينة التاريخية لطنجة

طنجة، 08 أبريل 2000

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

منذ ثلاث وخمسين سنة خلت كان لهذه المدينة السعيدة لقاء تاريخي مع جدنا جلالة الملك محمد الخامس رضوان الله عليه حيثإتخذ من مشرفها المطل على العالم منبرا للتذكير والتأكيد على الثوابت الراسخة للأمة المغربية تلكم الثوابت المتمثلة في إستمرار السيادة الوطنية وتواصل الإنتماء الديني والحضاري وقدسية الوحدة الترابية. وما إحتفاؤنا اليوم بهذه الذكرى الخالدة إلا وقفة إجلال وتكريم وإمتنان لروحه الطاهرة لما حققه - نور الله ضريحه - لشعبه الوفي من مكتسبات جليلة بفضل صموده وكفاحه من أجل الحفاظ للمغرب على هويته وعلى مقومات كيانه. إن في إختيار جلالته لمدينة طنجة ليصدع منها في تلك المرحلة الدقيقة بالحقوق الثابتة للمغرب أقوى دليل على ما لهذه المدينة من ميزة خاصة بوصفها قلعة إشعاع وصلة وصل بين باقي ربوع المملكة والعالم الخارجي إذ ما إنفكت على توالي العصور تلعب دورا دوليا بارزا حتى أنها تحولت في بعض الحقب إلى شبه عاصمة دبلوماسية للمغرب.

وذلكم كان شأنها في عهد سلفنا العظيم جلالة السلطان سيدي محمد بن عبد الله فمنها كان- خلد الله ذكره - يعلن عن أهم مواقف المملكة المغربية بصفتها أنذاك قطبا من الأقطاب الفاعلة في العلاقات الدولية سواء كانت تلك المواقف تدخل ضمن إهتمامات جلالته الإقتصادية والتجارية أوتتصل بإستتباب النظام الدولي السائد آنئذ والذي كان للمغرب فيه رأي لا يستغنى عنه. وهو الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تبادر غداة إستقلالها بتوجيه السيد توماس باركلي لربط العلاقات بينها وبين المغرب الدولة القطب في جنوب البحر الأبيض المتوسط وذات التأثير البالغ لدى الإمبراطورية العثمانية.

وقد أستقبل القنصل الأمريكي الأول بحفاوة خاصة من طرف جلالة السلطان سيدي محمد بن عبد الله. كما تم عقد إتفاقيةسلام بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية على غرار الإتفاقيات المبرمة بين هذه الدولة حديثة العهد بالإستقلال وكل من إنجلترا وفرنسا وهو لاندا. ثم توالت الإتصالات بالرسائل الخطية بين جدنا المعظم وأول رئيس للولايات المتحدة الأمريكية فخامة السيد جورج واشنطن لتنسج بين البلدين روابط تعاون تجاري وسياسي لم تزل تشكل إلى اليوم مرجعية للصداقة المغربية الأمريكية تلكم الصداقة التي تربط خيوطها من جديد جدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس مع الرئيس فرانكلان ديلانو روزفيلت في بداية 1943 والتي وثق عراها والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه مع كل الرؤساء الذين تعاقبوا على دفة الحكم طيلة النصف الأخير من القرن المنتهي بدءا بالرئيس دوايت دايفيد إيزانهاور ووصولا إلى الرئيس الحالي فخامة السيد وليام جيفرسون كلينتون.ومما لاشك فيه أن من أهم العوامل التي عززت التفاهم بين المغرب والولايات المتحدة تقاسمهما نفس القيم المتمثلة في تشبتهما بمبادىء الحرية والسلم والإنفتاح على التعاون الدولي.

أيتها السيدات، أيها السادة،

يطيب لنا أن نرحب بالشخصيات الأمريكية المشاركة في هذه التظاهرة الواعدة والذين يساهمون معكم مشكورين في مجلس إعادة تأهيل المدينة التاريخية لطنجة. وإننا إذ نبارك مبادراتكم ونثمن أعمالكم وننوه بإلتقاء الإرادات الحسنة من المغرب وخارجه حول مشروع إحياء تراث المدينة العتيقة ليسعدنا أن نرى العمل الجمعوي قد غدا يستنهض الهمم ويستقطب النخب ويقتحم مجالات واسعة من النشاط التنموي كانت إلى الأمس القريب رهينة بما للدولة وحدها من إمكانات لولوجها أوموقوفة على ما للإدارة من إستطاعة للقيام بأعبائها. فبروز هيئات المجتمع المدني للعمل في ميادين مختلفة إما بتصديها للمعضلات الإجتماعية كالفقر وتلوث البيئة وتفشي الأمية أوبإشاعتها للحوار الجاد وتجذيرها للثقافة وتنافسها في فعل الخير وتباريها في خدمة الصالح العام لما يثلج صدرنا ويطمئننا على مستقبل المغرب ونضج شعبه.

إننا عندما دشنا منذ سنتين حملات للتضامن لم نكن نسعى إلى إجتثاث الفقر من جذوره - فهذا أمر لن يتأتى التغلب عليه إلا في المدى المتوسط - وإنما إستهدفنا إذكاء شعلة البر في النفوس فكانت إستجابة رعايانا الأوفياء في مستوى تطلعاتنا مما يدل على توقد هذه الفضيلة في وجدانهم وتوهجها في ضمائرهم.

فالمجتمع المغربي كان عبر تاريخنا المجيد مجتمعا أصيلا في تآزره مترابطا بإستمرار بعرى التكافل لا يتكل على الدولة إلا في ما هي منوطة به من أمن وعدل وحماية وتخطيط. أما الشأن المحلي فقد كان دائما من إختصاص السكان

هم الذين يتولون تدبيره على مستوى الحي والمدينة والقرية والمدشر والقصبة والقبيلة يواجهون متطلباتهم ويقومون بتسيير أمورهم بأنفسهم.

ومن منطلق فضيلة التسيير الذاتي هاته جاء الدستور المغربي حريصا على دور الجماعات المحلية كمؤسسة للتخطيط والتدبير في مجالات التنمية. غير أنه مهما توفر لهذه الجماعات من وسائل للعمل فدورها لن يغني عما يمكن أن يقوم به المجتمع المدني من مبادرات لاسيما في مجال إستقطاب الإرادات الحسنة وتجنيدها للإدلاء بدلوها في المجهود الوطني. فالإعتماد على الطاقة البشرية قبل غيرها قد أصبح هو السبيل الأنجع لتحقيق التقدم المتوازن.

أيتها السيدات، أيها السادة،

لقد كان لوالدنا المنعم طيب الله ثراه الفضل في إنشاء وكالة خاصة للإنعاش والتنمية الإقتصادية والإجتماعية للعمالات والأقاليم الشمالية للمملكة وتعطى ولاية طنجة حاليا في هذا الإطار بعناية متميزة حيث رصد لها ما ينيف عن ستمائة وثلاثين مليون درهم لتمويل أربعين مشروعا هاما في القطاعات الأساسية كالسياحة والتعمير ومد الطرق والتزويد بالماء الصالح للشرب والكهرباء بما في ذلك إيصال الكهرباء إلى الضواحي القروية وكذا الفلاحة والري والصيد البحري والصحة. كما رصدت إعتمادات هامة لإتمام تجهيز المناطق الصناعية بما فيها المنطقة الحرة للتصدير علاوة على الإعتناء بإنعاش المقاولات الصغرى كرافد من الروافد الواعدة في مجال خلق مناصب جديدة للشغل وتركيزا للدور المحوري الذي تقوم به مدينة طنجة ضمن شبكة التواصل والتبادل مع الخارج سيواصل العمل لإتمام الطريق السيار الرابط بينها وبين الدارالبيضاء بالإضافة إلى تنفيذ مشروع الطريق الساحلي المتوسطي وإنشاء المرسى الجديد.

وما هذه المشاريع إلا جزء من كل، لأننا عازمون على تمكين مدينة طنجة والمناطق الشمالية من القيام بالدور الذي نريده لها دور الواجهة المشعة والمزدهرة لمملكتنا السعيدة. وهذا ما حدا بنا إلى زيارة هذه المناطق غداة تولينا أمانة قيادة شعبنا الوفي تلكم الزيارة التي مكنتنا من الإطلاع على أحوال السكان ومن حث نخبهم كي يشمروا على ساعد الجد ضامين ما لهم من قدرة على العمل والإبتكار إلى المجهود الذي تقوم به الدولة من أجل الإسراع بإنعاش هذه المناطق ورفع معدل نموها إلى المستوى الذي نرضاه لها.

ايتها السيدات والسادة.

لقد أضحى من الثابت أن الطاقة البشرية غدت أهم رافع للتنمية وأنها هي العامل الأساسي لتحريك الإنتاج وخلق الثروة بفضل ما لها من قدرة على تحويل وتدبير الموارد الأخرى مادية كانت أو فكرية. لذا فإننا نتفاءل كلما رأينا مجموعة من رعايانا الأوفياء يسهمون بحظهم في إطار المجتمع المدني من أجل توسيع دائرة العمل الجمعوي.

فمن هذا التوجه سنحيي فضيلة التكافل المتجذرة في السلوك الإجتماعي الإسلامي وهو التوجه الذي إنطلقت منه بعض الأمم المتقدمة في بداية نهضتها ومنها الولايات المتحدة الأمريكية التي يشارك معكم شخصيات بارزة من نخبها للإسهام في مشروع إعادة تأهيل المدينة العتيقة لطنجة. ولقد وفقتم في إختيار موعد هذا اللقاء بتزامنه مع الذكرى الخالدة لزيارة جدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس أكرم الله مثواه لهذه الحاضرة للتأكيد على سيادة المغرب ووحدة ترابه.

ندعوالله تعالى أن يتوج أعمالكم ويحقق مساعيكم في هذا الإتجاه الذي من شأنه بلورة تلاقي الإرادات الحسنة والفعاليات المنتجة من أجل إزدهار هذه المدينة لتظل ملتقى للحضارات ورمزا للتفاعل والتمازج بين الثقافات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة إفتتاح أشغال المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط

طنجة، 04 ماي 2000

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وءاله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نلتقي بكم في هذا الجمع المبارك، ونحن نفتتح به أشغال المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط. وإنكم لتعلمون مدى الأهمية التي نوليها لهذا المجلس الذي هو بحق مؤسسة هامة أقرها دستور مملكتنا ليدعم المسلسل الديمقراطي لبلادنا، مكرسا بذلك ثقافة الحوار والتشاور التي أصبحت تميز إختياراتنا الثابتة ورغبتنا في إشراك كل الفاعلين في بلورة الرؤية الإقتصادية والإجتماعية التي تمكن المغرب من تحقيق تنمية شاملة ومستديمة.

إن الوظيفة الإستشارية لمجلسكم كأداة لتأكيد الممارسة الديمقراطية تفتح مجالا واسعا لتعبئة المجتمع بكامل شرائحه والتفافه حول القضايا التي تطرحها التنمية في بلادنا.

ومن هذا المنطلق وحرصا على تفعيل دور هذا المجلس، قررنا أن نشرك إلى جانب الأعضاء المنصوص عليهم في الظهير الشريف المنظم للمجلس الأعلى للإنعاش

الوطني والتخطيط نخبة من الفاعلين الإقتصاديين والمتخصصين في ميدان المال والأعمال والتكنولوجيا المعاصرة وممثلين عن المجتمع المدني لما توخينا فيهم من قدرة على تدبير الشأن المحلي وخبرة في تأطير هياكله. ومن شأن هذا الإشراك أن يعمق رؤيتنا ويوسع دائرة الإنتفاع من كفاءاتنا الوطنية.

إن الإحتكاك المباشر بين أعضاء الحكومة ومجموعة كبيرة من النواب والمستشارين على المستويات الوطنية والجهوية والمحلية وممثلين عن الهيئات المهنية والثقافية والمؤسسات العمومية والقطاع الخاص والإتحادات الجمعوية وذوي الخبرة وتدارس المشاكل والحلول أفقيا وقطاعيا من شأنه أن يساعد على بلورة حقيقة التخطيط ووضعه في إطاره الصحيح وهو المشروع الذي نطمح إلى إرساء أسسه.

حضرات السيدات والسادة،

إن الإعتبارات الأساسية التي سبق أن بيناها ووضعنا لبناتها ورسمنا آفاقها في التوجيهات المقدمة لحكومتنا الموقرة أثناء إعداد المخطط الذي بين أيديكم إرتكزت على إستراتيجية تنموية منسجمة تهدف إلى تقوية بنيات المجتمع وإدماج مختلف مكوناته وتحقيق نمو إقتصادي يواكب مستجدات التطور دون التفريط في مقدساتنا وإلغاء هويتنا.

إن النهوض بالمناطق المعوزة والحد من الفوارق الإجتماعية وتنمية العالم القروي ومحاربة الفقر والتهميش وإشراك المرأة في التنمية وتمكينها من ممارسة جميع حقوقها وإصلاح النظام التربوي والتعليمي وتأهيل الموارد البشرية والإعتناء بالتشغيل وإدماج الشباب وفي مقدمته الشباب المتعلم في المسلسل الإنتاجي تكون

الأولويات الرئيسية التي يجب أن ينكب عليها عملنا المستقبلي في إطار مقاربة عقلانية كفيلة بتحقيق الإدماج المنشود.

إن تفعيل دور هذا المخطط وضمان نجاعته يتطلب تعبئة كل الطاقات والإمكانات والتنسيق بين التوجهات الوطنية والمخططات الجهوية والقطاعية وخلق تكامل بين مختلف الفاعلين والشركاء الإقتصاديين والإجتماعيين. وبذلك تتجلى أهمية المسؤوليات وتوزيع المهام بين الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات الإقتصادية والمالية وسائر مكونات المجتمع في تدبير التنمية ووضع أسس نجاحها.

إن الدولة تتحمل وظائف التوجيه والتنظيم والتنسيق بين مختلف الفاعلين والتحفيز على الإستثمار والتشغيل. فهي بهذا الإعتبار مطالبة بتوفير المناخ القانوني والإداري لتضمن حسن تدبير الشأن العام وترشيد السياسة المالية وتوفير الإدخار وعقلنة تسيير المرافق العمومية إضافة إلى سهرها على إعادة توزيع الثروات الوطنية إنطلاقا من توفير التجهيزات والخدمات الإجتماعية وغيرها لاسيما للفئات المحرومة والمهمشة.

وإذا كنا نسجل بكل إفتخار وإعتزاز الجهود التي بذلت في سياق تدعيم دولة الحق والقانون فإن المجهودات المستقبلية يجب أن تنصب على إستكمال إصلاح النظام القضائي وتثبيت إستقلاليته وتحديث الجهاز الإداري وعقلنته حتى يتم بعث جو الثقة لدى المواطنين وغرس قيمه في نفوسهم.

وبالموازاة مع مجهود الدولة فإن الجماعات المحلية والهيئات الترابية تتطلع إلى مجالات أوسع للمساهمة في التنمية الإجتماعية والإقتصادية والثقافية.

وفي هذا الصدد فإننا نأمل من الجهة التي كرسها الدستور لدعم الديمقراطية وتوطيد اللامركزية وتوسيع مسلسل عدم التركيز الإداري أن تقوم بدور فعال في التنشيط التنموي وتنسيق التعاون بين الجماعات وتوظيف الموارد البشرية والثروات وتحسين إستثمارها في المشاريع الإقتصادية والإجتماعية الأكثر شمولية والأنجح مردودية.

ومن هذا المنظور أصبح لزاما على المخططات الجهوية والمحلية الأخذ بعين الإعتبار مفاهيم الإستراتيجية الجديدة التي دعونا حكومة جلالتنا أن تحددها لإستبدال الأساليب الظرفية لمعالجة الجفاف بسياسة عقلانية تساعد على تقوية النسيج الإنتاجي بالبادية وتنوع مصادر عيش سكانها حتى تجعلهم في مأمن من الإنعكاسات السلبية لتقلبات الطقس. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد على ضرورة صيانة ثرواتنا المائية وعقلنة وترشيد تدبيرها لما تشكله من أهمية بالغة في إستراتيجياتنا المستقبلية.

حضرات السيدات والسادة،

إن القطاع الخاص أصبح يحتل مكانة مرموقة في تنشيط الإقتصاد وتحريك عجلة التنمية. وإن إيماننا الراسخ في جدوى نظام السوق وحرية المبادرة لم يكن وليد ضغط العولمة بل كان دوما إختيارا ثابتا من سياسة والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه لما حباه الله من حكمة وتبصر وبعد نظر وقدرة على إستباق الأحداث وإستشرافها. وتوطيدا لهذه السياسة الرشيدة، ولإستثمار ما تم تحقيقه يجب متابعة هيكلة وعصرنة المؤسسات العمومية لتحسين مردوديتها. كما نلح على مواصلة الهيكلة القطاعية وتحسين محيط المقاولة

المغربية وتقوية قدرتها التنافسية حتى تمكنها من الصمود أمام إكراهات السياسة الحمائية الجمركية.

فمواجهة التحديات في هذا الميدان تلزمنا تقوية نسيجنا الإنتاجي، وجعله يتحلى بروح الإبتكار والمبادرة وسرعة التكيف مع التحولات الجهوية والدولية والمستجدات التكنولوجية. وهذا يتطلب تبسيط الإجراءات الإدارية ورفع العوائق أمام فرص الإستثمار. كما أن المقاولات الصغرى والمتوسطة تشكل هي الأخرى محركا أساسيا للتنمية ومصدرا للتشغيل.

وبهذه المناسبة نهيب بالحكومة وبالهيئات المحلية تشجيع حاملي الشهادات وخريجي مراكز التكوين المهني على إنشاء المقاولات الصغرى والمتوسطة التي أثبتت التجربة في أرجاء أخرى فعاليتها. كما نود من القطاع البنكي الإنخمار في مسلسل التنمية الإقتصادية والإجتماعية بتشجيعه للمقاولات الصغرى والمتوسطة عن طريق تسهيل منح القروض لها وتأطيرها. وفي إطار حرصنا على تشجيع هذا النوع من المقاولات نتوخى التسريع بإصدار الميثاق الوطني الذي يحدد إلتزاماتها تماشيا مع برامج الدولة المدعمة لها. ولا يخفى عليكم إنشغالنا بمعالجة عوائق الإستثمار حيث أسسنا تحت رئاستنا الفعلية لجنة خبراء لتحديد مواقع الخلل وتقديم الحلول الكفيلة بتبسيط الإجراءات ورفع الحواجز عن المستثمرين.

وفي هذا الصدد نود أن نؤكد مرة أخرى أن البيروقراطية الإدارية تعتبر من أكبر عوائق التنمية. فالإدارة بإجراءاتها المعقدة وسلوكاتها الرتيبة وسوء تدبيرها للمرفق العمومي يضاف إلى ذلك إنكماشها على نفسها وعجزها عن

التواصل مع محيطها والإستماع لإنشغالات المتعاملين معها يؤدي إلى تزايد ظواهر سلبية تتمثل على الخصوص في اللامبالاة إزاء مصالح المواطنين، وكذلك المستثمرين وسوء إرشادهم، الشيء الذي ينتج عنه شلل في الحركة الإقتصادية بكاملها وبالتالي التنمية الشاملة التي نستهدفها.

حضرات السيدات والسادة،

إن المغرب يتوفر على شبكة من الجمعيات تقوم بأنشطة متعددة إقتحمت ميادين التنمية المحلية من محاربة الأمية وتقوية البنيات التحتية ومساعدة الفئات الضعيفة وإنجاز مشاريع متنوعة تعود بالخير العميم على المستفيدين. وهي بذلك تشكل عنصرا هاما في تجنيد الطاقات المتوفرة وفاعلا نشيطا في التنمية قوامها المشاركة الفعالة للسكان.

ومما يثلج الصدر كون هذه الجمعيات فسحت المجال واسعا للعنصر النسوي الذي أظهر كفاءة كبيرة وإرادة قوية في تدبير الشأن المحلي، مما أكسب المرأة ثقة في النفس وتحقيقا للذات.

لهذا يتعين على الدولة كما على الجماعات المحلية والفاعلين الآخرين توظيف هذه الطاقات الهائلة التي يتوفر عليها المغرب والأخذ بيدها لتوضيح مسؤولياتها وتحديد ضوابطها وعقلنة تسييرها.

حضرات السيدات والسادة،

إن نجاح هذا المخطط يتطلب روح التعبئة والمواطنة الخالصة. كما أنه متوقف على صواب ونجاعة الآليات المسخرة لمتابعة وتقييم مراحل تنفيذه. لهذا سنعير إهتماما خاصا لمناقشاتكم وإقتراحاتكم التي ستكون ولا شك مثمرة وبناءة مؤكدين لكم حسن ظننا بكم وكامل عطفنا عليكم وداعين لكم بدوام عون الله وتوفيقه لتحقيق ما نسعى إليه من خير لشعبنا وتقدم لبلدنا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
خلال مأدبة الغذاء التي أقامتها السيدة أولبرايت على شرف جلالته

واشنطن، 20 يونيو 2000

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيدة الوزيرة،

أصحاب السعادة،

حضرات السيدات والسادة،

أود بادئ ذي بدأ أن أتوجه إليكم بالشكر بإسم المملكة المغربية والوفد المرافق لي على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة هذا الحضور الكريم الذي يضم شركاء ومدعوين وأصدقاء. وأنني لواثق من أن أسس شراكتنا الإستراتيجية ستتقوى بفضل قيادتكم النشيطة للدبلوماسية الأمريكية بما يعزز تعاوننا الإقتصادي ويعمق تشاورنا السياسي حول القضايا التي تشغل بالنا.

وأسجل هنا بإرتياح كون علاقاتنا الثنائية تشهد منذ بضع سنوات نموا مضطردا في مختلف المجالات كالتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتجارة

والإستثمارات والتعاون في ميدان الدفاع وكذا بالنسبة للتشاور المتعدد الأطراف لفائدة السلام والأمن العالميين.

لكن هذه العلاقات الممتازة على الصعيد السياسي لم تستفد بعد من كل إمكانياتها في المجال الإقتصادي خاصة في ما يتعلق بالتجارة والإستثمارات. وأنني أدعوا الفاعلين المغاربة والأمريكيين إلى التحلي بالمزيد من الجرأة لإستكشاف الإمكانات وإستغلال الفرص التي توفرها المملكة المغربية في هذا الميدان.

لقد عملت الحكومة المغربية في عهد والدي المنعم جلالة المغفور له الحسن الثاني رحمه الله، وكذا منذ إعتلائي العرش بدوري هو ادة على تحسين المناخ الإقتصادي عبر القيام بإصلاحات هيكلية مكنت من تحرير نظام التجارة وإصلاح قانون الإستثمارات وإعادة تنظيم النظام المالي وخصخصة عدد من المقاولات العمومية مع التحكم في المعطيات والمؤشرات الأساسية للإقتصاد الوطني.

وقد شرعنا الآن في مراجعة القوانين الإجتماعية وتبسيط المساطر الإدارية والقضائية حتى نجعل من المغرب وجهة مفضلة للإستثمارات وإطارا محفزا على تنمية أنشطة الشركات المختلطة المحدثة لفرص الشغل والمدرة لأرباح مضمونة ومحمية بفضل قوانين دولة نموذجية للحق والقانون.

وفي هذا السياق بالذات نضع مبادرة «ايزنستات» من حيث هي تصور لشراكة ديناميكية ومتعددة الأطراف ومندمجة تنبني على مبدأ التعزيز المشترك

لإقتصاديات المغرب العربي حتى تصبح هذه المنطقة وجهة مفضلة للإستثمارات ونقل التكنولوجيا.

السيدة الوزيرة،

أود بصفتي ضامنا للوحدة الترابية للبلاد ورمزا لسيادة الأمة أن أؤكد على أن المغرب حريص دائما على توفير الظروف الكفيلة بتجاوز العوائق المنصوبة أمام التطبيق النزيه لمخطط التسوية الأممي في أقاليمه الجنوبية وكذا التنفيذ التام والعادل لإتفاقيات هيوستن دون تمييز بين جميع ذوي الحقوق وبالإحترام الكامل للشرعية الدولية.

وفي هذا الصدد تساند الحكومة المغربية مجهودات الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة ومبعوثه الخاص السيد جيمس بيكر الرامية إلى إستكشاف الطرق والوسائل التي من شأنها التوصل إلى حل عادل ودائم لهذه القضية التي ترهن بغير موجب حق إنطلاقة إتحاد المغرب العربي.

أما في ما يخص قضايا الشرق الأوسط ورغم أنني أفضت في الحديث عنها خلال زيارتي هذه فإنني حريص على التأكيد على الأهمية التي يكتسيها إلتزام كل الأطراف المهتمة والمعنية بما تم الإتفاق عليه في أوسلو ومدريد وواشنطن ووايريفر وشرم الشيخ بشكل كامل ونزيه بالنسبة لتقدم مسلسل السلام في الشرق

الأوسط على كافة المسارات في أفق بلوغ هدف نهائي هو الإعلان عن دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة عاصمتها القدس الشريف وفق مبدأ «الأرض مقابل السلام».

وفي نفس السياق الشرق أوسطي أستحضر بتأثر عميق روح الرئيس الراحل حافظ الأسد رحمه الله. وأن المغرب لواثق من كفاءة وتبصر الدكتور بشار الأسد المرشح المحتمل لتولي الرئاسة في سورية وقدرته على العمل من أجل إرساء سلام عادل ودائم بالمنطقة.

ولن يفوتني في الختام تهنئة السيدة أولبرايت على جهودها الشخصية وعلى جهود الحكومة الأمريكية تحت قيادة الرئيس كلينتون من أجل فك عقدة النزاع في الشرق الأوسط، وزرع الثقة في نفوس أبناء إبراهيم. ولي اليقين في أن السلام بهذه المنطقة المكلومة سيكون فاتحة عهد جديد ومشرق للإنسانية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة عيد العرش المجيد

الرباط، 30 يوليوز 2000

شعبي العزيز،

يغمرنا شعور مفعم بالغبطة والتأثر ونحن نخاطبك في هذا اليوم الذي نحتفي فيه جميعا بالذكرى الأولى لإعتلائنا عرش أسلافنا الميامين مستخلفين لأداء الرسالة وحمل الأمانة سائرين على نهجهم القويم في قيادتك وإعلاء شأنك والإرتقاء بك.

وإنها لخير مناسبة لتأكيد الوفاء الصادق الذي تبادلناه وتجديد العهد المقدس، الذي يلحم بيننا بأواصر البيعة الشرعية التي تطوق عنقك وعنقنا متجذرة عبر ثلاثة عشر قرنا من تاريخنا الحافل المجيد مشدودة إلى العصر الحديث برباط دستوري ديمقراطي متجدد.

إن إحتفاءك الخاص بعيد العرش يعود لخاصيته المتمثلة في تجسيده لتلاحم مقدسات المغرب الثلاث، الإسلام والملكية والوطن حيث أرسى العرش بفضل الإسلام والملكية مكونات الوطن التعددية الحضارية والثقافية والجغرافية وجعلها مصدرا مستمرا لوحدته. كما شكل هذا الإلتحام بينك وبين العرش حصنا حصينا أكسب المغرب قوة ومناعة بهما تمكن من الصمود أمام

أخطر الصعاب والأزمات وتخطى أعتى العراقيل والعثرات ورفع مختلف العوائق والتحديات وإجتياز الإمتحانات الحاسمة ومنعرجات التاريخ الصعبة وهو أكثر ما يكون ثباتا وشجاعة وأقوى تضامنا وأوفى عهدا.

ذلك ما لمسناه وما شهد به التاريخ المعاصر عندما إختار الله لجواره والدنا المنعم مولانا الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه وأكرم مثواه، حيث كان إلتحامك بوارث سره للنهوض بأمانة إستخلافه في خدمتك خير وفاء لذكراه العطرة. فبهذا الوفاء المتبادل وتجديد العهد الصادق تغلبنا على محنة فراقه متآزرين وإننا بهذه المعاني السامية والمغازي العالية لنستحضر روحه الطاهرة الزكية وهي تهيمن علينا حانية على التذكير بعهده الزاهر المتسم بالتوحيد والتشديد وبناء الدولة الحديثة القائمة على دعائم الملكية الدستورية الديمقراطية الإجتماعية.

كما نسترجع ذكرى بطل التحرير جدنا المقدس مولانا محمد الخامس تغمده الله بواسع رحمته وجزيل مغفرته، إذ كان المبادر إلى إتخاذ يوم تربعه على العرش عيدا لإلتقاء الشعب الآبي بعاهله الممثل لسيادته ورمزا للكفاح من أجل إستعادة إستقلاله وحريته. فلهما من الله الجزاء الأوفى على ما قدمنا من تضحيات جسيمة وما أنجزا من أعمال عظيمة وما أرسيا من قواعد متينة وأسس مكينة آخذنا العهد على نفسنا كي نسلك سبيلها النيرة الواضحة بخطى ثابتة وإيمان عميق.

هكذا إنطلقنا في لقاء مباشر معك ومعاينة ميدانية لأحوال كل فئاتك وجهاتك خاصة المحرومة منها في بناء مجتمع حداثي قوامه ترسيخ دولة الحق والقانون وتجديد وعقلنة وتحديث أساليب إدارتها وإعادة الإعتبار للتضامن الإجتماعي والمجالي وتفعيل دور المجتمع المدني وإنعاش النمو الإقتصادي وحفز

الإستثمار العام والخاص وإنطلاق تنمية شمولية وإقلاع إقتصادي يضع في صلب أولوياته تشغيل الشباب والنهوض بالعالم القروي والشرائح الإجتماعية والمناطق المعوزة وتأهيل الموارد البشرية والدود عن وحدة التراب وإستثمار الرصيد الثمين للإشعاع الدولي للمغرب بنفس وآليات جديدة.

وإنه ليطيب لنا في غمرة هذه الذكرى العطرة أن نعرب لك شعبي العزيز، عن جزيل شكرنا وكبير إعتزازنا بالمشاعر، التي ما فتئت تعبر بها عن صادق وفائك وخالص ولائك ملتفا بعفوية وتلقائية حول شخص جلالتنا متشبثا بأهداب عرشنا ومؤمنا بالأهداف التي رسمناها، داعين لمضاعفة الجهود في تجديد للرؤى والمناهج وتمديد للآفاق بما يؤهلك لولوج الألفية الثالثة التي نحن مشرفون عليها وأنت أكثر ما تكون تمسكا بالمقدسات وتعلقا بالثوابت وإلتزاما بالعهود أقوى ما تكون إستعدادا للإنخراط الفعال في مسيرة العصر والمساهمة الإيجابية فيها تحفزا من المكانة اللائقة بمجدك التالد وحاضرك الطموح ومستقبلك المشرق الواعد ضمن أصالة راسخة متجددة وحداثة أصيلة.

شعبي العزيز،

سيرا على هذا النهج القويم وبعون من الله وتوفيقه كان منطلقنا مولين كبير إهتمامنا لترسيخ دولة الحق والقانون فأعطينا مفهوما جديدا للسلطة يجعلها ترعى المصالح العمومية وتدبر الشؤون المحلية وتحفظ الأمن وتسهر على الحريات الفردية والجماعية وتنفتح على المواطنين في إحتكاك مباشر بهم ومعالجة ميدانية لمشاكلهم وإشراكهم في هذه المعالجة. وهو مفهوم يتسم بالشمول والتكامل وكل لا يتجزأ وبنيان مرصوص يشد بعضه بعضا. فلا حرية بدون أمن

وإستقرار ولا تنمية بدون إحتكاك يومي بالمواطن وإشراكه في معالجتها، كما أننا نشدد على أن هذا المفهوم لا ينحصر في الإدارة الترابية بل ينطبق على كل من أوكلت إليه سلطة معينة إعتبارا لغايته النبيلة العامة المتمثلة في مصالحة المواطن مع السلطة والجهاز الإداري وحفظ الكرامة وحفز الإستثمار.

وقد حرصنا على تفعيل هذا المفهوم بإجراء حركة تغيير واسعة في مختلف الأجهزة الإدارية خاصة منها الإدارة الترابية والمركزية ورجال السلطة الجهوية والإقليمية وكذا قطاع الإعلام والإتصال بغية توفير الموارد البشرية المتجددة والتي ننتظر منها التشبع الكامل بفلسفته السامية. كما تم إطلاق عملية واسعة للمراقبة والتدقيق والتفتيش والزجر في ظل سيادة القانون والشرعية على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية.

وبموازاة مع ذلك فقد سهرنا على وضع مجموعة جديدة من النصوص المبلورة له حيث تم تهييء مشاريع متقدمة أعدنا من خلالها النظر جذريا في كل ميثاق الجماعات المحلية والإقليمية والجهوية ومدونة الإنتخابات. وسنبشر شعبي العزيز، في مناسبة قريبة بالخطوط العريضة لهذه النقلة الديمقراطية الكبرى التي توخينا منها الإسراع بترسيخ اللامركزية واللاتمركز في اتجاه إفراز مجالس محلية وإقليمية وجهوية تجمع بين ديمقراطية التكوين وعقلانية التقطيع ونجاعة وشفافية وسلامة التدبير وتتوفر على أوسع درجات الحكم الذاتي الإداري والمالي الذي من شأنه جعلها تنهض بعملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية ليس بالتبعية للدولة، ولكن بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني من قبل نخبة ذات مصداقية وكفاءة ونزاهة يفرزها نظام ومسلسل إنتخابي ديمقراطي محاط بجميع الضمانات القانونية الكفيلة بضمان حريته وتعدديته ونجاعته.

كما أننا ننتظر من حكومتنا ترسيخ دولة القانون بإعطاء دفعة قوية للإصلاح الإداري والقضائي المستمر على تخليق الحياة العامة وثقافة المرفق العام. وسنتعهد برعايتنا السامية الموصولة هذا المفهوم الذي قطعنا الخطوات الأولى لتفعيله والذي ينتظرنا بكل مجهودات متواصلة ومتأنية حتى يصبح تشريعات عصرية وثقافة متجذرة وسلوكا يوميا وفعلا تلقائيا.

وفي هذا السياق الرامي إلى تركيز دولة الحق والقانون أولينا عناية خاصة لحقوق الإنسان، وأحدثنا هيئة مستقلة للتحكيم بجانب المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان لتعويض الضحايا حرصا على أن تعمل بكامل العدل والإنصاف والسعي للإستجابة لكل المطالب والطلبات المشروعة والإنفتاح على مختلف الحساسيات. كما أصدرنا تعليماتنا السامية بأن تبذل كل أشكال التأهيل الطبي والإنساني وإعادة الإعتبار والإدماج الإجتماعي لذوي الحقوق علما من جلالتنا بما للتعويض المعنوي والإنساني من أهمية خاصة في الطي النهائي لهذا الملف غايتنا المثلى تضميد الجراح وفتح صفحة جديدة تكرس فيها كل الطاقات لبناء مستقبل مغرب ديمقراطي وعصري وقوي لمواجهة المشاكل الحقيقية والملموسة لأجياله الصاعدة.

وسيرا على إعتماد الدمقرطة والعقلنة في مسلسل التحديث الشامل لمؤسساتنا، فقد قررنا إعادة النظر في الظهير الشريف المنظم للمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان. كما أصدرنا توجيهاتنا السامية بخصوص ما ننتظره من هذا المجلس من مهام جليلة متجددة في العقد الأول للقرن الحادي والعشرين، مثلما نهض بوظائفه كاملة في العقد الذي نودعه. وسنسهر لهذه الغاية على تجديد تركيبته وكذا إختصاصاته وطريقة عمله خاصة وأن المؤسسات الدولية المختصة بحقوق الإنسان تتطلع لجعل تجربته نموذجا متميزا في هذا المجال.

ولأن حرصنا على توطيد الحريات لشعبنا الأبي لاحد له فإننا ندعو حكومتنا إلى الإسراع بوضع مشاريع قوانين لمراجعة مدونة الحريات العامة في اتجاه يوفق بين مقتضيات مبدأ الحرية ومتطلبات الحفاظ على النظام العام الذي يعد ركنا أساسيا لضمان ممارسة الحرية الفردية. كما أن عزمنا منكب على تأسيس جهاز خاص يسهر على التطبيق السليم لقانون وأخلاقيات المهنة النبيلة للإعلام والإتصال في حرص تام على حريتهما وتعدديتهما.

إن مسلسل التحديث يتطلب تشخيص واقع مؤسساتنا والإنكباب عليه لعقلنته. فكما أن لكل زمن رجاله ونساءه، فإنه كذلك لكل زمن مؤسساته. والعقلنة تقتضي إحداث مؤسسات جديدة بدل تلك التي أدت وظائفها وأن وقت تجديدها وإستبدالها بأخرى تستجيب لمتطلبات التحولات المستجدة.

ومواصلة منا لتحديث دولة المؤسسات وعقلنتها وتفعيل مؤسسات وثقافة التشاور والحوار اللازمة للديمقراطية، فقد قررنا تنصيب المجلس الإقتصادي والإجتماعي المنصوص عليه في الباب التاسع من دستور المملكة ليكون مؤسسة دستورية للتفكير والتشاور في جميع القضايا الإقتصادية والإجتماعية من قبل صفوة ذات رأي راجح مكملة للمؤسسات المنتخبة منيطين به الإدلاء برأيه في أي مشروع أو مخطط يتعلق بالإتجاهات العامة للإقتصاد الوطني المالية منها والإجتماعية والتربوية والتكوينية بما فيها مشكلات الشباب ومتابعة الحوار الإجتماعي وإصلاح نظام التعليم داعين حكومة جلالتنا إلى أن تسرع بوضع مشروع قانون تنظيمي يحدد تركيبته وتنظيمه وصلاحياته وطريقة تسييره. كما قررنا بموازاة مع تنصيب المجلس الإقتصادي والإجتماعي حل المجلس الوطني للشباب

والمستقبل ومجلس متابعة الحوار الإجتماعي والمجلس الأعلى للتعليم الذي يعود ظهير تأسيسه لسنة 1970 حيث ستؤول صلاحياتها جميعا للمؤسسة التي سيتم تنصيبها.

وإننا نود بهذه المناسبة أن نشيد بالدور الذي قامت به هذه الهيآت وأن ننوه بما كان لها من منجزات هامة. كما نود تأكيد حرصنا على زيادة تمتين الصرح الديمقراطي الذي شيده والدنا المنعم والعمل على إختصار الوقت الذي قطعته شعوب أخرى لإستكماله مجددين التشديد على إلتزامنا بالسهر على تمرس رعايانا الأوفياء على إدارة الشأن العام وتعلم فضائل المشاركة فيه محليا ووطنيا وجهويا ذلكم الإلتزام الشديد الذي لا يوازيه إلا حرصنا الدائم على التصدي لكل أشكال الإضرار به أوالإستحواذ على ثمراته.

وفي سياق كل المؤسسات المنصوص عليها في الدستور، فقد أصدرنا تعليماتنا السامية لحكومة جلالتنا قصد الإسراع بوضع مشروع القانون التنظيمي للمحكمة العليا المنصوص عليها في الباب الثامن من دستور المملكة.

وبالرؤية نفسها نظرنا إلى الشأن الديني فإتخذنا بصدده تدابير جديدة وأصدرنا تعليماتنا السديدة كي يأخذ مجراه الذي تستوجبه وظائف الإمامة العظمى وإلتزامات أمير المؤمنين الراعي الأمين لجميع متطلبات هذا الشأن في نطاق وسطية الإسلام وإعتداله وتسامحه وكونه دين العلم والحياة الداعي بإستمرار إلى التجديد والتحديث بما يتلائم مع روحه العالية ومبادئه السامية ومقتضيات التطور الوقتية.

وتحقيقا لهذه الغاية أمرنا بإعادة هيكلة المجلس العلمي الأعلى والمجالس العلمية الجهوية، مما يجعلها قادرة على أداء رسالتها بإشراف وتوجيه مباشر من جلالتنا، كما أمرنا بإتخاذ الترتيبات اللازمة قصد إعادة المكانة لرسالة المسجد بإعتباره مقرا للعبادة والتربية والتكوين والوعظ والإرشاد وبإعتباره أيضا مركزا ينهض فيه العلماء والعالمات بتأطير المواطنين والمواطنات وصهرهم في مجتمع طاهر سليم واع ومتماسك.

شعبي العزيز،

على هذا النسق من التفكير والتدبير المتجددين وجهنا عنايتنا لمختلف قضايانا المحلية والجهوية والوطنية وفق مشروع سياسي يستوعب حقيقة مجتمعنا في سياقه التاريخي ويعمل على تغييره نحو الأرقى والأفضل بواقعية بعيدة عن الشعارات الجوفاء والمقولات الجاهزة وقادرة على التفاعل مع متغيرات العصر تحفزا من الثوابت الراسخة المتمثلة في قيمنا الإسلامية ومقومات هويتنا الحضارية والثقافية وقادرة كذلك على تفعيل التضامن والتكافل في مدلولهما الإسلامي لمحاربة الفقر ومظاهر الإقصاء والإرتقاء بالفئات المحرومة، مما يعني إقامة عدالة إجتماعية تعتمد المساواة في الفرص والإمكانات في نطاق إصلاح يتعهد المكتسبات المؤسسية بالتجديد والإغناء ويسعى إلى إقتصاد الوسائل وتقنين الممارسات البنائة وتجديد الثقافة الديمقراطية عبر منظور المواطنة الفاعلة والعمل المبدع الخلاق من خلال المبادرات الذاتية والأشغال التطوعية وتشجيع الشراكة والتعاون.

ولقد كان الجفاف الذي عرفته بلادنا هذا العام محكا دفع إلى تقوية التضامن مع العالم القروي في محنته التي حرصنا شخصيا على معاينتها والوقوف على إثارها وقيادة الحملة الوطنية لتخفيفها وتجاوز أضرارها.

وإننا لنشيد بالدور الفاعل للمجتمع المدني الذي أبان عن إنخراطه الفاعل في محاربة الفقر والتلوث والأمية، مما يجعلنا ندعو السلطات العمومية والجماعات المحلية وسائر المؤسسات العامة والخاصة إلى أن تعقد معه كل أنواع الشراكة وتمده بجميع أشكال المساعدة. وإننا لجد معتزين بتعاطي نخبة المجتمع المدني للشأن العام والعمل الجمعوي والإهتمام بمجالات كانت إلى حد كبير ملقاة على عاتق الدولة لوحدها، مما يعد مؤشرا على نضج الشعب وقواه الحية. وبقدر ما نؤمن بتكامل المجتمعين المدني والسياسي بدل تعارضهما المزعوم الذي يريد البعض أن يجعله مطية للإستحواذ غير المجدي على فضاءات العمل الوطني، فإننا نعتبر أن دينامية المجتمع المدني الفاعل في مجالات التنمية المحلية ومحاربة الفقر والتلوث والأمية وكذا النهوض بمهام القوة الإقتراحية والتأطيرية والتربوية من قبل عناصره النشيطة التي لم تجد نفسها في بنيات المجتمع السياسي تعد مدعاة لهذا الأخير لتأهيل أدواته وتجديد هياكله وتغيير أساليب عمله وإيلاء العناية القصوى للقضايا اليومية المعيشية للمواطنين، بدل الخوض في التنابز بالألقاب وجري البعض وراء مصالح أنانية فردية أو أشكال من الشعبوية المضرة بكل مكونات هذا المجتمع السياسي، الذي ننتظر منه النهوض الكامل بوظيفته الدستورية المتمثلة في تربية وتأطير المواطنين.

وإذا كان حرصنا الشديد على التوزيع العادل للثروات لا يوازيه إلا حرصنا على التوزيع المتكافئ للإمكانات والفرص، فإننا نحث رعايانا الأوفياء على نبذ روح الإتكالية جاهدين على تحسيسهم بما يختزنون من قدرات خلاقة على تغيير واقعهم ومحيطهم معتمدين قيم التضامن والعدالة وتكافؤ الفرص وروح الإيثار والإبتكار وداعين حكومة جلالتنا لضرورة القيام بإستثمارات إجتماعية من خلال بلورة سياسات عمومية ناجعة في مجالات السكن الإجتماعي والتجهيزات الأساسية والصحة والتأهيل والتربية والتكوين.

شعبي العزيز،

إن حرصنا على التوجه المجتمعي نابع من إيماننا بأن الكرامة تفتقد مع الجهل أكثر مما تفتقد مع الفقر. ومن ثمة كان توجهنا للإستثمار في الموارد البشرية بإعتبار رأس المال البشري رافعة للتقدم وخلق الثروات ونظرا لدوره في تحويل وتدبير باقي الثروات وإدماج هذا الإستثمار في مسيرة التنمية. وهذا ماجعلنا نسهر غداة إعتلائنا عرش أسلافنا الميامين على وضع والمصادقة على الميثاق الوطني للتربية والتكوين والمجموعة الأولى من القوانين المبلورة له والمبرزة لخصائصه وتوجهاته الرامية إلى تكوين نشيء منتج نافع مؤهل للإبداع والمبادرة وقادرة على رفع تحديات مجتمع المعرفة والتواصل والتكنولوجيا المتطورة بإستمرار في إعتزاز بكيانه وتمسك بثوابته ومقدساته وتشبث بعقيدته وقيمها الهادفة إلى بث روح الصلاح والإستقامة والإعتدال والتسامح، وما إليها من الأنماط السلوكية الحميدة التي يجمعها مصطلح «التربية» المتأصل في ثقافتنا والذائع على ألسنة العامة والخاصة بإسم «الترابي» والذي كان وراء إطلاق جلالتنا لإسم ميثاق التربية بدل ميثاق التعليم على الوثيقة المرجعية لهذا الإصلاح.

وإننا مع سابغ رعايتنا للميثاق الوطني للتربية والتكوين نحث حكومة جلالتنا على تفعيله وتسريع عملية تنفيذه وتخصيص الإعتمادات اللازمة لذلك، كما نشدد على وجوب إنخراط جميع المعنيين كل من موقعه في جو من التعبئة الشاملة والتجند الكامل حول أهداف الميثاق بعيدا عن المزايدات والحساسيات قصد تفعيله مجددين التأكيد على قرارنا السامي بإعلان العشرية القادمة عشرية خاصة بالتربية والتكوين وثاني أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية بحيث لا يحل موعد 2010 إلا وقد تقلص بطريقة ملموسة ببلادنا أثر الأمية والتعليم غير النافع.

وإنطلاقا من العطف الذي نخص به أسرة التعليم وإعتبارا لدورها الأساسي في تحقيق الإصلاح المؤمل، فقد قررنا إنشاء مؤسسة للأعمال الإجتماعية لأسرة التعليم. وسيتسنى لهذه المؤسسة التي أطلقنا عليها إسم جنابنا الشريف لتحمل إسم «مؤسسة محمد السادس للأعمال الإجتماعية لأسرة التعليم» أن تحتضن ربع مليون من أفراد هذه الأسرة العزيزة على جلالتنا مع عائلاتهم وأن توفر ما يلزمهم من خدمات إجتماعية في مجال السكن والتطبيب والترفيه والتأمين ضد الآفات والتقاعد التكميلي.

شعبي العزيز،

إنه لا مكان لتنمية إجتماعية بدون تنمية إقتصادية، مما يستوجب بناء إقتصاد جديد قادر على مواكبة العولمة ورفع تحدياتها. وإذا كنا نعتمد إقتصاد السوق فهذا لايعني السعي لإقامة مجتمع السوق بل يعني إقتصادا إجتماعيا تمتزج فيه الفعالية الإقتصادية بالتضامن الإجتماعي.

وهذا ما جعلنا ننشئ صندوق الحسن الثاني للتنمية والتجهيز ونرصد مردود الخط الثاني للهاتف المحمول لإنجاز مشاريع توفر مناصب شغل وعائدات مستمرة في مجال النهوض بالعالم القروي وإيجاد السكن اللائق ومحاربة مدن الصفيح وإستكمال سقي مليون هكتار وبناء الطرق السيارة وتشييد مواقع سياحية ومراكز ثقافية ورياضية ودعم مؤسسات إعلامية.

ومع السهر على تنفيذ هذه المشاريع في عين المكان وتشكيل لجنة خاصة للإشراف على ذلك تحت مسؤوليتنا، فقد حرصنا على إستمرارية هذا الصندوق وذلك من خلال تخويله إستثمار حصة من عائدات الخوصصة في الإنتاج حتى

لا تستهلك في ميزانية التسيير. ولتذليل الصعاب ومنح فرص الإستثمار للقطاع الخاص الوطني والأجنبي ولاسيما المقاولات الصغرى والمتوسطة قررنا إحداث لجنة تعمل برئاستنا لتشخيص مواقع الخلل وإقتراح المسائل الكفيلة بتبسيط الإجراءات اللازمة وإشاعة مناخ الثقة أمام المستثمرين.

وإننا لننتظر من حكومتنا المضي قدما في الجهد التأهيلي للإطار المؤسساتي لإقتصادنا والحرص على رفع مستوى أدائه العام مؤكدين بصفة خاصة على تشجيع نسيج المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تعتبر قاطرة الإستثمار الوطني الحقيقي المنتج والمدر لفرص الشغل القارة وذلك بمنحها نظاما تفضيليا سواء في مرحلة التأسيس والإنطلاق أوالحصول على التمويلات المناسبة لوضعيتها وجميع التسهيلات التشريعية والتنظيمية. وعلى الإدارة بجميع أنواعها ومستوياتها أن تعتبر نفسها في خدمة هذه الرافعة القوية للتنمية وأن تنسق جهودها لبذل كل أشكال الدعم لهذه المقاولات في نطاق جهاز مختص في إنعاشها وتنميتها.

كما أننا نجدد دعوتنا للحكومة الواردة في رسالتنا الملكية التوجيهية لمخطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية والمتمثلة في إعتماد منظور تنمية مندمجة لسد العجز والتفاوت الإجتماعي والمجالي وإدماج الشباب في مسلسل الإنتاج وتشجيع روح الإبتكار لديه وإشراك المرأة في التنمية ومحاربة الفقر والإقصاء والبؤس والتهميش وإشاعة روح التضامن والتآزر وحفظ الكرامة وإعتماد مخططات جهوية للتنمية وتفعيل دور الجهة في المجال التنموي.

وإعتبارا للخصاص الذي تعانيه الأقاليم الشمالية والشرقية في مجال التجهيزات الأساسية والخدمات الإجتماعية مقارنة مع الجهات الوسطى والجنوبية التي نالت نصيبا لا يستهان به في هذا المجال ونظرا لما نخص به هذه الجهات العزيزة على

جالتنا من عناية خاصة فإننا ندعو حكومتنا والوكالة المكلفة بتنمية هذه الأقاليم إلى إعتماد مخطط خاص وطموح لإنبعاث الأقاليم الشمالية والشرقية لتمكينها من النهوض بالدور الذي نريده لها كبوابة لجلب الإستثمارات وواجهة مشعة ومزدهرة للمملكة ملحين على تضافر جهود كل من السلطات العمومية والقطاع الخاص الوطني والأجنبي وإستكشاف كل مجالات التعاون الدولي مع الهيئات الوطنية والدولية الحكومية وغير الحكومية لرفع معدل نمو هذه الأقاليم إلى المستوى الذي نرضاه لها.

وإننا في مجال التنمية لنولي أهمية خاصة للتنمية القروية بإعتبارها أساس التنمية الشاملة. ذلكم أن تحويل المغرب من بلد قروي إلى بلد فلاحي رهين بإستراتيجية تنموية قروية تستهدف التعامل مع الجفاف كظاهرة بنيوية لا تقتصر على معالجة آثاره الظرفية، بل تسعى إلى تقوية النسيج الإنتاجي في البادية وتنويع مصادر دخل الفلاح وإقامة أنشطة سياحية مع إتاحة ظروف مناسبة في القرى للخدمات والصناعة التقليدية وتحديث الأشغال الفلاحية وسد العجز المسجل في ميدان التجهيزات الأساسية بغية رفع العزلة عن العالم القروي والحرص على حفظ الثروات الطبيعية ضمن تنمية مستديمة.

بيد أن إشكالية ندرة الموارد المائية تظل أولوية الأولويات في ميدان التنمية القروية والفلاحية. وإننا إذ نستحضر بكل إجلال وإكبار الرؤية الثاقبة والعمل الجبار الذي ميز عهد والدنا المنعم رضوان الله عليه حيث أولى عناية خاصة لبناء السدود ولسقي مليوز هكتار، مما جعل بلدنا يمتص آثار الجفاف فإننا عازمون على مواصلة سياسته الرشيدة في هذا المجال برؤية متجددة تعتمد التدبير العقلاني للموارد المائية وإعادة النظر في نوع الزراعات المستهلكة للماء أوالمتضررة

من الجفاف وتشجيع التقنيات والزراعات المقتصدة للماء وتوسيع المساحات المسقية وتكثيف برامج الري حتى تشمل الأراضي الفلاحية الممكن ريها.

كما يتعين وضع تصور متطور لسياسة السدود وتعبئة موارد جديدة في هذا المجال والتطبيق الصارم لمقتضيات القانون الخاص بالماء، وترسيخ أسس ثقافية مائية جديدة لدى كل رعايانا الأوفياء قوامها التعامل مع الماء كمادة حيوية نادرة سواء جاد علينا الله سبحانه بغيثه ومائه الذي علينا خزنه كما أوصانا به جل وعلا في الذكر الحكيم أو إقتضت إرادته مرورنا لا قدر الله بسنة عجفاء.

وتقديرا منا لفئة الفلاحين العزيزة علينا -والتي نكبر فيها تضامنها وما أبانت عنه من تعلق مثالي بالكرامة وتحمل لشدة الجفاف ونعتز بتشبثها بأرضها المعطاء- فقد قررنا تمديد فترة الإعفاء من الضريبة المباشرة على الفلاحين إلى سنة 2010 بدل 2000 آملين أن يمكن هذا التدبير، الذي نأمر بإدراجه في مشروع القانون المالي المقبل، القطاع الفلاحي من التأهيل الشامل لخوض غمار التحديات الداخلية والخارجية التي تلوح في أفق العشرية القادمة. وفي نفس السياق ننتظر من حكومتنا التفكير في إصلاح جبائي خاص بهذا القطاع الحيوي، إصلاح يجمع بين ضرورة دعمه لجعله قادرا على رفع تحديات تحقيق الأمن الغذائي للبلاد والتنافسية الدولية وبين **مقتضيات العدالة الجبائية** التي يتساوى في نطاقها جميع المواطنين.

شعبي العزيز،

إن تحقيق الكثير مما نتطلع إليه جميعا في سياق التنمية يستلزم تحفيز المبادرة والإبداع لدى كل الفاعلين الإقتصاديين في غير تداخل مع الدور الذي على الدولة أن تقوم به وهو دور الضبط والتنظيم لمجتمع تضامني وإيجاد مناخ ميسر

للإستثمار ومحفز عليه وخاصة عن طريق الجبايات والإنفاق العام وتحرير المبادرات وتهيئ الدوافع العصرية المتيحة للتشغيل والمتمثلة في خفض معدل الفائدة على القروض وتقليص تكلفة الضرائب والعمل وإخراج مدونة شغل عصرية.

كما أن دور الدولة يفرض القيام بإستثمارات إجتماعية في مجالات التربية والتكوين لإعداد المواطن الإقتصادي وتأهيله للإبتكار والتنافس في جومن الثقة والأمن والإستقرار وفي ظل إدارة شفافة وقضاء نزيه مع الإنضباط الحذر والصارم في شأن السياسة المالية والنقدية، مما يجعل الدولة في نطاق قوة وسيادة القانون تحفز المجتمع وتوجه تطوره وترعاه ضمن تحكيم رشيد بين مختلف الفئات.

ومع ذلك فإن المقاولة لا ينبغي أن تعيش على التسهيلات المتعددة التي تيسرها لها الدولة ولا أن تعتمد الإنتظارية كإستراتيجية إقتصادية، ولا أن تضحي بالتضامن كغاية مثلى للحياة المجتمعية.

إن المغرب لتنتظره إستحقاقات حاسمة وعليه أن يرفع تحديات مصيرية داخلية وخارجية وهو في حاجة إلى بذل كل الجهود وحشد كل الطاقات ضمن تكران نادى به جدنا المنعم جلالة المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه بالجهاد الأكبر حتى لا يخلف موعده في القرن المقبل مع مغرب متقدم إقتصاديا ومتضامن إجتماعيا ومجاليا.

وإنه لمجهود ضخم ينتظرنا جميعا فيما نسميه بمعركة الجهاد الأكبر الإقتصادي لخلق الثروات وفرص الشغل والجهاد الإجتماعي لتحقيق التنمية البشرية. وينبغي على جميع أرباب المقاولات الإسهام فيه بفعالية وحماس. فلا يجدر ببعض المقاولات المغربية أن تستمر في الإعتماد على إقتصاد الريع والإمتيازات

والمكاسب السهلة ولا أن تضع نفسها على هامش حركة التعبئة العامة التي أطلقناها من أجل مغرب الإقتصاد الإجتماعي.

وبدل أن تكون المقاولة هي المنتظرة، فإننا الذي ننتظر من كل رجالاتها ونسائها المجاهدين في سبيل التقدم الإقتصادي والإجتماعي للبلاد، أن روح الوطنية والمقاومة والمغامرة والإبداع والإبتكار، وأن يدعموا الجهود التي توليها إياهم السلطات العمومية بمبادرات موازية من ذات الأهمية، فليس من المعقول في شيء أن يستمر الإنتظار إلى أن تتم كل الإصلاحات وتمنح كل الإمتيازات للإنخراط في طريق التعبئة المؤدية إلى الإزدهار الإقتصادي والتضامن الإجتماعي إعتبارا لأن هذا الطريق لا نهاية لها، وإنه بناء متواصل يجب أن يسهم فيه الجميع جاعلا من عوائق السير فيه محفزا لمضايقة الجهد بدل أن تكون ذريعة لبث روح السلبية والإنتظارية وتشويه الواقع أو تعتيم الأفق المشرق المفتوح أمام وطننا العزيز.

وإننا مع الدعوة إلى تشجيع المقاولة المواطنة الإجتماعية نحث مقاولينا ومقاولاتنا أن يحرصوا على التشبث بتقاليدنا الإيجابية التي كان فيها رب العمل يعيش في مجال إجتماعي مشترك مع باقي الفئات عوض العيش في يأس وتخلف أو عزلة عن الواقع. وندعوهم كذلك إلى التشبع بروح المقاولة وما تقتضي من مغامرة واعية وحسن التدبير ومن شفافية وأخلاقيات المعاملات. وإذا ما تسنى ذلك أمكن إقامة شراكة المقاولات الكبرى مع الصغرى بتفويضها بعض الأنشطة وكذا شراكة المقاولات الكبرى الوطنية مع مقاولات أجنبية لجلب الإستثمارات والتقنيات بإعتماد معيار فرص الشغل كأساس لذلك. فقطاع السياحة على سبيل المثال يزخر بالكثير من هذه الفرص لإمكان مضاعفة عدد السواح الذين يرغبون في زيارة بلدنا، كما أنه بإمكان التطور السريع لكل التكنولوجيات الحديثة خاصة منها تكنولوجيات الإتصال أن يفتح المجال لإبراز قدرات شبابنا

الخلاقة إضافة إلى قطاعات أخرى حيوية كالسكن والفلاحة والنسيج والصيد البحري والصناعات الغذائية التي نتوفر فيها على قدرة تنافسية مما يمثل أوراشا شاسعة للعمل والإنجاز. لذا وعلى الرغم من النتائج الإيجابية المحصل عليها في هذه الميادين وغيرها فإن الدرب ما يزال طويلا وشاقا مما يقتضي مضاعفة الجهود لتحقيق إقلاع إقتصادي صحيح.

شعبي العزيز،

إيمانا من جلالتنا بما توفره السياسة الخارجية من فرص التبادل والتعاون والشراكة الكفيلة بجلب موارد إضافية لنجاح إستراتيجيتنا التنموية، فقد حرصنا في عالم يعرف تحولات متسارعة على التأهيل الشامل لمفاهيم ديبلوماسيتنا وأشكال تنظيمها وأنماط تدبيرها يقينا من جلالتنا بأن المغرب بتاريخه الديبلوماسي العريق وموقعه الإستراتيجي المرموق ومكاسبه الديمقراطية والرصيد الثمين للإشعاع الدولي المعاصر الذي تركه لنا والدنا المنعم قدس الله روحه يتوفر على كل المؤهلات الكفيلة بتعزيز مركزه الدولي كشريك محترم ومسموع في السياسة الدولية متميز بدفاعه عن الشرعية الدولية ونضاله من أجل إستتباب السلم والأمن في العالم ناهيك عن كونه من أكبر دعاة وبناة الوئام والتعاون المثمر بين الشعوب.

وتأسيسا على هذه التوجهات فإننا نطمح إلى أن نجعل مملكتنا تتمتع بكامل وحدتها الترابية وتتعامل مع محيطها الجهوي مستقر ومتضامن في ظل الوفاء الصادق لإنتماءاتنا وإلتزاماتنا الجهوية والدولية.

وبإعتبارنا أميرا للمؤمنين فقد أولينا عناية خاصة لنصرة قضايا الإسلام والمسلمين وتصحيح صورة الإسلام لدى الآخر وبيان حقيقته السمحة المعتدلة والسلمية.

وبتنسيق مع أخينا الرئيس ياسر عرفات وبصفتنا رئيسا للجنة القدس الشريف، فقد ألححنا لدى كل رؤساء الدول والحكومات الذين قابلناهم على ضرورة وقف تهويد هذه المدينة الشهيدة والحفاظ لها على دورها التاريخي كفضاء مقدس لتسامح الديانات السماوية الثلاث. كما سهرنا على الحفاظ لها على طابعها الإسلامي مترئسين في هذا الشأن الإجتماع الأول للمجلس الإداري لوكالة بيت مال القدس الشريف التي لم نفتأ نمدها بكل أشكال الدعم المادي والمعنوي من أجل تمكينها من النهوض بدورها كاملا في هذا المجال.

وإستمرارا لعمل والدنا المنعم طيب الله ثراه طوال أزيد من ربع قرن على قيام مصالحة بين أبناء سيدنا إبراهيم عليه السلام والسعي الحثيث لتحويل منطقة مهد الأنبياء لفضاء للتعاون والتنمية والسلام، بدل أن تكون مرتعا للتوتر وطغيان الإحتلال، فقد حرصنا على إتخاذ عدة مبادرات بناءة وتشجيع كل الجهود من أجل إحلال سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط يضمن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وجلاء القوات الإسرائيلية عن كافة الأراضي العربية المحتلة على أساس الشرعية الدولية والإلتزامات المتبادلة بين الأطراف المعنية، تلكم الشرعية والإلتزامات التي نعتبر أن أي تنكر لها من شأنه الزج بالمنطقة وبشعوبها في التوتر وإستمرار المعاناة وتأخير إستتباب السلم فيها.

ولأجل الإستجابة لمتطلبات الأمن الإستراتيجي في عالمنا العربي ورفع تحديات عالم بداية القرن الحادي والعشرين فإننا ندعو أشقائنا العرب إلى تجاوز مخلفات الماضي الأليم وإعتماد إستراتيجية جماعية عقلانية وتمتين أواصر التضامن بين بلداننا الشقيقة.

وتجسيدا لإيماننا وإلتزامنا بروابط الأخوة والتضامن المغاربي والعربي والإسلامي، فقد سعدنا بمقابلة أشقائنا أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ملوك ورؤساء المملكة

العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة الأردنية الهاشمية ودولة البحرين وسلطنة بروناي ومصر وتونس وموريتانيا، حيث أتيح لنا العمل سويا معهم على تمتين روابط الأخوة المتينة والتقدير المتبادل.

وتعزيزا منا لأواصر التضامن مع القارة الإفريقية التي تربطنا بها علاقات تاريخية وروحية عميقة فقد حرصنا على دعم علاقات الصداقة التقليدية والتعاون المثمر والتضامن الفاعل والتقدير المتبادل مع قادتها وشعوبها سواء خلال الزيارات الرسمية التي قام بها لبلادها إخواننا رؤساء دول موريتانيا والسينغال ومالي وغينيا الإستوائية أوخلال المقابلات المكثفة التي أجريناها مع عدة رؤساء دول إفريقية شقيقة وصديقة خلال زيارات العمل أوالزيارات الخاصة التي قاموا بها لبلادنا كالغابون وغامبيا والكونغو وغينيا أوخلال قمة القاهرة الإفريقية الأوربية الأولى.

وقد بادرنا خلال هذه القمة التي إنعقدت في ظل الإحترام الكامل للشرعية وفي جومن التفاهم المتبادل إلى الإعلان عن إلغاء ديون كل الدول الإفريقية الأقل تقدما تجاه المغرب وفتح أسواقنا دون شرط أمام المنتوجات الأساسية لهذه البلدان الشقيقة تفعيلا من جالتنا لقيم التضامن مع إفريقيا خاصة ومع محور جنوب -جنوب عامة وتجسيدا ملموسا لنوعية العلاقة الإستراتيجية التي ينبغي على أوربا أن تحرص فيها على التنمية المستديمة لقارتنا وعلى إستتباب الأمن والإستقرار والتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية والآفات الإجتماعية، ذلكم الحرص الذي جسدناه بإرسال مساعدات إنسانية للموزنبيق وبوتسوانا والإستجابة للنداء الأممي بمساهمة قواتنا المسلحة الملكية الباسلة في توطيد السلم بجمهورية الكونغو الديمقراطية الشقيقة، وبنفس السعادة والحبور سعدنا بإستقبال فخامة رئيس جمهورية الصين الشعبية تفعيلا لما يربط المغرب بهذا البلد الأسيوي العظيم من علاقات صداقة وتعاون خاصة. وبنفس الحرص على توطيد علاقاتنا بكل دول آسيا وأمريكا اللاتينية في

جميع المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية أوفدنا وزيرنا الأول على رأس وفود هامة إلى الدول الصديقة، الهند والتيلاند والشيلي وكولومبيا والأرجنتين.

وبموازاة مع الحرص على زيادة تمتين أواصر الأخوة والصداقة والتعاون والتضامن مع الدول المغاربية والعربية الإسلامية والإفريقية والأسيوية والأمريكية اللاتينية لديبلوماسيتنا، فقد حرصنا على توطيد تفعيل شراكتنا الإستراتيجية مع دول الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أمكننا خلال الزيارة الرسمية التي قمنا بها للولايات المتحدة الأمريكية بدعوة من صديقنا فخامة الرئيس بيل كلينتون أن نقف على ما تحظى به توجهاتنا نحو ترسيخ دولة الحق والقانون وإرساء التقدم الإقتصادي والإجتماعي بمملكتنا من تقدير كبير. كما أتاحت لنا أن نعرض بكل وضوح مواقفنا من إستكمال الوحدة الترابية لبلادنا وإقامة سلام دائم وعادل وشامل بالشرق الأوسط والتشديد على إرادتنا في رفع علاقاتنا السياسية المتميزة إلى مستوى شراكة متميزة قائمة على القيم المثلى المشتركة للديمقراطية والسلم والأمن والتعاون ضمن إطار متجدد ومتطور.

فقد شددنا على هذه الإرادة بقوة لدى الإتحاد الأوربي شريكنا الأول في عدة ميادين والتي تربطنا به علاقات جيوإستراتيجية وتاريخية وثقافية عريقة.

وبدخول علاقة المغرب بالإتحاد الأوربي مرحلة حاسمة بفعل الشروع في تنفيذ إتفاقية شراكة المملكة معه إبتداء من فاتح مارس 2000، فإن بلدنا ينتظر من الإتحاد الأوربي أن ينجز تلكم القفزة النوعية التي من شأنها «في إطار نظام شراكة متقدمة» أن تعيد توجيه شراكتنا صوب محور إستراتيجي متجدد تحكمه ضوابط متفق عليها ومسؤولية وتنمية مشتركة في جميع المجالات ذات

الإهتمام المشترك.وإننا لنأمل تجسيد الإلتزامات الأوربية بتدفق الإستثمارات المباشرة من أجل خلق أكثر ما يمكن من فرص الشغل الكفيلة بالإدماج الإجتماعي لشبابنا في وطنهم الأم والقمينة بتوطيد السلم والنماء والتقدم في منطقة شمال غرب إفريقيا.

ونود أن نشير بصفة خاصة للزيارات الرسمية التي قمنا بها لفرنسا وإيطاليا وإلى لقاءاتنا مع صديقينا الكبيرين صاحب الجلالة الملك خوان كارلوس الأول وفخامة الرئيس الفرنسي جاك شيراك، الذي تفضل بدعوتي لأول زيارة دولة خارج الوطن وفخامة الرئيسين البرتغالي والإيطالي وقداسة البابا يوحنا بولس الثاني تلكم اللقاءات التي مكنتنا من تجديد التأكيد على إرادتنا في بناء علاقات شراكة إستراتيجية مع دول الإتحاد الأوربي عامة ومع الدول الأوربية المتوسطية في إطار متجدد لمسلسل برشلونة وحوار أديان مثمر، وشراكة حقيقية مبنية على تخويل المغرب مكانة متقدمة في هذا الفضاء الإندماجي والتكاملي لإقتصادياتنا الليبرالية ومجتمعاتنا الديمقراطية.

وقد حرصنا خلال لقائنا بقداسة البابا يوحنا بولس الثاني على تأكيد إرادتنا الراسخة كأمير للمؤمنين في العمل سويا مع قداسته من أجل تعايش الديانات السماوية والحوار المثمر بين الإسلام والمسيحية ضمن كلمة سواء لا نعبد فيها إلا الله وننتصر فيها لقيمها النبيلة القائمة على الحرية والسلام والعدل والفضيلة.

كما أن إهتمامنا منصب في مجالات علاقتنا بدول الإتحاد الأوربي على حفظ كرامة رعايانا الأوفياء العاملين بدوله المختلفة وعلى الدفاع على مصالحهم المادية والمعنوية. وقد أصدرنا تعليماتنا لسفرائنا وقناصلنا في بلاد المهجر كي يكونوا في خدمة رعايانا الأوفياء وأكثر قربا منهم وإستجابة لحاجياتهم

خاصة منهم الجيلين الثاني والثالث الذين نحرص على إرتباطهم بهويتهم الأصيلة وقيمها المقدسة منوهين بإسهامات هذه الفئة العزيزة على جالتنا في تنمية وطنها المغرب بما حباها الله به من كفاءات علمية وقدرات مادية.

وسواء مع أشقائنا العرب والمسلمين والأفارقة وأصدقائنا في دول الجنوب عامة أومع شركائنا الإستراتيجيين في دول الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية، فقد ألححنا على ما لبناء إتحاد مغرب عربي يسوده التضامن والسلام والتكافل والوئام من دور فاعل في بناء تكتل إقتصادي جهوي قوي كفيل بتأهيل بلداننا لرفع تحديات الشراكة مع مجموعات قوية وتحقيق التنمية المستديمة لشعوبنا الشقيقة المرتبطة بأواصر الدين والتاريخ واللغة والمصير المشترك والمتعلقة بقيم الوحدة والتضامن بدل التفرقة وتمزيق كيانات بعضها البعض أو تبديد طاقاتها في معارك مفتعلة.

وفي خضم هذه الإنشغالات الوطنية والجهوية والدولية، فقد ظلت قضية الطي النهائي لملف إستكمال وحدتنا الترابية في طليعة ما نهضت به جالتنا من مهام الإمامة العظمى إعتبارا للإجماع الوطني حول قدسية وحدتنا الترابية لعلاقة أبناء أقاليمنا الجنوبية بالعرش العلوي المجيد، إذ كانوا في مقدمة المبايعين لجالتنا وفي صلب الإلتحام بين العرش والشعب.

وهكذا فقد حرصنا على الصعيد الداخلي غداة إعتلائنا عرش أسلافنا الميامين، على إعتماد مقاربة جديدة للسلطة في هذه الأقاليم العزيزة علينا، مبنية على إشراك رعايانا الأعزاء في الصحراء المغربية في التدبير الديمقراطي لشؤون تنمية الأقاليم الجنوبية، وتسريع عودة إخوانهم وأخواتهم المحتجزين في تندوف في إطار الكرامة والسكينة، وعفو وغفران الوطن. وشكلنا لهذه الغاية لجنة

ملكية خاصة بمتابعة شؤون الأقاليم الجنوبية للمملكة، والسهر على تنصيب مجلس إستشاري خاص بها إلى جانب جلالتنا. كما أصدرنا تعليماتنا السامية لأعضاء حكومتنا قصد الإنكباب في عين المكان على قضايا سكانها، وإيجاد الحلول المناسبة والفورية لها. ورصدنا ميزانية مخصصة لمعالجة مشاكل البطالة وأولينا أهمية كبرى للسكن، وإتخذنا إجراءات عملية لإنعاش الحياة الإقتصادية والتجارية والإجتماعية في نطاق ترسيخ قوي لمفهوم الجهوية.

أما على الصعيد الدولي، فإن موقف المغرب الرائد في الدعوة إلى تسوية سلمية للنزاع المفتعل حول وحدته الترابية على أساس إستفتاء تأكيدي موضوعي وغير منحاز يستمد نزاهته وشرعيته الديمقراطية، من إستفتاء كل أبناء الصحراء المستجيبين للمعايير الأممية دون تمييز أو إقصاء ولو لواحد منهم من تأكيد مغربيته. هذا الموقف المستند على الشرعية الدولية قوبل بإفتعال عدة عراقيل في مرحلة تفعيله الحاسمة من قبل خصوم وحدتنا الترابية الذين لم يعمل توالي عزلتهم الدولية بعودة رعايانا الأوفياء المحتجزين في تندوف إلى وطنهم الغفور الرحيم، وبسحب مجموعة مهمة للدول الصديقة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا لإعترافهم «بالجمهورية الوهمية» إلا على تصعيد تعنتهم المناهض لنص وروح التسوية الأممية، وتأجيج تخوفهم من تأكيد إستفتاء جميع أبناء الصحراء لمغربيتهم وتجديدهم لبيعتهم وولائهم لعرشهم العلوي المجيد.

وعلى الرغم من تعثر الإستفتاء التأكيدي لمغربية الصحراء، لأسباب يشهد العالم أجمع أن المغرب لا يتحمل أية مسؤولية فيها، فإننا نبذل قصارى جهودنا مع الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة من أجل إستكشاف السبل الكفيلة بإزالة كل الصعوبات والعوائق التي تقف في وجه تحديد الهيئة الناخبة بطريقة عادلة، وعودة كل اللاجئين إلى وطنهم الأم بين ذويهم وذلك ضمن إستعدادنا الدائم

لبحث كل المساعي التي من شأنها إنهاء هذا المشكل المفتعل المعرقل لمسيرة بناء إتحاد مغربنا العربي على أساس الثقة والتفاهم المتبادلين.

ومن منطلق إنتمائنا التاريخي والدستوري على حوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة وكيفما كانت المساعي الحميدة من أجل تجاوز تعثر مسلسل التسوية الأممي، فإننا نود أن نؤكد لك شعبي العزيز، أنه في جميع الحالات فإن أية تسوية للنزاع المفتعل حول قضية مسألة وحدتنا الترابية المصيرية ستكون في إطار الثالوث المقدس للإجماع والسيادة والشرعية، بحيث أن أي قرار لن يكون إلا بإجماع كل المغاربة والمغربيات، إعتبارا لأن السيادة دستوريا وفي ظل دولة الحق والقانون المغربية، ملك للأمة جمعاء، ولأن المغاربة سواسية في الوطنية. كما أن التسوية لن تكون إلا في إطار السيادة الوطنية التي يكفلها إجماعك المقدس والشرعية الدولية المضمونة بالقانون الدولي.

هكذا تمكنا من إغناء الرصيد الديبلوماسي الثمين الذي تركه والدنا المنعم قدس الله روحه بتوطيد الدعم الديبلوماسي لقضية وحدتنا الترابية المقدسة، وترسيخ وتوسيع علاقات الأخوة والصداقة والتعاون والتفاهم والتقدير والشراكة الإستراتيجية التي تربطنا بالدول الشقيقة والصديقة، وإيلاء أهمية كبرى للديبلوماسية الإقتصادية والجمعوية والإعلامية والثقافية والبرلمانية. وسنولي تكثيف جهودنا ليظل المغرب في توجهه الديبلوماسي وفيا لثوابت سياسته الخارجية التي يمليها عليه تاريخه العريق، وموقعه الجيوستراتيجي الذي يتوسط العالم وينفتح عليه، ودوره كقطب للإعتدال والتعايش والحوار والسلم وحسن الجوار في إطار من الواقعية وإحترام الشرعية وغيرها من القيم والمبادئ التي يعتمدها بلدنا، للدفاع عن مصالحه في عالم متغير وللإندماج في نظام دولي نتطلع إلى أن يكون متعدد الأقطاب وأكثر إنصافا وشفافية.

شعبي العزيز،

إنك تدرك مدى أهمية الإصلاحات الجذرية التي حققناها والتي أكسبت بلادنا مصداقية أكبر، ومكنتها من ترسيخ مشروع مجتمعي يستند إلى ديمقراطية إجتماعية متزنة وتنمية إقتصادية مستديمة.

وإننا لنؤكد العزم على متابعة المسير لتحقيق كل مطامحك وتطلعاتك وبلوغ جميع أهدافك وغاياتك، مما يقتضي تقوية الإيمان بالله وتعميق الثقة بالذات وإذكاء شعلة الوطنية في النفوس، وإشاعة روح المواطنة الحق وتمتين التمسك بالثوابت والمقدسات وسائر مقومات الكيان والمثابرة على مضاعفة الجهود، وتضافرها والتعاهد على بذلها بحب وتفان وصدق وإخلاص.

وإن تحقيق هذه المقتضيات هو الذي سيمكن المغرب من توفير أسباب العزة والمناعة وسيؤهله لرفع تحديات المستقبل ومواجهة الإكراهات، التي يفرضها عالم متحول. وهي إكراهات متعددة ومعقدة وحاسمة، إذ تستوجب تطوير توظيف كل المعطيات الوطنية إقتصادية كانت أو إجتماعية أوثقافية أوسلوكية، وتستلزم التوفيق بين تلبية متطلباتنا والتكيف مع متطلبات العولمة التي أبانت عن شراستها الإقتصادية بما تحمل في طياتها من آثار جانبية وبما تنطوي عليه من مخاطر نمطية ثقافية. وهي سلبيات لاسبيل أمامك لتجنبها شعبي العزيز، إلا بالحفاظ على هويتك والإلتحام حول قيادتك، والحرص على مؤسسات تقي بلدك المغامرات والتدبر الدائم لدروس تاريخك الحافل الذي كتبه أجدادك الآباء بمداد دمائهم الزكية، مضحين بكل غال ونفيس وبأرواحهم فداء للمغرب العزيز.

وإننا لننتهز هذه المناسبة العطرة للترحم على أرواحهم، وجميع شهداء الوطن ولإستذكار المواقف الصامدة لقواتنا الملكية المسلحة وقوات الأمن والدرك والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية، وتحيتها وتجديد التنويه بها والإعتزاز بما تركه في نفسنا تفقدنا لمختلف وحداتها خاصة منها المرابطة في الجنوب من أثر حميد والتقدير الدولي الكبير الذي يحظى به العمل الإنساني والنبيل لجيشنا المظفر بالبوسنة والهرسك والكوسوفو من أجل حفظ هويتهما الوطنية الإسلامية، من همجية قوى الشر والإبادة البشرية.

فالله نسأل أن يلقي عليك شعبي العزيز، أردية الرضى والسكينة والسلامة، وأن يبقي عليك نعمة التضامن والفضيلة والكرامة، وأن يديمك على جادة العمل والإخلاص والإستقامة، وأن يعينني على حمل أمانة قيادتك ويوفقني لإعلاء شأنك ولم شملك وجمع لمتك ويهديني لما يؤدي إلى خيرك وعزك وسعادتك.

«إن أريد إلا الإصلاح ما إستطعت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب».
صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإنطلاق المسيرة الخضراء

الرباط، 06 نونبر 2000

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

في مثل هذا اليوم الأغر منذ خمس وعشرين سنة خلت، أعطى والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه إشارة إنطلاقة المسيرة الخضراء المظفرة.

لقد إنبثقت تلكم الملحمة التاريخية الفريدة عن العبقرية والحنكة النافذة لأبينا جميعا، وحققت للمغرب إسترجاع أقاليمه الجنوبية المغتصبة بتلاحم العرش والشعب وقوة الإيمان والجنوح إلى الوسيلة السلمية الحضارية، والإحتكام للشرعية الدولية لإسترجاع الصحراء المغربية.

إننا ونحن نحتفي اليوم بهذه الذكرى العزيزة علينا جميعا بكل إجلال وإكبار، لنستحضر الولاء المكين لرعايانا الأوفياء بأقاليمنا الجنوبية لجلالتنا ولعرشنا العلوي المجيد ووطنيتهم الوحدوية الصادقة، وإلتحامهم بإخوانهم في سائر جهات المملكة ضمن إجماع وطني متجدد وفي ظل الإستقرار والأمن والطمأنينة.

لقد كانت المسيرة الخضراء شرعية في أهدافها وسلمية في وسائلها. ومنذ إنطلاقتها ظل المغرب مخلصا للنهج السلمي ملتزما بالمشروعية الدولية، ومتمسكا بالأسلوب الحضاري للحوار والإعتدال، سباقا إلى إتخاذ المبادرات البناءة مثابرا على الإستجابة لكل المساعي الحميدة من أجل الطي النهائي للنزاع المفتعل حول إستكماله لوحدة ترابه.

وبعدما إتضح للمنتظم الدولي أن مناورات الطرف الآخر قد أدخلت مخطط التسوية الأممي في طريق مسدود، وتنفيذا لقرار مجلس الأمن الذي حث الأطراف المعنية على إقتراح السبل الكفيلة بإيجاد حل نهائي وداءم للنزاع المفتعل، بادر الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان بتكليف مبعوثه الشخصي السيد جيمس بيكر بإستكشاف هذه السبل مع الأطراف المعنية.

فإستجاب المغرب كعادته لهذه المبادرة الأممية، وقدم في شهر يونيو خلال لقاء لندن إقتراحات مفصلة ومدروسة لمعالجة ما إستعصى من نقط في المخطط الأممي.

كما إقترح في شهر شتنبر خلال لقاء برلين على الطرف الآخر إجراء حوار صريح وهادف لدراسة إمكانية التوصل لحل سياسي في ظل السيادة المغربية والوحدة الوطنية والترابية، وفي إطار إحترام المبادىء الديمقراطية وتفعيل اللامركزية الواسعة والجهوية التي من شأنها تمكين جميع أبناء الأقاليم الجنوبية من تدبير جهتهم وتنميتها لجعلها صرحا منيعا وركيزة قوية من ركائز الدولة المغربية الموحدة.

وعلى الرغم من إستمرار الأقلية المغرر بها في تبني المواقف المتعنتة لأعداء وحدتنا الترابية - ضدا على إرادة المجتمع الدولي والقوى الفاعلة فيه التي ثمنت عاليا مواقف المغرب الإيجابية والبناءة، فإننا على يقين أن رعايانا الأوفياء المحتجزين في تيندوف يدركون ألا مستقبل ولا عزة لهم إلا في وطنهم المغرب، حيث يمكنهم العيش بكرامة في ظل الديمقراطية الحقة التي ينعم بها جميع إخوانهم في سائر جهات مملكتنا.

إنك تعلم شعبي العزيز، مدى العناية الخاصة التي نوليها لأقاليمنا الجنوبية ولرعايانا الأوفياء هناك لتعويضهم عن سنوات الحجر والإستعمار وتبويئهم المكانة التي يستحقونها بين أبناء وطنهم. وقد بذلت الدولة مجهودات جبارة في جميع القطاعات الإقتصادية والإجتماعية والتربوية والصحية لتنمية هذه الأقاليم، وخاصة في مجال تشغيل أكبر عدد من أبنائها وتأهيل البعض الآخر ليندمج في النسيج الإقتصادي الإقليمي والوطني.

وإننا لعازمون على مضاعفة الجهد لتجنيد كل الكفاءات لضمان العيش الرغيد والآمن لكل رعايانا في هذه الأقاليم لجعلها قطبا من أقطاب الإزدهار الإقتصادي والإجتماعي، الذي ننشده لكافة جهات مملكتنا والذي تحظى فيه الجهات الجنوبية بمكانة الصدارة في عنايتنا.

ومهما كان تقديرنا لمنجزاتنا، فإنه لاينسينا مأساة رعايانا المحتجزين في تيندوف الذين يعيشون ظروف الإستعباد ويخاطرون بحياتهم من أجل الإلتحاق بوطنهم الأم. فلهم نقول إن ساعة الفرج آتية لاريب فيها وأن المغرب لن يألو جهدا لرفع الحصار عنهم. كما نجدد للأقلية المغرر بها وصية وعهد والدنا المنعم «إن الوطن غفور رحيم».

وكيفما كانت تطورات الملف، فإننا كخديم أول لك مؤتمن على وحدتك الوطنية والترابية نجدد لك شعبي العزيز، ما أكدناه في خطاب العرش من أن أي حل لن يكون إلا في إطار الإجماع والسيادة الوطنية والشرعية الدولية.

ومثلما إسترجعنا صحراءنا بالتعبئة الشعبية في المسيرة الخضراء المظفرة ضمن صفوف مجندة، فإننا سنكسب بإذن الله النزاع المفتعل حولها بمزيد من التعبئة الوطنية الشاملة من طرف أجهزة الدولة أو مؤسساتها أو من طرف كافة الهيئات السياسية والنقابية والجمعوية، التي نهيب بها مضاعفة الجهود داخليا بتأطيرك وتعبئتك اليقظة حول قضيتنا الوطنية المقدسة وخارجيا بالتصدي الحازم لمناورات وأضاليل أعداء وحدتنا الترابية والتعريف بعدالة موقفنا في جميع المحافل الدولية رسمية كانت أوشعبية.

شعبي العزيز،

إن فلسفة المسيرة الخضراء التي إعتمدت السلم والشرعية لإسترجاع الأرض المغتصبة، هي نفسها التي حكمت موقف المغرب من قضية قومية مقدسة والتي لخصها الشعب المغربي في الشعار النبيل المعبر، الصحراء مغربية وفلسطين عربية.

وقد كان المغرب رائدا في الدعوة للحل السلمي العادل والشامل والدائم للنزاع العربي الإسرائيلي على قاعدة الشرعية الدولية و وبما يتيح إسترجاع كل الأراضي العربية المغتصبة وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ومن هذا المنطلق، كان المغرب قد فتح مكتب إتصال مع إسرائيل كقناة لتشجيع العملية السلمية، بيد أن تنكر الحكومة الإسرائيلية للشرعية الدولية وعدولها عن خيار السلام وتماديها في إنتهاج منطق العدوان السافر ضد الشعب الفلسطيني الأعزل قد جعلنا نبادر إلى إغلاق هذا المكتب.

وقد إتخذنا هذا القرار إنسجاما مع توجهاتنا السلمية والشرعية، ودعما لإخواننا الفلسطينيين ونهوضا بأمانة رئاستنا للجنة القدس الشريف وحملا للطرف الإسرائيلي على الإذعان لقرارات الشرعية الدولية والإنصياع لخيار السلام الذي نؤمن بحتميته وسنظل عاملين على تحقيقه.

إن موقفنا تجاه الحكومة الإسرائيلية ليس بصادر عن تعصب عرقي أو طائفي أو عقائدي. كما أنه لا يعني تخلينا عن أماناتنا الدينية والتاريخية والدستورية في الحفاظ على حقوق وحريات ومقدسات رعايانا ذوي الديانة اليهودية، إسوة بكافة مكونات أمتنا التي تمازجت عبر التاريخ في ظل التسامح والتساكن والإحترام المتبادل للمقدسات الدينية.

ولن نسمح في إطار دولة الحق والقانون التي نحن لها ضامنون بأي مساس بحريات وأمن وممتلكات ومقدسات رعايانا الأوفياء أيا كانت عقيدتهم. وليعلم الجميع أننا حريصون على سيادة القانون والشرعية، وأن أي مساس بهما سيعرض مرتكبيه لعقوبات قضائية.

شعبي العزيز،

في سياق الإلتحام بين المسيرتين الوحدوية والديمقراطية وتفعيلا لما أعلنا عنه في خطاب العرش من توسيع فضاء الحريات وإنجاز خطوات متقدمة على درب تدعيم دولة الحق والقانون، فقد أعدت الحكومة مشاريع قوانين تتناول بالإصلاح والتحيين مدونة الحريات العامة المتعلقة بتأسيس الجمعيات والتجمعات العمومية والصحافة.

ويهدف هذا الإصلاح على وجه الخصوص، إلى تعزيز حريات التجمع والإجتماع والتعبير وتبسيط المساطر الإدارية وإلغاء العقوبات السالبة للحرية أو التقليص منها لفائدة الغرامات المالية.

كما يهدف إلى سن قواعد جديدة ومدققة لضمان شفافية وسلامة وشرعية توسيع الموارد المالية الداخلية والخارجية للفاعلين الجمعويين، وتقوية دور السلطة القضائية في مراقبة شرعية القرارات الإدارية المعللة بقوة القانون، وحماية قدسية الثوابت الوطنية والحرص على الإنسجام مع تقاليدنا الدينية والحضارية والتشريعات الدولية لحماية حقوق الإنسان في مجال نبذ العنصرية والكراهية والعنف والتمييز على أساس ديني أو طائفي أو المساس بحرية الغير.

وسنعمل على تفعيل أي إصلاح لقوانين الحريات العامة من مبدأ إئتماننا الدستوري على صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات، ومن منطلق حرصنا على حماية وصيانة التوازن بين الحرية والنظام العام وبين الحريات الجماعية والحرية الفردية.

فلنستمر شعبي العزيز، في إستلهام روح المسيرة الخضراء مترحمين على روح مبدعها أب الأمة أكرم الله مثواه، وعلى أرواح جميع شهداء الوحدة الترابية وفي طليعتهم أفراد قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة، ومعتزين ببسالة ضباطنا وجنودنا الأشاوس المرابطين في ثغور الصحراء، ومنوهين بما أبانوا عنه من رباطة جأش وإستماتة في أداء واجبهم المقدس لحماية ذلك الجزء الغالي من وطننا العزيز من كل عدوان.

ولنتحلى بفضائلها من أجل مضاعفة الجهد لمواصلة المسيرات الوحدوية والديمقراطية والتنموية التي نخوضها جميعا لكسب الإستحقاقات الكبرى التي تنتظم المغرب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى المشاركين في أشغال الدورة الثانية للمكتب الدائم لإتحاد المحامين العرب

الدار البيضاء، 20 نونبر 2000

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي سعادتنا أن نخاطبكم في إفتتاح أشغال الدورة الثانية السنوية للمكتب الدائم لإتحاد المحامين العرب، مرحبين بكافة المشاركين فيها من منطلق إعتزازنا بالإنتماء لأسرة الحق والقانون، ومن مبدأ ما نوليه من تقدير خاص لهيئة المحامين الذين يتقاسمون وأسرة القضاء أمانة إقامة العدل الذي جعلناه أساس مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحداثي ومبتغاه.

وسيرا على النهج القويم لوالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه، أبينا إلا أن نخص جمعكم المبارك هذا بسامي رعايتنا تكريما وإشادة منا بإتحاد المحامين العرب. هذه المؤسسة الحقوقية العربية العريقة التي نهضت بدور طلائعي في معركة التحرير والديمقراطية، وساهمت بشكل رائد وجدي وفعال على مدى أكثر من نصف قرن في النضال من أجل ترسيخ مبادئ دولة الحق والقانون وحماية حقوق الإنسان وصيانة المبادئ السامية لمهنة المحاماة، فضلا عن مساندتها لكل توجه وحدوي عربي ونبذها للتجزئة والإنفصال مع حرصها على الدعم الفاعل للقضايا المصيرية للأمة العربية، وفي مقدمتها الكفاح العادل للشعب الفلسطيني من أجل إسترجاع حقوقه المشروعة.

وما إطلاقكم إسم «دورة القدس» على هذا الملتقى الهام إلا دليل على تضامنكم مع إنتفاضة الأقصى، التي ما فتئنا نعمل بصفتنا رئيسا للجنة القدس الشريف

على تعبئة كل الطاقات وبذل كل الجهود، وإتخاذ كل المبادرات لنصرتها في جهادها المستميت من أجل الدفاع عن حرمات أولى القبلتين وثالث الحرمين وتحرير فلسطين من براثن الإحتلال الإسرائيلي الغاشم وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إنكم وأنتم تشاطرون الأمة العربية شرف النضال في سبيل دعم إنتفاضة الأقصى، لتدركون مدى فعالية سلاحكم ألا وهو سلاح الحق والقانون والشرعية والعدل والإنصاف في وقت ما ترتكبه آلة الحرب الإسرائيلية من تقتيل للشعب الفلسطيني الأعزل

وبحكم ما أصبح لصوت حقوق الإنسان وللمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية، وللرأي العام الداخلي والخارجي من نفوذ وازن في عمليات صنع القرار، فإننا نهيب بكم لمضاعفة الجهود قصد توظيف هذه الآليات المؤثرة والأساسية في العلاقات الدولية المعاصرة، من أجل حشد التأييد العالمي للحق العربي في القدس المكلومة التي يجسد كفاحها المشروع شعار إتحادكم النبيل الحق والعروبة وترجيح خيار السلم والحوار والشرعية الذي نحن متشبتون به على ركوب آلة الحرب وفرض الأمر الواقع بقوة السلاح.

حضرات السيدات والسادة،

إن موقفكم الثابت من مساندة الحق الفلسطيني لم ينبع من مجرد الإنتماء القومي ومناصرة قضاياه فحسب، ولكنه يصدر بالأساس عن الوعي بالطابع الكوني لرسالة المحامي القائمة على صيانة الكرامة الإنسانية وحماية قيم العدل والإنصاف والذود عن الحريات العامة الفردية والجماعية، كما أنه نابع من الإيمان بأن المحاماة رسالة إنسانية نبيلة وضرورية في أي مجتمع مستمدة سموها ونبلها من إحقاق الحق ورفع المظالم ومساعدة العدالة على بلوغ هذه المقاصد العليا.

وإعتبارا لهذه المبادىء السامية للمحاماة كرست القوانين الداخلية والمواثيق الدولية، مبدأ الحق في الدفاع والمحاكمة العادلة تأكيدا للرسالة الكونية للمحاماة.

كما إرتبطت قيم هذه المهنة الشريفة بالمصلحة العامة، نظرا لمساهمتها الفعالة في تحقيق العدالة عن طريق تسهيل ممارسة الجميع لحق الولوج إلى ميدان القانون والقضاء. هذا فضلا عن حمولتها السياسية القوية المتمثلة في سعي المحامين الدائم لإقرار أسس عدالة نزيهة، ومستقلة بالنظر لما للعدالة بهذا المفهوم من إرتباط جوهري بدولة الحق والقانون، ولما لها أيضا من تأثير حاسم في ترسيخ دعائم المجتمع الديمقراطي وحماية حقوق الإنسان بما يحمله ذلك من إنعكاس إيجابي على الإستقرار السياسي وتوفير المناخ السليم المحفز للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

لقد أصبحت مهنة المحاماة في المجتمع الديمقراطي الحديث تحتل مكانة متميزة بالنظر للدور المحوري للمحامي في تحقيق العدل والدفاع عن دولة الحق والقانون. لكن بقدر تعاظم هذه المكانة المحورية للمحاماة بقدر ما تتنامى تحديات مهنية داخلية وخارجية، من شأنها أن تخل بنهوض المحامي بدوره الأساسي في إنارة الطريق أمام القضاء لتحقيق العدالة المنشودة.

وإن من أكبر المعوقات المهنية الداخلية التي تؤثر سلبا على المحاماة ما يعرفه الواقع من مساس بأخلاقياتها وقيمها وتغليب الإعتبارات المادية على مبادئها الإنسانية السامية، وهو ما يؤدي إلى الإخلال بالواجبات التي تفرضها المهنة على المحامي. فهذه الشوائب لا تمس بقدسية مهنة المحاماة فقط بل وتلقي بظلالها السلبية على الحماية القانونية المطلوب توفيرها لعموم المتقاضين. هذه الحماية التي يعد ضمانها جوهر عمل المحامي ورسالته في آن واحد.

أما بالنسبة للمعوقات الخارجية فيكفي التذكير بما تتعرض له المحاماة من تحديات ترمي إلى الخروج بها إلى مجال الخدمات التجارية، وإخضاعها لمنطق السوق وجرها إلى حلبة المنافسة الدولية، مما يمس بهويتها الأصيلة. وما ذلك إلا نتيجة للتطورات الإقتصادية العالمية المتسارعة، والأبعاد الدولية التي أصبح يتخذها القانون خاصة عن طريق الإتفاقيات الدولية التي تهم قانون الأعمال والجرائم الإقتصادية والبيئة والتقنيات الحديثة للإتصال والتطور المتسارع في مجال البيولوجيا وغيرها من العلوم، مما يفرض على المحامي أن يكون على إلمام واسع

بالمجال الذي يتدخل فيه ويقدم خدمة قانونية على مستوى عال من الأداء تحت طائلة مسؤوليته المهنية.

ونتيجة لهذه التحديات فإن المحاماة توجد اليوم في موقع دفاع حتى لا تفقد قواعدها وتقاليدها وأعرافها وثقة من يلجأ إليها. ولن يتسنى رفع تلكم التحديات إلا بالعمل على إصلاح وهيكلة المهنة وفق تنظيم حديث ومتطور يحافظ للمحاماة على إستقلالها وحرمتها، ويضمن في نفس الوقت تطورها وتكيفها مع المتطلبات المستجدة.

كما أن كسب هذا الرهان الحيوي لن يتم إلا بتأمين الضمانات الأخلاقية للمهنة وأعرافها الأصيلة الملزمة، والعمل على الرفع من مؤهلات ومستوى أداء المحامي لرسالته، لا ليكون أكثر دراية بالمجال القانوني فقط، ولكن ليكون أيضا فعالا في ممارسته متحكما في التقنيات الحديثة للمعرفة والإتصال متفتحا على الثقافة الإنسانية ملما بالأساليب المبتكرة في ميدان التسيير والتدبير. لأن كل تفريط في هذه المقومات، من شأنه أن يهز حرية المحامي وإستقلاله والحال أن هذين الشرطين هما قوام رسالته وضمان نجاحه في مهمته.

ونحن إذ نعرب عن تنويهنا بإستضافة زملائكم المحامين المغاربة لهذه الدورة وبإستشعارهم ومشاركتهم الواعية في هذا التوجه الذي نقوده اليوم من أجل بناء مجتمع ديمقراطي حداثي، لنؤكد ثقتنا في أن كافة المحامين العرب قادرون على النهوض بالمسؤوليات الملقاة على عاتقهم، ورفع كل التحديات التي تحملها طلائع الألفية الثالثة مثلما رفعوا تحديات القرن الذي نودعه بما هو معهود فيهم من غيرة على قيم الحق والعدل ورؤية وسداد في الرأي، وعمل دؤوب ومشترك مع أسرة القضاء على دعم التنمية والديمقراطية وترسيخ دعائم دولة الحق والقانون، وستجدون في جالتنا وفي المملكة المغربية خير سند لكم في تحقيق هذه المقاصد السامية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الكلمة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة إستقبال جلالته لأعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وأعضاء هيأة التحكيم المستقلة للتعويض عن ضحايا الإختطاف والإعتقال التعسفي وذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الرباط، 09 دجنبر 2000

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عاهدنا شعبنا الوفي منذ إعتلائنا عرش أسلافنا الميامين للسير على نهجهم القويم في جعل العدل قوام نظام حكمنا ومبتغاه، وبإستكمال بناء الدولة العصرية للحق والقانون والمؤسسات التي أجمعت الإرادة المشتركة لكل من جدنا ووالدنا المنعمين الملكيين محمد الخامس والحسن الثاني قدس الله روحيهما وكافة مكونات الأمة المغربية على تشييدها في نطاق ملكية دستورية ديمقراطية وإجتماعية قائمة على التشبث بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا.

وإعتبارا لكون صيانة حقوق الإنسان وحريات المواطنين والجماعات والهيئات وضمان ممارستها تعد أمانة دستورية من صميم مهامها السامية، فقد ألينا على نفسنا مواصلة العمل على النهوض بحقوق الإنسان وتعزيز كرامة المواطن ضمن مفهوم شمولي للحقوق الإنسان، بإعتبارها رافعة قوية للتنمية مترابطة في أبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

ومالبثنا أن أحدثنا هيأة مستقلة للتحكيم إنكبت على تعويض أضرار الإختفاء القسري والإعتقال التعسفي.

ونود بهذه المناسبة أن نعرب عن كبير تنويهنا بما تحلى به أعضاؤها من حكمة وتجرد وموضوعية في معالجتهم لقضية شائكة، مؤكدين عزمنا الراسخ على تعزيز هذه الهيأة بجميع الوسائل المادية والبشرية من أجل الطي النهائي العادل والمنصف والحضاري لهذا الملف، وتعبئة كل الطاقات لإستكمال بناء دولة الحق والقانون الذي يعد خير حصانة ضد كل أشكال التجاوزات.

حضرات السيدات والسادة،

لقد ساهم المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان الذي نسعد بإستقبال أعضائه وأعضاء الأجهزة المنبثقة عنه في هذا اليوم المبارك منذ إحداثه من قبل والدنا المنعم قدس الله روحه قبل عشر سنوات خلت من خلال آرائه الإستشارية النابعة من فضائل الحوار والنزاهة، والتمسك بالحق والإنصاف في مساعدة خديم المغرب الأول على صون الحقوق المدنية والسياسية وأضحى لبنة أساسية في النسيج المؤسساتي الوطني ومؤسسة محترمة على الصعيد الدولي.

وأننا لنعرب لجميع أعضائه عن سابغ رضانا وعظيم مسرتنا بما راكمه من رصيد إيجابي في هذا الشأن. وفي نطاق سعينا الدائب لتحديث وعقلنة كل المؤسسات وتأهيلها لرفع تحديات مغرب القرن الحادي والعشرين وتفعيلا لما أعلنا عنه في خطاب العرش من إعادة النظر في الظهير الشريف المؤسس للمجلس، فإننا نغتنم مناسبة تخليد ذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كي نبرز التوجهات الكبرى التي إستقر عليها نظرنا في ما نحن مقبلون عليه من إصلاح يتوخى توسيع إختصاصات المجلس وتجديد تركيبته و عقلنة طرق عمله وتأهيله، على نحو أفضل لترسيخ الحقوق المدنية والسياسية، وإيلاء الأهمية الكبرى للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

ولهذه الغاية، يتعين توسيع صلاحيات المجلس لتشمل علاوة على القضايا التي نعرضها عليه للإستشارة، التصدي لحالات خرق حقوق الإنسان وتقديم توصيات بشأنها، و بحث ملائمة التشريع الوطني مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ونشر ثقافتها وتيسير التعاون الدولي للمملكة في هذا المجال، فضلا عن الإعتناء بحقوق رعايانا الأوفياء المحتجزين بتندوف ورفع الحصار عنهم والتنسيق مع الهيآت المماثلة المختصة الأجنبية من أجل صيانة كرامة المغاربة المهاجرين.

خطب ورسائل
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

سنة 2001

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى اللجنة الوطنية المكلفة بالتحضير للدورة الإستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

05 يناير 2001

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نفتتح الإجتماعات التمهيدية للجنة الوطنية التي كلفناها بتحضير مساهمة المغرب في الدورة الإستثنائية للأمم المتحدة حول الطفولة، معتبرين إسنادنا رئاستها الفعلية لشقيقنا العزيز صاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد بمثابة دعم قوي لها وتجسيدا لإرادتنا الحازمة في النهوض بالطفولة المغربية، وإبرازا للعناية البالغة التي نوليها لإنكباب النخبة الخيرة المكونة لها على الإعداد الجيد للمشاركة الفاعلة للمغرب في القمة العالمية للطفل.

إن إجتماعكم هذا، ليشكل لحظة حضارية نوعية تأتلف فيها كافة الطاقات الوطنية الفاعلة في مجال الطفولة من أجل دراسة حصيلة الجهود التي تبذلها بلادنا في مجال النهوض بقضايا الطفولة في شتى مظاهرها، ورفع التحديات

التي تطمح لها هذه المهمة النبيلة وفاء لروح والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، الذي أعطى دفعة قوية لإنخراط المملكة في المسعى الإنساني المتعلق بحماية الأطفال وضمان مستقبلهم وصيانة كرامتهم، حيث وقع بنفسه على الإعلان العالمي لحقوق الطفل في ثالث فبراير 1992، ووضع آلية وطنية لمتابعة تنفيذه بمبادرته بإحداث المرصد الوطني لحقوق الطفل الذي أسند رئاسته الفعلية لشقيقتنا الغالية صاحبة السمو الملكي الأميرة لالة مريم، مما مكن بلادنا من قطع خطوات هامة على درب تفعيل تلك الحقوق وتكريم الطفولة في إنسجام تام بين تعاليم ديانتنا السمحة وإلتزاماتنا الدولية.

ولم نفتأ منذ إعتلينا عرش المملكة، نبذل الجهد الحثيث لمواصلة هذه المسيرة الإجتماعية وفق إستراتيجية جديدة، إنطلاقا من إقتناعنا بأن الطفولة المغربية تندرج في صلب الإستثمار الحقيقي لمواردنا البشرية وتأهيلها لخوض رهانات المستقبل من خلال تسريع برنامج الرفع من عدد الأطفال المتمدرسين والتقليص الملموس من نسبة وفياتهم بتطوير برنامج صحة الأم والطفل، والحث على تظافر مجهودات الحكومة والمجتمع المدني في هذا المجال معززين سياستنا هاته بآليات ومؤسسات كفيلة بضمان الإستمرارية والفعالية على النهج القويم الذي رسمناه. فأنشأنا الوزارة المنتدبة لأوضاع المرأة وحماية الطفولة والأسرة، وإدماج المعاقين ودعمنا المرصد الوطني لحقوق الطفل كفضاء تلتقي فيه الجمعيات ومختلف القطاعات الحكومية والخبراء، لمتابعة تفعيل إتفاقات الأمم المتحدة في هذا الشأن وجعلنا من برلمان الطفل مؤسسة قارة أردناها أن تكون مدرسة للتربية على الديموقراطية وأنطنا رئاستها إلى شقيقتنا صاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة مريم، التي نأبى إلا أن ننوه هنا بما تبذله من جهود جعلت من المؤسسات التي تشرف عليها ذات دور طليعي في حماية طفولتنا والدفاع عن حقوقها والإصغاء لمطالبها، مشيدين أيضا بجميع الفعاليات التي ساهمت بإخلاص في إنجاح هذه المسيرة الإجتماعية.

حضرات السيدات والسادة،

على الرغم من أهمية المكاسب التي حققتها بلادنا في مجال النهوض بوضعية الطفولة، فإن ما نصبوا إليه من جعل العشرية القادمة مرحلة فاصلة، تنتقل فيها الفئات المستضعفة من طفولتنا إلى وضعية تنعم فيها بما نريده لها من تكريم وتمتع بكامل حقوقها. كل ذلك رهين بوضع إستراتيجية وطنية تساهم في بلورتها كل القوى الحية للأمة.

لذلكم نهيب بلجنتكم الوطنية، أن تحدد أهدافها وأولوياتها وأن تعبئ الإمكانات المتاحة لتفعيلها جاعلة في صلب إهتماماتها العناية بالأسرة، كنواة أساسية وطبيعية لنمو الطفل وتقوية دور المدرسة والعناية بتمدرس الفتاة في العالم القروي والإهتمام بصحة الطفل تعزيزا للمكانة المتميزة لبلدنا في مجال التلقيح ضد الأمراض الفتاكة. وكذا مكافحة جميع أشكال سوء المعاملة والإستغلال المشين والنهوض بأوضاع ذوي الإحتياجات الخاصة كالمعاقين، والعناية بفئة اليافعين منهم عن طريق التأهيل المهني وكذا بالجانحين. وذلك بإيجاد فضاء خاص بهم وجعل المراكز الإصلاحية فضاءات تربوية وتأهيلية وعلاجية لإعادة إدماجهم إجتماعيا.

كما أننا نحث حكومتنا على مضاعفة جهودها وتنسيق تدخلاتها القطاعية وطنيا وجهويا، وتدعيم مبادرات تعاونها وشراكتها مع الجماعات المحلية وفعاليات المجتمع المدني من أجل التفعيل الأمثل لهذه الإستراتيجية، داعينا إياها أن تعمل بالموازاة مع ذلك على التعجيل بملائمة التشريع الوطني مع الإتفاقية الدولية المتعلقة بحقوق الطفل، مؤكدين عزمنا الراسخ على توفير كل الشروط الضامنة لإلتزامنا بها والمضي إلى الأمام برفع كل التحديات والإكراهات.

وحتى نتمكن من تقديم نموذج خلاق ومتميز في مجال المساهمة الديمقراطية لأطفالنا في وضع وتنفيذ معالم هذه الإستراتيجية، فإننا ندعو اللجنة الوطنية إلى إشراكهم الواسع في بلورتها وفي مختلف الأنشطة الميدانية التي يتعين عليها تنظيمها للإحتفاء بالعشرية الأولى لحقوق الطفل.

وإننا لمستبشرون خيرا بما يعرفه مجتمعنا من تعبئة جديدة في ظل قيادتنا وتوجهنا الإجتماعي، موقنين بأن هذا التجاوب الذي يبديه شعبنا الوفي مع توجهنا سيعطي ثماره في النهوض بطفولتنا، وفي تحريرها من الأمية والحرمان والتهميش.

فعليكم -رعاكم الله- أن تجعلوا من مشاركة المغرب في الدورة الأممية المقبلة الخاصة بالطفولة مشاركة معبرة بصدق عن الأهمية البالغة التي تحظى بها طفولتنا في مشروعنا الإجتماعي الديمقراطي التنموي، وفي مستوى المجهود والمبادرات التي تقدمها بلادنا في هذا المجال، سواء من طرف الحكومة أو من فعاليات المجتمع المدني مؤكدة الدور الفاعل للمملكة المغربية كقوة إقتراحية رائدة يشهد بها الجميع.

أعانكم الله ووفقنا جميعا لما فيه خير تكريم أطفال وطننا العزيز بكامل حقوقهم وإعدادهم للنهوض بواجباتهم.

والسلام عليكم ورحمة الله».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الدولي
الرابع والثلاثي للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

08 يناير 2001

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله واله وصحبه.

السيدات والسادة

يسعدنا أن نرحب بكم في المملكة المغربية التي تفضلتم بإختيارها مكانا مناسبا لإحتضان مؤتمركم الدولي الرابع والثلاثين، الذي نأمل أن يشكل لبنة إضافية تستحضر التحديات التي تواجهها الإنسانية في مطلع هذا القرن الجديد، وطموحها للعيش الكريم والحرية والنماء المادي والروحي في ظل تحولات هائلة يشهدها النظام الدولي على المستويات الإقتصادية والمالية والتكنولوجية والثقافية وغيرها.

ولاشك أن المشاركين في مؤتمركم هذا، يستحضرون هذه التحديات وهذه الطموحات بحكم عملكم المتواصل من أجل الرقي بمجتمعاتهم نحو الأفضل وضمان كرامة المواطن وحقوقه لتمكينه من المساهمة الفعالة في البناء.

ونعتقد أن هذا المسعى يتطلب تظافر الجهود وتكامل الإرادات الهادفة إلى النهوض بحقوق الإنسان بروح إيجابية، توفر الضمانات القانونية والمؤسساتية والعملية الضرورية لذلك. كما توفر الشروط الموضوعية اللازمة للتمتع من إستقرار وتنمية وعدالة. لأن تكامل البعدين هو الكفيل بتجنيبنا مآسي الإضطرابات والتطرف والتعصب والإنغلاق، التي نشهد في بقاع متعددة مدى تقويضها لأبسط مقومات الوجود الإنساني.

وما إنتماؤكم لحقول ثقافية وفضاءات جغرافية ودينية ومدارس متنوعة، إلا حلقة إضافية لهذا الغنى المتواصل ولخصائص التحديات التي تواجهها البشرية.

وإننا نؤمن بكون قضايا حقوق الإنسان هي ملك للإنسانية جمعاء لا فضل ولا سبق فيها لأحد. لأنها تمخضت عن مسار تاريخي ساهم الفكر البشري بمختلف ثقافاته وحضاراته في بنائه، كما أدت مختلف شعوب العالم التواقة للحرية والعدل ثمنا غاليا للوصول إليه عبر الكفاءات والمآسي التي مثلتها الحروب الكونية والحروب الإستعمارية وموجات العنصرية والتعصب والإرهاب والإنتهاكات عبر العالم.

وقد إستطاعت هذه المسيرة أن تثمر مكتسبات هامة إنتصرت للديمقراطية وحقوق الإنسان، وفتحت آفاقا واعدة للأمل والتبصر والإيمان القوي بمستقبل الإنسان. إلا أن تحديات جسيمة لازالت تقف في طريق هذه المسيرة وتعترض بناء أسس صلبة للسلام والتآخي في عدة بقاع من العالم. كما تدل على ذلك المأساة اليومية التي يعيشها الشعب الفلسطيني التواق إلى الحق في الوجود، وإقامة دولته المستقلة على أرضه كمدخل لا محيد عنه للسلام في الشرق الأوسط، ومعاناة الشعب العراقي من جراء حصار يحصد أرواح أبناء هذا البلد بالآلاف

ويهدم مقومات التمتع بأبسط شروط العيش الضرورية للكائن البشري، دون أن ننسى التصفيات العرقية التي تشهدها مناطق إفريقيا وأوربا نفسها، إضافة إلى موجات العنصرية ومعاداة الأجانب التي تنتعش هنا وهناك وحتى في قلب دول ديمقراطية عريقة.

حضرات السيدات والسادة،

إن عالمنا في حاجة إلى إقامة أسس جديدة للتعاون والشراكة والتعاضد خدمة للإنسانية جمعاء، حتى نتمكن من بناء فضاء يسوده **العدل** والحرية وترسيخ الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان. فكيف نستطيع ربح هذا الرهان ومئات الملايين من الناس لا تجد لقمة عيشها، ولا أبسط الحاجيات الضرورية من صحة وماء وتعليم وشغل وسكن وما إلى ذلك. وكيف نضمن الحق في التنمية المستديمة في ظل عولمة زاحفة ودول الجنوب ترزح تحت ثقل المديونية، وتواجه منافسة غير متكافئة في ظل إنفتاح السوق العالمي والثروات التكنولوجية الهائلة في الشمال. وكيف نبني كونية حقوق الإنسان دون أن نفقر الشعوب من ذاتيتها الثقافية وإرثها الحضاري ومقومات تاريخها الذي إنبنى على إمتداد قرون.

إننا نؤمن بأن القرن الجديد يدعونا جميعا إلى مواصلة الجهود لتحقيق **العدل** والنماء والتمتع بحقوق الإنسان، حتى نجعل الأفراد والشعوب يقررون مصيرهم بأنفسهم، ويضطلعون بدورهم الفاعل ومسؤوليتهم في بناء الحاضر والمستقبل بما يقتضيه ذلك من وعي ودراية بكامل أبعاد وتحديات الواقع المحلي والدولي.

منذ تولينا عرش أسلافنا المنعمين أعلنا بكل حزم ووضوح إنحيازنا للقضايا العادلة وللديمقراطية، وإشراك أبناء شعبنا في معركة التنمية المستديمة والشاملة.

وقد أولينا عناية خاصة لقضايا حقوق الإنسان تجسدت في العديد من الإجراءات والخطوات الهادفة إلى مصالحة المغاربة مع تاريخهم، وتسوية ماشابها من تجاوزات وإنتهاكات. وكان هدفنا ولا يزال هو توفير الشروط الضرورية لتأمين المستقبل عبر جبر الضرر، ورد الإعتبار للضحايا وإعادة التأهيل وإرساء الضمانات الكفيلة بالوقاية والحماية من عدم تكرار الماضي. كما أن دعوتنا إلى تجاوز الضغينة وإرساء ثقافة التسامح مع الإنصاف، لمن شأنها أن تفتح آفاق المستقبل ومتطلبات بنائه بكامل الإعتزاز والمسؤولية.

وشكل هذا الإختيار حلقة من مشروع متكامل يتوخى توسيع فضاء الحريات، وإصلاح التشريعات وتطوير الآليات وتدعيم التربية على حقوق الإنسان، وبناء علاقات جديدة بين الإدارة والمواطن قوامها المصلحة العامة والثقة المتبادلة والمسؤولية في الأداء والتضامن مع الضعفاء والمهمشين، وإشراك كافة مكونات المجتمع المدني في هذه المعركة المتواصلة.

ونحمد الله أن المغاربة أبانوا عن قدرات خلاقة ومبادرات مبتكرة في عطاءاتهم وبذلهم للنهوض بمجتمعهم. وإن إيماننا بدور جميع الفاعلين يهدف أيضا، إلى تأسيس ثقافة جديدة تعزز المشاركة وتربي على المسؤولية وترسخ المبادرة الحرة وتقوي قيم الديمقراطية.

ولنا اليقين، أن العناية بالعمل التربوي والسلوكي لمن شأنها أن تسهم في نشر ثقافة حقوق الإنسان بما تحفل به من تضامن وتسامح وحرية ومسؤولية. لأن التشريعات والآليات والسياسات تحتاج بالضرورة إلى مواطن ملم بأبعادها، ومتشبع بقيمها ومبلور لروحها على مستوى السلوكات والمعاملات.

وإن إيماننا بدور المجتمع المدني وبدوركم كفاعلين في هذا المجال هو الذي جعل مملكتنا تساهم بدور فعال في إحتضان وتبني إحداث آليات دولية لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وإذ نقوم بذلك فإننا ندرك التحديات التي تواجه العمل التطوعي خاصة في حقول تتنازعها الصراعات والحساسيات. ونأمل أن يشكل لقائكم هذا محطة تغني مسيرة النهوض بحقوق الإنسان في العالم، وتقف إلى جانب القضايا العادلة وتعزز متطلبات بناء عالم يسوده السلم والإخاء والتعاون البناء، وتحترم فيه كرامة الإنسان وحقوقه.

وفقكم الله لما فيه خير البشرية جمعاء.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى المشاركين في الدورة السابعة للجمعية العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

الرباط، 24 أبريل 2001

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي مسرتنا أن نتوجه بمناسبة إفتتاح الدورة السابعة للجمعية العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، إلى رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في هذه التظاهرة المتميزة، مرحبين بضيوفنا المرموقين ومعبرين لهم عما نوليه من أهمية بالغة للرقابة على الأموال العمومية، إعتبارا للدور الهام الذي تضطلع به أجهزتها العليا في مجالات ترشيد الإنفاق العمومي وعقلنة تدبير الشأن العام وتخليق مرافقه. وهو الأمر الذي يساعد على تعزيز ركائز دولة الحق والقانون، وتوسيع نطاق الديمقراطية وتعميم مبادئ الشفافية والمساءلة وخدمة الصالح العام. وكذا دعم اللامركزية وعدم التمركز كأسلوبين حديثين في التسيير الإداري.

إننا ونحن نتتبع الأنشطة التي تقوم بها المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة، لا يسعنا إلا أن نثني على مجهوداتكم الحثيثة والمتواصلة، خاصة المتعلقة منها بالتدريب والبحث العلمي من خلال اللقاءات العلمية والحلقات التدريبية، التي ما فتئتم تنظمونها دوريا لفائدة عدد كبير من الأطر العاملة بالأجهزة العضوة، مشيدين بالإسهام الفعال للتوصيات والإقتراحات الصادرة عن المجموعة العربية من أجل تمكين الجهات المختصة في البلدان العربية من التعرف على التدابير الواجب إتخاذها، لإيلاء أجهزتنا الرقابية العليا المكانة السامية الجديرة بها وتمكينها من أداء رسالتها على الوجه الأحسن.

ونود أن ننوه بالمكانة المتميزة التي تتبوأها مجموعتنا العربية التي تجعل منها إحدى أنشط المنظمات الجهوية المتفرعة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا لمراقبة الأموال العمومية منظمة «إنتوساي». وما إجتماعكم اليوم بكثافة بعاصمة المملكة المغربية، إلا دليل قاطع على مدى إهتمام سائر الدول العربية الشقيقة بتدعيم أواصر الأخوة وترسيخ ثقافة النقاش والتحاور وتبادل الخبرات والتجارب، ومواصلة البحث عن أنجع السبل وأحدث التقنيات لتطوير أساليب العمل الرقابي ومناهجه.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كان المغرب قد خطا خطوات هامة في ميدان المراقبة، وإتخذ في هذا المجال عدة إجراءات دستورية وقانونية وتنظيمية لتطوير وتفعيل منظومته

الرقابية، فإننا قد آلينا على نفسنا منذ تولينا عرش أسلافنا المنعمين مضاعفة الجهود من أجل ترسيخ مبادئ الشفافية وتحصين العمل الإداري من كل الإنحرافات والإنزلاقات، وتوجيه تصرفات المسؤولين توجيها صحيحا قوامه الأخلاق الحميدة والمساءلة وخدمة الصالح العام.

وإذا كان مما يبعث على الإرتياح التقدم الذي حققته المراقبة المالية في بلادنا من خلال الدور الذي قام به المجلس الأعلى للحسابات في التحسيس وإثارة الإنتباه إلى ضرورة إحترام القانون والتقيد بالمساطر والضوابط، وبخاصة من خلال إصداره لعدد كبير من الأحكام في مجالي النظر في حسابات المحاسبين العموميين والتأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، فإننا نحثه على أن يضاعف من مجهوداته وأن يوجه إهتماما خاصا إلى المساهمة في المبادرات والأعمال المبذولة من أجل تخليق الحياة العامة ومحاربة مختلف أنواع التبذير، والرفع من مردودية مختلف المرافق وتقييم المشاريع العمومية، خاصة وأن دستور المملكة قد أناط به مسؤوليات جديدة تتمثل أساسا في بذل المساعدة للبرلمان والحكومة في الميادين التي تدخل في مجال إختصاصاته، جاعلا منه مؤسسة دستورية مستقلة عن الجهازين التشريعي والتنفيذي، وسلطة إستشارية محايدة تقدم آراء وإقتراحات موضوعية تستنير بها الجهات المعنية في إتخاذ قراراتها وتقويم الإختلالات التي يبرزها المجلس.

وحرصا على تدعيم سياسة اللامركزية التي تنهجها بلادنا، فقد نص دستور المملكة على إحداث مجالس جهوية للحسابات عهد إليها بممارسة الرقابة العليا على حسابات وتسيير الجماعات المحلية والهيآت التابعة لها، محيلا على القانون تحديد إختصاصات المجلس والمجالس الجهوية للحسابات وقواعد تنظيمها وطريقة سيرها.

وفي هذا الإطار، فإن مشروع مدونة المحاكم المالية المعروض حاليا على أنظار البرلمان يشكل نقلة نوعية لنظام الرقابة ببلادنا، وذلك من خلال إقتراح مفاهيم جديدة ضمن نظرة مستقبلية ذات بعد شمولي لآليات المراقبة من شأنها أن تجعل من مختلف مكونات المنظومة الرقابية الوطنية وحدة متكاملة ومتناسقة، تتكون من محاكم مالية متمثلة في المجلس والمجالس الجهوية للحسابات، ومن هيئات للتفتيش والمراقبة الداخلية. وكل هذه الهيئات تمارس مهامها بشكل يمكن المجلس الأعلى للحسابات من تتبع وتقييم عمل هيئات التفتيش والمراقبة الداخلية، وتوظيف نتائج أعمالها في ممارسة مختلف إختصاصاته بوصفه الجهاز الأعلى للرقابة.

حضرات السيدات والسادة،

إننا من منطلق وحدة إنشغالاتنا الأساسية تجاه تدبير الشأن العام داخل الوطن العربي وكون هدفنا الأسمى هو الدفع بأمتنا إلى مسايرة التطورات المستمرة والمتلاحقة في مختلف الميادين، فإننا ننوه بإختيار جمعيتكم العامة للمواضيع التقنية الثلاثة، التي تشكل قاعدة صلبة للنقاش والحوار سواء تعلق الأمر بمراقبة الأداء على قطاع الخدمات العمومية أو بمراقبة الهيئات التي تستفيد من الإعانة من طرف الدولة، أو بإستعراض تجربة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في الدول العربية في مجال التدقيق الآلي.

ونحن واثقون من أن مناقشتكم لهذه المواضيع إنطلاقا من تجاربكم الميدانية، ومن التطورات الراهنة في مجال المراقبة دوليا وإقليميا، ستثمر أفكارا سديدة وستمكن جميع الأجهزة المشاركة من الإطلاع على التطورات الحاصلة في هذه المجالات، وبالتالي إبداء وجهات نظرهم حولها.

إننا ننتظر أن تتمخض تحاليلكم ومناقشاتكم عن توصيات وإقتراحات من شأنها تطوير الأساليب المتبعة ووضع آليات وإتخاذ مبادرات ستمكن بلداننا من مسايرة الدول الأكثر تقدما في مجال تدبير الشأن العام وصيانة الأموال العمومية.

وفقكم الله وسدد خطاكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة تنصيب اللجنة الإستشارية الخاصة بمدونة الأحوال الشخصية

فاس، 27 أبريل 2001

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

لقد آلينا على نفسنا منذ إعتلينا عرش أسلافنا المنعمين أن نواصل النهوض بأوضاع المرأة المغربية في كل مجالات الحياة الوطنية، وأن نرفع كل أشكال الحيف الذي تعانيه من منطلق صفتنا أميرا للمؤمنين وحاميا لحمى الملة والدين، ملتزمين بشريعة الإسلام في ما أحلت وحرمت أو أباحت. وعملا بترسيخ قيم العدل والمساواة بين الرجل والمرأة مصداقا لقول جدنا المصطفى عليه الصلاة والسلام «إنما النساء شقائق الرجال في الأحكام»، وإعتبارا لكون الشريعة الإسلامية قائمة على الوسطية والإعتدال وتحري مقاصد الإصلاح الإجتماعي، فإننا حريصون على ضمان حقوق النساء والرجال على حد سواء. غايتنا في ذلك تماسك الأسرة وتضامن أفرادها وتثبيت التقاليد المغربية الأصيلة القائمة على روح المودة والوئام والتكافل الإجتماعي، الذي نحن مؤتمنون على إستمراره ولا سيما في نواته الأساسية المتمثلة في الأسرة.

وفي سياق هذا التوجه، كان إستقبالنا لممثلات عن الهيئات السياسية والمنظمات والجمعيات النسوية المغربية. كما كان قرارنا بإنشاء لجنة خاصة يسعدنا اليوم أن نتولى تنصيبها مكلفين إياها بالنظر في الآليات والمسالك التي تضمن تطبيقا سليما لمدونة الأحوال الشخصية، وكذا الإنكباب على إعداد مشروع مراجعة لها.

وقد راعينا في إختيار أعضاء هذه اللجنة الإستشارية، أن تكون ممثلة للجانب الفقهي والقضائي العلمي. كما راعينا فيها حضور العنصر النسوي حريصين على أن يكون جميع أعضائها يتحلون بالكفاية العالية، وبالموضوعية والحياد وبالخبرة في المجالات التي ينتمون إليها. وأسندنا رئاستها للأستاذ إدريس الضحاك لما يتوافر له من مؤهلات شخصية رفيعة ونزاهة فكرية وخبرة قضائية.

وإننا لعلى يقين من أنكم حضرات الأعضاء ستكونون في مستوى المسؤولية التي نعهد بها إليكم لإنجازها، طبقا لما أنتم ملزمون به من مراعاة مقاصد الشريعة السمحة وإنصاف المرأة وتجسيد تكريمها كما أراد لها الإسلام ذلك، ووفق ما تمليه عليكم ضمائركم الحية وخبرتكم بالواقع الإجتماعي المغربي. وبذلك سنكون قد عملنا على تحرير المرأة من كل ما يعوق مواصلة مساهمتها الفعالة في بناء المجتمع المغربي المتضامن، دون تطرف أو تعجرف أو تنكر لهويتنا المغربية الإسلامية الثابتة.

حضرات السيدات والسادة،

لقد تحقق بفضل النهج المتبصر والعمل الريادي، لكل من جدنا ووالدنا المنعمين جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني أكرم الله مثواهما العديد من

المكاسب للمرأة المغربية. كان من بينها الإصلاح الذي أدخل على مدونة الأحوال الشخصية في عهد والدنا المنعم طيب الله ثراه.

غير أن عدم التحلي بفضائل السلوك الإسلامي القويم في المعاملة الأسرية، إلى جانب عدم التفعيل الكامل لذلك الإصلاح، وتزايد وعي المرأة بحقوقها وواجباتها بفعل التقدم الذي حققه المغرب وإنخراطها الفاعل في مختلف مناحي الحياة الوطنية، كل ذلك يملي علينا رصد مقتضيات المدونة التي تحتاج إلى تفعيل وإستيعاب ما تمليه الظروف الإجتماعية المتغيرة والقضايا المستجدة وجعل كل ذلك في مقدمة ما تنشغل به اللجنة وتقترح له الأحكام المناسبة.

ولن يتأتى لنا ذلك إلا بمزاوجة خلاقة بين التشبث بثوابتنا الدينية التي تشكل جوهر هويتنا، وبين الإنسجام التام مع روح العصر المتسمة بالطابع الكوني لحقوق الإنسان وفي إطار الإجتهاد الذي أنتم مكلفون به وتحقيقا لمقاصد الشريعة السمحة في تحكيم المصلحة المشتركة بين أعضاء الأسرة في ظل التوازن المحكم بين الحقوق والواجبات مصداقا لقوله تعالى «ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف».

وإننا لنحث هذه اللجنة الموقرة التي نحيطها بكامل رعايتنا، أن تتحلى بأعلى درجات الوعي بمسؤوليتها الجسيمة في الحفاظ على مقاصد الشريعة الإسلامية. ومحكم نصوصها وأن تلتزم الموضوعية والفهم العميق لواقعنا الإجتماعي، وأن تنزل الأحكام منازلها من حيث مراعاة الضرورة والمصلحة العامة التي حكمها الشرع في كثير من القضايا والأحكام دون أن تتقيد بإجتهاد سابق كان له ما يبرره في زمانه وبيئته.

وفي هذا السياق، فإن اللجنة مطالبة بالإصغاء إلى كل الأطراف المعنية وفتح الأبواب أمامها للإدلاء بآرائها والوقوف على مطالبها بإمعان وتبصر ورحابة صدر.

وإننا لننتظر من هذه اللجنة، أن تستوعب جسامة الأمانة الملقاة عليها مستحضرة ما للأسرة المغربية من حرمات نحرص على صيانتها، سالكة مسلك الإعتدال والتوافق لبلوغ ما ننشده جميعا لوطننا من حفاظ على هويته الإسلامية ومن تقدم إجتماعي وتأهيل شامل لكل طاقاته ومكوناته وتضافر جهود نسائه ورجاله في إطار من الكرامة والمساواة، والإنصاف من أجل رفع ما يواجهه من تحديات داخلية وخارجية.

وفقكم الله ورعاكم وسدد خطاكم لما فيه خير هذا البلد الأمين.

«وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمومنون». صدق الله العظيم. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الحديث الصحفي الذي خص به صاحب الجلالة الملك محمد السادس جريدة «الشرق الأوسط»

الرباط، 24 يوليوز 2001

...

سؤال:

صاحب الجلالة، إسمحوا لي أن أسألكم عن كيفية إدارتكم للدولة كملك، هل تتدخلون في قرارات وعمل الوزارات ونشاطات الحكومة وهل لكم سياستكم؟.

جواب جلالة الملك:

كل واحد يقوم بالدور الذي هو مناط به. فالأحزاب تقوم بدورها والحكومة تقوم بدورها، وأنا كذلك أقوم بدوري والمستشارون يقومون بدورهم. فأنا أعمل مع فريق أتعاطى مع الموضوعات عندما تصلني. بالنسبة للشؤون الخارجية والدفاع والداخلية والشؤون الدينية والعدل فهذه مسائل دستوريا تعود لي لكن طبعا مع تنسيق حكومي. لأنه لا توجد حكومة داخل القصر وحكومة خارج القصر. فنحن حكومة واحدة وحكومة منسجمة مع عبد الرحمان اليوسفي «رئيس الوزراء الحالي» الذي أحبه كثيرا وأحترمه كثيرا. فهو له دوره، وهناك إنسجام بيني وبين الوزير الأول وكذلك بيني وبين جميع أفراد الحكومة. وبعض الناس تسأل ما هو دور الملك في المغرب؟ الدور هو ما يتوقعه مني المغاربة في رعاية شؤونهم وهو الدور الذي كان يقوم به والدي تغمده الله بواسع رحمته. فهناك بعض المشاريع تتطلب الإسراع في إنجازها، وهنا أتدخل لكن بالتنسيق مع الوزراء وبشكل مكثف مع الوزارات المعنية.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة عيد العرش المجيد

طنجة، 30 يوليوز 2001

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

إن إحتفالك اليوم بهذا العيد الوطني المجيد، لهو أكثر من تخليد لذكرى تربع عاهل على العرش لأنه بالأحرى تجديد للعهد المقدس الخالد للبيعة، وللميثاق الدستوري المتجدد، اللذين يطوقان ملكك أمير المؤمنين، حامي حمى الملة والدين، بأمانة ضمان سيادتك، ووحدتك الوطنية والترابية، وإستمرار دولتك ودوامها، وينيطان به مسؤولية قيادتك ووضع الإختيارات الكبرى للأمة، في إطار ملكية دستورية ديمقراطية وإجتماعية.

لقد كان عرش المغرب على الدوام أكثر من رمز للسيادة. لأنه ظل ولا يزال قيادة وطنية مسؤولة واعية لأمانتها العظمى، ضمن ملكية شعبية، العرش فيها بالشعب، والشعب بالعرش لذلك، فإن الإحتفاء به ليعد وقفة سنوية للتأمل والتدبر، لا للتساؤل عمن نحن؟ وماذا نريد؟ فالمغرب دولة عريقة في حضارتها، متشبثة بهويتها ومقدساتها، دائمة الإنفتاح على مستجدات عصرها، موحدة وراء عاهلها، رفيقة للتاريخ، تعرف من أين أتت، وإلى أين تسير.

ونحن البلد الذي قاوم فيه العرش الإستعمار، والإغراء الجارف للحزب الوحيد، والإقتصاد الموجه وإستنساخ النماذج الأجنبية، لتمكين المغرب من مشروع مجتمعي ديمقراطي أصيل، جعل منه البلد المتميز بتحقيق المزاوجة الخلاقة بين الوفاء لتقاليده العريقة وبناء الدولة العصرية بقيادة الملك أمير المؤمنين. وبمؤسسات ديمقراطية في إطار منظم ومعقلن، يرسم لكل فاعل حقوقه وحدود مسؤولياته، ضمن منظور يعتبر أن الديمقراطية الحقيقية ترتكز على بعد تنموي قائم على حرية المبادرة الخاصة، المتشبعة بروح التكافل الإجتماعي.

وإذا كان من حقنا أن نفخر بالريادة في التوفر على هذا المشروع المجتمعي الديمقراطي الواضح المعالم، الذي تحققت للمغرب بفضله عدة مكتسبات، فإن ذلك لا يعني أننا لم نعترضنا عوائق، أو تعترى مسيرتنا أوجه قصور وتعثرات، ولا يعفينا من التساؤل ألم يكن بإمكاننا السير بسرعة أكبر ؟ أو يكن أداؤنا أحسن وأجود؟.

فلنجعل من المكاشفة والحوار بيننا جميعا، في هذا العيد، مناسبة لدعوة كل مغربي ومغربية للإعتزاز بالجوانب المشرقة في هذا المشروع المجتمعي، مستحضرين مؤهلاتنا لتقويتها، ومستشعرين محدودية إمكاناتنا وما إعترى مسيرتنا من سلبيات، لا لنزع روح السلبية وتعتيم الأفق بل لشحذ العزائم، ورص الصفوف، وإستكشاف الحلول والموارد، لإستكمال بناء هذا المشروع المجتمعي الديمقراطي، الذي عاهدناك منذ إعتلائنا عرش أسلافنا الميامين، على التفاني من أجل ترسيخه والعمل الدؤوب على تجسيده الأمثل في جميع المجالات.

شعبي العزيز،

لقد بادرنا خلال السنة الماضية إلى ترسيخ ما تحقق لبلادنا من مكتسبات في مجال الديمقراطية السياسية معتزمين مواصلة هذا النهج في تعزيز الحريات العامة، وحقوق الإنسان وفصل السلط وإستقلالها وتوازنها. وكذا توطيد المؤسسات التمثيلية، واللامركزية والجهوية.

وفي سياق إنتهاء إنتداب المؤسسات المنتخبة، الوطنية والمحلية، فإننا نؤكد أن من متطلبات توطيد ما تنعم به بلادنا من إستقرار سياسي وإستمرارية مؤسسية، والإرتقاء بمستوى النضج الذي بلغه بناء الصرح الديمقراطي الوطني، إجراء الإنتخابات في أوانها الدستوري والقانوني العادي. وعندما نقول بإجراء الإنتخابات في أوانها العادي، فإننا لا نعني بذلك عملية التصويت فقط، بل نعني كل مراحل المسلسل الإنتخابي التي يجب أن تتم في إبانها، وفي مقدمتها الحملة الإنتخابية التي يتعين أن تنطلق في مواعدها القانونية.

وبصفتنا ضامنا للمصالح العليا للوطن والمواطنين، فإننا ننبه إلى ضرورة عدم الزج بالبلاد في حملة إنتخابوية ضيقة. كما نؤكد وجوب عدم الخلط بين الحملة الإنتخابية التي لها موعدها القانوني المحدد، والحملة الإنتخابوية السياسوية، التي تشيع البلبلة وتسمم الأجواء السياسية، وتصرف الناس عن المشاكل الحقيقية للبلاد، شاغلة إياهم بمزايدات ومشاكل جانبية، بحيث أن جزءا كبيرا من مشاكل المغرب الحالية إنما نجم عن هذه الفتنة الإنتخابية.

وإننا لنهيب بالطبقة السياسية أن تجعل من الفترة التي تفصلنا عن الإنتخابات لحظات تعبئة وطنية قوية، وتنافس شريف في إعداد برامج ملموسة، واقعية

قابلة للإنجاز ومرتكزة حول نواة صلبة للأسبقيات الأولى بدل جعل كل شيء أولويا. برامج تركز بالأساس على كيفية خلق الثروة وإيجاد الموارد الكفيلة بتجسيد مشروعنا المجتمعي، بدل الطروحات المغلوطة الداعية إلى توزيع تلك الثروة قبل إيجادها، مشددين على وجوب مضاعفة الجهود من أجل تفعيل الإصلاحات الهيكلية العميقة التي تتسامى على المنظور السياسوي الظرفي الضيق.

وبنفس الحرص ننبه إلى أن الإنتخابات وأنماط الإقتراع ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي وسيلة ديمقراطية لإفراز نخبة من رجالات الدولة، وأغلبية منسجمة، نابعة من إنتخابات تنافسية نزيهة، معبرة بكل صدق وشفافية عن خيارات الناخبين والرأي العام، وملائمة لواقع مشهدنا السياسي والحزبي.

وإننا لننبه كذلك إلى أنه إذا كان يجب على الحكومة والسلطات العمومية تحمل مسؤوليتها الكاملة في إقتراح وإتخاذ كل التدابير التشريعية والتنظيمية الكفيلة بإلزام الجهاز الإداري بإحترام قدسية الإقتراع، تحت المراقبة اليقظة والفعالة والمستقلة للقضاء بمختلف أصنافه ودرجاته، فإنه يتعين على الفاعلين في المسلسل الإنتخابي، من أفراد وهيئات حزبية أونقابية أومهنية، التحلي بفضائل السلوك المواطن، لأنه لا تنقصنا التشريعات الديمقراطية بقدر ما ينقصنا التشبع بالديمقراطية والإلتزام بها ثقافة وسلوكا.

وإيمانا منا بمجالتنا بفضائل الديمقراطية المحلية، فقد سهرنا على تمتين دمقرطة مدونة الجماعات المحلية وعصرنتها وعقلنتها. لتتحول جماعاتنا المحلية إلى رافعة قوية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، مولين عناية قصوى في هذا المجال للجهة والجهوية، التي نعتبرها خيارا إستراتيجيا، وليس مجرد بناء إداري. وننظر إليها على أنها صرح ديمقراطي أساسي لتحقيق التنمية الإقتصادية

والإجتماعية، وإنبثاق إدارة لاممركزة للقرب، مسيرة من قبل نخب جهوية. وكذا تفتق الخصوصيات الثقافية، التي يشكل تنوعها مصدر غنى للأمة المغربية.

وإيمانا من جلالتنا بأن الديمقراطية ليست مجرد تجسيد للمساواة في ظل دولة الحق والقانون الوطنية الموحدة، وإنما لا بد لها أيضا من عمق ثقافي يتمثل في إحترام تنوع الخصوصيات الثقافية الجهوية، وإعطائها الفضاء الملائم للإستمرار والإبداع والتنوع الذي ينسج الوحدة الوطنية المتناسقة، فإننا نعتبر عيد العرش المجيد، الذي يجسد وحدة شعبنا، وصلة ماضينا بحاضرنا، والذي يحثنا على التفكير في غد أفضل لأمتنا خير مناسبة لمكاشفتك شعبي العزيز، بمسألة حيوية تهمنا جميعا، ألا وهي قضية الهوية الوطنية المتميزة بالتنوع والتعددية، مثلما هي متميزة بالإلتحام والوحدة والتفرد عبر التاريخ.

أما التعددية، فإنها بنيت على روافد متنوعة، أمازيغية وعربية، وصحراوية إفريقية وأندلسية، ساهمت كلها وبإنفتاح وتفاعل مع ثقافات وحضارات متنوعة في صقل هويتنا وإغنائها. وأما الإلتحام فقد تحقق لها بفضل الأخوة في العقيدة الإسلامية التي شكلت العروة الوثقى لأمتنا. وقد تمكنت هويتنا من تجسيد الوحدة والإندماج والتمازج ضمن أمة موحدة لم تعرف أغلبية أو أقلية. لأن مواطنيها يتقاسمون جميعا التشبث بثوابتها. وذلك بفضل ديمومة نظامنا الملكي منذ ثلاثة عشر قرنا، الذي أولى هويتنا في وحدتها وتنوعها، رعاية مستمرة، جعلتها تنفرد عبر تطور تاريخنا الوطني بخصوصيات لا نظير لها.

ولقد حرص والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، على أن يتقاسم معك، شعبي العزيز، في خطابه الموجه للأمة يوم 20 غشت 1994 بمناسبة تخليد ذكرى ثورة الملك والشعب، نظرته الثاقبة لمسألة اللغة والهوية

المغربية حيث قال رضوان الله عليه: « فتاريخنا تاريخ صنعناه بأنفسنا لأننا شعب تاريخي. فتاريخنا لم يكن أساسه ركنا واحدا بل أركانا متعددة. وتلك الأركان كانت وطيدة وسليمة لأنها كانت متنوعة وصاحبة عبقرية وأصالة.»، مشددا قدس الله روحه، على أنه: « يجب ونحن نفكر في التعليم وبرامج التعليم أن ندخل تعليم اللهجات علما منا أن تلك اللهجات قد شاركت اللغة الأم ألا وهي لغة الضاد ولغة كتاب الله سبحانه وتعالى ولغة القرآن الكريم في فعل تاريخنا وأمجادنا.». ومنذ ذلك الحين بذلت جهود وطنية هامة وتعاقبت لجان للإصلاح توجت بمصادقتنا على الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي أجمعت عليه مكونات الأمة، من سياسية ونقابية وإقتصادية وعلمية وجمعوية، في إطار اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين.

ولقد رسم هذا الميثاق الإطار العام لسياسة لغوية واضحة تقوم على جعل اللغة العربية، بإعتبارها اللغة الرسمية لبلادنا ولغة القرآن الكريم، اللغة الأساس للتدريس في جميع الأسلاك التعليمية، وعلى الرفع من القدرة على التحكم الجيد في إستعمال اللغات الأجنبية، وعلى إدراج الأمازيغية لأول مرة بالنسبة لتاريخ بلادنا في المنظومة التربوية الوطنية.

وفي الوقت الذي نقوم فيه بإصلاحات حاسمة في عدة ميادين حيوية كبرى، مسلحين في ذلك بإرادة صلبة، واثقين في حكمة وشجاعة شعبنا، مشمولين بالعناية الربانية التي تبارك كل المقاصد النبيلة المستلهمة من الفضيلة وحرصا منا على تقوية دعائم هويتنا العريقة، وإعتبارا منا لضرورة إعطاء دفعة جديدة لثقافتنا الأمازيغية، التي تشكل ثروة وطنية، لتمكينها من وسائل المحافظة عليها والنهوض بها وتنميتها، فقد قررنا أن نحدث، بجانب جالتنا الشريفة، وفي ظل رعايتنا السامية، معهدا ملكيا للثقافة الأمازيغية، نضع على عاتقه علاوة على

النهوض بالثقافة الأمازيغية، الإضطلاع بجانب القطاعات الوزارية المعنية بمهام صياغة وإعداد ومتابعة عملية إدماج الأمازيغية في نظام التعليم.

كما أننا سنعهد لهذه المؤسسة التي سنسهر على إعداد الظهير الشريف المحدث لها وتنصيبها قريبا، بالقيام بمهام إقتراح السياسات الملائمة التي من شأنها تعزيز مكانة الأمازيغية في الفضاء الإجتماعي والثقافي والإعلامي الوطني، وفي الشأن المحلي والجهوي، مجسدين بذلك البعد الثقافي للمفهوم الجديد للسلطة، الذي نحرص على إرسائه وتفعيله بإستمرار، حتى تتمكن كل جهات المملكة من تدبير شؤونها في إطار الديمقراطية المحلية التي نحن على ترسيخها عاملون، وفي نطاق وحدة الأمة التي نحن عليها مؤتمنون.

شعبي العزيز،

لقد سبق لنا أن أكدنا، بمناسبة إفتتاح الدورة البرلمانية الأخيرة على إعادة الإعتبار للعمل السياسي والحزبي النبيل، وتعزيز دور الأحزاب السياسية بإعتبارها المدرسة الحقيقية للديمقراطية. وبوصف هذه الأحزاب هيئات أناط بها الدستور تأطير وتمثيل المواطنين، فإننا على غرار توفر الجماعات المحلية والغرف المهنية والنقابات على تشريعات خاصة بها تضبط ممارستها لهذه المهمة الدستورية، أصدرنا توجيهاتنا السامية لحكومتنا لوضع تشريع خاص بالأحزاب السياسية يميزها عن الجمعيات. الهدف منه العقلنة والدمقرطة وإضفاء الشفافية على تشكيلها وتسييرها وتمويلها، وتفادي تحول منع الدستور للحزب الوحيد إلى وجود أحزاب وحيدة في الواقع، أو الوقوع في خطأ قياس المجتمع الديمقراطي بعدد أحزابه المتفرقة الضعيفة، المعبرة عن مطامح ضيقة فئوية شخصية، بدل أن يقاس بالنوعية الجيدة لأحزابه، وبمدى قدرتها الوطنية على التأطير الميداني للمواطنين والتعبير عن تطلعاتهم.

أما حقوق الإنسان فقد حرصنا على توسيع فضاءاتها، بإتخاذ عدد من المبادرات والتدابير. نذكر منها على وجه الخصوص مشروع مراجعة مدونة الحريات العامة، التي ندعو الحكومة والبرلمان إلى الإسراع بإقرارها، والإنكباب على إحداث جهاز خاص يسهر على التطبيق السليم لقانون وأخلاقيات المهنة النبيلة للإعلام والإتصال في حرص تام على حرياتهما وتعدديتهما. وعلى التوازن بين الحريات الفردية والجماعية، وبينها وبين الحفاظ على النظام العام الذي يعد خير ضمان لممارسة هذه الحريات.

وإن عملنا الدؤوب من أجل توسيع فضاء الحريات وضمان ممارستها بإحداث أو بتجديد المؤسسات التي ننيط بها هذه المهمة، مثل المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان والجهاز المكلف بتنمية التواصل بين الإدارة والمواطن، اللذين سنتولى تنصيبهما قريبا، والمراجعة المتقدمة لقانون المسطرة الجنائية، لا يوازيه إلا تشديدنا على أن يكون إستكمال بناء الدولة الديمقراطية العصرية قائمة على الحريات العامة وحقوق الإنسان مستهدفا بناء الدولة القوية القادرة على فرض إحترام القانون من قبل الجميع، ومنع الإستفراد بالرأي بإسم الممارسة الديمقراطية.

وتكريسا لمساواة المغاربة أمام القانون، فقد سهرنا على وضع مشروع القانون التنظيمي للمحكمة العليا، وإعداد مشروع قانون خاص بتفعيل مسطرة رفع الحصانة البرلمانية. فضلا عن تسريع إصلاح القضاء الذي يظل شرطا ضروريا لسيادة القانون ومحفزا قويا على الإستثمار، بما يشيعه ترسيخ نزاهته من ثقة وإستقرار.

ولأن ممارسة الشأن العام لا تقتصر على المنتخبين، بل تشمل الجهاز الإداري الذي يجب أن يكون في خدمة المواطن والتنمية، فإننا نلح على ضرورة إجراء إصلاح إداري عميق، وفق منهجية متدرجة، متأنية ومتواصلة، تتوخى تبسيط المساطر، وجعلها شفافة، سريعة، مجدية، ومحفزة على الإستثمار.

وسعيا وراء الحفاظ على ثقافة المرفق العام وأخلاقياته، من قبل نخبة إدارية متشبعة بقيم الكفاية والنزاهة والإستحقاق والتفاني في خدمة الشأن العام وفي مأمن من كل أشكال الضغوطات وشبكات المحسوبية والمنسوبية، والإرتشاء وإستغلال النفوذ، فلن نقبل إستغلال أي مركز سياسي أوموقع إداري من أجل الحصول على مصلحة شخصية أو فئوية، منتظرين من السلطات العمومية أن تكون صارمة في هذا المجال، وأن تلجأ علاوة على ما تتوفر عليه من وسائل للمراقبة الإدارية والقضائية إلى إعتماد أدوات وأجهزة جديدة لتقويم السياسات العمومية، فضلا عن إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنتخبين في إعداد المشاريع وتنفيذها.

تلك، شعبي العزيز، أمانة عرشك ومسؤولية الجالس عليه، كقائد راع لمشروعك الحداثي الديمقراطي، وفي لهويتك، ضامن لما يتطلبه العصر من وجود حكم قوي يضمن إستمرار الدولة، ويصون الحقوق والحريات، ويبلور تطلعاتك، وإختياراتك الكبرى. وكذلك هو صرحك المؤسساتي، عتيد في أركانه، كامل في روحه، قابل للتحسين والتجديد في هندسته، على ضوء النتائج المستخلصة من سير مؤسساته، والحاجة لعصرنة هياكله وعقلنتها، وفي أفق الحل النهائي لقضيتنا الوطنية.

ومن منطلق إئتماننا على سيادة المملكة ووحدة ترابها، فقد بادرنا إلى الإستجابة لقرارات مجلس الأمن ومساعي ومقترحات الأمين العام للأمم المتحدة وممثله الشخصي، ومباشرة حوار جاد معهما لإيجاد حل سياسي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا، في نطاق أرحب معاني الجهوية والديمقراطية وأمتن ثوابت الإجماع والسيادة والوحدة الوطنية والترابية للمغرب. مؤمنين بعدالة قضيتنا جاعلين تنمية الأقاليم الجنوبية في مقدمة إهتماماتنا، مصدرين تعليماتنا السامية لحكومتنا قصد إتخاذ كل التدابير الكفيلة بتأمين العيش الكريم

لجميع رعايانا الأوفياء في أقاليمنا الجنوبية، سواء منهم المرابطون بها أو العائدون إلى حضن الوطن الغفور الرحيم.

وبنفس العزم والعزم نهضنا بالأمانة الملقاة على عاتقنا بوصفنا أميرا للمؤمنين، وحاميا لحمى الملة والدين، فجددنا لبيوت الله أداء وظيفتها في محاربة الأمية الدينية والفكرية. كما أعدنا هيكلة المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للعلماء للنهوض بدورها كاملا في مجال العبادات والمعاملات، بعيدا عن أي تحجر أو تطرف. حريصين على أن نجعل من المقاصد العليا لشريعتنا الإسلامية السمحة، ومن قيامها على الإجتهاد والإنصاف ومن الإنسجام مع الإتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل المملكة، أساس النهوض بوضعية المرأة من خلال تنصيبنا للجنة إستشارية خاصة بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية، إستجابة منا لملتمس كافة الجمعيات النسوية المغربية.

شعبي العزيز،

إن مشروعنا المجتمعي في شقه الإقتصادي قد إتسم بالريادة عندما أخذ بإقتصاد السوق، وقد كان بإمكانه أن يحقق لنا إزدهارا أكبر لولا ما تطلب التوافق على أسسه من صبر ومكابدة وإقناع، وما إعترض مسيرته من عوائق موضوعية وذاتية، قدنا معركة إزاحتها بتشجيع المقاولة المغربية على القطيعة النهائية مع النزعة الريعية والإنتظارية، المناقضة لروح المبادرة، وبالعمل على جعل السلطات العامة في خدمة الإستثمار، بتحسين مناخه وإنشاء شبابيك جهوية موحدة، وخفض تكلفة الإنتاج الطاقية والجبائية، مولين عناية خاصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، التي زودناها بميثاق من شأنه تفعيل دورها كقطب رحى لكسب معركة تشغيل الشباب، وتمكينها من تدبير عصري لملفاتها الإستثمارية بتمويل مضمون.

وحرصا منا على جعل صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية رافعة قوية للإستثمار المنتج، وأداة فعالة لتنمية الثروة الإقتصادية الوطنية، فقد قررنا أن نخول هذا الصندوق نظام وكالة وطنية، كما قررنا أن نرصد لهذه الوكالة قسطا مهما من عائدات خوصصة وفتح رأسمال المؤسسات العمومية، التي تشكل ملكا للأمة، لتنمية هذا الرصيد الإقتصادي الوطني، وحسن إستثماره لخلق مزيد من الثروات، بدل صرفه في الإستهلاك. وفي هذا السياق كان حرصنا على تصدي صندوق الحسن الثاني لأهم معيقات الإستثمار المتمثلة في إرتفاع كلفة الأراضي وإنعدام أوقلة الأماكن المجهزة، وذلك بتهييء مناطق ومحلات صناعية وسياحية وتجارية، وتفويتها للمستثمرين بأثمنة مناسبة، وتمويل مشاريع تحفيزية للإستثمار الخاص، وإنعاش قطاعات البناء، ودعم السكن الإجتماعي، والطرق السيارة، والمنشآت العامة، ومؤسسات السلفات الصغرى، وتكنولوجيات الإتصال والإعلام.

وإذا كان تزامن الجفاف مع ظرفية دولية صعبة، متسمة بإرتفاع أثمان البترول وتقلبات أسعار العملة الصعبة، قد حال دون تحقيق كل النتائج المتوخاة من الإقلاع الإقتصادي، فإننا قد حققنا نتائج مشجعة في القطاعات الواعدة للإقتصاد الجديد لتكنولوجيات الإعلام والإتصال، وكذلك الصناعة التقليدية والصيد البحري والتصدير والسياحة. وقد أولينا عناية خاصة لكسب رهان جعل قطاع السياحة قاطرة قوية للتنمية، لما يدره من فرص شغل وعملة صعبة، وما يتيحه من إنفتاح على الحداثة، بإعتباره نشاطا إقتصاديا وثقافة وفنا للتواصل مع الغير. كما عملنا على توضيح الرؤية الإستراتيجية في المجال السياحي بالإتفاق الإطار الموقع بين الحكومة والمنعشين السياحيين، الذي يهدف إلى إستقبال ما لا يقل عن عشرة ملايين سائح سنويا في نهاية العقد الحالي، مهيبين بجميع الفاعلين في هذا القطاع الحيوي لمضاعفة الجهود من أجل رفع هذا التحدي، داعين الحكومة والبرلمان إلى تعزيز الإرتفاع المهم المسجل في عدد السياح والمداخيل والإستثمارات

السياحية بالتعجيل بإقرار النصوص التشريعية والتنظيمية التي سهرنا على تأطيرها لقطاع السياحة، والهادفة إلى إيجاد نظام شفاف وعادل للتصنيف والجودة والمراقبة الحازمة، وإعادة هيكلة وتفعيل المكتب المغربي للسياحة. وهذا بموازاة مع تنويع المنتوج السياحي والتأهيل الكمي والكيفي للموارد البشرية السياحية، وإعتماد المنظور الجهوي التشاركي في تدبير هذا القطاع الحيوي.

وإننا لنؤكد على حكومتنا أن تواصل بحزم وعزم لا يكلان توضيح الرؤية الإقتصادية للمستثمرين من خلال مجموعة من التدابير والبرامج الملموسة، التي من شأنها التحفيز على الإستثمار المنتج المدر لفرص الشغل والمشاريع المحددة والقابلة للإنجاز.

وبموازاة مع مواصلة تنفيذ برنامج مكافحة آثار الجفاف للسنة الثانية على التوالي، من خلال مشاريع ملموسة للتنمية القروية المندمجة، تتعامل مع هذه الآفة كظاهرة بنيوية، فقد واصلنا أيضا إنجاز برنامج التجهيزات الفلاحية الكبرى، المتمثلة في بناء السدود وري الأراضي. كما أعلنا، خلال ترؤسنا للمجلس الأعلى للماء، عن سياستنا الجديدة التي تستهدف تحصين مكتسباتنا والتكيف مع إكراهات المحيط الطبيعي، جاعلين ثلاثية الأرض والإنسان والماء قوام سياستنا الفلاحية، وغاية العناية الخاصة التي نحيط بها الفلاحين، وبخاصة صغارهم الذين حرصنا على إعفائهم من قسط كبير من الديون المترتبة عليهم، وإعادة جدولة أداء القسط المتبقي على المدى البعيد.

وإننا لندعو مجددا إلى التعامل مع الماء كمادة ثمينة لا تعوض، والنظر للأرض الصالحة للزراعة كثروة إن لم تنقص مساحتها فإنها لن تزيد، وإلى الإنسان كوسيلة وغاية للتنمية القروية المبنية على تكوينه وتحسين ظروف عيشه وفك عزلته.

شعبي العزيز،

إن النجاح الذي عرفته عملية فتح رأس مال إتصالات المغرب والتقدم الذي حققه هذا القطاع يحفزنا على إستلهام تجربته من أجل وضع رؤية إستراتيجية تتوخى إصلاح المقاولات العمومية، وتمكينها من هياكل قانونية ومالية عصرية وملائمة لمهامها، وتعزيز تنافسيتها الداخلية والخارجية، وفتح رأسمالها للقطاع الخاص الوطني والأجنبي، بطريقة تمكنها من الإستمرار في تنمية الإقتصاد الوطني، وبناء تحالفات إستراتيجية حتى تكون بمثابة رمح عولمة الإقتصاد المغربي.

بيد أن الإنفتاح على رأس المال الخاص وطنيا كان أو أجنبيا، لا يعني بأي شكل من الأشكال التخلي عن مهمة المرفق العام الملازمة للمقاولات العمومية. بل يجب أن يكون هدفه الأسمى هو تحسين تدبيرها، وتقوية تدخلاتها، وتسهيل مراقبتها، وتمكينها من الموارد الجديدة اللازمة للرفع من إنتاجيتها وتنافسيتها، خدمة للمصلحة العامة.

وإذا كانت عمليات الخوصصة وفتح رأسمال المقاولات العمومية، ومنح إمتياز إستغلالها قد مكنت خزينة الدولة من مداخيل إستثنائية، فإننا ننتظر من حكومتنا إستثمارها كما هو الشأن بالنسبة لصندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية لخلق مزيد من الثروات، بوضع مشاريع منتقاة بدقة، مشددين على مواصلة ترشيد الإنفاق العام، ومحاربة كل أنواع التبذير والحفاظ على التوازنات الإقتصادية والمالية، المحصل عليها بعد سنوات من التضحيات، داعين القطاع البنكي إلى تعزيز جهود تحديثه، وحفزه على الإستثمار وتطهير بعض مؤسساته التي تواجه بعض المشاكل لينهض بدوره كاملا كرافعة للإقلاع الإقتصادي.

ويقينا منا بأنه مهما كانت الشروط المادية والمالية أساسية لحفز الإستثمار، فإنها تظل رهينة بتوفر المناخ الإجتماعي السليم، وعلاقات الشغل التعاونية والتشاركية، فإننا ندعو النقابات والمقاولات والسلطات العمومية إلى تبني ثقافة إجتماعية جديدة تعتمد المواطنة والحوار الدائم، وإحلال قوة القانون محل قانون القوة، وتركز على ضمان فرص الشغل والإستثمار، لكسب رهانات العولمة والتنافسية، مجددين دعوة حكومتنا إلى الإسراع بوضع النص المتعلق بالمجلس الإقتصادي والإجتماعي.

وبدل إختزال هذا المناخ الإجتماعي المحفز على الإستثمار والتشغيل في مجرد إقرار مشروع مدونة الشغل التي يتعين حسم أمرها، فإننا ندعو لإقرار عقد إجتماعي جديد ومتكامل، قوامه إخراج مدونة الشغل إلى حيز التطبيق وإعداد مشروع القانون التنظيمي المتعلق بشروط ممارسة حق الإضراب، وإخراج التغطية الصحية الإجبارية إلى حيز الوجود، والتشجيع على إنشاء مؤسسات للأعمال الإجتماعية للأجراء والموظفين، وحل النزاعات الإجتماعية الحادة، وإصلاح الأجهزة الإدارية والقضائية المكلفة بحل نزاعات الشغل، وإنخراط رجال السلطة في حل المنازعات الإجتماعية، طبقا للمفهوم الجديد للسلطة، وتطهير وضعية الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي والتعاضديات، وإحترام التشريعات الإجتماعية الأساسية، وإبتكار أساليب جديدة لتشغيل الشباب، وإعادة التأهيل لولوج سوق العمل وكل ذلك ضمن منظور شمولي لمكافحة كل مظاهر العجز الإجتماعي، من بطالة وفقر وأمية وإقصاء، لا بوازع ديني وأخلاقي فحسب، وإنما أيضا في إطار سياسات عمومية تستهدف التنمية البشرية وخلق الثروة الوطنية وكسب رهان مجتمع المعرفة والإتصال الذي لا يقاس فقط بالتجهيزات والآليات، بل كذلك بمقدار تنمية رأس المال البشري وتأهيله.

ومن هنا كانت بداية تفعيلنا للميثاق الوطني للتربية والتكوين بجعله أولوية وطنية طيلة العشرية الحالية، معتزمين بلوغ مقاصده النبيلة التي تسمو فوق كل إعتبار.

وإذا كانت عدة أوراش قد إنطلقت في هذا المجال، فإن إصلاح نظام التربية والتكوين يظل في حاجة إلى نفس وجرأة أكثر، إذ هو كل متماسك لا يقبل التجزئة أوالتطبيق الانتقائي. كما يتطلب الإلتزام لا بالكم فقط، وإنما بالكيف أيضا، وبخاصة في محطاته الأساسية المتمثلة في تعميم التسجيل المدرسي والتعليم الأولي والإصلاح الجامعي، مع خضوع إصلاح هذا النظام للتقويم المتجرد والمستمر، منتظرين من حكومتنا أن ترصد في ميزانية الدولة الإعتمادات الكفيلة بتطبيق مقتضيات الميثاق، وأن تخرج إلى حيز الوجود النصوص القانونية والجبائية القمينة بجعل الجماعات المحلية والقطاع الخاص ينهضان بدورهما الكامل كشريكين فاعلين وجادين، ملتزمين بتحقيق الأهداف النبيلة للإصلاح.

ومن منطلق العطف الخاص الذي نكنه لأسرة التربية والتكوين، وتحفيزا لها على تفعيل هذا الإصلاح الأساسي الذي يتوقف على تعبئتها، فقد سهرنا على وضع الإطار القانوني وتخصيص الغلاف المالي لمؤسسة محمد السادس للأعمال الإجتماعية لرجال التربية والتكوين التي سنتولى تنصيب أجهزتها المسيرة في القريب العاجل.

وإننا لندعو كل الفاعلين من سلطات عمومية وجماعات محلية وقطاع خاص ومجتمع مدني، أن يضاعفوا جهودهم لإنجاح مشروع المدرسة المغربية الجديدة الذي يتوقف عليه تكوين مواطن وفي لهويته، مؤهل لرفع تحديات عصره.

شعبي العزيز،

إنه بقدر ما كان إنشغالنا بترسيخ المشروع المجتمعي على المستوى الوطني، لم يفتأ إنشغالنا أيضا متواصلا لإستثمار إشعاعه الديمقراطي، من أجل توطيد السمعة الدولية للمغرب، كقطب جهوي ودولي فاعل، وشريك مسموع الكلمة لدى الدول العظمى، ونصير للقضايا العادلة للدول النامية، ومركز إشعاع وإستقرار، حريصين على أن تظل ديبلوماسيتنا متفاعلة مع التحولات المتسارعة التي تطبع العلاقات الدولية، فاعلة ضمن المنظمات الأممية، وعاملة على تحقيق أهدافها النبيلة في إقامة نظام عالمي عادل ومتضامن يسوده السلم والوفاق.

وتأسيسا على ما للمملكة من رصيد حضاري وتاريخي، وإشعاع دولي، وموقع إستراتيجي، فقد عملنا على الحفاظ على هذه المكاسب، ساهرين على أن يكون محيطنا مستقرا، وعلى الوفاء بإلتزاماتنا تجاه أشقائنا وشركائنا.

وهكذا، ومواصلة لسياسة التآزر مع القارة الإفريقية، التي تجمعنا وإياها روابط تاريخية وحضارية ودينية، وعلاقات تضامن وحدوية راهنة، فقد كان إهتمامنا كبيرا بدعمها من خلال تبادل الزيارات والوفود التي عززت علاقاتنا مع الدول الإفريقية الشقيقة، سواء على الصعيد الثنائي أو متعدد الأطراف، وفي مقدمتها لقاءات القمة التي تمت، سواء بإستقبالنا، أو بقيامنا بزيارات رسمية لإخواننا الأجلاء، أصحاب الفخامة رؤساء الدول الشقيقة، للسينغال وغانا والنيجر والطوغو.

وقد حرصنا على الحضور في التظاهرات الكبرى التي شهدتها قارتنا، حيث شاركنا شخصيا في القمة الواحدة والعشرين لرؤساء دول إفريقيا وفرنسا، التي إنعقدت بالعاصمة الكاميرونية، حيث دعونا بهذه المناسبة إلى الأخذ بعين

الإعتبار الوضعية الإستثنائية الإفريقية، والبعد الإنساني لإكراهات العولمة التي تواجهها.

وفضلا عن مساهمة المغرب في برامج التنمية لفائدة سبع عشرة دولة إفريقية، فقد إنتدبنا وزيرنا الأول لتمثيل جلالتنا في الدورة الثالثة لمؤتمر تجمع دول الساحل والصحراء، التي إنعقدت في السودان، والتي تميزت بإنضمام بلدنا إلى هذا التجمع الذي نتطلع إلى أن يفتح مجالات جديدة للتعاون الإفريقي الجاد.

كما تولى بلدنا أيضا تنظيم أول قمة للسيدات الأوليات الإفريقيات، تحت رعايتنا السامية، والرئاسة الفعلية لصاحبة السموالملكي الأميرة الجليلة للامريم. وتدخل هذه التظاهرة التي إعتنت بأوضاع الفتاة الإفريقية ضمن الإعداد للقمة العالمية للطفل، التي أنطنا بشقيقنا صاحب السموالملكي الأمير الجليل مولاي رشيد، رئاسة لجنة وطنية تحضيرية لها. ضمت علاوة على القطاعات الحكومية، فعاليات المجتمع المدني. وكان لها تحت إشراف سموهما جهود فعالة، سواء في تحضير المغرب لهذه القمة، أو في إحتضان لقاءات وزارية وجمعوية إفريقية وعربية، لضمان الإسهام الجيد للمغرب وإفريقيا في هذا الملتقى الأممي.

وإن حرصنا على تمتين علاقات التضامن والتعاون مع أشقائنا بإفريقيا، لا يوازيه إلا إهتمامنا الكبير بعلاقاتنا مع أشقائنا في الوطن العربي، حيث شكلت قضايا أمتنا العربية أهمية كبرى في إنشغالاتنا وتفكيرنا، وفي مقدمتها القضية العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق، مساندين في كل مناسبة الجهود الرامية إلى توفير الشروط المؤدية إلى وقف البطش الإسرائيلي بالشعب الفلسطيني الأعزل، وإستئناف الحوار، قصد الوصول إلى إرساء سلام دائم وعادل وشامل في المنطقة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها مدينة القدس الشريف

التي حرصنا بوصفنا رئيسا للجنة القدس على عقد دورة خاصة لها، وأكدنا في كل لقاءاتنا الدولية على رفض تكريس الإحتلال الإسرائيلي لها بالقوة، وطمس طابعها كرمز وفضاء لتعايش الأديان السماوية، مدعمين عمل الأجهزة المسيرة لوكالة بيت مال القدس الشريف، ومحتضنين إجتماعاتها وأنشطتها لمواصلة النهوض بمهمتها في الحفاظ على هويتها العربية الإسلامية.

كما حرصنا على الدعوة في القمتين العربيتين للقاهرة وعمان، إلى خلق مناخ عربي جديد يؤهل الأمة العربية للقيام بدور مؤثر وفاعل لتحقيق الأمن والسلام في المنطقة، ونبذ الخلافات، وتعزيز التعاون والتضامن العربي. وقد سعدنا في هذا السياق، بلقاء أشقائنا أصحاب الجلالة والفخامة والسمو من القادة الأشقاء في المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وليبيا، وتونس، وسوريا، ولبنان، ساهرين على أن يوفر إنعقاد دورات اللجان المشتركة مع الدول العربية الشقيقة، وتبادل الزيارات بين كبار المسؤولين، مناسبة لمواصلة تعميق التعاون الثنائي والعربي في مختلف المجالات.

وبمبادرة من جلالتنا، أشرفنا على التوقيع على إعلان أكادير بشأن إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر، بين مجموعة من الدول العربية المتوسطية، من خلال صيغ جديدة تتلاءم مع طبيعة التوجهات الإقتصادية المعاصرة.

وعلى مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي، كان لمملكتنا نشاط مكثف، حيث شارك المغرب في أشغال مؤتمر القمة الإسلامية التاسعة، التي إنعقدت بالدوحة، مؤكدين مواقفنا المتضامنة والثابتة تجاه كافة القضايا الإسلامية، فضلا عن المساهمة الجادة للمغرب في كل الهيآت المتفرعة عن هذه المنظمة، والبرامج التي تنجز تحت إشراف أمانتها العامة التي أجمعت الدول الإسلامية الشقيقة على إستمرار تولي المغرب لها.

وعملا على توسيع آفاق التعاون بين المغرب والدول الأسيوية، فقد قمنا بزيارة رسمية لجمهورية الهند. ساهمت في تمتين روابط الصداقة العريقة التي تجمعنا بهذا البلد الكبير. كما إنتدبنا وزيرنا الأول للقيام بزيارة إلى كل من باكستان وإيران، مؤكدين بذلك عزمنا على تعزيز علاقات المغرب بهذين البلدين الأسيويين الإسلاميين الكبيرين.

أما بخصوص إتحاد المغرب العربي، الذي تتقاطع فيه الدوائر العربية والإسلامية والإفريقية والمتوسطية لسياستنا الخارجية، فإن تجاوب المغرب مع المبادرات الهادفة إلى تحريك آليات هذا الإتحاد لا يوازيه إلا حرصه على أن يعرف إنطلاقة جديدة قائمة على الواقعية والمصداقية، والتوجه نحو المستقبل، مؤكدين العزم على تذليل كل العقبات التي تعوق تفعيل هذا الإتحاد الذي نعتبره خيارا إستراتيجيا.

وقد عرفت علاقاتنا مع أوربا مرحلة جديدة إتسمت بدخول إتفاق الشراكة بين المغرب والإتحاد الأوربي حيز التنفيذ. وبتأكيدنا على منظورنا الجديد بخصوص إنبثاق إرتباط قوي بالإتحاد الأوربي، في إطار نظام شراكة متقدمة ومتطورة، تتجاوز المقاربات التقنية والتقليدية لتتسم بتوجهات ذات بعد شمولي تضامني متجدد، مثلما ألححنا على ذلك خلال زيارتنا للجمهورية الفرنسية الصديقة.

كما كان لمملكتنا دور فاعل في تنشيط التعاون الأورو-متوسطي، تجسيدا لدورنا الحضاري في المنطقة المتوسطية. حيث دعت ديبلوماسيتنا في كل المناسبات إلى ضرورة البحث عن أسلوب جديد يمكن المنطقة المتوسطية من السير نحو فضاء يسوده السلم والإزدهار في إطار إحترام ثقافات وقيم كل الأطراف.

ومن نفس المنظور نسعى جاهدين إلى العمل مع الإدارة الأمريكية الجديدة، من أجل زيادة توطيد علاقات الصداقة التاريخية والتعاون المثمر، التي تجمع بلدينا الصديقين. كما نعمل على توسيع آفاق التعاون والتضامن بين المغرب ودول أمريكا اللاتينية، التي نتقاسم وإياها نفس الإنشغالات التنموية والحضارية.

وقد أولينا عناية خاصة، سواء على مستوى سياستنا الداخلية أوفي لقاءاتنا الدولية وعمل ديبلوماسيتنا، لقضايا جالياتنا بالخارج، التي سهرنا، من منطلق ما نكنه لها من سابغ الرعاية وموصول العناية، على وضع منظور جديد لمقاربة قضاياها.

شعبي العزيز،

إن مخاطبتنا لك في هذا اليوم الأغر تتيح لنا الإعراب لك عما يغمرنا من سعادة ورضى وتأثر عميق بما يجيش به قلبك من مشاعر ولائك ووفائك لجالتنا، ملتفا حول عرشنا، واثقا من تفانينا في خدمتك وإخلاصنا في العمل متفقدين لمياديز أحوالك في كل أرجاء المملكة، عازمين على تحقيق الإصلاحات الأساسية التي من شأنها إستكمال إنجاز المشروع المجتمعي الديمقراطي، بمشاركة كل فئاتك ومؤسساتك، وبجميع سواعد أبنائك وطاقاتك، مرحلة مرحلة، ولبنة لبنة، لتحقيق مطامحك على درب التقدم والبناء، وضمان وحدتك وسيادتك، مستنهضين عزمك على التعبئة الشاملة والإنخراط الفعلي في معركة الجهاد الإقتصادي والإجتماعي، الذي نخوض غماره، والتحلي في هذا الجهاد بأفضل سلاح، وهو الإيمان بالقيم التي يمليها دينك، وتقتضيها وطنيتك.

وننتهز هذه المناسبة الخالدة لإستحضار ذكرى الملاحم التاريخية التي خاضها أسلافنا المنعموز وأبطالنا المجاهدون، والترحم على أرواحهم، وفي مقدمتهم جدنا

بطل التحرير جلالة الملك محمد الخامس، ووالدنا بانى المغرب الحديث جلالة الملك الحسن الثانى قدس الله روحيهما، وكذا أرواح شهداء المقاومة والتحرير. كما نذكر بإعتزاز فى هذه المناسبة الوطنية الكبرى صمود قواتنا المسلحة الملكية، وقوات الأمن والدرك والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية، مجددين التنويه بها والإشادة بأعمالها وتفانيها فى خدمة الوطن والمواطنين، وبخاصة منها تلك التى ترابط فى جنوبى المغرب، ساهرة على أمنه وإستقراره، أو تلك التى بعثنا بها إلى جهات من إفريقيا وأوربا للمشاركة فى الأعمال الإنسانية النبيلة، التى تقتضيها تقاليد المغرب، فى النجدة والمساعدة ودعم السلام.

والله نسأل أن يشد أزرنا بشعبنا، ويسدد خطانا، ويكلل بالنجاح والتوفيق مسعانا، لتحقيق ما نبتغيه من نبيل المقاصد وصالح الأعمال، وأن يبقى الوشائج التى تشد بعضنا إلى بعض عروة وثقى لا إنفصام لها، وأن يصل صدق أقوالنا بصدق أفعالنا «وقل رب أدخلنى مدخل صدق وأخرجنى مخرج صدق واجعل لى من لدنك سلطانا نصيرا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى ال 48 لثورة الملك والشعب

20 غشت 2001

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

إن تخليدنا لذكرى ثورة الملك والشعب وعيد الشباب، ليجعلنا نستحضر بكل خشوع وإجلال الجهاد الوطني، والملحمة الخالدة لثورة الملك دفاعا عن حرية شعبه، وثورة الشعب فداء لملكه. جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه.

كما إن إحياءنا لهذه الذكرى، يجعلنا نستشعر بكل إعتزاز وإكبار، مواصلة والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، للجهاد الأكبر بتشييده للدولة العصرية للقانون والمؤسسات في إطار الملكية الدستورية الديمقراطية، التي حرص على أن تكون إجتماعية، وبتوفيره للبنيات الأساسية للتنمية.

وقد آلينا على نفسنا منذ قلدنا الله عز وجل أمانة قيادتك، السير على النهج القويم لجدنا ووالدنا المنعمين في إعطاء التنمية الإقتصادية والإجتماعية المكانة السامية للجهاد الأكبر، مولين فائق إهتمامنا للتنمية البشرية، جاعلين منها أساس وغاية مذهبنا في الحكم.

وإستلهاما من تخليدنا لهاتين المناسبتين وقيمهما التي تحثنا على التضامن والإلتزام بأداء الأمانة والمسؤولية والإقدام في قيادتنا للجهاد الأكبر الإقتصادي والإجتماعي، الذي يحتل فيه التصدي لكل مظاهر العجز الإجتماعي مكانة الصدارة، فقد إرتأينا أن نجعل من إحتفائنا بهما في هذه السنة فرصة لمشاطرتك الإنشغال العميق والتفكير الجدي، في محاربة أحد تجليات العجز الإجتماعي الصارخة، المتمثلة في السكن غير اللائق الذي عاينا مظاهره المتخلفة خلال تفقدنا الميداني، على إمتداد السنتين الماضيتين لأحوال رعايانا الأوفياء في مختلف ربوع مملكتنا، شمالا وجنوبا وشرقا وغربا.

لقد بذل والدنا المنعم، نور الله ضريحه، جهودا موصولة، وأولى عناية فائقة للإسكان والتجهيز والتعمير، حتى أن التاريخ يذكره بالملك الباني. كما أن وارث سره، خديمك الأول، لم يفتأ يولي السكن الإجتماعي الأولوية القصوى في السياسات الوطنية، سواء من خلال مشاريع الدولة والمؤسسات التابعة لها، أو عن طريق جعل تمويل السكن الإجتماعي اللائق، يتصدر برامج صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، أو بتشجيع مبادرات القطاع الخاص والمجتمع المدني في هذا المجال.

بيد أن الطابع المعقد لإشكاليته المتعددة الأبعاد، وما يتطلبه من وسائل هائلة، وعدم تحمل الأجهزة المكلفة بمحاربته مسؤوليتها كاملة في هذا الشأن، جعل مشكل السكن غير اللائق يتفاقم، بحيث أن ما يقرب من سبعمائة وسبعين ألف عائلة أي ما يزيد من أربعة ملايين نسمة، تقيم بالسكن الصفيحي والعشوائي. وعلى سبيل المثال فإن المحور الساحلي الممتد من مدينة القنيطرة إلى مدينة آسفي يستقطب حوالي خمسين بالمائة من مجموع مدن الصفيح على الصعيد الوطني.

أما في ما يخص السكن العشوائي، فإن أزيد من ثلثيه يتمركز بمدن ولايات طنجة وتطوان وأكادير والرباط سلا ووجدة. وإذا ما إستمر إرتفاع وتيرة السكن غير اللائق بنحو أربعين ألف وحدة سكنية في كل سنة، أي بنسبة أربعين في المائة مما يبنى على الصعيد الوطني، فإن من شأن ذلك أن ينذر بأشد العواقب على توازن نسيجنا الإجتماعي، وسلامة بيئتنا، ويعيق كل الجهود التنموية التي تقوم بها السلطات العمومية، وصندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية من أجل تأهيل مدننا وقرانا، لإستقطاب الإستثمار المنتج، خاصة في المجال السياحي الذي نوليه أهمية خاصة والذي تعد جمالية العمران أحد محفزاته.

وكي لا يشكل ما نقوم به من توسيع لإختصاصات الجماعات المحلية، وما ينتظر بلادنا من إستحقاقات إنتخابية، حقلا خصبا لإنتشار خطير لهذه الظاهرة، فإن من الواجب التطبيق الصارم للقانون، كي لا يتم تحريف تلك الإختصاصات، وتحويل تلك الإستحقاقات إلى أداة زبونية وإنتخابوية، لجلب الأصوات، بمنح رخص غير قانونية أو بالتشجيع الضمني للسكن غير اللائق.

وفي نفس سياق توجيهاتنا، المعلن عنها إثر تعييننا لمجموعة من الولاة الجدد، فإن المنتخبين المسؤولين في الجماعات المحلية، مطالبون هم كذلك بحسن تطبيق القانون في مجال محاربة السكن غير اللائق، والتحلي بروح المبادرة والواقعية، بالإسراع في مواجهته عوض الخضوع لإكراهاته، ووضع حد نهائي لتهاون عدد من الجماعات المحلية، وأجهزة الوصاية عليها، في القيام بتحمل مسؤوليتها كاملة في هذا المجال وعدم إيلائها السكن الإجتماعي ما يستحقه من عناية في مخططاتها.

ولكي لا يرهن السكن غير اللائق والتعمير العشوائي مخططاتنا التنموية، وبغية رفع التحدي الكبير للقضاء عليه، فإننا نهيب بحكومتنا أن تنكب على إعداد الإطار التشريعي والتنظيمي لمشروع برنامج وطني مضبوط، يستهدف القضاء على السكن غير اللائق الموجود.

كما ينبغي أن يضع هذا المشروع القواعد الزجرية، الكفيلة بالحيلولة دون إستمرار هذا النوع من السكن وإنتشاره، محددا بدقة مسؤوليات كل الفاعلين في هذا المجال، بما فيهم الجماعات المحلية والوكالات الحضرية، ومفتشيات التعمير، ورجال السلطة الجهوية والإقليمية والمحلية، بالإضافة إلى الخواص وقطاع الإسكان والمؤسسات العمومية التابعة له، وكل الهيئات المكلفة إما بالترخيص أو بمراقبة قانونية السكن أو بمحاربة السكن غير اللائق أو بالإنعاش العقاري.

ويتعين على هذا المشروع أن ينص بكل ما يقتضيه الأمر من حزم وشفافية، على ترتيب الجزاءات الصارمة، الجنائية والمدنية والمالية، على الممارسات اللاقانونية، أو على الإخلال بالمسؤولية في هذا المجال.

وبالنظر للأمانة الملقاة على عاتق الجماعات المحلية في هذا الشأن، فإنها ستكون ملزمة بأن تجعل برامج ومشاريع السكن الإجتماعي والموارد اللازمة لتمويلها، في مقدمة مخططاتها التنموية. كما ينبغي أن ينص هذا الإطار التشريعي والتنظيمي على المسؤولية القانونية الشخصية للمنتخبين، وكذا على المسؤولية المالية للجماعة المحلية عن كل تهاون أو تغاض عن تحول جزء من دائرتها الترابية إلى مجال للسكن غير اللائق.

ولكي تقترن المسؤولية بتوفير الموارد اللازمة للنهوض بها، وتعزيزا للإمكانات المالية المرصودة في الميزانية العامة للدولة، ومساهمات الجماعات المحلية، وللدعم الذي يوفره صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، لتمويل برامج السكن الإجتماعي فإنه ينبغي الإجتهاد في إيجاد مصادر تمويل جديدة وقارة وفعالة.

وإننا لواثقون بأن إعتماد منهج الشراكة، إنطلاقا من مخططات محلية للإسكان والتعمير، موضوعة بتشاور مع كل الأطراف المعنية، لمن شأنه التعجيل بوضع حد نهائي لإنتشار السكن غير اللائق.

كما أننا حريصون على رفع هذا التحدي الكبير، من خلال تفقدنا الميداني المتواصل لكل أرجاء وفئات وطننا العزيز والوقوف في عين المكان على مدى إلتزام المسؤولين بكسب هذا الرهان الحيوي.

شعبي العزيز،

إن تزامن الإحتفاء بعيدي العرش والشباب، وذكرى ثورة الملك والشعب، مع عودة رعايانا الأوفياء المقيمين بديار المهجر، لإحياء صلة الرحم بذويهم وبوطنهم، ليعد مصدر بهجة مضاعفة بالنسبة لنا، بالنظر لما نوليه لهذه الفئة العزيزة من شعبنا، من سابغ العطف وموصول العناية، المتجسدة في إعتزازنا بإستقبالهم شخصيا عند حلولهم بأرض الوطن.

وإننا لنشيد بإقبالهم المتزايد على زيارة وطنهم التي شملت، علاوة على الجيل الأول، الجيلين الثاني والثالث، بحيث إرتفع عدد الوافدين هذه السنة بنسبة تفوق

عشرة بالمائة مقارنة مع السنة الفارطة، منوهين بما يرمز إليه هذا الإقبال الكبير، من تعلق بوطنهم، ومن ثقة في حاضره ومستقبله.

وحرصا من جالتنا على توطيد هذا التجاوب الوجداني، فقد عملنا على وضع سياسة جديدة شمولية ومتناسقة، كفيلة بالإستجابة لما تشهده جاليتنا بالخارج من تحولات، وما تصبو إليه من تطلعات، وبالتأهيل الشامل للأجهزة والمؤسسات والجمعيات المعنية بشؤونها، بكيفية تمكن من كسب الرهانات الحيوية، التي تمثلها الهجرة بالنسبة لتنمية المغرب وتحديثه وإشعاعه الخارجي.

وتستهدف هذه السياسة الجديدة على المستوى الديبلوماسي، تقريب البعثات الديبلوماسية والقنصلية من أماكن تواجد المهاجرين، قصد المزيد من الحرص على خدمتهم، والدفاع عن حقوقهم وصون كرامتهم، وحل ما يعترضهم من مشاكل في بلدان الإقامة، وإستثمار بروز نخب جديدة ديناميكية في المجالات السياسية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والرياضية من أجل خدمة قضايا بلدهم.

أما على المستوى الإقتصادي، فيتعين إيجاد آليات جديدة لتشجيع توظيف التحويلات المالية المتزايدة الإرتفاع، ولله الحمد، في الإستثمار المنتج والتنمية الوطنية. وفي الجانب الثقافي ينبغي تعزيز تلقين الثقافة المغربية بكل مكوناتها، والحفاظ على الهوية الإسلامية الوسطية، وسن سياسة إعلامية وتواصلية خلاقة وحديثة.

وفي ما يخص التناسق والتكامل اللذين نحرص على أن يطبعا عمل المؤسسات المعنية بقضايا المغاربة المهاجرين، فقد أصدرنا توجيهاتنا السامية، قصد إعادة النظر في هياكل ومهام وطرق تسيير مؤسسة الحسن الثاني للمغاربة المقيمين بالخارج، كي تجعل في طليعة أعمالها، المساعدة على التسوية السريعة للمنازعات الإدارية والقضائية، التي تهم أفراد جاليتنا، ومساعدتهم القانونية على صون حقوقهم وحماية ممتلكاتهم، والتنسيق في ذلك مع السلطات العمومية، الوطنية والمحلية لإمدادهم بالإرشادات والتوجيهات الكفيلة بجعلهم يتجنبون ما يحدث لهم من مشاكل، وما يصدر عنهم من شكايات، يمكنهم تفاديها، بحسن إستعمالهم للخدمات والإرشادات المقدمة لهم.

كما أن على هذه المؤسسة أن تسهم كذلك، على تعزيز الإشعاع الثقافي الوطني بديار الهجرة، وتعميق التشاور والتشارك مع جمعيات المهاجرين ذات التمثيلية والمشروعية والمصداقية، فاسحين بذلك المجال لما نبتغيه من ضمان مشاركتهم على أعلى مستوى في المؤسسات الوطنية موفرين أحسن الظروف لدوام إرتباطهم بوطنهم.

ومن منطلق الفعالية التي أبانت عنها مؤسسة محمد الخامس في مجال العمل التضامني، فقد سهرنا على تكفلها بالجانب الإنساني والإجتماعي، في عملية العبور والإستقبال والعودة.

شعبي العزيز،

إذا كان من حقنا أن نعتز بما لشبابنا من طاقات وعزائم واعدة في إستكمال بناء المغرب الديمقراطي الحداثي، فإن من واجبنا أن نتذكر بإجلال وإكبار، أبطال المقاومة الأبرار والمجاهدين المخلصين رواد هذا البناء، وفي مقدمتهم جدنا ووالدنا المنعمان، صاحبا الجلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، وأن نأخذ العبرة من تاريخنا الوطني، مستشعرين كل محفزاته وإيجابياته، مقبلين على صنع المستقبل بكل ثقة وأمل وحماس.

والله سبحانه وتعالى نسأل أن يوالي على وطننا العزيز، نعمة الإلتحام بين العرش والشعب، لتظل مصدر قوتنا ووحدتنا، وإنجاز المزيد من المكاسب في مجال تحقيق أكمل صور العزة والكرامة لكل فئات شعبنا العزيز.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الملتقى الثاني للأجهزة المكلفة بتقنين الإتصالات بكل من إفريقيا والعالم العربي

17 شتنبر 2001

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وصحبه.

أصحاب المعالي والسعادة

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه بالخطاب إلى المشاركين في الملتقى الثاني للأجهزة المكلفة بتقنين الإتصالات بكل من إفريقيا والعالم العربي الذي أضفينا عليه رعايتنا السامية، إعتبارا للأهمية البالغة لهذه الأجهزة في النهوض بالقطاع الإستراتيجي للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال، الذي يعد دعامة أساسية من دعائم ما ننشده لبلداننا من تنمية شاملة متكاملة ومندمجة، ومن تحديثها وتأهيلها لرفع تحديات العولمة والإندماج في مجتمع المعرفة والإتصال، ومن ترسيخ للأواصر العريقة والمتينة للأخوة والتضامن التي تجمع المملكة المغربية بأشقائها من الدول الإفريقية والعربية.

إنكم خير من يدرك أن التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعرفة والإعلام والإتصال، في ظل عولمة تفرض تغيرات جذرية على أنماط الإنتاج والإستهلاك والتبادل، قد يكون مصدر تقدم وتنمية وإستقطاب للإستثمارات بالنسبة للبلدان التي ستحسن الإستفادة من تكنولوجيا الإتصال والإعلام. كما أنه قد يكون مصدر فجوة إجتماعية ومزيد من التهميش والإقصاء والتخلف لمن لم ينخرط في الثورة الرقمية ويجعل من تكنولوجياتها أداة أساسية لتحقيق التنمية المستديمة.

وبفضل النظر الثاقب لوالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، فإن المغرب قد كان في طليعة الدول التي لم تخلف موعدها التاريخي مع الثورة الرقمية، جاعلا من قطاع تكنولوجيات الإعلام والإتصال رافعة قوية لكسب رهانات التحديث والتنافسية، وإستقطاب الإستثمار المنتج وتشغيل الشباب شديد الإقبال على هذه التكنولوجيات، ولإصلاح نظام التربية والتكوين وتسريع مسلسل إصلاح الإدارة والقضاء وترسيخ اللامركزية واللاتمركز. فضلا عما توفره الأجهزة المكلفة بتقنين هذا القطاع في إطار التنافسية والشفافية من ترسيخ لدولة القانون في مجال الأعمال.

وبغية رفع هذا التحدي فقد عملنا على أن تنهج بلادنا إستراتيجية مضبوطة، تعتمد إيجاد شبكة تسمح بتوفير خدمات متنوعة مطابقة لمواصفات الجودة العالمية. وكذا التحرير التدريجي والمتناسق لقطاع الإتصالات وتوفير إطار قانوني يتلاءم مع أنظمة الفاعلين الدوليين، ويكفل الشفافية والنزاهة ومرجعية التحكيم وخلق الجو الملائم للمنافسة الشريفة لصالح المستهلكين منيطا بالوكالة الوطنية لتقنين الإتصالات. هذه المهمة التي إضطلعت بها بما يلزم من التجرد والكفاية والنجاعة.

وقد مكنت هذه الإستراتيجية وهذا الإطار القانوني المتقدم، من تفويت الرخصة الثانية لإستغلال الهاتف المحمول ومن الخوصصة الجزئية للفاعل التاريخي وتأهيل إتصالات المغرب، وعصرنة هياكلها وأساليب تدبيرها بكيفية جعلت منها مثالا يحتذى به في مجال تأهيل المقاولات العمومية وعولمة الإقتصاد الوطني. كما جعلت الإتحاد الدولي للإتصالات يعتبر التجربة المغربية في مجال تنظيم هذا القطاع وتقنينه وتطويره بكامل الشفافية والنزاهة والخبرة مرجعية ونموذجا يقتدى به في هذا الميدان.

وبفضل ما وفرته هذه السياسة المتناسقة من مناخ ملائم للمنافسة يتميز بتخفيض الأسعار وتحسين الخدمات وتوسيعها لتشمل كل شرائح المجتمع المغربي، فقد إرتفع عدد المستفيدين من هذه الخدمات في ظرف أقل من سنة ونصف من مليوني مشترك إلى أكثر من خمسة ملايين مشترك في شبكتي الهاتف القار والمحمول محققين بذلك هدفنا النبيل في دمقرطة وسائل الإتصال وجعلها في متناول كل فئات شعبنا الوفي وجهات وطننا العزيز.

وبذلكم، جعلنا من تكنولوجيات الإعلام والإتصال أداة لمكافحة الفوارق الإجتماعية والجهوية، حريصين في سياستنا على التوازن بين متطلبات السوق ومقتضيات المصلحة العامة، في نطاق نموذج مجتمعي مغربي للمواطنة يجعل تنمية الإنسان محور الثورة الرقمية، عاقدين العزم على توطيد ما تحقق من مكاسب في مجال تعميم ودمقرطة الولوج للهاتف ليشمل كل تكنولوجيات الإعلام والإتصال، وعلى تعزيز دور الوكالة الوطنية لتقنين الإتصالات بمواصلة التحرير التدريجي لكل مكونات هذا القطاع ضمن الإطار القانوني السليم، الذي يوضح الرؤية للفاعلين وفي تضافر لجهود كل الأجهزة المعنية عمومية كانت

أم خاصة بنفس روح النزاهة والتجرد والشفافية التي مكنت بلادنا من تحقيق قفزة نوعية في هذا القطاع الإستراتيجي.

حضرات السيدات والسادة،

لقد صار للمغرب بفضل المصداقية والثقة اللتين يحظى بهما لدى كبار المستثمرين والفاعلين الدوليين، الذين تعد ثقتهم في الأجهزة المسيرة والمقننة لقطاع الإتصالات مصدر تحفيز لهم للإنخراط في خوصصة قطاع إتصالات متقدم، وحضور وازن في المؤسسات الدولية للإتصالات وعلاقات تعاون جيدة مع كل البلدان ولاسيما منها الدول الشقيقة الإفريقية والعربية.

وإننا لنجدد لكم الإعراب عن عزمنا الثابت على عدم إدخار أي جهد من أجل الإستجابة لطلبات التعاون معها، وجعله ركيزة أساسية من ركائز تعاون دول الجنوب الهادف لإستثمار التقنيات الجديدة للإعلام والمواصلات في تنمية بلداننا مؤكدين لكم إستعداد المغرب لتعزيز الطرق السيارة لأجهزة تقنين الإتصالات، وإعداد إطار ملائم لإستغلال الشبكات الرابطة بينها مستبشرين خيرا بميلاد جمعية لأجهزة التقنين الإفريقية على أرض المملكة المغربية، التي ظلت دائما أرضا للملتقيات الهادفة لخدمة علاقات الأخوة الإفريقية والعربية والتعاون بين دول الجنوب فيما بينها وبين دول الشمال، بما يكفل تقدمها وخدمة القيم الإنسانية المثلى للتضامن والتنمية المستديمة المتقاسمة.

وإننا إذ نرحب بالمشاركين في هذا الملتقى متمنين لهم مقاما طيبا في المغرب بلدهم الثاني لندعو الله أن يكلل أعمالكم بالنجاح الكامل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى للسنة التشريعية الخامسة للبرلمان

الرباط، 10 أكتوبر 2001

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وءاله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،أعضاء البرلمان المحترمين،

يغمرنا شعور مزيج من الإعتزاز العميق والتساؤل الملح والعزم الواثق،ونحن نفتتح السنة البرلمانية الخامسة، التي تتزامن مع إنتهاء إنتداب مجلس النواب في مثل هذا الموعد من السنة القادمة.

أما مبعث الإعتزاز، فلأن هذه الولاية التشريعية شكلت نقلة نوعية في تعزيز الصرح الديمقراطي، لما حققه والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه من إجماع وطني حول الدستور، وما أبدعه وقاده من تناوب توافقي على تحمل المسؤولية الحكومية، حرصنا منذ إعتلائنا العرش على ترسيخهما بمساهمة فاعلة لكل القوى الحية للبلاد، أغلبية كانت أومعارضة.

وأما التساؤل الملح فعن مدى قيامكم على الوجه الأمثل بمسؤوليتكم، إعتبارا لما تتحمله من أمانة عظمى، وبصفتنا الممثل الأسمى للأمة في ضمان السير الأمثل للمؤسسات وضرورة إستشعاركم أفرادا وفرقا نيابة لمدى أدائكم للمسؤولية الملقاة على عاتقكم على الوجه الأكمل،داعين لإستخلاص العبر مما شاب هذه

الولاية التشريعية من أوجه القصور، لا للتنقيص من المكانة المركزية للبرلمان في نظامنا الملكي الدستوري، بل للعمل على تحصين مؤسساتنا الديمقراطية من كل الشوائب والإختلالات.

ولبلوغ هذا الهدف الأسمى، فإن عزمنا واثق على أن نجعل من نزاهة الإنتخابات المدخل الأساسي لمصداقية المؤسسات التشريعية، حريصين على أن تتحمل السلطات العمومية والأحزاب السياسية مسؤوليتها كاملة في توفير الضمانات القانونية والقضائية والإدارية لنزاهة الإقتراع وتخليق المسلسل الإنتخابي.

ومن هذا المنطلق، وترسيخا لمستوى النضج المتقدم، الذي بلغه الصرح الديمقراطي الوطني، الذي يجعل من الإنتخابات على أهميتها السياسية، لحظة عادية ومنتظمة في حياة الأمة، وتوضيحا للرؤية أمام الفاعلين السياسيين، أغلبية ومعارضة، موفرين لهم تكافؤ الفرص في مجال المعرفة المسبقة لموعد الإنتخابات، فإننا نعلن اليوم أن الإنتخابات النيابية ستجرى خلال شهر شتنبر القادم إن شاء الله.

وإعتبارا للدور الأساسي لمشروع مدونة الإنتخابات في البلورة العملية لإرادتنا الراسخة في إجراء إنتخابات نزيهة، معبرة بكل حرية وصدق عن إتجاهات الرأي العام، فإننا ندعو كل الفاعلين السياسيين إلى التمسك بفضائل التوافق الوطني وتغليب المصلحة العامة، والحوار المثمر، من أجل تعزيز الضمانات القانونية لمصداقية الإنتخابات.

كما أن التفعيل المتواصل لمفهومنا الجديد للسلطة، وإصلاح القضاء، قد جعلا كل الفاعلين السياسيين على إختلاف مشاربهم يتطلعون بثقة وطمأنينة لسهر الأجهزة الإدارية والقضائية على سلامة الإستحقاقات المقبلة.

ومهما تكن أهمية التدابير المتخذة، وحرص أجهزة الدولة، فإن ضمان نزاهة الإقتراع يظل رهينا بمدى فعالية الأحزاب السياسية، بإعتبارها الرافد الأساسي للعملية الإنتخابية. لذلكم ننتظر منها التعبئة من أجل المشاركة المكثفة الواعية والنوعية الجيدة للمرشحين، والمنافسة الشريفة.

وإن الروح الوطنية تملي علينا العمل من أجل أن يكون هنالك فائز واحد هو الديمقراطية المغربية، التي تجد كل المشارب السياسية الوطنية موقعها الحقيقي فيها، ضمن مشهد سياسي سليم.

وتعزيزا لدور الأحزاب في هذا المجال، فإننا ندعوكم لإيلاء إهتمام خاص لمشروع القانون الجديد المنظم لها آملين أن يمكن كل النخب الوطنية من ممارسة العمل السياسي بمعناه النبيل من خلال وسيلته المثلى المتجسدة في الأحزاب السياسية.

وإيمانا منا بأن الديمقراطية تظل صورية ما لم تعتمد التنمية الإقتصادية والإجتماعية سندا لها، فقد أولينا العناية الكاملة لتحفيز الإستثمار، لأن كل خطوة نخطوها في هذا المجال من شأنها أن توطد ديمقراطيتنا، وتعيد الأمل للمحرومين، وخاصة الشباب منهم وترسخ ثقتهم في حاضر ومستقبل وطنهم.

ومهما تكن وجاهة أي سياسة تنموية محفزة على الإستثمار، فإنها تظل رهينة بنجاعة الأجهزة الإدارية والقضائية القادرة على النهوض بها.

وإدراكا منا بأن فعالية الأجهزة الإدارية مرتبطة بالعنصر البشري المؤهل لإصلاح الإدارة من الداخل، وجعل سيرها مطبوعا بروح التدبير الفعال، وخدمة المواطن والتنمية، فإننا عازمون على متابعة تأهيل الموارد البشرية في جميع مرافق

الإدارة والقطاع العامين، وإمدادهما بكفاءات جديدة، كما فعلنا عند تعييننا لمجموعة من الولاة، ومسؤولي المقاولات، والمؤسسات العمومية حتى نجعل من الإدارة والقطاع العام الفاعل الإقتصادي الأول المحفز للإستثمار والمندمج في حركة التنمية الشاملة.

كما أننا مصممون بنفس العزم على السهر على مواصلة إصلاح القضاء، الذي يتعين عليه أن يطور موارده البشرية وأجهزته ومساطره، ليستجيب لمتطلبات العدل والتنمية، عن طريق ترسيخ سيادة القانون والشفافية، والنزاهة والإنصاف والسرعة في الإنجاز على مستوى إصدار الأحكام وتنفيذها، مشيعا بذلك روح الثقة المحفزة على الإستثمار.

وقد حرصنا على بلورة سياسة مجددة هادفة إلى إزاحة كل العراقيل والمساطر والأجهزة المعيقة للإستثمار، وتوفير الوسائل الكفيلة بالنهوض به، من خلال قرارات هامة، ستشكل تحولا نوعيا في مسار التدبير اللامتمركز للمشاريع الإستثمارية، من خلال إحداث مراكز جهوية للإستثمار، محددين ذلك في رسالة ملكية سامية، مختومة بالطابع الشريف سنوجهها قريبا لوزيرنا الأول.

حضرات السيدات والسادة،

إن هذه الدورة البرلمانية تنعقد في ظروف دولية دقيقة، ومن موقع إلتزامه الثابت بالشرعية الدولية، وبمكافحة الإرهاب بكل أشكاله، وكذا بحكم إنتمائه للأمة العربية والإسلامية ومناصرته لقضاياها العادلة، وفي طليعتها قضية الشعب الفلسطيني الشقيق، فإن المغرب عندما يعبر عن تضامنه المطلق مع الموقف الدولي المجمع على مناهضة الإرهاب وتجفيف منابعه بكل الوسائل

المشروعة، ليؤكد أن القضاء على الإرهاب، وإستئصاله من جذوره، ينبغي أن يندرج ضمن منظور شمولي يستهدف المزيد من إستتباب السلم، وتحقيق العدل والإنصاف في النظام الدولي بكيفية تضع حدا لكل مآسي الفقر والظلم والقهر والإقصاء، وبؤر التوتر في كل مناطق العالم، على حد سواء، وفي مقدمتها منطقة الشرق الأوسط، حيث يتعرض الشعب الفلسطيني الأعزل لشتى أنواع التقتيل والاضطهاد في كفاحه المشروع من أجل إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

إن هذه الظروف الدولية العصيبة المنفتحة على شتى الإحتمالات، تملي علينا جميعا التحلي بالمزيد من الإلتحام الوطني، ورص الصفوف، وتغليب المصالح العليا للبلاد، وإيثارها على ما عداها من المطالب الفئوية والحسابات الضيقة، مهما كانت مبرراتها، والتشبث بقيم الحكمة والإتزان والإعتدال، التي مكنت المغرب، ولله الحمد، من إجتياز كل الصعاب، جاعلا منها خير محفز على مضاعفة الجهود للدفاع عن وحدته الترابية، ولمواصلة مسيرته التنموية، معبئا لذلك كل طاقاته بعزم وتفاؤل وثبات وطمأنينة وتماسك، معززا بذلك دوره الفاعل في محيطه الجهوي والدولي.

إن معركة المغرب الأساسية ليست بين مجتمع مدني وآخر سياسي، ولا بين أفراد وأحزاب. وكيفما كانت نتائج الإقتراع بالنسبة لأعضاء مجلس النواب، فإن الذين سيعاد إنتخابهم مطالبون بإثراء العمل النيابي بتجربتهم للرفع من مستوى الأداء البرلماني. وأما الذين لن يحالفهم الحظ للفوز بإنتداب نيابي جديد، فإننا ندعوهم لإستثمار ما إكتسبوه من خبرة في تدبير الشأن العام من أجل مواصلة خدمة وطنهم، التي لا يعد البرلمان إلا إحدى مجالاتها.

وإن واجب المواطنة يدعونا للتخلي عن الأنانيات، للإنصهار في ضمير جماعي وطني واحد، من أجل بناء مغرب قوي وديمقراطي، يسير بخطى ثابتة على طريق التقدم، «وفي ذلك فليتنافس المتنافسون». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان

الرباط، 09 دجنبر 2001

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي إعتزازنا أن يكون تخليدنا هذه السنة لذكرى اليوم العالمي لحقوق الإنسان مطبوعا بختم ظهيرنا الشريف المحدث لديوان المظالم، معززين به الأجهزة المكلفة تحت رعايتنا برفع المظالم وإحقاق الحقوق وحماية الحريات التي تعد من أقدس مهام الملك أمير المؤمنين.

ونحن في هذا كله سائرون على نهج أسلافنا الميامين الذين عملوا دوما على إحداث مؤسسات بجانبهم تتولى إطلاعهم على ما قد يلحق رعاياهم من مظالم وإصلاح، ما قد يصدر عن بعض المسؤولين الإداريين من أخطاء وتعسفات موطدين بذلك ما حققه والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، من مكاسب في مجال صيانة حريات المواطنين وحقوقهم بتوفيره لحماية قضائية عصرية لها، من خلال المحاكم الإدارية، وحماية سياسية بواسطة المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان

كما أننا نعطي من خلال إحداثنا لمؤسسة ديوان المظالم بعدا آخر ملموسا لمفهومنا للسلطة القائم على جعلها في خدمة المواطن والتنمية وعلى قربها منه وإلتزامها بضوابط سيادة القانون والإنصاف.

وقد حرصنا على أن نجعل من هذه المؤسسة أداة فعالة لتطوير التواصل بين المواطن والإدارة، ووسيلة مرنة وتوفيقية ومبسطة للنظر في شكايات وتظلمات رعايانا الأوفياء، وملاذا آمنا للذين يعتبرون أنفسهم ضحايا أي قرار أو عمل مخالف للقانون أو مشوب بعدم الإنصاف صادر عن أي إدارة أو هيأة عهد إليها بممارسة صلاحيات السلطة العمومية مستهدفين تخفيف عبء الشكايات الإدارية عن المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان مدعمين الدور الهام الذي ننتظر منه النهوض به من خلال تركيبته المقبلة في مجال حماية الحريات والحقوق.

وأن هذا النهج القائم على إستلهام مقاصد شريعتنا السمحة وتقاليدنا الحضارية في إيجاد حلول مغربية لقضايا مغربية، لم يمنعنا من الإنفتاح على القيم المثلى للتراث الإنساني المشترك، والإفادة مما يعرفه من مؤسسات مماثلة في النظم المعاصرة ضامنين لديوان المظالم من خلال وضعه بجانبنا كل التجرد والإستقلال.

وتوخيا لتقريب ديوان المظالم من المواطنين، قررنا أن يكون له مندوبون لدى وزارنا الأول وسائر الوزارات حريصين على أن يتوفر مستقبلا على مندوبين جهويين ومندوبين خاصين.

وكي لايكون ديوان المظالم مجرد مكتب للشكايات، بل قوة إقتراحية للإصلاح التشريعي والإداري والقضائي الذي نحن فيه ماضون فقد خولنا والي المظالم أن يرفع تقريرا سنويا لجلالتنا في هذا الشأن فضلا عن تقديم ملاحظاته وتوصياته وتقاريره الدورية إلى وزيرنا الأول وإلى المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان

وبإحداثنا لهذه المؤسسة الذي يأتي في سياق التدابير التي إتخذناها لتحقيق مصالحة المواطن مع الإدارة، ووضع حد لشعوره بعدم تواصل السلطة معه والحد من ثقل البيروقراطية، وتخليق المرفق العام، نعطي شحنة قوية لمفهوم المواطنة سائلين الله تعالى أن يوفقنا إلى أن نخطو بشعبنا العزيز خطوات متواصلة نحوما نتطلع إليه من إستكمال بناء دولة الحق والقانون وتعكيم **قيم العدل** والإنصاف ورفع الحيف مهما كان مصدره.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطب ورسائل
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

سنة 2002

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى الوزير الأول في موضوع التدبير اللامتمركز للإستثمار

الدار البيضاء، 09 يناير 2002

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه.

خديمنا الأرضى ووزيرنا الأول السيد عبد الرحمان اليوسفي،

أمنك الله ورعاك وعلى طريق الخير سدد خطاك، وبعد،

فإنك تعلم مدى عزمنا الوثيق وعملنا الدؤوب على إنعاش الإستثمار والنهوض به، بإعتباره وسيلة فعالة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية. مؤكدين في عدة مناسبات على دوره الحيوي كمحفز أساسي للنمو ولا سيما في دعم مشاريع المقاولات الصغرى والمتوسطة في الصناعة التقليدية والسياحة والسكن وفي القطاعات الصناعية ومجالات الصناعات المرتبطة بالإنتاج الفلاحي والمعادن، التي تعد مصدرا لا ينضب معينه لتوفير مناصب الشغل وخلق الثروات، وتشكل محركا قويا للتنمية ولتعزيز الطاقات الإنتاجية وإمكانات الإدخار بالنسبة لشبابنا، وللفئات الوسطى التي تتطلع بكل إستحقاق إلى المزيد من التقدم وتحمل المسؤولية وتحفيز طاقاتها الخلاقة.

وفي السياق الرامي إلى حفز الإستثمار وتسهيله، سبق أن أكدنا في الخطاب الذي إفتتحنا به الدورة البرلمانية لأكتوبر 2000 على أهمية إحداث «شباك موحد

على صعيد كل جهة، مع تحديد أجل معقول وسريع، للبت في ملفات مشاريع الإستثمار».

وكثيرا ما شد إنتباهنا ما تواجهه فئات المقاولين من مصاعب بسبب الإجراءات المتعددة والمعقدة التي يستوجبها إحداث الشركات أوالمقاولات الفردية ويتطلبها إستكمال المساطر الإدارية التي تستلزمها عملية الإستثمار.

وإذا كانت هذه المساطر والإجراءات التشريعية أو التنظيمية غالبا ما تكون ضرورية، لأن حرية المبادرة الخاصة التي كرسها الدستور تقتضي إيجاد إطار قانوني ملزم كفيل وحده بطمأنة المستثمر وضمان مساواة الجميع أمام القانون.وكذا تهييء مناخ ملائم للمنافسة الشريفة، فإن من الواجب تبسيط هذه الإجراءات والمساطر وتقليصها والحرص على أن يتم العمل بها بأكثر ما يمكن من القرب من المستثمرين.

ولبلوغ هذا الهدف، وعملا على إنتهاج ما يقتضيه التدرج والواقعية من إستبعاد لأي إقتراح أو إصلاح يخلو من المصداقية والنجاعة، فإننا نعتبر أن من شأن الإطار الجهوي أن يوفر المجال الترابي والإداري الأنسب، نظرا لما لإدارتنا الترابية حاليا من وسائل لحل المشاكل المتعلقة بإجراءات الإستثمار.

ويندرج هذا النهج في إطار إنسجام متناسق مع مفهومنا المتجدد للسلطة بجعلها في خدمة الإستثمار بإعتباره أداة نمو متميزة.

فمنذ أن أعلنا عن هذا المفهوم، سجلنا بإهتمام ما بذلته إدارتنا ولا سيما المكلفة منها بالشؤون الداخلية في مملكتنا، من جهود لإعطائه محتوى ملموسا يجسده على أرض الواقع.

وإنه ليطيب لنا اليوم، بعون الله وتوفيقه، أن نوجه إليك هذه الرسالة، توخيا لتوسيع وتجسيد رؤيتنا لدور السلطة في خدمة المواطن في مجال حيوي من مجالات التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وإننا لنعتبر المقاربة المعتمدة في هذه الرسالة بيانا مفصلا لما يشكل في نظرنا النهج القويم للإصلاح الإداري المنشود الذي يستوجب تحديدا جديدا للأهداف المتعين على الجهاز الإداري تحقيقها بالموازاة مع إصلاح المساطر التي يتبعها، وتأهيل القائمين على هذه المساطر من خلال إعادة تكوينهم وصقل خبرتهم.

لذا، فقد قررنا أن تحدث، تحت مسؤولية ولاة جالتنا على الجهات، مراكز جهوية للإستثمار تتولى نوعين من المهام الرئيسية، أحدهما للمساعدة على إنشاء المقاولات والآخر لمساعدة المستثمرين، وتتكون بالتالي من شباكين إثنين وهكذا، فإن الشباك المكلف بالمساعدة على إنشاء المقاولات يعد المخاطب الوحيد بالنسبة للأشخاص الذين يرغبون في إحداث مقاولة مهما يكن شكلها ويودون الإستفادة من خدماته. ويمكن أن يتوفر هذا الشباك على ملحقات، على صعيد العمالات أو الأقاليم أو الجماعات، حسب الحاجة وما تسمح به الوسائل. ويضع القائمون على هذا الشباك رهن إشارة الطالبين مطبوعا موحدا يتضمن كل المعلومات القانونية والتنظيمية الضرورية لإنشاء أي مقاولة.

كما يتولى هؤلاء القائمون إنجاز كافة الإجراءات الضرورية للحصول لدى الإدارات المختصة على الوثائق والشهادات التي تقتضيها التشريعات والتنظيمات لإحداث أي مقاولة، ويسلمون للطالبين، في أجل يحدده الوالي كل الوثائق الإدارية التي تثبت وجود مقاولاتهم.

أما الشباك الآخر الخاص بمساعدة المستثمرين، فيتولى:

- تزويد المستثمرين بكل ما يفيدهم من معلومات بشأن الإستثمار الجهوي،

- دراسة كافة طلبات الترخيص الإداري أو تحضير جميع الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز مشاريع الإستثمار في قطاعات الصناعة والتصنيع الفلاحي والمعادن والسياحة والصناعة التقليدية والسكن، بالنسبة للمشاريع المقدرة بما دون مائتين مليون درهم وذلك لتمكين الوالي الجهة من تسليم التراخيص أو توقيع القرارات الإدارية المتعلقة بهذا الإستثمار،

- دراسة مشاريع العقود أو الإتفاقيات التي ستبرم مع الدولة من أجل منح المستثمرين إمتيازات خاصة، بالنسبة للإستثمارات المتعلقة بالقطاعات المذكورة سلفا التي تساوي أو تفوق مبلغ مائتي مليون درهم، والقيام بتوجيهها إلى السلطة الحكومية المختصة من أجل المصادقة والتوقيع عليها من لدن الأطراف المتعاقدة. ويقوم الوالي في حدود إختصاصاته، بإعداد وتنفيذ التراخيص والوثائق والعقود الضرورية لإنجاز الإستثمار موضوع الإتفاقية التي يتكفل بتنفيذها،

- إقتراح الحلول التوافقية لما قد ينشأ من منازعات بين المستثمرين والإدارات.

تتم الدراسة المذكورة في إطار إحترام القوانين والتنظيمات المتعلقة بهذا المجال من لدن المندوبين الجهويين للوزارات المختصة الذين يطلعون الوالي على ما يزاولونه من إختصاصات في هذا الشأن.

وحرصا على أن يتم تدبير المركز الجهوي للإستثمار التابع لسلطة الوالي الذي يشكل أفضل سلطة ترابية مخاطبة للمستثمرين من قبل موظف سام تتناسب رتبته مع مستوى المسؤوليات المناطة به، فقد قررنا أن يتم تعيين هذا الموظف من لدن

جالتنا، وتراعى في إختياره كفايته في مجال المهام المسندة إليه وخصاله الإنسانية مع تخويله وضعية مدير للإدارة المركزية.

ويتولى هذا المدير تنشيط وتسيير لجنة جهوية مكونة من المندوبين الجهويين للإدارات المعنية بالإستثمار ومن السلطات المحلية المختصة. ويساعده في مهامه موظفون خاضعون لنظام أساسي محفز خاص بهم.

ومن جهة أخرى، فإننا نأمر بتحويل اللجن الوطنية الموكل إليها إبداء الرأي في بعض العمليات العقارية، وخاصة اللجنة المكلفة بدراسة طلبات التصريح بعدم قابلية الأراضي للفلاحة، واللجنة المكلفة بحماية المناطق الساحلية والمناطق الحساسة، إلى لجن جهوية وبوضعها تحت سلطة الوالي أو العامل الذي يفوض إليه ذلك.

كما أننا نتطلع إلى أن يعهد بتهيئة وتسيير المناطق الصناعية والسياحية والسكنية إلى الخواص الذين تعتمدهم الدولة، والذين سيضطلعون في تعاملهم مع المستثمر بدور الشباك الموحد بالنسبة للمنطقة المعنية.

وإننا لندعو حكومتنا لإعداد إصلاح لهيكلة المندوبيات الجهوية للإدارات المركزية بقصد التقليص من المرافق وتجميعها للمزيد من التفاعل والتناسق والتقريب فيما بينها. كما ندعوها لدراسة ووضع نظام أساسي خاص بموظفي الإدارة الترابية لجعله أكثر تحفيزا لأكفء العناصر في إدارتنا على إختيار مزاولة عملهم في جهات المملكة، وليس فقط في الإدارات المركزية.

ولتمكين الوالي من تقدير ما يتوفر لديه من وسائل تثبت أن المركز الجهوي الذي يقترحه سيكون مجديا ومنتجا فور إحداثه، فإن إنشاء المراكز الجهوية للإستثمار يتم بقرار مشترك لوزراء الداخلية والمالية والتجارة والصناعة بناء على إقتراح من والي الجهة المعنية.

ويكلف الوالي بتنظيم المركز وتسييره، وكذا بإحداث شبابيك المساعدة على إنشاء المقاولات في عمالات الجهة أو أقاليمها أو جماعاتها وبتنظيمها وتدبيرها.

وإن تفعيل التدابير التي أمرنا بها يقتضي تخويلا لاتنا على الجهات كل ما يلزم من صلاحيات قانونية وتنظيمية ليتخذوا القرارات الإدارية اللازمة لإنجاز الإستثمارات نيابة عن أعضاء الحكومة المختصين أو بتفويض منهم.

وحتى يتمكن ولاة الجهات من تفعيل المساطر الضرورية لإنجاز الإستثمارات في القطاعات المعنية، وفي حدود المبالغ المنصوص عليها في البند 3-2 من هذه الرسالة فإنه يتعين على أعضاء حكومتنا والموظفين السامين في إدارتنا المركزية، أن يفوضوا لهم الصلاحيات اللازمة ليبرموا أو يصدروا بإسم الدولة العقود والقرارات التالية:

- عقود البيع أو الكراء المتعلقة بعقارات من ملك الدولة الخاص،
- قرارات الترخيص بإحتلال الملك العمومي والملك الغابوي،
- الترخيص بإقامة أنشطة صناعية وزراعية مصنعة ومعدنية أوإستغلالها،
- الترخيص بفتح مؤسسات سياحية وإستغلالها وتصنيفها ومراقبتها وتسليم مختلف الرخص الخاصة الضرورية لإستغلال هذه المؤسسات.

ومن جهة أخرى، وعملا على تخفيف مساطر مراقبة القرارات والأعمال الصادرة عن الجماعات المحلية، فإن وزيرنا في الداخلية سيفوض لولاة الجهات سلطات الوصاية التي يمارسها فيما يخص القرارات المتعلقة بما يلي:

- الموافقة على مداولات الأجهزة التقريرية للجماعات المحلية المتعلقة بالصفقات والعقود المبرمة من لدنها والتي لا يتجاوز قدرها عشرة ملايين درهم،

- الموافقة على مقررات نقل الإعتمادات من فصل إلى فصل في ميزانيات الجماعات المحلية،

- الموافقة على مداولات الأجهزة التقريرية للجماعات المحلية المتعلقة بإقتناء أراض من ملكها وبتفويتها.

وعلاوة على ذلك، فإننا نخول ولاة جهاتنا إمكانية الحصول من السلطات الحكومية المعنية على تفويض لإتخاذ القرارات اللازمة فيما يخص إنجاز الإستثمارات التي لا تتوفر فيها المعايير المحددة ضمن الحالات المذكورة في البند 3-2 من رسالتنا السامية هاته.

ويتعين أن تؤشر من لدن وزيرنا الأول كل القرارات المشار إليها في الفقرات السابقة وتنشر بالجريدة الرسمية، على أن يبدأ العمل بها، بالنسبة للجهة المعنية، فور نشر القرار المشترك القاضي بإحداث المركز الجهوي وفي إنتظار ذلك، تستمر السلطات الحكومية المفوضة في ممارسة السلط المفوضة من قبلها.

وفي كل الأحوال، يجب أن تنشر قرارات تفويض السلط بالجريدة الرسمية في أجل لا يتعدى خمسة وأربعين يوما بعد نشر رسالتنا الملكية هاته بالجريدة الرسمية.

وتحدد قرارات تفويض السلط الإجراءات التي تتم وفقها ممارسة التفويض وبصفة خاصة، ما تعلق منها بمضمون ودورية التقارير التي يتعين على ولاة الجهات توجيهها إلى الوزير الأول وإلى الوزراء المفوضين.

وإن قرارات ولاة الجهات المتخذة تطبيقا لهذه الرسالة الملكية يمكن أن تكون موضوع تظلم إستعطافي يقدم إليهم، أو طعن تسلسلي يرفع إلى لجنة الإستثمارات برئاسة الوزير الأول، أو إلى اللجن المختصة المحدثة بنصوص تشريعية أو تنظيمية خاصة.

ويظل عمال جالتنا يتحملون مسؤولياتهم كاملة لدى الولاة في تطبيق هذه السياسة الجديدة، التي نحن ماضون في تعزيزها. ولأجل ذلك نهيب بهم أن يشاركوا إلى جانب الولاة، مشاركة كاملة في تفعيل سياسة اللاتركيز هذه، وأن يعدوا البنيات اللازمة حتى يمكن أن تمارس على صعيدي العمالة والإقليم الإختصاصات التي ستمارس في مرحلة أولى على الصعيد الجهوي.

وسيحدد وزيرنا في الداخلية المجالات التي يمكن لولاة الجهات أن يفوضوا فيها لعمال جالتنا على العمالات والأقاليم بعض الإختصاصات التي تخولها لهم هذه الرسالة وكذا شكل وشروط هذا التفويض.

وإقتناعا منا بأن حفز الإستثمار لا يمكن أن يعطي ثماره كاملة ما لم تصبح الجماعات المحلية فاعلا رئيسيا في عملية التنمية الإقتصادية المستدامة للبلاد، فإنه يتعين تمكينها من الوسائل القانونية والمالية الكفيلة بجعلها أكثر فاعلية في الإضطلاع بهذه المسؤولية. وفي هذا الصدد، فإننا ندعو البرلمان إلى القيام بقراءة معمقة لمشروع القانون المتعلق بالميثاق الجماعي والعمل بتعاون تام مع الحكومة، على إغنائه، بإقتراحات من شأنها أن تخول الجماعات المحلية مسؤولية حقيقية في وضع البرامج التنموية الإقتصادية للجماعة وتنفيذها. كما ينبغي من جهة أخرى، مراجعة النظام الجبائي للجماعات المحلية بهدف تبسيطه والرفع من مردوديته.

وحفاظا على تماسك هذا النسق، فإنه يجب على المسؤولين عن الجماعات المحلية أن يمارسوا ما يتحملونه من مسؤوليات، في دائرة الإحترام التام للقانون والنصوص

التنظيمية. ويجدر التذكير على الخصوص بأن رؤساء المجالس الجماعية مطالبون، ليس فقط بتنفيذ قرارات المجالس، ولكن كذلك بتطبيق القوانين التي يتولون تنفيذها بصفتهم سلطة إدارية محلية وإعتبارا لما يحظون به من تزكية ملكية سامية بظهير شريف.

لذا، يجب على عمال جالتنا أن يتأكدوا من أن السلطات المحلية المختصة التي تتصرف بصفتها ممثلة للدولة، تسلم في الآجال التي يحددها القانون أو النصوص التنظيمية الجاري بها العمل، التراخيص الضرورية لإنجاز الإستثمارات ولا سيما التراخيص المتعلقة بتجزئة الأراضي والبناء والسكن وشهادات المطابقة.

وعندما يلاحظ عمال جالتنا أن هناك تأخيرا في تسليم هذه التراخيص، وأن هذا التأخير مرده إلى السلطات المعنية، فإنهم يأمرونها بالتقيد داخل آجال يحددونها، بأحكام القانون والنصوص التنظيمية الجاري بها العمل. وفي حالة إستمرار التأخير، فإنهم يشعرون بذلك والي الجهة ويمارسون سلطة الحلول التي يخولها لهم الميثاق الجماعي والتي ستحدد شروط ممارستها بنص تنظيمي يتخذ بإقتراح من وزيرنا في الداخلية.

كما أنه يتعين أن يثير الولاة إنتباه عمال العمالات والأقاليم المعنيين حول ما قد يلاحظونه من إمتناع أو تقصير من لدن السلطات المحلية في إتخاذ الإجراءات المقررة في القانون والنصوص التنظيمية داخل الآجال المحددة، ويأمرون العمال عند الإقتضاء، بممارسة سلطة الحلول.

ولا يخفى عليك، وزيرنا الأول رعاك الله، أن إصلاح بعض المساطر المتعلقة بإحداث الشركات التجارية، يتطلب مراجعة النصوص التشريعية المعمول بها في هذا المجال. لذا سنحث حكومتنا على المبادرة بدراسة مشاريع القوانين ذات الصلة، حتى تحال على البرلمان في أقرب الآجال.

كما ينبغي مواصلة الجهود لتحديث إدارة العدل ومراجعة مساطر التسوية التوافقية لما قد ينشأ من منازعات بين التجار، وذلك لتمكينهم من اللجوء أكثر ما يمكن إلى التحكيم.

وفي نفس السياق، يتعين إجراء دراسة معمقة للأسباب التي تخل بسير الغرف المهنية وهي المؤسسات الدستورية التي لا يجب أن يحجب دورها في تمثيل القوى الإقتصادية والإجتماعية، مهمتها كوسيط مهني ومهمتها في مجال مد يد العون والمساعدة لصالح أعضائها.

وزيرنا الأول الأرضى،

وإنك لتعلم كذلك أن الدولة، منذ أن شرعت في إنتهاج سياسة الخوصصة مؤكدة بذلك إرادتها في إيلاء القطاع الخاص دورا أكثر تميزا في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ما فتئت تعمل على وضع إطار قانوني محفز على الإستثمار الخاص ولذلك حرصنا على أن تكون الإجراءات المدرجة في هذه الرسالة معززة لهذا التوجه.

بيد أنه من البديهي أن هذه الإجراءات لا يمكن أن تؤتي النتائج المتوخاة منها إلا إذا تعبأت الأجهزة المؤسساتية في القطاع الخاص كي يستفيد منها المستثمرون كل الإستفادة.

ولنا اليقين في أن المؤسسات الخاصة ولا سيما تلك التي تتولى جمع الإدخار وتخصيصه للفاعلين الإقتصاديين، ستجني على نحو أفضل الفوائد المتاحة من الإصلاحات الجارية من خلال مواكبة الجهود الخلاقة للمستثمرين والإستجابة لطموحاتهم وبخاصة المقاولين الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وإننا لندرك أن الإصلاحات التي يتعين على حكومتنا وولاتنا وعمالنا ورؤساء المجالس المحلية تفعليها تطبيقا لهذه الرسالة الملكية، تستوجب الحزم واليقظة لإنجازها. ولذلك نرى أنه يجب أن تحدث لجنة مكلفة بتحضير مختلف الإجراءات التي يتطلبها تنفيذ هذا الإصلاح، ومتابعة تطبيقها.

وتتكون هذه اللجنة التي يشرف عليها وزيرنا الأول من أعضاء الحكومة المعنيين مباشرة بالإجراءات التي سيتم إتخاذها ومن مستشاري جلالتنا الذين سنكلفهم بهذه المهمة.

ولنا كامل الإقتناع بأن هذه اللجنة ستطلع جلالتنا دوريا على حسن سير أشغالها وسرعة تنفيذ الإصلاحات المضمنة في هذه الرسالة.

ويتعين عليها كذلك أن ترفع إلى النظر السامي لجلالتنا إقتراحات بشأن الإختصاصات التي يمكن أن تفوض للولاة بصفة تدريجية، مع تزويدهم بالوسائل الضرورية لتحقيق التركيز الإداري، فضلا عن الإقتراحات المتعلقة بتحويل بعض إختصاصات الولاة لعمال الأقاليم والعمالات، الذي ينبغي أن يتم وفق نفس الشروط.

وإننا لواثقون بما عهدناه فيك من حرص على التفعيل الأمثل لتوجيهاتنا السامية، أنك لن تدخر جهدا بمعية أعضاء حكومة جلالتنا، في سبيل بلوغ الغايات النبيلة المتوخاة من هذه الرسالة وبلورتها على صعيد الواقع في أقرب الآجال.

وإذ نجدد لك الإعراب عن سابغ رضانا فإننا نسأل الله عز وجل أن يمدك بموصول التوفيق والسداد.

والسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الإعلان عن الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الوزير الأول
في موضوع التدبير اللامتمركز للإستثمار

الدار البيضاء، 09 يناير 2002

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

إن مخاطبتنا لكم اليوم بمناسبة توجيه رسالتنا الملكية لوزيرنا الأول في موضوع التدبير اللامتمركز للإستثمار، إنما تستهدف إبراز جوهرها ومراميها البعيدة. فهذه الرسالة تتوخى أكثر من إحداث شباك واحد أو مراكز جهوية للإستثمار، بل تتضمن رسائل متعددة عن توجهنا لترسيخ اللامركزية واللاتمركز والجهوية، التي نعتبرها القوام المؤسسي لمغرب اليوم والغد.

كما أنها تجسيد للبعد الإقتصادي لمفهومنا للسلطة بإزاحة كل العوائق الإدارية، أمام إنطلاق حرية المبادرة الخاصة، المحرك الأساسي للإستثمار، وخلق الثروة، وحل معضلة البطالة، التي هي الهاجس الأكبر الذي يشغل بالنا، وبال كل أسرة مغربية.

وإذا كانت الدولة قد إنتهجت، بتوجيه حكيم من والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، قدس الله روحه، سياسة متدرجة في تحرير الإقتصاد وإعتماد

الخوصصة، وإيجاد هياكل قانونية عصرية، مما أعطى ثماره في بعض القطاعات، فقد آلينا على نفسنا، منذ إعتلائنا العرش، أن نتصدى بكل حزم لعوائق الإستثمار.

وعملا على وضع حد لتعدد وتعقد الآليات القانونية والإدارية، مما أجهض كثيرا من مشاريع الإستثمار الوطنية والأجنبية، فإن رسالتنا تستهدف تبسيط الإجراءات الإدارية أمام المستثمر، الذي سيجد رهن إشارته المسؤول والمخاطب الوحيد، والمكان الأقرب الموحد، والوثيقة الموحدة، لإنشاء مقاولته أو تنمية إستثماراته.

وهنا نود أن نؤكد بأن تفويض بعض الصلاحيات الوزارية للولاة في مجال الإستثمار لا يعني مطلقا تجاوز مسؤولية الحكومة، التي تظل أساسية وكاملة، في النهوض بالإستثمار، بتوفير الرؤية الإستراتيجية وترتيب الأولويات في جميع مجالاته، وخلق المناخ المناسب لذلك، بتفعيل إصلاحات معقلنة ومبسطة ومحفزة على الإستثمار للأنظمة القضائية والإدارية والجبائية، وللمناخ الإجتماعي.

وإذا كانت الإصلاحات، التي دعونا إليها، قد أنجز بعضها في مجال تحديث إقتصادنا وتأهيله للتنافسية، من خلال خفض كلفة الإنتاج، وتدخلات صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، فإن بعضها الآخر لم ير النور بعد ويتعين الإنكباب عليها بإعتبارها أولويات مطلقة، مشددين على التفعيل الأمثل والشمولي للميثاق الوطني للتربية والتكوين، من أجل إزاحة العائق البنيوي لعملية التنمية، المتمثل في ضعف تأهيل الموارد البشرية.

كما ننتظر من حكومة جلالتنا أن تسهر على تطبيق رسالتنا، داخل الآجال المحددة، بروح الغيرة الوطنية، فضلا عن توفير الموارد المادية والبشرية اللازمة لإحداث هذه المراكز الجهوية، ولإيجاد إدارة جهوية مجمعة في أقطاب متجانسة.

أما السادة الولاة والعمال، فإننا نتوجه إليهم مؤكدين ضرورة نهوضهم بالأمانة التي نلقيها اليوم على عاتقهم، بروح المواطنة، والإلتزام بالقانون، والتنسيق مع السلطات العمومية، والمنتخبين والفاعلين الإقتصاديين، منتظرين منهم تحقيق النتائج الملموسة في مجال الإستثمار، والتي سنعتمدها معيارا لتقويم أدائهم.

حضرات السيدات والسادة،

إذا كنا قد بلغنا نسبة ثلاثة ملايير من الدولارات، كإستثمارات خارجية، برسم سنة 2001 مما يدل على ثقة شركائنا في إقتصاد بلدنا وإستقراره، فإنه يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن أغلب هذه الإستثمارات، قد تم في إطار عملية خوصصة مقاولات للقطاع العام، وأن محدوديتها تملي علينا ضرورة إيجاد مشاريع إستثمارية لخلق ثروات جديدة.

فللمقاولين المغاربة، وخاصة الشباب منهم، ولشركائنا الأجانب نقول: إن هذه الرسالة تعزز ضمانات النجاح الواثق لإستثماراتهم، في مغرب الحرية والديمقراطية والإستقرار.

إن العمل الذي نحن بصدده يستهدف التحول بالمغرب إلى إقتصاد منتج تنافسي ومجتمع حديث، تترسخ فيه ثقافة وممارسة التشاور والتعاقد، وذلك بتحديد أهداف وبرامج ومخططات، وتوفير وسائل إنجازها المشترك. وهذا يتطلب جهدا متواصلا، لا يقف فقط عند حدود تنصيب **مراكز جهوية للإستثمار** بل يتعداه إلى تأهيل إقتصادنا لرفع التحديات، التي تمليها علينا إلتزاماتنا الدولية، سواء في إطار منظمة التجارة العالمية، أو إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي، أو في نطاق خلق سوق حرة عربية ومتوسطية.

ولذلك نشدد على الإنتباه إلى ما لاحظناه حتى الآن من بوادر التراخي الإقتصادي، والإنشغال المطلق بالإستحقاقات الإنتخابية المقبلة، التي لا ينبغي أن تنسينا برغم أهميتها مشاكلنا الإقتصادية الحيوية، داعين كل فعاليات القطاع الخاص أن تعطي شحنة قوية لمعركة الإقلاع الإستثماري.

وأخيرا، فإن ختمنا لهذه الرسالة الملكية بطابعنا الشريف يضفي صبغة الظهير الشريف على مقتضياتها التي تعد من صلاحيات جلالتنا، ويجعل من أحكامها المتعلقة بالحكومة والولاة بمثابة تعليمات، ومن تلك التي تدخل في إختصاص البرلمان والجماعات المحلية والفاعلين الإقتصاديين بمنزلة توجيهات سامية.

ولنا اليقين بأن تشبع الجميع بروح هذه الرسالة ومقاصدها النبيلة، وعملهم بمقتضاها، كفيل بإحداث قطيعة حقيقية وإيجابية مع الإجراءات والمفاهيم والعقليات، التي طالما عانى منها المستثمرون في علاقتهم بالإدارة، وجدير بجعلنا نرفع تحدي تحرير الطاقات الفردية والجماعية، والنهوض بالإستثمار الوطني والأجنبي، من أجل تحقيق تنمية أقوى، وأكثر إستدامة وإنصافا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الكلمة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة ترؤسه إفتتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء

الرباط، فاتح مارس 2002

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السادة،

ما فتئنا منذ تقلدنا الأمانة العظمى لقيادة شعبنا، والتي يعتبر القضاء من صميم مسؤولياتها نوجه حكومتنا والبرلمان إلى الأهمية القصوى التي نوليها لإصلاح القضاء وتحديثه وتأهيله للإسهام الفعال في المشروع المجتمعي الديمقراطي الحداثي الذي نسهر على تحقيقه.

وقد أبينا اليوم ومن خلال رئاستنا لإفتتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء، إلا أن نتوجه إلى هذا المجلس ومن خلاله إلى كافة أسرة العدل بخطاب مباشر يستهدف إبراز مدى المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتق القضاة أنفسهم في إصلاح الجهاز المؤتمن على العدل الذي يتوقف عليه كسبنا لرهان الديمقراطية والتنمية.

وإننا لنعتبر أن قضاء واعيا كل الوعي بحتمية هذا الرهان ومؤهلا لإستيعاب التحولات التي يعرفها المغرب، لهو القادر وحده على رفع هذا التحدي، مواصلا ومعززا رسالته التقليدية المتمثلة في السهر على ضمان النظام العام وتأمين السلم الإجتماعي مستجيبا في نفس الوقت لمتطلبات جديدة تتمثل في ضرورة حرص

القضاء على التفعيل والتجسيد الملموسين لمفهوم ومضمون بناء الديمقراطية ودولة الحق، بضمان سيادة القانون ومساواة الجميع أمامه في جميع الظروف والأحوال.

كما يجب على القضاء أن يوفر الرؤية التوقعية الحقوقية المطمئنة والموضحة للضمانات، التي يكفلها القانون معززا بذلك مناخ الثقة التي تعد حجر الزاوية للإقتصاد الليبرالي مساهما في النهوض بالإستثمار والنماء الإقتصادي.

لذا حرصنا على إعادة الإعتبار للقضاء وتأهيله وتطهيره من كل النقائص والشوائب المشينة، محددين بكل حزم ووضوح سبيل الإصلاح الذي لا مناص منه. وقد تحقق بالفعل تقدم لا جدال فيه حيث تم إيقاف مسلسل التدهور والمضي قدما في عملية إعادة البناء وعصرنة العدالة مما مكن من تعزيز الإستقلال الفعلي للقضاء وتقوية سلطته في تجسيد المساواة أمام القانون والإسراع في تنفيذ الأحكام.

وفيما أخذت المحاكم الإدارية والتجارية تعطي ثمارها في مجال ترسيخ سيادة القانون، سواء في علاقات الإدارة بالمواطن، أو في ميدان الأعمال فقد تحققت على المستوى التشريعي إصلاحات هامة في إنتظار أخرى هي في طريق الإنجاز، من شأنها إستكمال بناء صرح العدالة وتعزيز قدرات المحاكم للتغلب على البطء بإعتماد القضاء الفردي فضلا عن إضفاء البعد الإنساني على قانون السجون وعصرنة القضاء الجنائي وإعادة تأهيل المهن القضائية وتحسين تكوين القضاة، وكافة الأعوان القضائيين وكذا ظروف عملهم في العديد من المحاكم.

وبالرغم مما قطعناه من خطوات، فإن إصلاح القضاء لايزال بعيدا عن الهدف الذي نتوخاه له وكون الطموحات المشروعة للمتقاضين وللمجتمع. ولذا فإننا

مصمموز على أن يأخذ تسريع النهج الإصلاحي وتيرته القصوى. فقد دقت ساعة الحقيقة معلنة حلول وقت التعبئة الكاملة والقوية للقضاة، ولكل الفاعلين في مجال العدالة للمضي قدما بإصلاح القضاء نحو وجهته الصحيحة وإنتهاء زمن العرقلة والتخاذل والتردد والإنتظارية.

وفي هذا الصدد يجب على المجلس الأعلى للقضاء أن يعزز المكتسبات وينخرط بكل حزم ووضوح في هذا الورش الإصلاحي الكبير، مضطلعا بمهامه الدستورية كاملة في السهر على ضوابط وأخلاقيات القضاء بالمعاقبة التأديبية الحازمة والصارمة لكل الذين أثبتوا عدم أهليتهم لتحمل ما طوقوا به من مسؤوليات بسبب تفريطهم وتجاوزاتهم، أو الذين أساؤوا لسمعة القضاء بسلوكهم وتصرفاتهم، والذين ينسفون في لحظة واحدة بإنحرافاتهم الشائنة ما تحقق من منجزات خلال سنوات من الكد والجهد.

كما ينبغي للمجلس أن يعمل بنفس الحزم والعزم على النهوض بدوره الأساسي في تعزيز الضمانات التي يكفلها الدستور للقضاة، معتمدا المساواة والتجرد في تدبير وضعيتهم المهنية بناء على المعايير الموضوعية المضمنة في نظامه الداخلي، الذي حظي بمصادقتنا السامية، حريصا على مكافأة خصال النزاهة والإستقامة والإستحقاق ونكران الذات والجدية والإجتهاد والشجاعة.

وإننا إذ ندعو المجلس لمضاعفة جهوده لتوطيد إستقلال القضاء وتقويته، فإننا نؤكد بأن هذا الإستقلال لا يعد إمتيازا مخولا للقاضي ليعمل بهواه بمنأى عن كل محاسبة، بل إن مبدأ إستقلال القضاء يعد بالأحرى قاعدة ديمقراطية لكفالة حسن سير العدالة وضمانة دستورية لحماية حقوق المتقاضين وحقا للمواطنين في الإحتماء بقضاء مستقل ومحايد.

ولأننا حريصون على عدم تسخير هذا المبدأ كمطية لأغراض أخرى، فإن على المجلس أن ينأى بنفسه وبصفة نهائية عن كل النزاعات الفئوية المهنية والإنتخابوية الضيقة والممارسات المنحازة، حتى يحقق لذاته الإستقلال اللازم ويدرك بنفسه ويرسخ الوعي لدى الغير بأن الإستقلال هو الشرط الملازم للمسؤولية جاعلا مصلحة الأمة فوق كل إعتبار.

حضرات السادة،

إن التعبئة الشاملة التي يتطلبها الورش الكبير لإصلاح القضاء تستلزم المشاركة الفعالة والواسعة للقضاة فيه. وهنا يبرز الدور المنوط بالوداية الحسنية للقضاة التي ننتظر منها وفي نطاق مهامها وأهدافها أن تواكب هذا الإصلاح، وتدعمه بكل فعالية متيحة بذلك لجميع القضاة، الإسهام في تجديد الصرح المشترك للعدالة وإضافة قيمة جديدة لبرامج التعاون الدولي والإنفتاح على العالم القضائي والتكوين المستمر وتحديث القضاء.

ولكي يتأتى للوداية ذلك، ينبغي لها أن تستيقظ من سباتها العميق، وأن تكف عن الحسابات والصراعات المتجاوزة، وتقوم بمراجعة وتعيين نظامها الأساسي بما يكفل لها إستيعاب التطور الفكري والتحولات التي يعرفها المشهد القضائي وكذا تجديد هيئاتها المسيرة بما يضمن لها تعبئة طاقات جديدة وإناطة المسؤولية بها.

وبذلكم تسترجع الوداية إشعاعها وتعمل من جديد مشعل إستقلال القضاء، والدفاع عن حقوق القضاة وتعد النهج القويم لعملها ولمساهمتها في إصلاح القضاء الذي يوجد اليوم في قلب عملية تغيير المجتمع وتحديثه ودمقرطته

وبناء دولة الحق والقانون والنماء والتقدم، أي في صميم إختيارات إستراتيجية لا رجعة فيها وتحديات مصيرية يجب على المغرب أن يرفعها وهو ما لن يتم إلا بالمساهمة الحاسمة والفعالة للقضاء.

وإننا لنهيب بكل القضاة الحريصين كل الحرص على النهوض بمسؤوليتهم التاريخية والمحافظة على شرف وكرامة الأمانة الملقاة على عاتقهم، أن يعملوا على مصالحة المغاربة مع جهازهم القضائي، وإستعادة ثقتهم في شموخ وعظمة عدالة مستقلة نزيهة كفأة وقوية جديرة بما يرمز إليه إسمها من توقير وإحترام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الحديث الصحفي الذي خص به صاحب الجلالة الملك محمد السادس أربع مطبوعات إعلامية لبنانية عشية إنعقاد القمة العربية ببيروت

بيروت، 21 مارس 2002

.....

سؤال :

يعد الإقتصاد المحرك الرئيسي لتنمية أي بلد فما هي خطة جلالتكم لتفعيل الإقتصاد المغربي والإجراءات التي ترونها كفيلة بإخراج المغرب من مشاكل البطالة، الهجرة السرية والمديونية، وهل سياسة الجهوية واللامركزية تعد الحل الناجع في هذا الصدد ؟.

جواب صاحب الجلالة :

لقد أكدت غداة إعتلائي العرش أنني ليس لدي عصا سحرية لكل مشاكل البلاد. وكل ما أملكه هو إجماع الشعب حول قيادتي وإرادتنا جميعا العمل الجاد وفي نطاق الديمقراطية والتضامن الإجتماعي والإستثمار الأمثل لمؤهلاتنا والإقتصاد الحر الذي كان المغرب رائدا في الأخذ به وذلك من أجل تحقيق تنمية مستديمة.

وقد أوليت عناية خاصة للإقلاع الإقتصادي والتضامن الإجتماعي لأنهما كما قلت لكما يعدان عماد الديمقراطية السياسية.

ولهذه الغاية، فإن الحل هو خلق المزيد من الثروات قبل التفكير في توزيعها، لأن النقاش كان مغلوطا وكان ينصب حول توزيع الثروة قبل التفكير في خلقها. ولا سبيل لخلق ثروات جديدة وإيجاد فرص شغل إلا بتحرير المبادرة الخاصة من كل معوقاتها وحفز الإستثمار الخاص وعقلنة تدبير المؤسسات العامة أو خوصصتها لأن الدولة ليست دائما مسيرا إقتصاديا جيدا.

وفي هذا السياق، فإنني أوجه الحكومة والبرلمان إلى رفع كل العراقيل المعيقة للإستثمار وذلك من خلال الإصلاح الإداري والجبائي والقضائي وإيجاد مدونة شغل عصرية محفزة على الإستثمار والإنتاج.

وقد قطعنا خطوات مهمة في هذا الشأن بإحداث المراكز الجهوية للإستثمار التي ستكون بمثابة شباك وحيد يمكن المستثمر من الإنطلاق في العمل بأدنى مدة ممكنة قد تتقلص إلى ساعات.

وتجسيدا لمناخ الثقة التي يتمتع بها المغرب بفضل إستقراره السياسي ونظامه الديمقراطي وتوجهه الصادق نحو تحرير الإقتصاد، فقد حققنا هذه السنة رقم إستثمارات خارجية مباشرة فاقت الثلاثة مليارات دولار.

كما أن إعلاننا العشرية الحالية أولوية وطنية لإصلاح نظام التربية والتكوين سيمكن الإقتصاد من الموارد البشرية المؤهلة لإنجاز مهام التنمية الشاملة. وبموازاة ذلك فإننا سنركز على القطاعات الواعدة للإقتصاد الوطني والمتمثلة في السياحة والصيد البحري والتكنولوجيات الجديدة للإتصال والإعلام والصناعة الفلاحية والحرف التقليدية، تلكم القطاعات التي نتوفر فيها على تنافسية قوية.

سؤال :

عرفت المملكة المغربية تداعيات حادة في ما يخص تعديل مدونة الأحوال الشخصية بإتجاه تحسين موقع المرأة ومكانتها في المجتمع المغربي وقد أستتم في هذا الصدد لجنة حول الموضوع. كيف يا جلالة الملك يمكن التوافق في رأيكم بين طموحات المرأة المغربية وتطلعاتها لمستقبل أفضل في إطار أحكام الشريعة الإسلامية ؟.

جواب صاحب الجلالة :

لقد تصدر العمل على إنصاف المرأة ورفع كل أشكال الحيف والتمييز الذي تعانيه أوليات مبادراتي، إيمانا مني بأن مجتمعا يهمش نصفه المتمثل في المرأة لا يمكنه أن يحقق أي تنمية.

وعلاوة على المبادرات المتخذة لتخويل المرأة أسمى المسؤوليات، في المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية، فقد أخذت على نفسي بصفتي أميرا للمؤمنين الإستجابة لمتلمس رفعته إلى مجموع المنظمات النسوية المغربية بمختلف مشاربها السياسية والثقافية والجمعوية.

ولأن قضية إنصاف المرأة هي من النبل بحيث أنها تسمو على كل إستغلال لأغراض إنتخابية وسياسية ضيقة، فقد شكلت لجنة إستشارية متعددة الإختصاص لدراسة وضع مشروع إصلاح جوهري وشامل لمدونة الأحوال الشخصية.

وسواء لدى تنصيبي لهذه اللجنة أو خلال مختلف جلسات العمل التي ترأستها لمتابعة وتقييم سير أشغالها فإني حريص على أن تنجز عملها بسرعة، ولكن بدون تسرع. وقد

كنا أمام إختيارين، إما أن ننجز إصلاحا جزئيا للمدونة الحالية مما كان سيتطلب وقتا قصيرا ولكنه كان سيؤدي بنا إلى التفكير في إجراء إصلاح آخر بعد أشهر أو بضع سنوات. وإما إنجاز مدونة جديدة شكلا ومضمونا وهو ما سيتحقق ويتطلب بعض الوقت الذي لن يتعدى في أقصى الحالات نهاية السنة الجارية. ولأني أومن بجدوى العمل العميق وأنبذ كل عمل سطحي ومتسرع خصوصا في مواضيع تشكل عنصرا أساسيا في مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي الذي أحرص على إنجازه لبنة، لبنة، فقد إخترت الطريق الثاني.

وكأمير للمؤمنين، فإن لي اليقين بأن الشريعة الإسلامية السمحة والسنة النبوية لجدي المصطفى عليه السلام المكرمة للمرأة، كفيلة في عصرنا الحاضر من خلال فتح باب الإجتهاد ونبذ كل إنغلاق وتحجر أن تمكننا من إنصاف المرأة في نطاق الشريعة وبواسطة مقاصدها النبيلة السمحة. وهذا لا يمنعنا من إغتنام هذه المدة لتأهيل القضاء للإصلاح الجديد بإحداث محاكم خاصة بالأسرة سيتم تنصيبها تدريجيا.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة عيد العرش المجيد

30 يوليوز 2002

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

إذا كان خطاب العرش يكتسي كل سنة أهمية بالغة لكونه يرصد أحوال الأمة ويرسم معالم العمل المستقبلي، فإن خطاب العرش لهذا العام يتميز بكونه يحل قبل أسابيع معدودة من إنتخاب مجلس جديد للنواب. كما أنه يعتبر مطلعا لسنة حافلة بالإستحقاقات الإنتخابية فلن يحل مثل هذا اليوم الأغر من السنة المقبلة بحول الله، إلا وقد تم تجديد إنتخاب سائر المؤسسات التمثيلية.

فهل سيتم التعامل مع هذه السنة الإنتخابية، بمنطق سياسوي ضيق يجعل من الإنتخاب غاية في حد ذاته؟.

كلا، لقد آلينا على نفسنا توخيا للمصالح العليا للأمة إعتماد منظور إستراتيجي يجعل منها سنة التعبئة الشاملة وفرصة لمصالحة المواطنين مع مجالس منتخبة ذات مصداقية لتشكل سندا قويا للأجهزة التنفيذية ورافعة فعالة للتنمية الشاملة.

وقبل هذا وذاك حرصنا على أن نشاطرك شعبي العزيز، إستخلاص ما تحفل به هذه الإستحقاقات من دروس وعبر وما تحمله من وعود وتفتحه من آفاق.

لقد أبدى سائر الفاعلين المعنيين في أول ولاية تشريعية عاشها المغرب في ظل التناوب، من الحكمة والتبصر وحسن الإرادة، ما كان كفيلا ببلوغ الأهداف التي توخاها رائد التوجه الديمقراطي والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، والتي أخذنا على عاتقنا رعايتها حتى تتوافر أسباب النجاح كاملة لهذه المحطة الحاسمة من مسار بلادنا السياسي. وهذا ما جعل من التناوب خطوة هامة، على درب ترسيخ الديمقراطية إكتسبت فيها المعارضة السابقة ثقافة الحكم فيما مارست الأغلبية السالفة دور المعارضة البناءة.

وأن المملكة المغربية المتحصنة بإطارها المؤسساتي والدستوري المتماسك والمعززة بأصالتها العريقة وتقاليدها الراسخة والمدعمة بقيمها الروحية والإجتماعية والثقافية المتوازنة، قد أظهرت بكل جلاء ومصداقية قدرتها على التحرك والتطور في إنسجام تام بين ما رسمته جلالتنا من توجهات طموحة وبين العمل الذي أنجزته الحكومة والبرلمان

وهذا الواقع الذي ما فتئ يتعزز بإستمرار، يعد ثمرة الخيارات التي سلكها المغرب والإصلاحات التي حققها طوال العقود الأخيرة من تاريخه.

وإذا كنا في غنى عن إستعراض تفاصيل هذه الحقبة، فإنه يجدر بنا أن نؤكد أن هذه المكتسبات التي تحققت بمساهمة جميع المغاربة تستمد قوتها ومشروعيتها وإستمراريتها من المقومات الهيكلية والتوافقية التي تستند إليها والتي عملنا دوما على ترسيخها.

ولا يخفى عليك شعبي العزيز، أن هذه الإنجازات تكتسي دلالة خاصة إذا ما إستحضرنا ما يحيط بنا من أوضاع إقليمية ودولية، أفرزتها السنوات والأشهر الأخيرة التي عشناها والتي تميزت بتواتر حالات القطيعة والتنافر وتراجع عوامل التوافق والإستقرار والإطمئنان.

وقد عملنا على أن يظل المغرب سالكا سبيله بعزم وثبات، في خضم هذه التفاعلات متمكنا من متابعة إنجاز برامجه وفق مخططاته مع الحفاظ على مدة إنجازها، رغم الظرفية العصيبة، وما نتج عنها من إضطراب ومخاوف. لذا وبصرف النظر عن صخب النقاش السياسي والإنتخابي الجاري، فإن علينا أن نقدر ما شيدناه جميعا لصالح مجتمعنا. كما يتعين علينا أن نقف على ما يجب إنجازه أو تحسينه أو تداركه أو الإسراع به. ونقصد بذلك أداءنا الإقتصادي المرتبط دوما وحتما بالمرتكز السياسي الذي نوهنا بفضائله ونتائجه.

وإذا كنا قد كسبنا معركة ترسيخ توجهاتنا الديمقراطية لجعلها خيارات لا رجعة فيها. فهل معنى هذا أن الكل يدرك ما تطلب ذلك من جهود وتضحيات وأن ديمقراطيتنا محصنة من كل المخاطر والتجاوزات.

إننا مطالبون باليقظة الدائمة والتعبئة المستمرة للحيلولة دون إستغلال الديمقراطية، وإتخاذها مطية لأغراض منحرفة من طرف من يحلمون بالعيش الرغيد في تقاعس وإشاعة للإحباط واليأس، وكأن المغرب قد ولى ظهره لتاريخه وتنكر لمستقبل أبنائه وآمالهم.

هذه الآمال النابعة من التطلع لمستقبل أفضل كفيل بالإستجابة لطموحات الأجيال الصاعدة إلى المزيد من الكرامة والأمن والتقدم، من خلال تمكين المواطن من العيش الكريم وتحقيق التنمية القروية، وتوفير أسباب التشغيل للشباب وذلك بخلق المزيد من الثروات في بلادنا وبالعمل على توزيعها توزيعا أكثر عدالة وإنصافا.

فعلى كل منا أن يدرك ما يتعين القيام به مستقبلا حتى تكون الحرية والتعددية والتنوع التي تميز مشروعنا المجتمعي عوامل للتقدم والحداثة في الحياة السياسية ببلادنا، جاعلين من هذه السنة منطلقا جديدا للتأهيل الشامل السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي لبلادنا.

شعبي العزيز،

إن التأهيل السياسي للمغرب يقتضي التعامل النبيل مع الإنتخابات بإعتبارها إستثمارا أساسيا كفيلا بما يضفيه من مصداقية وفعالية على المؤسسات، بأن يعود بالنفع على جلب الإستثمار الإقتصادي وحفزه وإيجاد ثروات جديدة لرفع تحدي التنمية الشاملة.

ومن ثم حرصنا على توفير كل الشروط والضمانات اللازمة لتكون الديمقراطية هي الفائز الحقيقي في هذه الإنتخابات. وإننا لننتظر من الأحزاب السياسية أن تتنافس في طرح برامج حكومية واقعية وقابلة للإنجاز، محددة في وسائل تمويلها ومدة تحقيقها، وتتضمن حلولا للقضايا الأساسية للأمة، وللإنشغالات اليومية للمواطن. وهي برامج طالما خاطبتكم بشأنها وكرست كل جهودي لتجسيدها على أرض الواقع. وإذا كانت المنافسة الديمقراطية ضرورية، فإن لها حدا هو المصلحة العليا للبلاد.

لذلك عملنا على مواكبة توسيع فضاء الحريات العامة وحقوق الإنسان، بتوفير الأجهزة المكلفة بحمايتها وتحديد شروط ممارستها بما يلزم من وسائل وضمانات.

وفي هذا الصدد سنقوم في الأسابيع المقبلة بحول الله بتنصيب كل من المجلس الإستشاري الجديد لحقوق الإنسان وديوان المظالم.

كما أننا عازمون على تعميق روح الطمأنينة لدى المواطن بتدعيم سلطة مؤسسات الدولة حول ثوابت الأمة في إطار دولة قوية تسهر على الإحترام الصارم للقانون وسيادته ومساواة الجميع أمامه.

ويعد إصلاح القضاء من الركائز الأساسية في هذا الشأن، فضلا عن توفيره لمناخ الثقة التي تعد خير محفز على الإستثمار. وحتى يأخذ تسريع النهج الإصلاحي القضائي وتيرته القصوى، فإنه ينبغي تعزيز الموارد المالية والبشرية المرصودة لقطاع القضاء بشكل يمكن من مواصلة إعادة الإعتبار للعدالة وتحديثها وتأهيلها لكي تنهض على الوجه المطلوب بالمهام النبيلة الجسيمة والمتزايدة المنوطة بها.

كما أولينا إهتماما خاصا لقضية النهوض بأوضاع المرأة في مختلف مجالات تدبير الشأن العام، محددين أجلا لايتعدى نهاية هذه السنة، للجنة المكلفة لإقتراح مشروع مدونة جديدة للأحوال الشخصية يراعي مقاصد شريعتنا السمحة وإلتزاماتنا الدولية في هذا الشأن

وما كان للمغرب الذي يعرف تطورا متواصلا على درب الحداثة والديمقراطية أن يكون مشهده السمعي- البصري غير مواكب لهذا التطور بما يستجيب لحاجة المواطن لمشهد إعلامي يجمع بين المعاصرة والجاذبية، وإحترام ثوابت الأمة. ونهوضا بإلتزامنا الدستوري بصيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيأت، عملنا على وضع ظهير شريف يقضي بإحداث هيأة عليا للإتصال السمعي - البصري كمؤسسة مستقلة متوفرة على الوسائل الضرورية للنهوض بمهامها بكل تجرد.

وقد توخينا من ذلك ضمان الحق في الإعلام، من خلال تكريس حرية أحداث صحافة ووسائل سمعية بصرية مستقلة وإنهاء إحتكار الدولة لهذا النوع من الإعلام مع توفير مرفق عام للإذاعة والتلفزة جدير بضمان التعبير عن مختلف الإتجاهات. وذلك في نطاق إحترام قيمنا الدينية ومقومات هويتنا الوطنية وقوانين المملكة.

شعبي العزيز،

إن ديمقراطيتنا ستظل هشة ما لم يتم تعزيزها بتنمية إقتصادية وتضامن إجتماعي.

وإذا كنا قد حققنا عدة مكاسب سياسية، فإننا نعاني معضلة عدم الإنتاج وخلق الثروات وسوء توزيعها إجتماعيا. وهذا ما يحتم علينا خوض معركة الإنتاج وحفز الإستثمار بهدف تأهيل إقتصادنا الوطني وتقوية إنتاجيته ومردوديته.

كما يفرض علينا تأهيل مواردنا البشرية التي هي ثرواتنا الأساسية ضمن منظور يحرر طاقاتها الخلاقة لخوض أوراش الإنتاج بتنافسية وإقتدار. ولن يتأتى لنا ذلك إلا إذا إعتبرنا أن إقتصاد السوق ليس شرا، والربح ليس عيبا والعولمة ليست خطرا. بل إن حسن تعاملنا معها من شأنه أن يجعل من هذه العوامل كلها مصدرا للثروة ومدخلا للعدالة الإجتماعية.

وهذا ما يقتضي نهج سياسة إقتصادية ومالية متنافسة ذات منظور واضح وأسبقيات محددة في برامج تعاقدية بين السلطات العمومية والقطاع الخاص مع مواصلة نهوض صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية بدور الرافعة القوية في هذا المجال.

ومن شأن الإسراع بتأهيل إقتصادنا وتحويله من إقتصاد ريعي إنتظاري إلى إقتصاد السوق، أن يجعلنا نكسب رهان إتفاقيات التبادل الحر مع الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية ودول جنوب المتوسط الموقعة على إعلان أكادير، وندعم دور المغرب كقطب محوري لمبادلات القارات الثلاث.

وفي هذا الصدد فإن تفعيل المراكز الجهوية للإستثمار وتنفيذ مختلف التوجيهات الواردة في رسالتنا لوزيرنا الأول بشأن التدبير اللامتمركز للإستثمار وما ينبغي أن

يواكبه من إصلاحات قضائية وإدارية وتشريعية ومالية وإجتماعية، أن يجعل من السنة المقبلة إن شاء الله سنة التأهيل الإقتصادي بإمتياز.

وإذا كنا قد سجلنا إيجابية بعض المؤشرات الإقتصادية فإن الواقع العنيد يظل يسائلنا بإلحاح لماذا تجد بلادنا صعوبة في تحويل هذه المؤشرات إلى حركية إقتصادية.

إننا معنيون جميعا بهذا الواقع. ويتعين علينا أن نكسر أغلال الشك المحبط والتخوف غير المبرر ونستبعد الإنتظارية التي طالما أضعفت إقتصادنا وعرقلت تطوره.

إن الإيمان بما لدينا من طاقات وبما يحركنا من حوافز للمضي قدما على درب التقدم والرخاء، لايتجسد بمجرد خطاب أو قرار سياسي. وإنما هو رهين بمدى الإرادة الذاتية والمبادرة المقدامة، وذلك ما نفتقر إليه. لذا يجب أن ننطلق من تقييم واقعي متبصر لأوضاعنا الإقتصادية ومن تصور واضح وتحديد دقيق للأهداف، التي يجب علينا تحقيقها بجد وحزم للإسراع بوتيرة النمو الإقتصادي لبلادنا وتوسيع دائرته.

لقد آن الأوان لوضع تقييم محكم وتخطيط عقلاني لما يلزم القيام به في المستقبل، حتى يتحقق التطابق المأمول والإنسجام المنشود. وحتى نتمكن من حسن إستثمار ما تحقق من تقدم في المجالين السياسي والإقتصادي، مع الإلتزام بالفعالية والمردودية وترتيب الأولويات، وفق جدول زمني محدد. وكل ذلك في نطاق التقيد بسياسة حسن تدبير الشأن العام التي إعتمدتها المملكة من أجل تحقيق التحديث الإقتصادي والتنمية المستدامة.

شعبي العزيز،

عملا على تأهيل مواردنا البشرية فإننا قد قطعنا خطوات هامة في مجال إصلاح المنظومة التربوية. بيد أن هنالك خطوات كبرى مازالت تنتظرنا في نهج سياسة تعليمية متناسقة. كما أن متابعة وتقييم وإغناء تفعيل إصلاح التعليم تتطلب تعزيز المهام التي تنهض بها بكل موضوعية ونزاهة اللجنة الخاصة بالتربية والتكوين، وذلك في أفق إيجاد جهاز قار يتولى مهام التقييم المتجرد والشمولي للمنظومة التربوية في تعاون مثمر وتنسيق تام مع القطاعات المختصة ومع جميع الفاعلين في هذا المشروع المصيري. وقد قمنا بإعطاء دفعة قوية لهذا الإصلاح بتنصيب مؤسسة محمد السادس للنهوض بالأوضاع الإجتماعية لأطر التربية والتكوين وبتحسين وضعيتهم داعين الأسرة التعليمية للإنخراط بحزم وعزم وغيرة وطنية في هذا المشروع الكبير. ولأن توسيع ثقافة المواطنة رهين بالقضاء على الأمية، فإننا عازمون على إعادة النظر في الآجال المتوقعة لإستئصال آفتها.

وتجسيدا لإلتزامنا بتأكيد الإعتبار لكل مكونات هويتنا الثقافية في ظل الوحدة الوطنية، كان تنصيبنا للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. وسنظل حريصين على سيادة روح التسامح والإنفتاح بين الثقافات والحضارات محلية أو عالمية، وعلى التحصين من كل أنواع الغلو والتشدد في إعتزاز بالجوانب المشرقة في أصالتنا مع إعتماد الحداثة والعقلانية.

وسيظل تأهيل مواردنا البشرية رهينا بترسيخ ثقافة التضامن وجعلها عماد السياسات العمومية والتحول بها من الفعل العفوي إلى العمل المؤسسي.

ونجدد التأكيد في هذا الشأن على الأهمية الخاصة، التي نوليها للأشخاص المعاقين بإعتماد برامج مندمجة تؤهلهم للإنخراط التام في الحياة العامة من خلال تكوين ملائم يوفر لهم أسباب العيش الكريم.

ولايفوتنا أن نعرب عن إبتهاجنا وإعتزازنا بإرتباط رعايانا الأوفياء المقيمين في الخارج بوطنهم وتعلقهم بأواصر البيعة الخالدة والهوية الحضارية الأصيلة، وحرصهم على القرابة العائلية وصلة الرحم. مجددين الإعراب عن بالغ تقديرنا لمساهمتهم الفاعلة في مجهود التنمية الإقتصادية، والإشعاع الدولي للمغرب. وعزمنا الأكيد على أن يكون لهم ماهم جديرون به من حضور وازن ومشاركة فاعلة في كل مجالات الحياة الوطنيّة. كما نود أن نؤكد لهم موصول عنايتنا الفائقة بأحوالهم خارج الوطن وداخله، وحرصنا على أن تستجيب الأجهزة المعنية لما يعربون عنه من تطلعات في إطار من التناسق المحكم والتكامل المثمر.

شعبي العزيز،

في خضم حرصنا الأكيد على معاينة أحوالك، كانت زياراتنا لعدد من أقاليم المملكة وجهاتها في الجنوب والوسط والشمال مناسبة لتجديد روابط الوفاء والإخلاص الجامعة بيننا، ولإعطاء الإنطلاقة لعدة مشاريع تنموية.

وإذا كانت هنالك من جهات تحظى ببالغ إهتمامنا، وتجسد خيارنا الإستراتيجي لجعل الجهة فضاء محفزا على الإستثمار فهي أقاليمنا الشمالية والجنوبية التي نعمل على أن تكون نموذجا للتنمية الجهوية المندمجة.

وفي هذا الإطار، وبموازاة مع جعل مدينة طنجة وميناؤها الحالي من أكبر الموانئ والمراكز الترفيهية بالبحر الأبيض المتوسط، فقد أعطينا تعليماتنا

قصد دراسة وإنجاز مركب ضخم مينائي وتجاري وصناعي على ضفاف البوغاز شرق طنجة. وإن من شأن مستواه الدولي وإرتباطه بمناطق حرة تمكين الأقاليم الشمالية من تحقيق إرادتنا في فك عزلتها وتنميتها الشاملة، ومن إنخراط المغرب كفاعل وشريك في المبادلات الإقتصادية الدولية.

ونظرا لضخامة الإستثمارات والرهانات الإستراتيجية، وضرورة التنسيق المحكم بين جميع مكونات المشروع، وبين الهيئات العمومية، بما فيها وكالة تنمية الأقاليم الشمالية والفاعلين الإقتصاديين الخواص والأشقاء منهم والأصدقاء، قررنا إحداث هيأة للقانون الخاص لها صلاحيات السلطة العمومية، وكل الإمتيازات الكفيلة بجعلها تنهض على الوجه الأكمل بجميع العمليات المرتبطة بإنجاز هذا المشروع الكبير .

وعملا على الإسراع بتحقيق هذا المشروع الذي نتبناه بكل رعاية وإهتمام، فإننا نصدر تعليماتنا لحكومة جلالتنا، قصد إتخاذ التدابير القانونية الإستعجالية لإحداث هذه الهيأة.

وبنفس الحزم والعزم، فإننا نوجه حكومتنا إلى إعتماد مسطرة تشريعية إستعجالية بالنسبة لإحداث وكالة تنمية أقاليمنا الجنوبية الأثيرة لدينا، التي سبق لنا الإعلان عنها بمناسبة زيارتنا الميمونة لمدينة العيون

وإننا لعازمون على أن تكون هذه الوكالة خير مجسد لتعبئتنا الوطنية، ولعملنا الدؤوب على تفعيل منظورنا التنموي المندمج لهذه الأقاليم في نطاق وحدتنا الوطنية والترابية والتطور الديمقراطي الجهوي. ذلكم المنظور الذي على قاعدته قبلنا بمشروع، الإتفاق الإطار الأممي، كأساس لإيجاد حل سياسي ونهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائنا.

وبقدر ما جاء هذا التوجه الوطني منسجما مع الدعم المتزايد الذي يحظى به الخيار العادل والسلمي الأممي على الصعيد الدولي، زادت المواقف المعادية لخصوم وحدتنا الترابية معاكسة مكشوفة لهذا التوجه الأممي. وقد بلغ الأمر حد تبني طرح تقسيمي، أسقط كل التبريرات الواهية التي كان يتم تضليل الرأي العام العالمي بها، تحت ذريعة الدفاع المزعوم عن مبدإ تقرير المصير.

وكما أكدنا ذلك للعالم أجمع أثناء زيارتنا المباركة لمدينة العيون، فإننا نجدد الإعلان عن عزمنا الراسخ على صيانة وحدتنا الترابية وعدم التفريط في أي شبر منها. كما أننا نشدد على الرفض المطلق لكل طرح تجزيئي يستهدف النيل من سيادتنا ووحدتنا الترابية المقدسة لما ينطوي عليه من تهديدات ومخاطر بلقنة منطقة المغرب العربي ومجموع القارة الإفريقية.

ومع ذلك، فإن المغرب بحكم ميراثه الحضاري ومشروعية حقه وثبات مواقفه والتزامه بقيم الإعتدال والحكمة والإتزان والثقة في المستقبل، قد آثر عدم سلوك نهج القطيعة التامة، مفضلا عليها إستئناف تفعيل أنشطة مؤسسات إتحاد المغرب العربي.

وقد كنا نأمل أن يؤدي بناء الإتحاد المغاربي إلى الإلتزام بمنطوق وروح معاهدة مراكش، وفي مقدمتها إحترام السيادة الوطنية والوحدة الترابية لأعضائه. وذلك بعدم السماح بأي نشاط يهدد أمن أي كيان أو حرمة أي نظام ويتنافى مع صيانة المصالح العليا لدولنا بمقوماتها الوطنية، وما تقتضيه من سمو على كل الحسابات والإعتبارات.

غير أن الواقع المر يدلنا على أن موقف البلبوقد إنكشف على حقيقته في الإتجاه السلبي المتبني جهارا لتمزيق الوحدة الترابية للمملكة المغربية في الجنوب، وتأييد الإعتداء على التراب الوطني في ثغوره الشمالية.

فهل كان بإمكان أي دولة من أعضاء الإتحاد أن تسلك غير ماسلكه المغرب فيما لو وقع المس بوحدتها الترابية، وإحتجاز طائفة من أبنائها كأسرى ضد المواثيق الدولية والمثل الإنسانية والقيم الإسلامية.

إننا لن نسمح لنفسنا بأن يسجل التاريخ كوننا لم نعمل إلا على تضليل شعوبنا وإيهامها بأننا نحقق تطلعاتها للوحدة في حين أن مواقف البعض لاتزيد تلك الوحدة إلا تمزيقا وتشويها.

إن تفعيل الإتحاد المغاربي لن يتأتى إلا بتجاوز الإختلافات والمواقف المتعارضة ونبذ التآمر والتجزئة والخذلان، وتحقيق الإنسجام في الرؤى والوضوح في الأهداف، وإحترام الثوابت وسيادة روح الإخاء والثقة والتضامن والتشبع بروح الوحدة والحكمة والتوافق، وإنتهاج التدرج والعقلانية في توظيف الطاقات المشتركة لتحقيق تطلعات أجيالنا الحالية والمستقبلية، إلى قيام مجموعة متكاملة من شأنها أن ترفع تحديات التنمية والتكتلات الدولية وتكسب الرهانات الإستراتيجية للنظام العالمي لما بعد 11 شتنبر 2001 .

وعلى هذه الأسس، سيظل المغرب مستعدا للحوار البناء والعمل الجدي مع كل أشقائه من أجل بناء الإتحاد المغاربي الذي نعتبره خيارا إستراتيجيا لامحيد عنه.

شعبي العزيز،

لقد عرف العالم بعد أحداث سبتمبر المؤسفة تغييرات جوهرية في بنية النظام العالمي والعلاقات الدولية، لما كان لها من تداعيات وتأثيرات عميقة

على الإستقرار والأمن الدوليين. وقد كنا في طليعة من أدانوا بشدة تلك الأعمال الإرهابية التي إستهدفت الولايات المتحدة الأمريكية الصديقة. إنطلاقا من كون المغرب البلد المتشبع بقيم الحرية والديمقراطية والسلام والتسامح والتعايش، قبل وقوع تلك الأحداث الآثمة وسقوط جدار برلين وإنهيار دكتاتورية الحزب الوحيد.

ومن ثم كان إنخراط المغرب التلقائي والقوي في محاربة الإرهاب حيثما كان. وإننا لنشيد بيقظة وتعبئة أجهزتنا الأمنية وقواتنا العتيدة، وأفراد الدرك الملكي والأمن الوطني وحنكة أطر وزارة الداخلية، التي تمكنت من إحباط مؤامرة إرهابية موجهة من الخارج ضد أهداف داخل التراب الوطني وخارجه.

وبقدر حرصنا على إنفتاح المغرب وإستمراره ملتقى لتفاعل الحضارات، فإننا سنتصدى بقوة القانون لكل محاولة للمس بإستقرار بلدنا الآمن. كما سنوطد بالمزيد من ترسيخ الديمقراطية وإنجاز التنمية، سلامة النسيج الإجتماعي والسياسي الوطني الذي نعتز بمناعته ضد كل أشكال التطرف أو العنف أو الإرهاب.

ولأن الإرهاب لا دين له ولا وطن، فإن عملنا الدؤوب من أجل تحصين بلادنا من دواعيه ومخاطره قد إقترن بإسهامنا الدولي الفاعل في إستئصال جذوره ضمن مقاربة شمولية.

وبصفتنا أميرا للمؤمنين فقد أكدنا في إفتتاحنا للمؤتمرات الجهوية والدولية الكبرى التي شهدتها بلادنا على أن الإسلام يناهض الإرهاب، لأنه دين التسامح والإعتدال والتساكن والسلام وتكريس كرامة الإنسان وضمان حقه في العيش الآمن. كما شكل إنعقاد المنتدى المتوسطي في أكادير مناسبة سانحة لبلدان البحر الأبيض المتوسط للتفكير في وضع تصور إقليمي لمحاربة الإرهاب وترسيخ السلم والأمن في العالم أجمع ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق واصلنا إنشغالنا الكبير بالأوضاع المتفجرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فقمنا بزيارة مجموعة من الدول الشقيقة بالمنطقة، وبادرنا بعقد إجتماع خاص للجنة القدس وقد عملنا على بذل كل المساعي والجهود لدى مختلف الأطراف المؤثرة من أجل إحياء عملية السلام، والعودة إلى مائدة التفاوض دون قيد أو شرط، وتدشين مرحلة جديدة من التعاون والإستقرار في هذه المنطقة التي عانت على مدى عقود طويلة من مواجهات أليمة ومآس مريرة.

كما تمكنا بمعية أشقائنا خلال قمة بيروت من دعم خيار السلام وذلك بتبني مبادرة شقيقنا الأعز صاحب السمو الملكي الأمير عبد الله بن عبد العزيز، ولي عهد المملكة العربية السعودية. تلك المبادرة التي أكدت أسس الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن والحق المشروع للشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولة وطنية مستقلة، تتمتع بكل مقومات الإستمرار، وتكون عاصمتها القدس الشريف.

وإلتزاما منا بإنتمائنا الإفريقي المتجذر، عملنا على توسيع قنوات الحوار موجهين حكومة بلادنا لتفعيل آليات التعاون والتواصل مع البلدان الإفريقية الشقيقة للمساهمة الفعالة في تحقيق التنمية والإستقرار للقارة الإفريقية، التي سعدنا بإستقبال عدد من قادتها بالمغرب. ومن بينهم رؤساء دول نهر مانو التي نقوم بمساع لتحقيق التصالح فيما بينها.

وإلى جانب الحضور الفاعل لبلدنا في تحقيق الأمن والإستقرار في العالم، أولينا من خلال زيارتنا أو إستقبالنا لعدد من رؤساء الدول الشقيقة والصديقة، كل الإهتمام لإعطاء علاقاتنا السياسية الممتازة معها البعد الإقتصادي، الذي يستثمر إشعاع بلدنا الديمقراطي ويجلب المزيد من الإستثمارات في إطار ديبلوماسية إقتصادية نشيطة.

وقد تمكنا مع صديقنا فخامة الرئيس جورج وولكر بوش أثناء زيارتنا الموفقة للولايات المتحدة الأمريكية من توسيع مستوى شراكتنا الإستراتيجية مع هذا البلد الصديق. كما أن زيارتنا الميمونة لجمهورية الصين الشعبية قد أعطت دفعة قوية لتطوير علاقات تعاوننا المثمر مع هذا البلد الأسيوي العريق.

وفي نفس السياق أعطينا توجيهاتنا قصد بلورة مشروع إتفاقية التبادل الحر ما بين أربع دول عربية متوسطية، ترتبط بإتفاقيات شراكة مع الإتحاد الأوروبي، وإتفاقيات ثنائية بشأن إقامة مثل هذه المناطق فيما بينها، مجسدين بذلك «إعلان أكادير» الذي يعتبر خطوة عملية مفتوحة أمام جميع الدول العربية المتوسطية للدفع بمسلسل الإندماج الجهوي، والتأسيس لحوار مثمر ومتوازن على الصعيد الأورو متوسطي.

وتنفيذا لإلتزاماتنا في إطار التعاون المتعدد الأطراف، إحتضنت بلادنا وشاركت في عدد من المؤتمرات الدولية المعنية بالتنمية الإقتصادية المستدامة وحقوق الإنسان.

وإذا كان الهدف الأسمى لديبلوماسيتنا هو جعل المغرب بلدا مستكملا لوحدته الترابية، وعضوا فاعلا في محيطه الجهوي والدولي مجسدا لفضائل السلم والتعاون وحسن الجوار في إطار الإحترام المتبادل، فإن له كسائر الدول حقوقا ثابتة ومصالح حيوية لا يمكنه التفريط فيها، أو التساهل بشأنها مهما كلفه ذلك من تضحيات وفي مقدمتها الحفاظ على سيادة الوطن وحوزة المملكة في دائرة حدودها الحقة وفي إطار إحترام الشرعية الدولية.

لذلك، رفضنا ما قامت به الحكومة الإسبانية من إعتداء عسكري على جزيرة تورت، التي تؤكد الحقائق التاريخية والجغرافية والمستندات القانونية، أنها ظلت دوما جزءا من التراب الوطني تابعا لسيادة المملكة المغربية.

وبقدر تشبثنا برجوع الوضع في هذه الجزيرة المغربية إلى ما كان عليه، ورفضنا للتصعيد وفرض الأمر الواقع بالقوة، فإننا حريصون على ضمان السلم والإستقرار وحسن الجوار في منطقة جبل طارق الإستراتيجية. لذلك ننتظر من إسبانيا توضيح نوع العلاقة التي تريد إقامتها مع المغرب بما يستلزمه التطور الذي يعرفه بلدنا وتقتضيه متطلبات الرهانات الحيوية الحالية والمستقبلية لعلاقاتهما.

وفي هذا السياق، فإن المغرب لم يفتأ منذ إستقلاله يطالب إسبانيا بإنهاء إحتلالها لسبتة ومليلية والجزر المجاورة المغتصبة في شمال المملكة، سالكا في ذلك سبيل التبصر والنهج السلمي الحضاري الذي يجسده الإقتراح الحكيم لوالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه، بإنشاء خلية مشتركة مغربية إسبانية للتفكير والتأمل لإيجاد حل لمشكل هذه المناطق المحتلة. غير أننا للأسف الشديد، لم نجد حتى الآن أذانا صاغية من لدن الطرف الإسباني لتسوية وضع هذه الثغور المغتصبة التي تحولت إلى مراكز لإستنزاف إقتصادنا الوطني وقواعد للهجرة السرية ولكل الممارسات غير المشروعة.

أما القضايا الخلافية الأخرى مما هو معتاد بين الجيران، فإن المغرب مستعد لتدارسها في إطار نظرة مستقبلية وحوار صريح بين البلدين تحدوهما في ذلك إرادة بناءة، وإيمان بضرورة إقامة مشاريع تنموية ثنائية في وفاء صادق لميراثنا الحضاري المشترك، وإلتزام تام بمعاهدة الصداقة والتعاون وحسن الجوار التي تمليها علينا حتمية التاريخ والجغرافيا وقيم العصر ومتطلباته.

شعبي العزيز،

إن إحتفالك بعيد العرش المجيد مناسبة لتجديد العهد الصادق، الذي إلتزمت به مع خديمك الأول، في إلتحام وثيق وتشبث متين بالعرش العلوي المجيد. وإعراب دائم عن خالص وفائك وصادق ولائك في تعبئة شاملة وراء خديمك الأول الذي جند نفسه لحماية الوطن والدين وللسير بك نحو مراقي التقدم والإزدهار.

وإننا لنغتنم فرصة هذه الذكرى العطرة لننوه بجميع العاملين بحزم وعزم على إدراك هذا المبتغى مشيدين بالساهرين على ما يتطلبه من أمن وطمأنينة وإستقرار، من قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، مع إعتبار خاص لقواتنا المرابطة في أقاليمنا الجنوبية المدافعة عن وحدة التراب والمساهمة في حفظ الأمن والسلام في جهات من العالم.

وما أحوجنا في غمرة هذه الأحاسيس إلى إستحضار التاريخ القريب والبعيد وما بذله أباؤنا وأجدادنا الأماجد من تضحيات جسام بها حافظ المغرب على وحدته وحريته، وشيد حضارته وثقافته، وبها رفع كل التحديات التي كانت تواجهه على مر العهود.

وبهذا الإستذكار المليء بالإعتزاز المفعم بالآمال نتوجه إلى الله تعالى، أن ينعم عليهم بأحسن الجزاء وأوفاه، ويتغمد الشهداء منهم بواسع رحمته وجزيل مغفرته، ويسكن في جنات الخلد بطل التحرير جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس طيب الله ثراه، وباني المغرب الحديث والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني أكرم الله مثواه.

كما ندعوه عز وجل أن يديم الآصرة الوطيدة التي تجمع بيننا متينة قوية، وأن يعيننا ويسدد خطانا وينجح مسعانا حتى ندرك ما نصبو إليه جميعا من تقدم وإصلاح.

«ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى ال49 لثورة الملك والشعب

20 غشت 2002

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

نخلد اليوم الذكرى المجيدة لثورة الملك والشعب لما ترمز إليه من معاني الوطنية وقيم الفداء من أجل إسترجاع السيادة والإستقلال، وبناء مغرب ينعم بالحرية والتقدم في ظل ملكية دستورية ديمقراطية وإجتماعية.

وما أحوجنا في الظرف الحالي لإستلهام روح ومغزى هذه المناسبة الخالدة من أجل جعل الإستحقاقات الإنتخابية المقبلة خطوة هامة على درب توطيد المسيرة الديمقراطية التنموية، وعمادا لرفع تحديات محيطنا الجهوي والدولي.

وإنطلاقا من كون الإختيار الحر الواعي للمواطن لمن سيتولى النيابة عنه في تدبير الشأن العام يعد بمثابة القاعدة الذهبية للديمقراطية، فإن الإنتخاب يعتبر محكا للمواطنة بما هي إستشعار للمسؤولية وللمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية التي تعد أساس الديمقراطية.

وكما تعلم شعبي العزيز، فإن النخبة التي تتولى تدبير شؤونك تأتي من التعيين أو من الإنتخاب. وإذا كانت الأجهزة المعينة تختار وفق ضوابط محددة ويمكن إعفاؤها في حالة إخلالها بمهامها، فإن صفوة الإنتخاب تتميز بصلاحياتها

الواسعة بحكم توسيع إختصاصات المجالس التمثيلية وبضرورة إنتظار إنتهاء إنتدابها الذي يمتد خلال سنوات لمجازاتها أو جزائها.

ومثلما أحرص بالنسبة للمسؤولين السامين الذين أتولى تعيينهم على إنتقاء أحسن العناصر لجعلها في خدمتك، فإني أنتظر من الناخبين أن يقوموا بدورهم في إختيار أحسن العناصر لتكون المؤسسات النيابية سندا قويا للأجهزة التنفيذية، داعيا كل المواطنين لجعل الإنتخاب لحظة قوية لإبراز تشبع المغاربة بقيم الديمقراطية والحرية والإعتدال والتسامح وإحترام القانون، منوها في هذا الصدد بالدور الهام الذي ينهض به المجتمع المدني في ترسيخ قيم المواطنة الفاعلة ومهيبا بمختلف أجهزة الإعلام إلى تسخير كل وسائلها لهذا الهدف السامي.

ولأن الإسهام في تأطير المواطن وتمثيله يعد من صميم المهام الدستورية للأحزاب السياسية، ومع توافقها على نمط للإقتراع مبني على جعل التصويت إختيارا لبرامج وليس لأشخاص، فإن الإستحقاقات القادمة تعد فرصة ذهبية أمام هذه الأحزاب لإعادة الإعتبار للعمل السياسي بمعناه النبيل، بالتعبئة من أجل المشاركة المكثفة الواعية والنوعية الجيدة للمرشحين والمنافسة الشريفة لإفراز نخبة مؤهلة وبرامج ملموسة محددة الأهداف والوسائل.

كما أن الغرف المهنية التي أناط بها الدستور نفس المهمة ستواجه نفس الإختبار لقياس قدرتها على النهوض بدورها الإقتصادي في التحفيز على خلق الثروات والإستثمار، ذلكم الدور الذي يؤهلها لو أنها قامت به على الوجه المطلوب لتكون بنوكا لمشاريع الإستثمار الجهوي وليس مجرد مطية للإنتخابات.

وكذلك هو الشأن بالنسبة للنقابات العمالية المدعوة للتشبع بثقافة إجتماعية جديدة، يشكل فيها الحفاظ على فرص العمل وتقوية إنتاجية المقاولة وتنافسيتها

جوهر الوطنية الجديدة، التي لا تقل أهمية عن النضال الوطني الذي قامت به الطبقة العاملة ضد الإستعمار.

كما أن الإستحقاقات القادمة المعززة بالمدونة الجماعية الجديدة ستشكل تجربة لإظهار مدى إفراز نخبة تجعل من الجماعات المحلية فاعلا إقتصاديا وقاعدة متينة لديمقراطية القرب وتدبير الحاجات اليومية للمواطنين.

أما السلطات العمومية القائمة بمسؤوليتها في السهر على نزاهة الإقتراع، فإننا لا ننتظر منها مجرد الحياد سلبيا كان أو إيجابيا في هذا الشأن بل الإلتزام الصارم بتطبيق القانون وتحصين نزاهة الإنتخاب التي حرصنا في إطار تخليق العملية الإنتخابية على توفير كل الضمانات القانونية والقضائية والإدارية لها.

وإننا لنتطلع بذلك إلى إعتماد المشروعية الديمقراطية معيارا للتعاطي مع الأحزاب السياسية، وذلك ضمن مشهد سياسي سليم تجد فيه كل المشارب السياسية الوطنية موقعها الحقيقي. مشهد مبني على أقطاب واضحة ومركزة بين تيارات سياسية يجمعها إنسجام التوجهات. مشهد لا مكان فيه لمن يركب مطية الديمقراطية لمصادرتها إذ لا ديمقراطية لغير الديمقراطيين. ويظل خير ضمان لممارستك شعبي العزيز، لهذه الإستحقاقات هو نظامك الملكي الدستوري الديمقراطي الذي يجعلك تخوض الإنتخابات وأنت تنعم بالإستقرار والطمأنينة على مقومات هويتك بمختلف روافدها الغنية وعلى وحدتك المذهبية والوطنية والترابية وعلى جوهر إختياراتك.

فعلى الكل أن يتعبأ حتى لا نخلف موعدنا مع هذه المحطة الهامة في مسيرتنا الديمقراطية، وإلا وجدنا أنفسنا تجاه مؤسسات منخورة تضر بالديمقراطية وتغذي أسباب اليأس أو العزوف أو التطرف.

إن هدفنا الأسمى هو تكريس مصداقية المؤسسات بشكل يمكن من ترسيخ ديمقراطيتنا، وجعلها أداة فعالة لكسب رهانات التنمية، ودعامة قوية ترفع بها دبلوماسيتنا تحديات محيطنا الجهوي والعالمي في زمن غدت فيه درجة التطور الديمقراطي لأي بلد من روافد إشعاعه الدولي، وأصبح فيه كسب تلكم التحديات رهينا بفعالية العمل الدبلوماسي.

وفي هذا السياق، فإن تأهيل جهازنا الدبلوماسي يندرج ضمن الإمتداد الإستراتيجي للتأهيل الشامل السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي، وللخيارات الوطنية الأساسية، التي حددنا معالمها في خطاب العرش الأخير.

إن من حق المغرب اليوم أن يفخر بصورته لدى الرأي العام الخارجي كبلد معتدل متسامح ومنفتح على محيطه الجهوي وشريك ذي مصداقية متشبع بقيم السلم والعدل في إلتزام تام بالشرعية الدولية، بلد يمضي قدما في تشييد دولة عصرية ديمقراطية في تشبث قوي بهويته وبإستقلاله وسيادته.

وقد وجهنا دبلوماسيتنا كي تعمل على حسن إستثمار التقدم الديمقراطي لبلدنا وإشعاعه الروحي ورصيده التاريخي وموقعه الجيوستراتيجي، وإلى التكيف مع التحولات العالمية والمساهمة في إيجاد حلول سلمية للنزاعات وإغتنام فرص التعاون والتبادل على الأصعدة الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف. وغزو أسواق جديدة وجلب الإستثمارات والتكنولوجيات المتطورة وتحقيق إشعاع ثقافي وطني أكبر.

وإننا حريصون على أن يتواصل هذا العمل بوتيرة أسرع، ويتسع نطاقه في إطار منظور إستراتيجي شامل، ومنهجية جماعية متناسقة ومقدامة منفتحة، على مختلف الفاعلين الجدد في العلاقات الدولية من منتخبين على الصعيدين الوطني والمحلي وفاعلين إقتصاديين ومنظمات غير حكومية.

ولبلوغ هذا الهدف أصدرنا تعليماتنا السامية من أجل تأهيل جهازنا الدبلوماسي وتحديثه وإعادة إنتشاره. ويتعين أن تشمل هذه العملية الإصلاحية في نفس الوقت كلا من هياكل وزارة الخارجية والتعاون ومهام التحريك والتنسيق والمتابعة المنوطة بها وكذا أنشطة هيئاتنا الدبلوماسية والقنصلية وأساليب عملها.

كما يجب إيلاء عناية خاصة لإنتقاء الأطر الدبلوماسية وتكوينها. لأن المهنة الدبلوماسية ليست موهبة فحسب، بل تتطلب اليوم مهارة خاصة وثقافة متنوعة وكفاءة فعلية في مجال التفاوض الدولي.

تلكم هي المقومات الضرورية لتكوين الدبلوماسية المغربية لمستهل الألفية الثالثة فاعلة وجريئة ونافذة وبدون تعدي.ويكون الدبلوماسي المغربي متمكنا من تمثيل بلاده تمثيلا مشرفا والدفاع عن مصالحها العليا وتوسيع مبادلاتها مع مختلف الدول والسهر على صيانة حقوق رعايانا الأوفياء المقيمين بالخارج الذين نخصهم في نطاق منظورنا للدبلوماسية الفاعلة بعنايتنا الفائقة.

وتظل غايتنا المثلى من التفعيل الأمثل لدبلوماسيتنا وجعلها أكثر مبادرة وإقتحاما عقلانيا وتجديد أدواتها، ترسيخ المكانة الدولية المرموقة للمغرب كشريك مسموع الكلمة من طرف الدول العظمى، ومدافع حريص على مصالح البلدان النامية في زمن العولمة وقطب إستقرار وسلم في محيطه الجهوي والدولي.

وبذلكم نثري الرصيد الدبلوماسي الثمين، الذي حققه جدنا ووالدنا المنعمان جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني أكرم الله مثواهما سائرين على نهجهما القويم على درب تشييد مغرب الوحدة والديمقراطية والتقدم سائلين الله لهما حسن الثواب والرضوان.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة إفتتاح السنة الأولى من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان

الرباط، 11 أكتوبر 2002

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة، البرلمانيين المحترمين،

إن مشاعر الإعتزاز الكبير بالنقلة الديمقراطية النوعية التي حققناها بإنتخاب مجلس النواب الجديد، الذي نتولى تنصيبه اليوم لا يعادلها إلا عرفاننا العميق ووفاؤنا الصادق للروح الطاهرة لرائد المسيرة الديمقراطية والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه.

وستظل الأجيال الحاضرة والمقبلة مدينة لعبقريته، وثاقب نظره في إختيار النظام الديمقراطي الذي عملنا منذ إعتلائنا العرش على ترسيخه بإستكمال بناء دولة الحق القوية بمؤسساتها ذات المصداقية.

وإذ نهنىء النواب على إنتخابهم أو تجديد الثقة فيهم، فإننا نخص بالتهنئة السيدات النائبات واثقين من أن ما عرفت به المرأة المغربية من جدية وواقعية ونزاهة، سينعكس إيجابا على أشغال المجلس متطلعين إلى المزيد من إنصافها وتحقيق المساواة العادلة لها في كل مجالات الحياة الوطنية.

كما نود أن نوجه تحية خاصة لرعايانا الأوفياء ولممثليهم البرلمانيين المنحدرين من الأقاليم الجنوبية، لما ترمز إليه مشاركتهم المكثفة التي بلغت النسبة العليا لأربعة وستين في المائة متجاوزة المعدل الوطني، ولما يعبر عنه إنتخابهم من إقتناع بالنهج الديمقراطي الذي إخترناه كأفضل وسيلة لتدبير شؤونهم الجهوية، ومن تشبث بالوطن في ظل الوحدة والحرية والكرامة.

ونأبى إلا أن نشيد بكل المواطنين والهيئات والسلطات الذين ساهموا في هذا الإنجاز بكل مسؤولية وإلتزام وفي مقدمتهم أطر وزارتي الداخلية والعدل والقضاة.

وبقدر إحتفائنا بهذه الخطوة الديمقراطية التي أحطناها بكل الضمانات القانونية والسياسية، فإننا نتساءل هل كان الهدف المنشود هو مجرد التوفر على مجلس للنواب يعكس التمثيلية الحقيقية لكل الهيئات السياسية؟ كلا، إن الديمقراطية ليست غاية في حد ذاتها، وإنما هي أداة لتفعيل المشاركة الشعبية في تدبير الشأن العام والتعبئة من أجل التنمية. ولن تكتمل الديمقراطية التي نتوخاها إلا بإزاحة عوائقها الهيكلية المتمثلة في القضاء على الأمية والفقر وتقوية دور الأحزاب السياسية من خلال إقرار قانون خاص بشأنها وتخليق الحياة العامة.

وهذا ما يجعل الرهان الإقتصادي والإجتماعي والثقافي رهانا أصعب من تحدي بناء الصرح المؤسسي الذي حققنا فيه مكاسب هامة، والذي سنتعهده بالمزيد من التوطيد والتجديد والمعقلن.

إن ما نتوخاه من إعادة الإعتبار للمؤسسة البرلمانية يتطلب منكم عملا دؤوبا ليس داخل القبة البرلمانية من أجل أداء مهامكم الدستورية فحسب بل الإلتزام أيضا بالقرب من مغرب الأعماق والإصغاء لمواطنيكم من أجل التعبير عن إنشغالات الأمة وجعلهم في الصور الواقعية لما يمكن الإستجابة له. وذلكم هو طريقكم

نحو أداء مهمة صلة الوصل بين الشعب والجهاز التنفيذي بشكل لا يحصر عمل الأغلبية البرلمانية في مساندة الحكومة داخل الإطار الضيق للبرلمان والوزارات، وإنما يمتد إلى أعماق مكونات المجتمع.

كما أن سبيل المعارضة البناءة، هو النهوض بدور القوة الإقتراحية والتعبير بواقعية وعقلانية عن التطلعات الإجتماعية ضمن ممارسة برلمانية خلاقة بعيدة عن المزايدات الفارغة، والمجادلات العقيمة التي لن تشغل عاطلا أو تعلم أميا أو تنصف مظلوما أو تصون كرامة محروم.

لذلكم فأنتم مطالبون بالعمل الجدي، وبإستخلاص العبرة من الحملة الإنتخابية التي جعلتكم تقفون على إنتظارات المواطنين الذين يتطلعون لحلول ملموسة لمشاكلهم الواقعية الأساسية، التي ينبض بها قلب كل مواطن بدل جعل كل شيء ذا أسبقية. إنها الأسبقيات الأربع الممثلة في التشغيل المنتج والتنمية الإقتصادية والتعليم النافع والسكن اللائق.

وتلكم هي الإنشغالات الوطنية الحقيقية التي ينبغي تركيز الجهود عليها بإعتبارها أسبقيات ملحة. ويعد التشغيل الهاجس الأول للأسرة المغربية ومفتاح المعضلات الإجتماعية لا سيما منها الفقر والتهميش اللذان لا يمكن القضاء عليهما إلا بتفعيل التضامن الإجتماعي القائم على الشراكة بين السلطات العمومية والجماعات المحلية والقطاع الخاص والنسيج الجمعوي.

ولن نتمكن من تشغيل الفئات الواسعة من شبابنا إلا بتحقيق التنمية الإقتصادية التي تظل رهينة بتحفيز الإستثمار ثم الإستثمار ثم الإستثمار الذي سأظل أعمل من أجل إزاحة عوائقه حتى يصير المغرب إن شاء الله ورشا كبيرا للإنتاج وخلق الثروات.

وكذلك ما يتطلب الإلتزام بحسن تدبير الشأن العام والإسراع بالإصلاحات العميقة الإدارية والقضائية والجبائية والمالية وتأهيل المقاولات والتركيز على القطاعات التي لنا فيها مؤهلات وتنافسية وإنتاجية والنهوض بالتنمية القروية مؤكدين وجوب إقرار القانون التنظيمي للإضراب، ومدونة عصرية للشغل يعرف فيها كل من المستثمر والعامل حقوقهما وإلتزاماتهما مسبقا، وذلك في نطاق ميثاق إجتماعي تضامني شامل.

ولن نحقق إقلاعا إقتصاديا أو نوفر شغلا منتجا إلا بالتفعيل الأمثل لإصلاح نظام التربية والتكوين الذي بالرغم من الخطوات التي قطعناها في شأنه، فإنه ينتظرنا إنجاز أصعب مراحله المتمثلة في الإصلاح النوعي للتكوين وإستئصال الأمية مع الإقدام بشجاعة على أي موارد مالية جديدة، والنهوض بمختلف مكونات الثقافة الوطنية ولا سيما بدعم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية في المحافظة على هوية المغرب الإسلامية وتشبث بوحدته المذهبية، وإنفتاح شامل على الحداثة وبناء مجتمع المعرفة والإتصال.

كما أننا لن نتمكن من صيانة كرامة المواطن إلا بتوفير السكن اللائق والتعجيل بتنفيذ البرنامج الوطني لمحاربة البناء العشوائي والقضاء على أحياء الصفيح التي تشكل تهديدا لتماسك وتوازن نسيجنا الإجتماعي ومصدرا لظواهر الإحباط والإقصاء والإنحراف والتطرف.

وبالرغم من أن إنجاز هذه الأسبقيات يعد مهمة شاقة، فإنه لا خيار لنا إلا بالتعبئة الشاملة من أجل رفع تحدياتها لترسيخ الثقة في مغرب الحاضر والمستقبل، وإعادة الأمل إلى نفوس المحرومين من فئات شعبنا الوفي.

وفوق هذا وذاك، فإن علينا أن نحسن إستثمار الإشعاع الديمقراطي للمغرب، المشهود به دوليا، من أجل الطي النهائي للنزاع المفتعل حول وحدتنا الترابية التي تظل قضيتنا المقدسة فضلا عن توطيد الأمن والإستقرار الذي ينعم به بلدنا في إطار النظام الديمقراطي الذي لا يستقيم أمره إلا في نطاق الدولة القوية بسيادة القانون.

فعلى الجميع أن يستشعر جسامة المسؤولية البرلمانية والحكومية، ويتحلى بفضيلة الحوار البناء، والإجماع حول الثوابت والمقدسات، والتراضي حول الملفات الكبرى للأمة وإعتماد قاعدة الأغلبية الديمقراطية للبت في ما عداهما من القضايا. لأن الإفراط في التراضي يفرغ من محتواه ويسلبه غايته المثلى جاعلا منه ذريعة للتملص من إتخاذ القرار.

إن التحدي المطروح على مغرب اليوم والغد ليس هو المفاضلة بين التيارات السياسية كيفما كانت مشاربها، وإنما هو الحسم بين الديمقراطية والإلتزام وبين التسيب والسلبية بين الحداثة والإنفتاح وبين التزمت والإنغلاق. إنه بكلمة واحدة المعركة الحقيقية بين التقدم والتأخر في عالم لا يزيد إلا تحديا على تحديات، وصراعا على صراعات وسباقا ضد الساعة يجعل ما هو ممكن اليوم مستحيلا غدا. وتلكم هي الرهانات الحقيقية التي يتعين على المغرب كسبها.

والله تعالى نسأل أن يلهمنا جميعا السداد والتوفيق ويقوي عزائمنا ويجعل لنا من تأييده هاديا ومعينا. «وقل رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الكلمة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة تعيين الحكومة

07 نونبر 2002

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،أعضاء الحكومة،

ها نحن اليوم بتعيين الحكومة الجديدة نوفر لبلادنا الجهاز التنفيذي الذي نتوخى منه كسب رهان التدبير الجيد المرتكز على إلتحام المشروعية الديمقراطية بالفعالية الإقتصادية بإعتبارهما قوام إستكمال بناء مغرب التنمية والتقدم والعدل والتماسك الإجتماعي.

وإذ نهنئ وزيرنا الأول وجميع مكونات الحكومة على نجاحهم في المحك الأول المتمثل في تشكيل الهيئة الحكومية، فإننا ننتظر منكم أن تكونوا بمثابة فريق واحد معبأ حول برنامج عمل يستجيب للإنتظارات الإقتصادية والإجتماعية التي لمسناها جميعا لدى المواطن والتي قمنا بتحديد أسبقياتها الأربع.

فعلى التصريح الحكومي أمام البرلمان أن يترجمها إلى إصلاحات عميقة وسريعة في جميع المجالات، سالحكم في ذلك التضامن والإقدام على إتخاذ القرارات الصعبة وعدم الإنصياع للحلول التبسيطية مستشعرين في كل لحظة وكل عمل أنه مهما إختلفت مشاربكم السياسية، فالأهم هو وطننا المغرب الذي يتعين تظافر جهود كل من الأغلبية المنسجمة والمعارضة البناءة من أجل رفع

ما يواجهه من تحديات داخلية وخارجية من خلال ممارسة ديمقراطية تعتمد الإصغاء والقرب والتواصل والحوار الإيجابي والتعاون المثمر مع كل الفاعلين في الحقل الوطني.

وإذ نعرب عن ثقتنا الغالية في الحكومة الجديدة نؤكد أنكم ستجدون في جلالتنا الموجه الأمين والناصح المخلص والحكم المتجرد والسند القوي للنهوض بالمسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقكم سائلين الله تعالى أن يعينكم على تحملها وتحقيق حسن ظن الشعب المغربي وخديمه الأول في قيامكم بها بصدق والتزام وأمانة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة تعيين وتنصيب الأعضاء الجدد
في المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان ووالي ديوان المظالم

الرباط، 10 دجنبر 2002

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

إننا بتنصيبنا لكل من ديوان المظالم والمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان لا نستهدف فقط تعزيز الأجهزة المكلفة بمساعدة جلالتنا على حماية حريات المواطنين، وإنما نرمي إلى تزويد بلادنا بمؤسسات كفيلة بتقويم الإختلالات ورصد الإنتهاكات التي قد تمس حقوقهم مساهمة بإقتراحاتها العملية في الإصلاح التشريعي والقضائي والإداري.

وإذا كان المجلس في هيأته الأولى، قد كرس جهوده لحل القضايا العالقة في حقوق الإنسان، فإنه في تركيبته الجديدة يتوجه نحو مغرب المستقبل الذي نريد له أن يكون مغرب الترسيخ النهائي لحقوق الإنسان.

لذلك راعينا في التغيير النوعي لهيأته وإختيارنا للمجموعة الأولى من أعضائه التحلي بالتجرد والتشبث المخلص بحقوق الإنسان والعطاء المتميز في سبيل تعزيزها.

ونود أن نشيد بكل الهيآت والأشخاص الذين تجاوبوا مع توجهنا بصدق وحماس

مؤكدين بأن المجلس سيظل مفتوحا أمام كل الفاعلين الذين يبرهنون على حسن إستعدادهم للإنخراط في دينامية الإصلاح وإستكمال بناء دولة القانون.

وقد إخترنا لرئاسة هذا المجلس السيد عمر عزيمان لما عهدناه في شخصه من توافر للخصال التي تقتضيها هذه المسؤولية. كما عينا السيد إدريس بنزكري في منصب الأمين العام للمجلس لتحليه بالمواصفات اللازمة للنهوض بهذه المهمة، التي حققتها هذه المؤسسة منذ إحداثها على يد والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني خلد الله في الصالحات ذكره.

وعندما نقول المكتسبات، فإن تقديرنا لأهمية ما حققه المغرب خلال العقد الأخير من تقدم كبير مشهود به وطنيا ودوليا لا ينبغي أن ينسينا أن الديمقراطية معركة دائمة ونضال يومي، وأن مسار حقوق الإنسان لا نهاية له ولا حد لكماله، وهذا ما يقتضي أن نكرس جهودنا لما يجب تحقيقه بقدر ما كرسناها لما تحقق بالفعل.

ذلكم أن ما بلغناه اليوم يشكل رصيدا حضاريا يؤسس لتجربة مغربية متميزة في النهوض بحقوق الإنسان، سواء على مستوى الطريقة التي تمت بها تسوية قضية المعتقلين السياسيين والمنفيين، أو على صعيد ما إتخذ من تدابير وقائية لتحصين بلادنا من أي إنتهاك لحقوق الإنسان، فضلا عن إدماج التربية على هذه الحقوق في منظومة التعليم والتكوين.

وهذا ما مكن المغرب من أن يصبح قدوة في مجال معالجة قضايا حقوق الإنسان في جانبها الأكثر حساسية وصعوبة وتعقيدا، وتسوية ملفاتها الشائكة بما يكفل الحق والإنصاف وجبر الضرر.

وإن مجلسكم لمدعو إلى الإجتهاد في إبتكار مقاربة حكيمة وواقعية لإحقاق الحقوق تجعل منه فضاء رحبا للتفاعل الإيجابي بين المجتمعين السياسي والمدني والسلطات العمومية من أجل مساعدتنا من خلال آرائه الإستشارية النابعة من فضائل الحوار والنزاهة على نصرة الحق والإنصاف وفتح صفحة جديدة أمام إندماج كل الطاقات في بناء مغرب ديمقراطي.

وبالنظر لما لحقوق الإنسان من وزن متزايد في العلاقات الدولية، فإننا ندعو المجلس بتعاون مع الهيآت الإستشارية المماثلة التي يتولى المغرب رئاستها العالمية، إلى الإعتناء بحقوق رعايانا الأوفياء المحتجزين بتندوف ضدا على كل المواثيق الدولية. وكذا التنسيق مع الهيئات المماثلة من أجل صيانة كرامة المغاربة المقيمين بالخارج. وتفعيلا لمفهومنا للسلطة فقد قمنا بإحداث ديوان المظالم ليجسد بدوره حرصنا على تنمية تواصلها مع المواطن في إلتزام تام بضوابط سيادة القانون والإنصاف، منوهين في هذا السياق بالجهود التي بذلها وزيرنا الأول السابق السيد عبدالرحمان اليوسفي من أجل إنبثاق هذه المؤسسة.

وقد عينا مولاي سليمان العلوي واليا للمظالم إعتبارا لما يتوافر له من مؤهلات لأداء هذه الأمانة، داعين إياه ألا يدخر جهدا في إقامة هذه المؤسسة في أقرب الآجال محاطا بمساعدين مؤهلين للنظر بكامل الإنصاف فيما يرفع إليه من تظلمات ومدعوما بتعاون كل السلطات وفي مقدمتهم وزيرنا الأول وكافة أعضاء حكومتنا.

وإننا لننتظر منكم أن تكونوا خير من يعمل على حماية حقوق الإنسان وإشاعتها ثقافة وممارسة ضمن مسار طويل وشاق مدعوم بعزمنا القوي على المضي به لبلوغ مقاصده النبيلة في ترسيخ العدل والإنصاف، والوعي بإلتزامات المواطنة وفتح مجال أرحب أمام المشاركة الديمقراطية.

وعملا على تجسيد تطلعنا إلى الإنخراط الواسع للشباب المغربي في إنجاز مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحداثي، فقد قررنا تخفيض سن التصويت إلى ثماني عشرة سنة، داعين الحكومة إلى إعداد كل التدابير اللازمة لذلك.

ولنا اليقين بأن شبابنا الذي نشاطره إنشغالاته ونعمل على تحقيق تطلعاته سينهض بهذه الأمانة بما هو معهود فيه من مثالية وحماس، واثقين بأن الشباب المغربي سيكون بمثابة شحنة قوية للمواطنة المسؤولة ودم جديد للممارسة الديمقراطية التي ستجدون جالتنا على الدوام في طليعة حماتها.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطب ورسائل
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

سنة 2003

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة إفتتاح السنة القضائية

أكادير، 29 يناير 2003

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة، القضاة،

يسعدنا أن نجعل من إفتتاحنا للسنة القضائية مناسبة لإضافة لبنات جديدة في مسار إصلاح جهاز العدل لما يكفله القضاء المستقل والنزيه والفعال من سيادة القانون وإشاعة الثقة والأمن على الأشخاص والممتلكات، وتحفيز التنمية والإستثمار وتوطيد الإستقرار وترسيخ الديمقراطية التي نضعها فوق كل إعتبار.

فهل مكنت الجهود التي بذلت في هذا الشأن من بلوغ الأهداف المنشودة. كلا إننا مع تنويهنا بما تحقق من منجزات نعتبر أن برنامج إصلاح القضاء طموح وشاق وطويل وإننا لعازمون على تسريع وتيرته لتحديث جهاز العدل وتخليقه وتأهيله. وها نحن اليوم نتخذ تدابير ملموسة ليسهم القضاء في البناء الجماعي لمغرب الديمقراطية والتنمية.

وهكذا وتجسيدا لنهجنا الراسخ للنهوض بالإستثمار وتفعيلا لما ورد في رسالتنا الموجهة لوزيرنا الأول في هذا الشأن، فإننا ندعو حكومتنا إلى مواصلة الجهود

لعصرنة القضاء بعقلنة العمل وتبسيط المساطر وتعميم المعلوميات. كما يجب تنويع مساطر التسوية التوافقية لما قد ينشأ من منازعات بين التجار، وذلك من خلال الإعداد السريع لمشروع قانون التحكيم التجاري الوطني والدولي، ليستجيب نظامنا القضائي لمتطلبات عولمة الإقتصاد وتنافسيته ويسهم في جلب الإستثمار الأجنبي.

وسيرا على هذا النهج التحديثي، فقد أصدرنا تعليماتنا السامية إلى وزيرنا في العدل كي يعمل على فتح أقسام لقضاء الأسرة في أهم المحاكم ويحرص على أن تعم فيما بعد كل أنحاء المملكة وعلى الإسراع بتكوين قاضي الأسرة المتخصص لأن قضاء الأحوال الشخصية الحالي غير مؤهل لتطبيق مدونة الأسرة التي نحرص على إنجازها بكامل الإهتمام ترسيخا لتماسك العائلة في ظل التكافؤ والإنصاف.

ولهذه الغاية وبدلا من إحداث صندوق للنفقة قد يفهم منه التشجيع غير المقصود على أبغض الحلال عند الله وتشتيت شمل الأسرة، فإننا نصدر توجيهاتنا إلى حكومتنا قصد الدراسة المتأنية لإيجاد صندوق للتكافل العائلي يعتمد في جزء من موارده على طوابع ذات قيمة رمزية توضع على الوثائق المرتبطة بالحياة الشخصية والعائلية وترصد نفقاته على أساس معايير مدققة مستهدفين من ذلك ضمان حقوق الأم المعوزة وحماية الأطفال من التشرد الناتج عن الطلاق.

وتظل غايتنا إيجاد قضاء متخصص يكفل الفعالية في البت في المنازعات ويضمن الحق في المحاكمة العادلة، ومساواة المواطنين أمام القانون في جميع الظروف والأحوال لذلك نأمر حكومتنا، بأن تنكب على دراسة وضعية محكمة العدل الخاصة وأن ترفع إلينا ما توصلت إليه من إقتراحات آخذة بعين الإعتبار

ما تفرضه ضرورة وجود قضاء متخصص في الجرائم المالية حريص على تخليق الحياة العامة وحماية المال العام من كل أشكال الفساد وترسيخ ثقافة وأخلاقيات المسؤولية.

ولأن تأهيل العدالة رهين بالتكوين الجيد للقضاة وبتحسين الوضعية المادية للقضاة المبتدئين والأعوان القضائيين، فإننا نهيب بحكومتنا أن تنظر في مراجعة وضعيتهم المادية ووضع نظام أساسي محفز لكتاب الضبط، تحصينا لهم من كل الإغراءات والانحرافات المخلة بشرف القضاء ونزاهة رسالته.

كما ندعو إلى إحداث وداديات خاصة بموظفي العدل تتكفل برعاية أحوالهم والنهوض بمهنتهم في نطاق عمل جمعوي منسجم مع خصوصية القضاء الذي لا يعتبر مرفقا إداريا وإنما هو مؤسسة دستورية يتعين أن تظل محصنة من كل تأثير أو ضغط مهما كان شكله أو مصدره مؤكدين موصول عنايتنا الشاملة بأحوال أسرة العدل بقرارنا إحداث المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل.

وبموازاة ذلك، فإننا ننتظر من حكومة جلالتنا أن تسرع بتفعيل ما يوفره إصلاح نظام التعليم والتكوين الجامعي والقضائي من إمكانات الانفتاح والشراكة لتأمين تكوين عصري ومتين لقضاتنا، ولكل المهن المرتبطة بالعدالة.

وإزاء ما نوليه من رعاية شاملة للبعد الاجتماعي في مجال العدالة لا يستكمل إلا بما نوفره من الكرامة الإنسانية للمواطنين السجناء التي لا تجردهم منها الأحكام القضائية السالبة للحرية.

ولقد تأثرنا بالغ التأثر لما وقع في بعض السجون من حوادث مؤلمة، لذلك وبموازاة مع الإصلاح المتقدم الذي شمل قانون السجون وبرنامج العمل الطموح الذي نسهر على أن تنهض به مؤسسة محمد السادس لإعادة إدماج نزلاء المؤسسات السجنية، فقد أصدرنا تعليماتنا قصد الإسراع ببناء مركبات سجنية عصرية مدنية وفلاحية والإعتناء بالظروف المادية والمعنوية للسجناء.

وللتخفيف من معاناة بعض الفئات من السجناء، الذين يحظون بعطفنا لإعتبارات إنسانية فقد أصدرنا توجيهاتنا السامية لوزيرنا في العدل ليرفع لنظرنا السديد إقتراحات بالعفو الملكي على مجموعة من السجناء المصابين بمرض عضال أو العاجزين أو المعاقين أو النساء الحوامل والمرضعات أو الأطفال ذوي المهارات التربوية والفنية بحسب معايير ولوائح إسمية مدققة سنعلن عن قرارنا بشأنها في الوقت المناسب.

كما أننا ندعو الحكومة إلى إغتنام المهلة المحددة لتفعيل القانون الجديد للمسطرة الجنائية من أجل تكوين وتأهيل قضاة تنفيذ العقوبات لمتابعة سلوك السجناء التائبين والإسهام في توسيع فرص الإفراج.

والله تعالى نسأل أن يعينكم -معشر القضاة- على إقامة العدل بكل ما يتطلبه من إستقلال وإستقامة وكفاية وإجتهاد وحماية لأمن وسلامة وحرمة المواطنين وكيان الأمة والدولة من كل عمل إجرامي أو إرهابي. فتلك سبيلكم إلى إستحقاق شرف النيابة عن جلالتنا في تحمل مسؤولية القضاء، التي نناشدكم أن تتقوا الله في جسامة أمانتها. وذلك طريقكم لترسيخ ثقة المتقاضين ومصالحتهم مع القضاء وإشاعة العدل الذي جعلناه قوام مذهبنا في الحكم وغايته وعماد ما ننشده لشعبنا الحر الأبي من تطور ديمقراطي وتماسك إجتماعي وتقدم إقتصادي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته»

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
إثر الإعتداءات الإرهابية التي ضربت مدينة الدار البيضاء

الدار البيضاء، 29 ماي 2003

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

لقد عاهدتك أن أتحدث إليك بكل صراحة مهما كانت الظروف. وإذا كنت لم أخاطبك مباشرة إثر الإعتداءات الإرهابية التي ضربت الدار البيضاء لأقول بأننا كسبنا المعركة ضد الإرهاب في ليلة واحدة أو أيام معدودة، فذلك راجع لثقتي في حكمتك وتبصرك وإلتزامنا المشترك بالمسؤولية والشجاعة في مواجهة المواقف الصعبة وإعتباري أن الوقت وقت عمل وحزم.

فكان ما تابعته من إصداري لتعليمات فورية مكنت من السيطرة على الموقف وبعث الثقة في النفوس منوها بما قام به المواطنون ومختلف السلطات العمومية، التي ستظل ساهرة على إستقرارك مجندة لخدمتك معبأة تحت تصرفك.

ولإستخلاص الدروس مما حدث والتعبئة ضد تكراره، إرتأيت أن أخاطبك اليوم مشاطرا المواطنين عامة وسكان الدار البيضاء خاصة مشاعر التأثر والسخط الشديد والرفض القاطع لما أصابهم من إرهاب عدواني أثيم، مجددا الإعراب

عن أحر التعازي لأسر الضحايا الأبرياء من المغاربة والأجانب. وقد قررت تجسيد تضامن الأمة مع أسر رعايانا المتضررين بتخصيص منح مالية لهم.

إن ما وقع من عدوان إرهابي يتعارض مع عقيدتنا السمحة، بل إن مدبريه ومرتكبيه هم من الأوغاد السفلة الذين حاشا لله أن ينتسبوا للمغرب أو للإسلام الحق لجهلهم بسماحته، التي تعتبر أن من قتل نفسا بغير حق فكأنما قتل الناس جميعا. وتجعل من الجهاد إجتهادا في فعل الخير بدل زرع الفتنة وسفك الدماء.

وإذا كنا معتزين بالوقفة العفوية للشعب المغربي قاطبة كرجل واحد ضد من خانوا وطنهم وقتلوا غدرا وعمدا أناسا أبرياء، وبالتضامن العالمي الواسع من كل الدول الشقيقة والصديقة في هذه المحنة، فإن ذلك يجب ألا ينسينا أن ما وقع بالدار البيضاء كان بالإمكان أن يحدث بأي مكان. وإذا كانت الدولة إدراكا منها بالأخطار الإرهابية قد تحملت مسؤوليتها في محاربتها والحرص على الوقاية منها بقوة القانون عن طريق نصوص ظلت معروضة على البرلمان عدة شهور، فإن بعض الأوساط عملت على المعارضة المنهجية لتوجهات السلطات العمومية مسيئة إستعمال حرية الرأي، فللجميع أقول إن التمتع بالحقوق والحريات يقتضي القيام بواجبات وإلتزامات المواطنة مؤكدا أن بناء الديمقراطية وترسيخها لا يمكن أن يتم إلا في ظل الدولة القوية بسيادة القانون.

لقد دقت ساعة الحقيقة معلنة نهاية زمن التساهل في مواجهة من يستغلون الديمقراطية للنيل من سلطة الدولة، أو من يروجون أفكارا تشكل تربة خصبة لزرع أشواك الإنغلاق والتزمت والفتنة، أو يعرقلون قيام السلطات العمومية والقضائية بما يفرضه عليها القانون من وجوب الحزم في حماية حرمة وأمن الأشخاص والممتلكات.

شعبي العزيز،

لقد عاينت بمشاعر التأثر المسيرة الحاشدة للدار البيضاء. تلكم المسيرة التي تعد أكبر مسيرة وطنية من أجل السلام والتسامح ومناهضة العنف والتعصب لم يسبق لها نظير، تنظم في هذه المدينة مؤكدة أنها لن ترهبها جرائم شرذمة من الأوغاد السفلة. وقد تذكرت مثلك بإعتزاز ومع إختلاف السياق أجواء المسيرة الخضراء المظفرة وما جسدته من إلتحام مكين بين العرش والشعب، وإلتزام الوعي واليقظة والتعبئة كلما وقع إستهداف ثوابت الأمة ومقدساتها سواء للحفاظ على الوحدة الترابية للمملكة أو لإنجاز مشروعنا الديمقراطي الحداثي.

لقد عبرت شعبي العزيز، عن إنخراطك القوي في إنجاز مشروعنا في تماسك وإنسجام بين مختلف فئاتك وجهاتك ومكوناتك السياسية والجمعوية والثقافية والدينية. كما أكدت في ردك القوي على مؤامرة المعتدين أنك اليوم أشد صلابة وأكثر إصرارا وأقوى عزيمة على بناء مغرب الوحدة والديمقراطية والتقدم والتضامن والتسامح، جاعلا من هذا الخيار الوحيد خيارا لكل المغاربة وملكا لكل المواطنين المتشبعين بقيمه المثلى العاملين على تجسيده على أرض الواقع.

ولشعبنا العزيز الواثق بثوابته الحضارية المتشبث بمقدساته وبمكاسبه الديمقراطية، أقول إن الإرهاب لن ينال منا. وسيظل المغرب وفيا لإلتزاماته الدولية مواصلا بقيادتنا مسيرة إنجاز مشروعنا المجتمعي الديمقراطي الحداثي بإيمان وثبات وإصرار. وسيجد خديمه الأول في مقدمة المتصدين لكل من يريد الرجوع به إلى الوراء، وفي طليعة السائرين به إلى الأمام، لكسب معركتنا الحقيقية ضد التخلف

والجهل والإنغلاق. وهذا ضمن إستراتيجيتنا الشمولية المتكاملة الأبعاد بما فيها الجانب السياسي والمؤسسي والأمني المتسم بالفعالية والحزم في إطار الديمقراطية وسيادة القانون والجانب الإقتصادي والإجتماعي الذي يتوخى تحرير المبادرات وتعبئة كل الطاقات لخدمة التنمية والتضامن. والجانب الديني والتربوي والثقافي والإعلامي لتكوين وتربية المواطن على فضائل الإنفتاح والحداثة والعقلانية والجد في العمل والإستقامة والإعتدال والتسامح. وسنظل حريصين أشد ما يكون من الحرص على نهج السياسات اللازمة لتفعيل هذه الإستراتيجية هدفنا الأسمى في ذلك تعزيز كرامة المواطن وتحصين الوطن وضمان إشعاعه الدولي بعون الله وتوفيقه.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى المشاركات في القمة العالمية ال 13 للنساء بمراكش

مراكش، 28 يونيو 2003

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نحيي جمعكم الكريم المنعقد في إطار قمة النساء العالمية، لاسيما ونحن نقدر حق التقدير دور المرأة في تلقين قيم المواطنة وبناء وتعزيز الديمقراطية وتحقيق التنمية الإقتصادية وغيرها من الأهداف التي نعمل من أجلها.

حضرات السيدات والسادة،

إن إختيار المغرب لإحتضان أشغال هذا الملتقى ينبع من إيمان المجموعة الدولية بنجاعة سياسة الإنفتاح والحوار، التي تنهجها بلادنا في علاقاتها مع الأمم الأخرى، ولعله من الطبيعي أن تتعهد بلادنا بوصفها أرض السلام بحمل رسالة السلم

والتسامح والتضامن والتعايش بين الشعوب. وهي علاوة تشبثها بهذه القيم تحدوها إرادة راسخة لمواصلة مسيرتها نحو التقدم والعمل على تحقيق مشروعها المجتمعي الديمقراطي الحداثي بثبات وحزم.

إن حضوركم معنا ينم كذلك عن إهتمامكم بالسياسة التي ننهجها للنهوض بأوضاع المرأة المغربية. فالتنمية الشاملة التي نعمل من أجلها والنهوض بالبلاد في كافة المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية كل ذلك لن يجدي نفعا في غياب مشاركة النساء وإستفادة كافة مكونات المجتمع من ثمار التقدم. وإننا منذ تولينا مقاليد الحكم لتسيير شؤون شعبنا ما فتئنا نعمل جاهدين على النهوض بالمرأة المغربية وصيانة حقوقها التي من خلالها ساوى ديننا الحنيف بينها وبين الرجل مواصلين بذلك السياسة النيرة لأسلافنا المنعمين.

لقد فتح جدنا المنعم محرر الأمة جلالة المغفور له الملك محمد الخامس طيب الله ثراه أبواب المدارس وبالتالي سبل العلم والمعرفة أمام النساء، إيمانا منه بأن الإستقلال الحق لن يتأتى إلا بتأهيل المغاربة قاطبة لممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم والمساهمة في التقدم الإقتصادي والإجتماعي لبلادهم.

وواصل والدنا المعظم جلالة المغفور له الملك الحسن الثاني تغمده الله برحمته تشييد صرح المغرب الحديث فاسحا المجال أمام النساء لولوج كل أسلاك التعليم وقطاعات الشغل فحرر ما يزخر به من طاقات وعينهن في أعلى مناصب المسؤولية بالإدارة والقضاء والمؤسسات العمومية وأسند إليهن حقائب وزارية في الحكومة مبرزا دوما ما يتحلين به من كفاية وإنضباط وإستقامة.

وإستشعارا منا لما تكتسيه تعبئة النساء ومشاركتهن من ضرورة قصوى لبلوغ الأهداف التي رسمناها لأنفسنا بغية تحقيق النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة لبلادنا، فإننا آلينا على نفسنا أن نحسن وضع المرأة بتعزيز مكتسباتها والسهر على تمتيعها بحقوقها الإنسانية والإقتصادية والسياسية، علما بأن دخول خمس وثلاثين إمرأة إلى قبة البرلمان الحالي لكفيل بدعم نضالنا من أجل الديمقراطية والحداثة.

بيد أن النقلة النوعية التي حققتها بلادنا في النهوض بوضعية المرأة، لايجب أن تنسينا المتاعب التي يعانيها عدد كبير من النساء اللائي يقاسين من التهميش والإقصاء أو تداس حقوقهن وتهضم.

وقد ركزنا الإهتمام أولا على المرأة القروية التي تشكل أكثر الفئات معاناة من الأمية والفقر، وذلك إيمانا منا بأن هذه القضايا هي من صميم حقوق الإنسان وتشكل عراقيل بنيوية للديمقراطية. كما أننا حريصون على تحرير المرأة من كل أشكال الحيف التي تعاني منها وعلى تطوير الترسانة القانونية تماشيا مع ما تبديه من وعي بحقوقها وواجباتها وما تحقق للمغرب من تقدم في شتى المجالات.

وفي هذا الصدد فإننا بوصفنا أمير المؤمنين حامي حمى الملة والدين قد أنشأنا لجنة خاصة زودناها بتعليماتنا السامية لتستمع وتتدارس كافة التظلمات الواردة من الجمعيات النسائية، ومن كل القوى الحية في البلاد وترفع إقتراحاتها إلينا بشأن الآليات والمسالك الكفيلة بضمان حسن تطبيق المدونة وما سيطرأ عليها من تعديلات. وذلك في إحترام تام لهويتنا وتعاليم ديننا الحنيف مع الحرص بصفة خاصة على تماسك الأسرة والوئام الإجتماعي.

حضرات السيدات والسادة،

إننا حريصون على التأكيد على أهمية هذا الملتقى الذي يجسد ما حققته النساء عبر العالم من تقدم في مجال التسيير، بيد أن أهميته لاتنحصر في هذا المستوى، فهو ينم كذلك عما يحدوكم من إرادة للمساهمة في التفكير الجماعي حول المشاكل المطروحة على الصعيد العالمي مما يبوء هذا اللقاء الذي ينعقد في دورته الثالثة عشرة دور المحفز على الإجتهاد الفكري العالمي.

تتمحور فكرة قمة النساء العالمية حول مجموعة من المفاهيم تتعلق بالمقاولة ووظائفها وتدبيرها وأنماط الإنتاج فيها ومنظوماتها الإعلامية والتسويقية. وقد فرضت نفسها كمجال لتبادل الخبرات وإستعراض الأفكار والآراء من أجل مشاركة المرأة على نحو أفضل في السوق العالمي، وحيث إن ملتقاكم لا يمكن أن يتجاهل محيط المقاولة وإنفتاحها على الأسواق وإكراهات التنافسية فإنه إعتمد مقاربة شمولية في تعامله مع المشاكل التنموية وأدرج في مناقشاته قضايا مشاركة النساء في العملية الديمقراطية وفعالية تدبير الشأن العام، وتفكيك الحواجز التي تعرقل ممارسة الحق في التنمية.

أن تشارك في هذا اللقاء نساء من القارات الخمس يمثلن مقاولات من مختلف الأحجام، وجمعيات مهنية ومنظمات غير حكومية، وكذلك وزيرات يتولين شتى الحقائب ونساء قياديات للرأي العام. كل ذلك يؤكد أن ملتقاكم هذا يقيم الوزن اللازم للخصوصيات المحلية والإختلافات الجهوية، مما يبشر بالحوار المتفتح والمتجدد الذي سيضفي على النقاش الدائر حول أهم القضايا الراهنة قيمة مضافة تغنيه وتخصبه.

وحيث لايجوز الفصل بين النهوض بالمرأة ومشاركتها في ثمار النمو الإقتصادي وبين التنمية الشمولية للبشرية، فإن ذلك يقتضي تضامنا دوليا فعالا ويستوجب توزيعا أكثر إنصافا للثروات بين المجموعات الميسورة وتلك التي تخوض الكفاح يوميا ضد الفاقة والتهميش.

وإعتبارا لفطرتكن كنساء ونزعتكن الطبيعية لمناهضة الظلم والإقصاء كما يشهد بذلك ما تبديه جمعيات عديدة تسيرها نساء من حيوية ونشاط وقدرة نادرة على الإقناع، فإنه ينبغي الحرص على توجيه آفاق الشراكة الجهوية والإقليمية بما يساعد على إدماج أفضل للبلدان النامية في الإقتصاد العالمي.

وإننا إذ نرحب بكم في المغرب ونتمنى لأشغالكم كامل التوفيق، ندعوكم إلى إغتنام فرصة التئامكم بمراكش للتفكير في مقاربة توافقية تساعد على تحديد الأدوات والآليات، التي يتعين تفعيلها وطنيا وجهويا مساهمة في النهوض بالنشاط المقاولاتي النسوي الصغير في بلدان الجنوب، لما يجلبه من فوائد بالنسبة للنمو الإقتصادي في هذه البلدان، وما له من وقع على التنمية المستدامة التي تستقطب إهتمامات منتداكم هذا.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة عيد العرش المجيد

30 يوليوز 2003

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

لقد جرت العادة بأن يتضمن خطاب العرش حصيلة وآفاق عمل الدولة. لكن حرصي على مصارحتك بالوضعية التي تمر بها البلاد دفعني لجعل هذا الخطاب يشكل وقفة وطنية جماعية تتجاوز التذكير المؤلم للأحداث الإرهابية للدار البيضاء إلى إستخلاص الدروس والتدبر في تصحيح مسار الأمة.

ومهما تكن فظاعة هذه الجرائم الإرهابية، فإننا نحمد الله تعالى على ما أحاطنا به من ألطاف ربانية مكنتنا من السيطرة على شبكتها الإجرامية.

وإن إعتزازنا الكبير بإجماعك على إدانة الإرهاب في إلتحام مكين بعرشك، وإلتزام بمكاسبك الديمقراطية لا يعادله إلا تساؤلنا الملح: كيف يمكن تحويل هذه الإدانة من غضب جماهيري إلى مواجهة عقلانية لكل مظاهر الإنحراف؟ وهل قام كل منا بالنقد الذاتي الكفيل بجعل المصائب مصدر قوة وإعتبار لتصحيح الإختلالات ؟

إنني من منطلق الأمانة العظمى المنوطة بي في التعبير عن إنشغالات الأمة أقول: إننا كلنا مسؤولون فرادى وجماعات، سلطات وهيآت، أحزابا وجمعيات، عن البناء الجماعي لمجتمعنا الديمقراطي الحداثي الذي هو مشروع الأمة بأسرها.

وإدراكا مني بأن تحصينه من مؤامرات أعداء الوطن والدين والديمقراطية لايكون ناجعا إلا بالإدراك الواضح لجوهره وأبعاده، فقد إرتأيت أن نقف جميعا عند مرجعياته ووسائل تحقيقه ومرتكزاته.

أما مرجعيات الملكية الدستورية المغربية فأكتفي اليوم بالتأكيد على مقوماتها المتمثلة في الإسلام والديمقراطية.

فمنذ أربعة عشر قرنا إرتضى المغاربة الإسلام دينا لهم لقيامه على الوسطية والتسامح وتكريم الإنسان والتعايش مع الغير ونبذ العدوان والتطرف والزعامة بإسم الدين وفي ضوء هذه التعاليم السمحة شيد أسلافنا حضارة إسلامية ودولة مغربية مستقلة عن الخلافة المشرقية متميزة بالعمل في ظل وحدة إمارة المؤمنين وبالسماحة الدينية وبوحدة المذهب المالكي.

فقد تمسك المغاربة على الدوام بقواعد المذهب المالكي المتسم بالمرونة في الأخذ بمقاصد الشريعة والإنفتاح على الواقع وعملوا على إغنائه بإجتهاداتهم، مؤكدين ملاءمة إعتداله لروح الشخصية المغربية المتفاعلة مع الثقافات والحضارات.

فهل الشعب المغربي القوي بوحدته المذهبية الدينية وبأصالته الحضارية بحاجة اليوم إلى إستيراد مذاهب دينية أجنبية عن تقاليده.

إننا لن نقبل ذلك لأن هذه المذاهب منافية للهوية المغربية المتميزة. وسنتصدى لمن يروج لأي مذهب دخيل على شعبنا بقوة ما تقتضيه أمانة الحفاظ على الوحدة المذهبية للمغاربة، مؤكدين بذلك حرصنا على صيانة إختيارنا لوحدة المذهب المالكي في إحترام لمذاهب الغير لأن لكل شعب خصوصياته وإختياراته.

ولقيام الإسلام على الدعوة للسلم والأمن والوئام، فقد أدرك المغاربة أن الجهاد في أسمى معانيه هو جهاد ضد النفس الأمارة بالسوء وضد الفتنة، كما أنه إجتهاد وتنافس في العمل الصالح.

وقد تم تحديث هذا الإلتزام الديني والتاريخي المستمر طبقا للبيعة الشرعية بتعاقد سياسي دستوري عصري أجمعت الأمة من خلاله على إعتبار الإسلام دين الدولة والملك أميرا للمؤمنين.

فهل يقبل المغاربة المتشبثون بهذه المقومات الحضارية والدستورية الراسخة أن تأتي شرذمة من الخوارج عن الشرع والقانون لتضليلهم بإسم الدين؟

كلا بل أقول بلسانك شعبي العزيز، إننا لن نقبل أبدا إتخاذ الإسلام مطية للزعامة بإسم الدين أو القيام بأعمال الإرهاب وتمزيق الوحدة المذهبية للأمة والتكفير وسفك الدماء.

وبنفس القوة فإننا نؤكد أن علاقة الدولة بالدين محسومة في بلادنا في ظل تنصيص الدستور على أن المملكة المغربية دولة إسلامية. وأن الملك أمير المؤمنين مؤتمن على حماية الدين وضمان الحريات بما فيها حرية ممارسة شعائر الأديان السماوية الأخرى.

وبإعتبار أمير المؤمنين مرجعية دينية وحيدة للأمة المغربية فلا مجال لوجود أحزاب أو جماعات تحتكر لنفسها التحدث بإسم الإسلام أو الوصاية عليه. فالوظائف الدينية هي من إختصاص الإمامة العظمى المنوطة بنا بمساعدة مجلس أعلى ومجالس إقليمية للعلماء نحن مقبلون على تأهيلها وتجديدها وتفعيل أساليب عملها.

وبهذا المنظور المتنور لمرجعيتنا الدينية يتكامل الإسلام مع الحداثة مشكلا رافدا أساسيا من روافد المرجعية الكونية، منسجما مع دعامتها الكبرى ألا وهي الديمقراطية التي جعلناها عماد الملكية الدستورية المغربية وخيارا لا رجعة فيه.

ولأن الإنتقال الديمقراطي طريق شاق وطويل يقتضي توفير مناخ الإستقرار والإلتزام واليقظة، فإن أول شرط لتحقيق ذلك هو الدولة القوية بسيادة القانون القادرة على ضمان أمن الأشخاص والممتلكات والتصدي لمن يستغلون توسيع فضاء الحريات للنيل من سلطة الدولة.

وإذا كنا معتزين بما حققناه من مكتسبات وإجماع حول ثوابت الأمة، فإن الوحدة الترابية التي جعلناها من مقدساتنا وإخترنا الحل السياسي التفاوضي لإنهاء النزاع المفتعل حولها، تقتضي منا الإستمرار في اليقظة والتعبئة حولها بإعتبارها جزءا لا يتجزأ من كيان المغرب وهويته.

وعلاوة على الإجماع حول الثوابت والتوافق على حد أدنى من القواعد فإن ترسيخ الديمقراطية لن يكتمل إلا بوجود أحزاب سياسية قوية.

وماذا عسى أن تكون قوة الأحزاب، إذا لم تنهض بدورها الفاعل في تأطير المواطنين وتمثيلهم وفي مقدمتهم شباب الأمة والعمل على تعزيز سلطة الدولة وتوفير مناخ الثقة في المؤسسات.

وكيف السبيل إلى تحصين مشهدنا السياسي من وجود هيآت قائمة على تقسيم المجتمع إلى طوائف دينية أو عرقية وأخرى لا هم لها إلا الأغراض الإنتخابوية بدل التنافس على البرامج الملموسة وتكوين النخب الواعية المسؤولة.

إن إنشغالنا الصادق بإعادة الإعتبار للعمل السياسي بمعناه النبيل يجعلنا نجدد التأكيد على وجوب التعجيل بإقرار قانون خاص بالأحزاب، تجسيدا لحرصنا الأكيد على تمكينها من الوسائل الناجعة لتفعيل دورها على الوجه الأكمل.

ويتعين على هذا القانون أن يتوخى تقوية دور الأحزاب في تأطير وتمثيل المواطنين كافة بمنع تكوينها على أساس ديني أو عرقي أو لغوي أو جهوي، كما يجب تمكينها من التمويل العمومي لأنشطتها بكل شفافية بما يكفل قربها من الإنشغالات الحقيقية للمواطنين، وإقتراح البرامج الواقعية والحلول الملموسة لمشاكلهم وتعبئتهم في كل القضايا محلية كانت أو وطنية في تكامل وإنسجام مع منظمات المجتمع المدني.

وفي الوقت الذي تخوض فيه بلادنا إستحقاقات إنتخابية، وفي مقدمتها إنتخاب مختلف مجالس الجماعات المحلية، فإن أمام أحزابنا السياسية فرصة مواتية لتجسيد المسؤولية الوطنية في إيجاد مؤسسات قادرة على تحقيق الجانب التنموي والتحديثي لنموذجنا المجتمعي الوطني، وهذا ما يريده الشعب المغربي الذي لم يعد يقبل ركوب بعض الهيآت في المواسم الإنتخابية لمواضيع أو شعارات لا

تسمو ولا تغني من جوع، وليس مستعدا لرهن التحديات الحقيقية لحاضره ومستقبله بشعارات ماضوية.

لقد مكنت سيخنا للمسار الإنتخابي من بلوغ بلادنا مرحلة النظام الديمقراطي المعتاد في إجراء كل إقتراع في موعده القانوني، وإنهاء إنشغال الطبقة السياسية فقط بالمواعيد الإنتخابية.

بيد إن هذا التقدم سيظل شكليا إذا لم يتم تحصينه بحسم الإشكال العميق التالي: هل سنتعامل مع الإنتخابات على أهميتها كلحظة عادية في حياة الأمة لإعطاء المؤسسات دما جديدا ونفسا قويا، أم سنتمادى في النظر إلى الإنتخاب على أنه المعركة الوحيدة الحاسمة؟

وهل سنستمر في تأجيل البت في القضايا المهمة للأمة إلى ما بعد إجراء الإنتخاب، أو تعليق إنجاز مشاريع الإصلاح الكبرى بدعوى قرب الإقتراع؟

إن عدم الحسم في هذا الإشكال يضر بالديمقراطية ويغذي إدعاء خصومها بأنها عرقلة للتنمية. لذلك فإن إلتزامي بالمصالح العليا للوطن والمواطنين وما يقتضيه من حرص على إستمرار تحقيق مشاريع الإصلاح الكبرى يجعلني أقول بإسمك: إني لن أقبل تأخير إنجاز أي إصلاح وطني بدعوى إنتظار إجراء الإنتخاب أو ترضية فئة أو هيأة خارجة عن الإجماع أو التوافق أو الأغلبية.

ما أؤكد أنه مثلما نحن في دولة ديمقراطية تعتز بإجراء الإنتخابات في موعدها القانوني، فإننا أمة عازمة على رفع تحديات التنمية بمشاريع حيوية لا تقبل التردد ولا الإنتظار.

لقد إنقضى وقت إصطناع الأعذار أو الإختفاء خلف الإعتبارات الإنتخابوية لعدم تحمل المسؤولية. فالديمقراطية الحقة لا تكتمل إلا في ظل الإلتزام بمقومات الحكم القويم، وفي مقدمتها ما يتطلبه من حزم وإقدام ومثابرة على مواصلة الإصلاحات الضرورية.

شعبي العزيز،

لقد إنصب حرصنا الأول منذ إعتلينا العرش على إعطاء روح جديدة للدولة المغربية الحديثة التي أرسى أركانها العتيدة، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني قدس الله روحه.

وفي هذا الصدد، أولينا البعد الإجتماعي والإقتصادي مكانة الصدارة في السياسات العمومية بتركيز الجهود على المشاريع الأساسية للقضاء على أحياء الصفيح بتوفير السكن اللائق وتحقيق التنمية البشرية بالتعليم النافع، وإيجاد التشغيل المنتج بتحفيز الإستثمار وتحرير المبادرات الخلاقة للثروة وتقوية التماسك الإجتماعي بتفعيل التضامن.

وتلكم هي المرتكزات الأساسية لمشروعنا التنموي، التي جعلنا منها أسبقيات المرحلة الحالية. وقد سطرنا أهدافها ضمن إستراتيجية متكاملة محملين الحكومة وكل الفاعلين العموميين والخواص أمانة تجسيدها في برامج ملموسة محددة الوسائل والآجال والمسؤوليات.

فهل كانت المنجزات في مستوى الإستجابة لوضوح التوجهات وأهمية الرهانات والنهوض الكامل بالمسؤوليات ؟

وإذا إقتصرنا على مجال محاربة السكن غير اللائق ومع إدراكنا لمدى الصعوبات وتقديرنا للمشاريع المحققة أو المبرمجة، فإننا كنا ننتظر أن تكون حصيلة المنجزات في مستوى جسامة التحديات.

لقد دق خطابنا لعشرين خلت 2001 ناقوس الخطر منبها إلى خطورة إنتشار السكن الصفيحي والعشوائي لما له من أثر سلبي على كرامة المواطن، وما يشكله من تهديد لتماسك النسيج الإجتماعي، داعيا إلى إعتماد برنامج وطني تضامني مضبوط المسؤوليات. وبعد سنتين وبدل أن أعاين خلال زياراتي التفقدية لأقاليم المملكة القضاء التدريجي على السكن الصفيحي ألاحظ بمرارة إنتشاره في عدة مدن، بل إن أحياء صفيحية قد ظهرت وتضخمت لتصبح مدنا عشوائية قائمة الذات.

ومثل هذا البناء العشوائي لم ينزل من السماء ولم ينتشر في الأرض بين عشية وضحاها، بل إن الكل مسؤول عنه. وذلكم إنطلاقا من المواطن الذي يدفع اليوم رشوة لمسؤول قد يأتي غدا بالجرافة ليهدم «براكته» أمامه إلى مختلف السلطات العمومية والجماعات المحلية المتهاونة في محاربة إنتشار مدن الصفيح بدل التشجيع على توفير السكن اللائق. فهل يجوز والحالة هذه إعتبار ذلك قدرا محتوما؟.

إن تشبعنا بالروح الإيجابية يجعلنا نعتبر أن الوضعية وإن كانت مقلقة فإنها غير ميؤوس منها إذا تجندنا لمعالجتها بكل إستعجال وحزم، وإلا فقدنا التحكم فيها تاركين مدننا تتحول إلى بؤر للإقصاء والإنغلاق والحقد والتواكل بدل أن تكون فضاءات للتضامن الإجتماعي والإنتاج الإقتصادي والإزدهار العمراني والإنفتاح الحضاري.

وهذا ما لا أرضاه لبلدي وشعبي الذي أتولى أمانة قيادته ضمن ملكية تستمد قوتها من تجذرها وقربها من الشعب. ولذلك أحرص على تفقد أحوالك ميدانيا طول السنة في مختلف الجهات لتحفيز المبادرات وتفعيل مشاريع التنمية.

وقد إكتفيت لحد الآن بتوجيه السلطات العمومية والمنتخبة كل في نطاق إختصاصه لينهضوا بمهامهم كاملة عن قرب، لأنه لا يمكن لملك البلاد أن يقوم بعمل الوزير أو العامل أو رئيس جماعة محلية. ولأني حريص على ممارسة كل سلطة لصلاحياتها بروح المسؤولية والفعالية.

ونهوضا بالأمانة العظمى، فإني لن أسمح بالتهاون في القيام بالشأن العام، بحيث سأحرص على تفعيل كل أشكال المراقبة الصارمة والمحاسبة الحازمة، لأنه إذا كان كل منا راعيا ومسؤولا عن رعيته، فإن خديمك الأول راع لهذه الأمة ومؤتمن على شؤونها العامة.

وإستشعارا للأهمية القصوى للتعليم النافع في تحرير العقل وترسيخ روح المواطنة لدى ناشئتنا وتأهيلها لخوض تحديات التنمية والعولمة ومجتمع المعرفة والإتصال، كانت مصادقتنا على الميثاق الوطني للتربية والتكوين أول القرارات الإستراتيجية التي إتخذناها مبوئين تفعيله مكانة الأسبقية الثانية لهذه العشرية بعد القضية المقدسة لوحدتنا الترابية.

وعلى الرغم من الخطوات الموفقة التي قطعناها في هذا الورش الحيوي الصعب بعد مضي ثلاث سنوات على الشروع فيه، فإن غلبة الجانب الكمي فيها وعدم الإقدام على ما يتطلبه الإصلاح العميق من قرارات جريئة وشجاعة تمس جوهر

نظام التربية والتكوين يجعلنا نقول بإسم الأمة كفى من نظام تعليمي ينتج البطالة والإنغلاق.

وإذا كان تحرير كل المغاربة من الفقر المادي يتطلب جهودا لعدة أجيال، فإن بالإمكان تحريرهم في أمد منظور من الجهل والأمية الفكرية والإنغلاق وغيرها من الفقر المعنوي الذي هو أسوأ أحوال التخلف. ولن يتأتى لنا ذلك إلا بالإصلاح النوعي لنظام التعليم وخصوصا البرامج والمناهج التي يتعين تنصيب اللجنة الدائمة الخاصة بها المنصوص عليها في الميثاق. ويجب على هذه اللجنة الإنكباب على تجديد هذه البرامج والمناهج، إبتداء من الدخول المدرسي لسنة 2003 بالسرعة والفعالية الكفيلة بتحقيق هذا الإصلاح. بحيث ينبغي ألا يحل الموسم الدراسي لسنة 2004 إلا وقد نجحنا في رفع هذا التحدي بالشروع في تلقين ناشئتنا تعليما حديثا وجيدا وتربية سليمة وصالحة.

لقد بذلت الدولة مجهودا كبيرا لتحسين الأوضاع الإجتماعية لنساء التعليم ورجاله وتحفيزهم على الإنخراط القوي في تفعيله. وإننا لنناشد الأسرة التعليمية الإلتزام بالأمانة الملقاة على عاتقها في التربية السليمة لفلذات أكبادنا بروح التجرد وإستحضار جسامة المسؤولية عن أعظم إستثمار نخوضه ألا وهو الإستثمار في تأهيل الطاقات الشابة المورد المستقبلي للأمة.

ونظرا لأهمية الجوانب التربوية والثقافية في النهضة الشاملة، فإننا نؤكد على الدور الحيوي للجامعة وللنخبة الفكرية الوطنية في ترسيخ الحداثة بإعتبارها قيمة مضافة لرصيدنا الحضاري، وفي تنشئة شبابنا على التشبع بالوطنية الملتزمة.

وفي هذا الصدد فإننا ندعو المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان، الذي يعبر عن مختلف مشارب الأمة إلى وضع مشروع ميثاق وطني لحقوق المواطن وواجباته، وكذا الإنكباب على إعداد الإقتراحات اللازمة لسد الفراغات التشريعية في مجال محاربة كل أشكال العنصرية والكراهية والعنف.

وبذلكم نجسد ما نتوخاه من تعميق لمواطنة عصرية وفية لهويتنا تنهض بها أسرة متماسكة وإعلام مسؤول نحن عازمون على تأهيلهما لذلك من خلال المضي قدما في الإصلاح الجوهري لمدونة الأسرة ولمشهدنا الإعلامي.

ولأن بلدنا يعرف إنتقالا شموليا يتطلب تعزيز قدرات الرصد والتدبر والتوقع، فقد قررنا إحداث معهد ملكي للدراسات الإستراتيجية ينكب على هذه المهام الحيوية للتحكم والتفاعل مع التحولات العميقة الداخلية والخارجية.

شعبي العزيز،

إن ديمقراطيتنا ستظل هشة إذا لم تقم على إدارة فعالة وقضاء عادل وعلى إقتصاد منتج للثروات الموفرة لفرص الشغل النافع لشبابنا.

وإننا لمطالبون بذل المزيد من الجهود لإنجاز الإصلاحات اللازمة في هذا الشأن في نطاق إعتماد مقاربة شمولية تتبوأ التنمية الإقتصادية مكانة الصدارة فيها من خلال مشاريع إستراتيجية مثل المشروع الكبير لصنجة المتوسط.

ولتحقيق ذلك فليس أمامنا إلا مواصلة تحديث وظائف الدولة في توفير مناخ الثقة والإستقرار وضمان سيادة القانون والحرص على مهام الضبط والتقويم وتعبئة الطاقات. كما أنه لا مناص لنا من تحفيز الإستثمار والمبادرة الخاصة بالمزيد

من تحرير الإقتصاد وإنفتاحه وتأهيله لكسب رهانات الشراكة ورفع تحديات الإنتاجية والتنافسية والتفاعل الإيجابي مع العولمة.

شعبي العزيز،

لقد أظهر التضامن الدولي الواسع مع بلادنا أثر الجرائم الإرهابية، التي إستهدفتها مدى المكانة البارزة التي يحظى بها المغرب لدى المجموعة الدولية بإعتباره نموذجا متميزا للإنتقال الديمقراطي الرزين وقطبا جهويا مشهودا له بالتمسك بفضائل الحوار والتفاوض والإعتدال والتسامح، وفاعلا قويا في دعم الأمن والسلام والشرعية والوفاء بإلتزاماته الدولية.

ومثلما يجسد التوافد الهائل لرعايانا الأعزاء المقيمين بالخارج على وطنهم تعلقهم الراسخ ببلدهم، فإن إرتفاع حجم الإستثمارات الخارجية والداخلية وإستمرار وفود السياح على المغرب بوصفه وجهة سياحية آمنة وجذابة يؤكد الثقة العميقة في حاضره الواثق المعطاء ومستقبله المشرق الواعد.

وكما عبرنا بإلتزامنا بنموذجنا الديمقراطي عن تصدينا الجماعي للإرهاب والإنغلاق، فإننا مدعوون لترسيخ مكانة بلادنا البارزة بمواصلة التفاعل الإيجابي مع التحولات المتسارعة والمتشابكة للعولمة.

وقد حرصنا على أن يستفيد المغرب من الفرص التي يتيحها هذا الواقع العالمي الجديد، ويتفادى آثاره السلبية المحتملة من خلال جعل سياستنا الخارجية تعمل وفق المنظور الإستراتيجي للأمن الشمولي، الذي تنصهر فيه مختلف الإهتمامات والأبعاد السياسية والإقتصادية والثقافية والإنسانية والبيئة، إضافة لتسوية النزاعات التقليدية.

وإلتزاما بهذا المنظور، دعونا إلى دبلوماسية جريئة ونافذة، جاعلين من الجوار والتضامن والشراكة التوجهات الأساسية لعملها الفعال.

ومن هذا المنطلق، فإننا حريصون على تمتين علاقات بلدنا مع جيرانه الأقربين وفي مقدمتهم أشقاءنا في الإتحاد المغاربي، الذي لا سبيل إلى بنائه على أساس سليم إلا بإيجاد حل سياسي ونهائي للنزاع المفتعل حول أقاليمنا الجنوبية في إطار سيادتنا الوطنية ووحدتنا الترابية. وكيفما كان الحال فإننا نؤكد أن المغرب قد طوى على الصعيد الداخلي إسترجاعه المشروع للأقاليم الجنوبية، وأنه معبأ بكل قواه للدفاع عن وحدته الترابية، كما أنه يؤكد إستمرار تجاوبه مع كل الإرادات الحسنة والمبادرات التوافقية المنصفة للطي النهائي للمشكل المفتعل حولها.

كما نولي عناية خاصة لجوارنا الأورو متوسطي بالإسهام في التفعيل الأمثل لمسار برشلونة تجسيدا للأمن الشامل بمختلف أبعاده، معربين عن تقديرنا العميق لتجاوب شركائنا في الإتحاد الأوربي مع تطلعنا لإقامة علاقة متقدمة معه أقل من العضوية وأكثر من الشراكة.

أما التضامن فيشمل مواصلة دعمنا لقضايا أمتنا العربية والإسلامية وفي طليعتها القضية العادلة للشعب الفلسطيني الشقيق والإلتزام الدائم بإقامة سلام عادل وشامل بالشرق الأوسط على أساس مقررات الشرعية الدولية ومبادرات وإلتزامات الأطراف المعنية خاصة منها «خريطة الطريق» للرباعي الدولي ومبادرة السلام العربية لقمة بيروت.

كما أن تجاوز عقود من السلبيات والإحباطات لن يتحقق إلا بإعادة توجيه التضامن العربي نحو الإندماج الإقتصاديوفق إعلان أكادير، وإقامة نظام عربي جديد ومتماسك. وبنفس الروح التضامنية سنواصل دعم مسار التنمية المستديمة والمساهمة في إخماد بؤر الصراع بإتخاذ مبادرات المصالحة لإحلال السلام في القارة الإفريقية، تأكيدا لإنتمائنا العريق إليها أو على صعيد بلدان الجنوب، نهوضا بإلتزامنا كرئيس لمجموعة السبعة والسبعين زائد الصين بإقامة علاقات إقتصادية دولية متوازنة ومنصفة لها.

أما الشراكة التي نحرص على توسيع مجالها الإقتصادي النوعي، فينبغي أن تشكل توجها فعالا لدبلوماسيتنا سواء مع بلدان الجوار والتضامن أو مع الدول التي نتطلع لإقامة شراكة معها، وفي طليعتها فضلا عن أصدقائنا في الإتحاد الأوربي وفيدرالية روسيا والولايات المتحدة الأمريكية التي نعبر عن إرتياحنا الكبير للتقدم الذي أحرزه مسار إبرام إتفاقية للتبادل الحر معها.

شعبي العزيز،

إذا كانت قوى الشر والظلام قد إستهدفت ضرب إنفتاح المغرب والمساس بنظامه الديمقراطي وتقاليده العريقة في التسامح الديني، فإن أعمالها الإجرامية لم تنل مطلقا من عزيمتك الصلبة في تحدي الصعاب. وسترمي بها ذاكرة الشعب المغربي الحافلة بالأمجاد إلى مهملات التاريخ بعد إستخلاص كل العبر منها. وفي مقدمة تلكم العبر إلتحام العرش بالشعب الذي يتجلى مداه في

الشدائد والمسرات. وهذا ما أكدته شعبي العزيز، بفرحتك العارمة بإزدياد ولي عهدنا صاحب السمو الملكي الأمير مولاي الحسن، ضاربا أروع الأمثلة على تشبثك الراسخ بنظامك الملكي الدستوري وعلى الإلتحام المكين بين العرش والشعب، الذي هو من نعم الله الكبرى على هذا البلد الأمين.

وهو ما جعل أسرتنا الملكية تعيش في قلب الشعب المغربي مثلما يعيش الشعب المغربي في قلب هذه الأسرة، ولاسيما في وجدان خديمك الأول ملكك الضامن لدوام الدولة وإستمرارها المؤتمن على سيادتها الساهر على أمنك وإستقرارك وتقدمك.

والله العلي القدير ندعو أن يجعلنا على هدي أسلافنا الميامين في حرصهم على صيانة وحدة المغرب وحريات أبنائه وأمنهم وكرامتهم وفي طليعتهم جدنا ووالدنا المنعمان الملكان محمد الخامس والحسن الثاني قدس الله روحيهما. كما نترحم على شهدائنا الأبرار الذين بذلوا أرواحهم في سبيل أن يعيش المغاربة في وطن حر موحد وراء قيادته الساهرة على عزته وإزدهاره.

ويطيب لنا في هذا اليوم الأغر، أن نشيد بما تتحلى به قواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية من يقظة وتعبئة في سبيل الحفاظ على الأمن والإستقرار ولا سيما تلك المرابطة في أقاليمنا الجنوبية. ونجدد بهذه المناسبة الغالية تأكيد عزمنا الراسخ على تمكينها جميعا من الوسائل المادية والبشرية والقانونية للقيام بواجبها على الوجه المطلوب في حفظ الحوزة الترابية وأمن الأشخاص والممتلكات.

كما نسأله تعالى أن يديم الأواصر المتينة الجامعة بيني وبينك رصيدا لا ينفد، يعبئ طاقاتك في المسيرة التي تخوضها بقيادتنا للبناء الجماعي لمغرب الوحدة والديمقراطية والتقدم، ضارعا إليه جلت قدرته أن يصلح لي ولكم أبناءنا وبناتنا ويعيننا على أن نوفر لهم مستقبلا أفضل «أن أريد إلا الإصلاح ما إستطعت وما توفيقي إلا بالله» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى ال50 لثورة الملك والشعب

الرباط، 20 غشت 2003

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

منذ خمسين سنة خلت وفي هذه القبة التاريخية للعرش إنطلقت ثورة جدنا المنعم الملك محمد الخامس قدس الله روحه بتحديه جبروت الإستعمار، وإيثاره التضحية بالعرش والمنفى مع أسرته الشريفة في سبيل إستقلال المغرب لتنطلع إثرها شرارة ثورة الشعب فداء لملكه الشرعي ورمز سيادته.

وبعد مضي سنتين، حققت هذه الثورة المظفرة نهاية عهد الحجر والحماية وبزوغ فجر الحرية والإستقلال ودخلت سجل الخلود، ليس كحدث تاريخي عابر وإنما كمذهب متكامل لإسترجاع السيادة وإرساء الملكية الدستورية الديمقراطية والقضاء على التخلف والجهل والإنغلاق.

وعلى هدي هذه الثورة المجيدة أرست الإرادة المشتركة للأمة، ولجدنا ووالدنا المنعمين جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني قدس الله روحيهما قواعد دولة حديثة، نقوم اليوم بتوطيد دعائمها الإقتصادية والإجتماعية.

كما شكلت هذه الملحمة التاريخية التي صنعها جيل 20 غشت 1953 مدرسة للوطنية المغربية الحقة للدفاع عن الوحدة الوطنية والترابية والمذهبية في إطار الإلتحام المكين بين الشعب والعرش، الذي كان السد المنيع في وجه كل المؤامرات والرافعة القوية لكل التحديات.

وعلى مدى نصف قرن من الزمن تواصلت هذه الثورة الدائمة بما ساهم به كل مغربي ومغربية بعمله اليومي الدؤوب كل من موقعه في أسرته ومدرسته ومهنته وجمعيته في بناء دولة موحدة عصرية. وإذا كان تقدم الأمم لا يقاس بالأحداث العابرة، وإنما بالأطوار التاريخية المتلاحقة التي يعطي فيها كل جيل أفضل ما يمكن إنجازه للجيل اللاحق. فهل قام كل منا بما يلزم لجعل الشباب الذي نحتفل بعيده متشبعا بروح ثورة الملك والشعب بإعتبارها تضحية من أجل الوطن لا تضحية به. وهل يحاسب كل واحد ضميره في كل وقت وحين ماذا أعطيت لوطني بدل أن يتشكى بكل أنانية كم أخذت من وطني؟

وحتى لايقع شبابنا في إختزال أبطال المقاومة في أسماء شوارع بوسط المدينة، فإن على المغاربة جميعا أن يظلوا أوفياء لروح 20 غشت في التشبث بقيم الوطنية وتربية أبنائهم على حب الوطن الذي جعله ديننا الحنيف من مقومات الإيمان. ولن نبلغ ذلك إلا بترجمة الوطنية إلى مواطنة ونقل الوعي الوطني من مجرد حب للوطن إلى إلتزام فعلي بالمساهمة في بناء مغرب يعتز المغاربة بالإنتماء إليه.

لقد حققت ثورة الملك والشعب إستقلال المغرب وبناء دولته العصرية. بيد أن صيانة وحدتنا الترابية يظل أمانة تلزمنا بالتعبئة الشاملة واليقظة المستمرة، والتحرك الفعال من أجل الطي النهائي للنزاع المفتعل من قبل خصوم مغربية

الصحراء المتماديز في معاكستهم لها بحقد وعداء إلى حد كشف قناعهم عن كونهم الخصم الحقيقي الذي تمتد أطماعه من الهيمنة الكاملة على أقاليمنا الجنوبية، من خلال بيادق الإنفصاليين إلى طرح التقسيم الذي يؤدي لا محالة إلى بلقنة المنطقة برمتها، بدل العمل الصادق على بناء إتحاد مغاربي قوي على أسس سليمة.

وفي مواجهة هذا الموقف العدائي الذي لم يفتأ يعاكس كل الحلول التوافقية التفاوضية المنصفة، ويروج بدلا عنها لحلول ملغومة، فإن المغرب المتواجد على صحرائه القوي بإجماعه المقدس حولها المعتز بمساندة أشقائه وأصدقائه المدركين لعدالة قضيته، يؤكد بلسان خديمك الأول حفيد محمد الخامس بطل التحرير ووارث سر الحسن الثاني مبدع المسيرة الخضراء رحمهما الله، أننا جميعا مجندون بما يرمز إليه هذا اليوم الخالد من إلتحام بين العرش والشعب للدفاع عن وحدتنا الترابية مهما كلفت من تضحيات ومهما كانت المناورات والمؤامرات.

ولشعبي العزيز، أجدد التأكيد بأن المعركة الحقيقية ليست بين أفراد وفئات أو أحزاب وجمعيات، وأن الخلافات بشأن تدبير الشأن العام لا يجب أن تنسينا بأن معركتنا المصيرية الحاسمة هي الدفاع بكل إستماتة لصد كل تهديد أو خطر أو تآمر يستهدف النيل من وحدتنا الترابية.

وبخصوم وحدتنا الترابية أؤكد بإسمك شعبي العزيز، أن الديمقراطية التي هي نهجنا المتميز للتدبير الحضاري لقضايانا الوطنية هي على خلاف ما يعتقده هؤلاء الخصوم من دعائم تقوية الجبهة الداخلية وقوام وحدة صفنا، والخيار الأنسب للطي النهائي لهذا المشكل المفتعل الذي يظل المغرب منفتحا على كل حوار بناء وصريح لحله، في إطار الحفاظ على وحدتنا الترابية وسيادتنا الوطنية التي لن نقبل أبدا وأقول أبدا أي مساومة عليها.

وبنفس الإيمان والعزيمة، فإن خديمك الأول يدعوك شعبي الوفي إلى الإنخراط الفعال في ثورة جديدة للملك والشعب إنطلاقا من المرجعيات والأهداف الطموحة، التي حددناها في خطاب العرش غايتها المثلى تشييد دولة ديمقراطية فعالة محصنة من كل أشكال التكفير الديني أو الإقصاء السياسي وبناء إقتصاد متحرر منتج للثروات والتشغيل ومجتمع متضامن ونهضة فكرية منفتحة على روح العصر وملتزمة بالهوية المغربية.

وقد إرتأينا أن يكون أفضل تعبير عن الوفاء لروح ثورة الملك والشعب في عيدها الذهبي، وخير منطلق لمواصلتها تجسيد إرادتنا الراسخة لإنصاف المرأة المغربية، التي لا قوام للديمقراطية وحقوق الإنسان بدون رفع كل أشكال الحيف عنها وتكريمها المستحق.

ولذلك أصدرنا تعليماتنا السامية إلى اللجنة الإستشارية المكلفة بمراجعة مدونة الأحوال الشخصية كي تنهي أعمالها خلال شهر شتنبر المقبل وترفع إلى جلالتنا حصيلة أشغالها.

وسنتولى بصفتنا أميرا للمؤمنين والممثل الأسمى للأمة، إطلاعك شعبي الأبي بما إستقر عليه نظرنا السديد في شأن مشروع المراجعة الشاملة للمدونة الجديدة للأسرة، وذلك في مناسبة قريبة إن شاء الله.

وفي منعطف حضاري عالمي إهتزت فيه اليقينيات والمرتكزات، تنتظرنا معركة صعبة ضد الذات لتحصينها من الإنسياق إلى ركوب الأجوبة السهلة عن الأسئلة الصعبة والمزايدة الديماغوجية. فمعركتنا الحقيقية هي التعبئة لإنجاز مشاريع الإصلاح الشاقة بروح الإجتهاد والتطور.

ولن يتأتى لنا ذلك إلا بالتمسك بالثوابت الراسخة للأمة بإعتبارها مصدر قوة الهوية المغربية المتميزة، وتعميق روح المبادرة والإنتاج والتصدي بحزم ووعي لكل من يركب الفتنة والتضليل والإنغلاق لمصادرة مستقبل الأمة وتقدمها.

وإذا كنا قد طوينا بفضل تطورنا الديمقراطي صفحة تصحيح صورة المغرب بالخارج، فإن علينا بنفس العزم تصحيح صورة المغربي عن بلده بترسيخ ثقافة المواطنة التي تجعله يعتز بمكاسبه عاملا على تصحيح مكامن الإختلال أو السلبيات بمشاريع إصلاحية ملموسة بدل زرع ثقافة التشكيك والعدمية.

وفي هذا السياق وعلاوة على برامج التنشئة على حقوق وواجبات الإنسان، فقد أصدرنا توجيهاتنا السامية إلى حكومة جلالتنا وخاصة وزراء التعليم كي يكون عماد هذه البرامج تلقين أطفالنا وشبابنا التربية الوطنية والأخلاقية، كما تشبع بها جيلنا ولاسيما منها التعلق بمقدسات الوطن والغيرة القوية على سمعته.

ومثلما كانت السبعة والعشرون شهرا التي قضاها جدنا المنعم والأسرة الملكية الشريفة في المنفى ذروة التضحية والإلتحام بين العرش والشعب من أجل سيادة المغرب ووحدته وتحرره، فلنجعل من نفس المدة التي تفصلنا عن إحياء الذكرى الخمسينية للإستقلال فترة حافلة بالعمل الجاد وتعبئة الشباب لتحصين وحدتنا الترابية ومكاسبنا الديمقراطية وإستدراك ما تأخر من مشاريعنا الإنمائية وترسيخ مكانة المغرب في محيطه الجهوي والدولي.

كما أن علينا أن نجعل من هذه الذكرى الذهبية للإستقلال وقفة تاريخية لتقييم الأشواط التي قطعتها بلادنا على درب التنمية البشرية، خلال نصف قرن بنجاحاتها وصعوباتها وطموحاتها. مستخلصين العبر من إختيارات هذه المرحلة التاريخية والمنعطفات الكبرى التي ميزتها، مستهدفين من ذلك ترسيخ توجهاتنا المستقبلية على المدى البعيد بكل ثقة ووضوح، مبرزين بكل تجرد وإنصاف الجهود الجبارة التي بذلت لوضع المغرب على سكة بناء الدولة الحديثة.

وذلكم خير وفاء للذكرى الخالدة لصانعي إستقلال الوطن وأكبر محفز على مضاعفة الجهود لمواصلة بناء المغرب القوي، وما ذلكم بعزيز على عزائم شبابنا المتشبع بالوطنية التاريخية الملتزم بالمواطنة الديمقراطية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى من السنة الثانية
من الولاية التشريعية السابعة

الرباط، 10 أكتوبر 2003

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة، البرلمانيين المحترمين،

إننا بإفتتاح هذه الدورة البرلمانية نستكمل تجديد المؤسسات الدستورية، مجسدين إرادتنا الملكية الراسخة في إعطاء المسار الديمقراطي طريقه القويم كخيار لا رجعة فيه مهما تكن دقة التحديات الوطنية والدولية.

وإذا كنا معتزين بإنجاز هذه النقلة النوعية فهل معنى ذلك أننا بلغنا الكمال الذي نتوخاه؟ لقد أكدنا مرارا ألا ديمقراطية بدون ديمقراطيين، وأن الديمقراطية طريق شاق وطويل وليست ميدانا صوريا لحرب المواقع. بل هي مواطنة ملتزمة وممارسة لا محيد عنها لحسن تدبير الشأن العام ولا سيما المحلي منه. ولا يمكن تحصينها، إلا بترسيخ ثقافة المواطنة المنوطة بالأحزاب السياسية وهيئات المجتمع المدني، وبتحسين الأحوال المعيشية للمواطن حتى يلمسها في واقعه اليومي.

وكيفما كان تركيب المجالس المنتخبة، فإننا لن نكف عن طرح السؤال الجوهري، هل يعد الإنتخاب غاية في حد ذاته ونهاية المطاف؟ كلا فإن إحترام الإرادة

الشعبية يقتضي نبذ عقلية ديمقراطية المقاعد، والإلتزام بفضيلة ديمقراطية التنمية.

وفي أفق إستخلاص كل العبر من إنتخاب المجالس التمثيلية وإستيفاء شروط عقلنتها، فإننا نكتفي اليوم بوقفة خاصة عند تجديد إنتخاب الجماعات المحلية التي تجسد ديمقراطية القرب والمشاركة والقاعدة الصلبة لمجلس المستشارين.

وإننا لننتظر من الجماعات المحلية طي صفحة المنافسة الإنتخابية العابرة، وفتح الأوراش الحيوية للعمل الجماعي دون إستسلام لصعوبة التحديات بوضع مخططات للتنمية المحلية لإنجاز أسبقيات السكن اللائق والإستثمار المنشود والتشغيل المنتج والتعليم النافع وتوفير العيش الكريم. وهذه هي محفزات المواطنين الذين يجب إشراكهم الفعلي والمتواصل في تحقيق المشاريع التنموية المستجيبة لإنشغالاتهم الحقيقية. وتلكم سبيلكم لإعادة الإعتبار للديمقراطية المحلية بما هي تواصل دائم مع المواطنين وليست مجرد لحظة إنتخابية موسمية.

ومع تهانئنا للمنتخبين الجدد وإعتزازنا بإرتفاع نسبة الشباب الأكثر تأهيلا، فإن التمثيل الضعيف للنساء في الجماعات المحلية يجعلنا نتساءل إلى متى سنتستمر في اللجوء إلى التمييز الإيجابي القانوني لضمان مشاركة واسعة للمرأة في المؤسسات؟ لا ريب أن الأمر يتطلب نهضة شاملة وتحولا عميقا في العقليات البالية والوعي الجماعي وفتح المجال أمام المرأة بما يناسب إنخراطها في كل مجالات الحياة الوطنية لما أبانت عنه من جدارة وإستقامة وتفان في خدمة الصالح العام.

«وإن تكليفنا للسلطات العمومية بدعم الجماعات المحلية لا يعادله إلا تأكيدنا على وجوب إلتزام هذه السلطات باليقظة والحزم والمراقبة الدائمة لنهوض المجالس المنتخبة على الوجه الأكمل بصلاحياتها الواسعة طبقا للقانون».

ومع تحذيرنا من الإخلال بالمسؤولية وسوء التدبير ولو كان صادرا عن منتخب بأغلبية واسعة، فإننا نذكر على وجه الخصوص بتوجيهاتنا الداعية إلى تجريم تشجيع إنتشار السكن غير اللائق دون تساهل في التطبيق الصارم والفعال للقانون في حق جميع المتلاعبين.

وإننا لنعتبر أن الجماعة المحلية لا يمكنها القيام بدورها كاملا، إلا بتضافر جهودها مع المدرسة والأسرة، بإعتبار هذه المؤسسات الثلاث محط عنايتنا الإصلاحية الراسخة لبناء المجتمع الديمقراطي الحداثي.

لقد أكدنا بما فيه الكفاية على ضرورة التفعيل الأمثل للميثاق الوطني للتربية والتكوين، وأكتفي اليوم بالتنبيه بقوة إلى أن هذه السنة هي المنعطف الحاسم لإنجاز هذا الإصلاح الجوهري. ولن يتأتى ذلك إلا بالإقدام على إتخاذ القرارات الجريئة الضرورية في هذا الشأن بكل ما يتطلبه الأمر من الشجاعة والحزم والتطبيق الناجع والملموس على أرض الواقع.

أما بالنسبة للأسرة والنهوض بأوضاع المرأة، فإنني قد أبرزت إشكالها الجوهري غداة تحملي الأمانة العظمى لإمارة المؤمنين متسائلا في خطاب عشرين غشت لسنة 1999 « كيف يمكن الرقي بالمجتمع والنساء اللواتي يشكلن نصفه، تهدر حقوقهن ويتعرضن للحيف والعنف والتهميش في غير مراعاة لما خولهن ديننا الحنيف من تكريم وإنصاف ؟»

وفضلا عما إتخذناه من قرارات ومبادرات ذات دلالة قوية للنهوض بأوضاع المرأة وإنصافها، فإننا لم نتردد في تجنيب المجتمع مغبة الفتنة حول هذه القضية بتكوين لجنة إستشارية متعددة المشارب والإختصاصات لإقتراح مراجعة

جوهرية لمدونة الأحوال الشخصية عاملين على تزويدها بتوجيهاتنا السامية بإستمرار إلى أن رفعت إلى نظرنا السديد حصيلة أعمالها.

وبهذه المناسبة نود أن ننوه بجهود رئيسها وأعضائها، معتبرين أن ما عرفته هذه اللجنة أحيانا من تباين في بعض القضايا، إنما هو من قبيل كون إختلاف العلماء رحمة.

«لقد توخينا في توجيهاتنا السامية لهذه اللجنة وفي إبداء نظرنا في مشروع مدونة الأسرة إعتماد الإصلاحات الجوهرية التالية:

- أولا - تبني صياغة حديثة بدل المفاهيم التي تمس بكرامة وإنسانية المرأة. وجعل مسؤولية الأسرة تحت رعاية الزوجين. وذلك بإعتبار «النساء شقائق للرجال في الأحكام» مصداقا لقول جدي المصطفى عليه السلام وكما يروى «لا يكرمهن إلا كريم ولا يهينهن إلا لئيم»،

- ثانيا - جعل الولاية حقا للمرأة الرشيدة تمارسه حسب إختيارها ومصلحتها، إعتمادا على أحد تفاسير الآية الكريمة القاضية بعدم إجبار المرأة على الزواج بغير من إرتضته بالمعروف «ولا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف». وللمرأة بمحض إرادتها أن تفوض ذلك لأبيها أو لأحد أقاربها،

- ثالثا - مساواة المرأة بالرجل بالنسبة لسن الزواج بتوحيده في ثمان عشرة سنة، عملا ببعض أحكام المذهب المالكي مع تخويل القاضي إمكانية تخفيضه في الحالات المبررة، وكذلك مساواة البنت والولد المحضونين في بلوغ سن الخامسة عشرة لإختيار الحاضن،

• رابعا - فيما يخص التعدد فقد راعينا في شأنه الإلتزام بمقاصد الإسلام السمحة في الحرص على العدل الذي جعل الحق سبحانه يقيد إمكان التعدد بتوفير في قوله تعالى «فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة»، وحيث أنه تعالى نفى هذا العدل بقوله عز وجل «ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم»، كما تشبعنا بحكمة الإسلام المتميزة بالترخيص بزواج الرجل بامرأة ثانية بصفة شرعية لضرورات قاهرة وضوابط صارمة وبإذن من القاضي، بدل اللجوء للتعدد الفعلي غير الشرعي في حالة منع التعدد بصفة قطعية.

ومن هذا المنطلق فإن التعدد لا يجوز إلا وفق الحالات والشروط الشرعية التالية :

• لا يأذن القاضي بالتعدد إلا إذا تأكد من إمكانية الزوج في توفير العدل على قدم المساواة مع الزوجة الأولى وأبنائها في جميع جوانب الحياة، وإذا ثبت لديه المبرر الموضوعي الإستثنائي للتعدد،

• للمرأة أن تشترط في العقد على زوجها عدم التزوج عليها بإعتبار ذلك حقا لها عملا بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه «مقاطع الحقوق عند الشروط». وإذا لم يكن هنالك شرط وجب إستدعاء المرأة الأولى لأخذ موافقتها وإخبار ورضى الزوجة الثانية بأن الزوج متزوج بغيرها، وهذا مع إعطاء الحق للمرأة المتزوج عليها في طلب التطليق للضرر.

• خامسا - تجسيد إرادتنا الملكية في العناية بأحوال رعايانا الأعزاء المقيمين بالخارج لرفع أشكال المعاناة عنهم عند إبرام عقد زواجهم. وذلك بتبسيط مسطرته من خلال الإكتفاء بتسجيل العقد بحضور شاهدين مسلمين بشكل مقبول لدى موطن الإقامة، وتوثيق الزواج بالمصالح القنصلية أو القضائية المغربية عملا بحديث أشرف المرسلين «يسروا ولا تعسروا»،

- سادسا - جعل الطلاق حلا لميثاق الزوجية يمارس من قبل الزوج والزوجة كل حسب شروطه الشرعية وبمراقبة القضاء. وذلك بتقييد الممارسة التعسفية للرجل في الطلاق بضوابط، تطبيقا لقوله عليه السلام «إن أبغض الحلال عند الله الطلاق» وبتعزيز آليات التوفيق والوساطة بتدخل الأسرة والقاضي. وإذا كان الطلاق بيد الزوج فإنه يكون بيد الزوجة بالتمليك. وفي جميع الحالات يراعى حق المرأة المطلقة في الحصول على كافة حقوقها قبل الإذن بالطلاق. وقد تم إقرار مسطرة جديدة للطلاق تستوجب الإذن المسبق من طرف المحكمة وعدم تسجيله، إلا بعد دفع المبالغ المستحقة للزوجة والأطفال على الزوج. والتنصيص على أنه لا يقبل الطلاق الشفوي في الحالات غير العادية،

- سابعا - توسيع حق المرأة في طلب التطليق لإخلال الزوج بشرط من شروط عقد الزواج أو للإضرار بالزوجة مثل عدم الإنفاق أو الهجر أو العنف وغيرها من مظاهر الضرر، أخذا بالقاعدة الفقهية العامة «لا ضرر ولا ضرار» وتعزيزا للمساواة والإنصاف بين الزوجين، كما تم إقرار حق الطلاق الإتفاقي تحت مراقبة القاضي،

- ثامنا - الحفاظ على حقوق الطفل بإدراج مقتضيات الإتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب. وضمان مصلحة الطفل في الحضانة من خلال تخويلها للأم ثم للأب ثم لأم الأم، فإن تعذر ذلك فإن للقاضي أن يقرر إسناد الحضانة لأحد الأقارب الأكثر أهلية. كما تم جعل توفير سكن لائق للمحضون واجبا مستقلا عن بقية عناصر النفقة والإسراع بالبت في القضايا المتعلقة بالنفقة في أجل أقصاه شهر واحد،

- تاسعا - حماية حق الطفل في النسب في حالة عدم توثيق عقد الزوجية لأسباب قاهرة بإعتماد المحكمة البيانات المقدمة في شأن إثبات البنوة مع فتح مدة

زمنية من خمس سنوات لحل القضايا العالقة في هذا المجال رفعا للمعاناة والحرمان عن الأطفال في مثل هذه الحالة،

- عاشرا - تخويل الحفيدة والحفيد من جهة الأم على غرار أبناء الإبن حقهم في حصتهم من تركة جدهم عملا بالإجتهاد والعدل في الوصية الواجبة،

- حادي عشر - أما في ما يخص مسألة تدبير الأموال المكتسبة من لدن الزوجين خلال فترة الزواج، فمع الإحتفاظ بقاعدة إستقلال الذمة المالية لكل منهما، تم إقرار مبدأ جواز الإتفاق بين الزوجين في وثيقة مستقلة عن عقد الزواج على وضع إطار لتدبير وإستثمار أموالهما المكتسبة خلال فترة الزواج وفي حالة عدم الإتفاق يتم اللجوء إلى القواعد العامة للإثبات بتقدير القاضي لمساهمة كلا الزوجين في تنمية أموال الأسرة.

حضرات السيدات والسادة، البرلمانيين المحترمين،

إن الإصلاحات التي ذكرنا أهمها لا ينبغي أن ينظر إليها على أنها إنتصار لفئة على أخرى، بل هي مكاسب للمغاربة أجمعين، وقد حرصنا على أن تستجيب للمبادئ والمرجعيات التالية :

- لا يمكنني بصفتي أميرا للمؤمنين أن أحل ما حرم الله وأحرم ما أحله،

- الأخذ بمقاصد الإسلام السمحة في تكريم الإنسان والعدل والمساواة والمعاشرة بالمعروف وبوحدة المذهب المالكي والإجتهاد، الذي يجعل الإسلام صالحا لكل زمان ومكان لوضع مدونة عصرية للأسرة منسجمة مع روح ديننا الحنيف،

- عدم إعتبار المدونة قانونا للمرأة وحدها، بل مدونة للأسرة أبا وأما وأطفالا والحرص على أن تجمع بين رفع الحيف عن النساء وحماية حقوق الأطفال وصيانة كرامة الرجل فهل يرضى أحدكم بتشريد أسرته وزوجته وأبنائه في الشارع أو بالتعسف على إبنته أو أخته ؟

- وبصفتنا ملكا لكل المغاربة، فإننا لا نشرع لفئة أو جهة معينة وإنما نجسد الإرادة العامة للأمة التي نعتبرها أسرتنا الكبرى.

وحرصا على حقوق رعايانا الأوفياء المعتنقين للديانة اليهودية، فقد أكدنا في مدونة الأسرة الجديدة أن تطبق عليهم أحكام قانون الأحوال الشخصية المغربية العبرية.

وإذا كانت مدونة 1957 قد وضعت قبل تأسيس البرلمان وعدلت سنة 1993 خلال فترة دستورية إنتقالية بظهائر شريفة، فإن نظرنا السديد إرتأى أن يعرض مشروع مدونة الأسرة على البرلمان لأول مرة، لما يتضمنه من إلتزامات مدنية علما بأن مقتضياته الشرعية هي من إختصاص أمير المؤمنين.

وإننا لننتظر منكم أن تكونوا في مستوى هذه المسؤولية التاريخية سواء بإحترامكم لقدسية نصوص المشروع المستمدة من مقاصد الشريعة السمحة، أو بإعتمادكم لغيرها من النصوص التي لا ينبغي النظر إليها بعين الكمال أو التعصب، بل التعامل معها بواقعية وتبصر بإعتبارها إجتهادا يناسب مغرب اليوم في إنفتاح على التطور الذي نحن أشد ما نكون تمسكا بالسير عليه بحكمة وتدرج.

وبصفتنا أميرا للمؤمنين، فإننا سننظر إلى عملكم في هذا الشأن من منطلق قوله تعالى «وشاورهم في الأمر» وقوله عز وجل «فإذا عزمت فتوكل على الله».

وحرصا من جلالتنا على توفير الشروط الكفيلة بحسن تطبيق مدونة الأسرة، وجهنا رسالة ملكية إلى وزيرنا في العدل، وقد أوضحنا فيها أن هذه المدونة مهما تضمنت من عناصر الإصلاح، فإن تفعيلها يظل رهينا بإيجاد قضاء أسري عادل وعصري وفعال، لا سيما وقد تبين من خلال تطبيق المدونة الحالية أن جوانب القصور والخلل لا ترجع فقط إلى بنودها، ولكن بالأحرى إلى إنعدام قضاء أسري مؤهل ماديا وبشريا ومسطريا لتوفير كل شروط العدل والإنصاف مع السرعة في البت في القضايا والتعجيل بتنفيذها.

كما أمرناه بالإسراع بإيجاد مقرات لائقة لقضاء الأسرة بمختلف محاكم المملكة والعناية بتكوين أطر مؤهلة من كافة المستويات، نظرا للسلطات التي يخولها هذا المشروع للقضاء. فضلا عن ضرورة الإسراع بإحداث صندوق التكافل العائلي.

كما أمرناه أيضا بأن يرفع إلى جلالتنا إقتراحات بشأن تكوين لجنة من ذوي الإختصاص لإعداد دليل عملي يتضمن مختلف الأحكام والنصوص والإجراءات المتعلقة بقضاء الأسرة ليكون مرجعا موحدا لهذا القضاء، وبمثابة مسطرة لمدونة الأسرة، مع العمل على تقليص الآجال المتعلقة بالبت في تنفيذ قضاياها الواردة في قانون المسطرة المدنية الجاري به العمل.

كما يتعين القيام بحملة إعلامية موسعة لتوعية كل الفئات الشعبية بأهمية هذا الإصلاح بمشاركة الفعاليات الفقهية والفكرية والسياسية.

ومهما كانت أهمية القضايا المعروضة عليكم، فإن القضية الوطنية المقدسة للوحدة الترابية للمملكة، تظل في صدارة ما يتعين أن نعبئ أنفسنا جميعا له داعين إياكم إلى تفعيل الدبلوماسية البرلمانية في الدفاع عنها في كل المحافل والمناسبات بكل إقدام وفعالية، منوهين بالإسهام القوي لممثلي الأقاليم الجنوبية في المؤسسات المنتخبة المؤكد لانخراطهم في توجهنا الوطني لتدبير شؤونهم المحلية بصفة ديمقراطية في إطار الوحدة الوطنية والترابية للمملكة وتراص صفوف شعبنا العزيز حولها بقيادة جلالتنا.

وإني لعازم على المضي بكل الإصلاحات الجوهرية بمشاركة كل الطاقات الحية وفي مقدمتها الشباب لترسيخ روح المواطنة الإيجابية لديه بالإسهام في بناء مغرب الديمقراطية والتضامن والتنمية، الذي نجدد التأكيد على جعل هذه السنة سنة تقوية ركائزه الكبرى ألا وهي الأسرة المستقرة، والمدرسة الرائدة والجماعة المعبأة لخدمة الصالح العام، وتوطيد أركان الدولة الديمقراطية القوية بمؤسساتها الفعالة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى وزير العدل بإيجاد مقرات لائقة لقضاء الأسرة والعناية بتكوين أكبر مؤهلة لممارسة السلطة الموكولة إليها في هذا الشأن

الرباط، 12 أكتوبر 2003

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه. خديمنا الأرضى ووزيرنا في العدل السيد محمد بوزوبع أمنك الله ورعاك وسدد خطاك وبعد، فقد رفع إلى النظر السديد لجلالتنا السيد امحمد بوستة، رئيس اللجنة الإستشارية لمراجعة مدونة الأحوال الشخصية، مشروع مدونة الأسرة الذي تعلم مدى حرصنا على أن نوفر له كل الشروط الكفيلة بتفعيله، على أكمل وجه، في القريب العاجل.

وتجسيدا لحرصنا السامي في هذا الشأن، فقد أكدنا منذ إحداثنا للجنة الإستشارية المكلفة بإقتراح إصلاح جوهري لمدونة الأحوال الشخصية على دعم هذا المشروع الذي مهما تضمن من عناصر الإصلاح، فإن تفعيله يظل رهينا بإيجاد قضاء أسري عادل وعصري وفعال لاسيما وقد تأكد من خلال تطبيق المدونة الحالية، أن جوانب القصور والخلل لا ترجع فقط إلى بعض بنودها، ولكن بالأحرى إلى إنعدام قضاء أسري مؤهل ماديا وبشريا ومسطريا، لتوفير كل شروط العدل والإنصاف مع السرعة في البت في القضايا التي هي من إختصاصه والتعجيل في تنفيذها.

وفي إنتظار إبداء نظرنا السديد في هذا المشروع، نأمرك بالإسراع في تنفيذ توجيهاتنا السامية في هذا الصدد، من خلال الإسراع بإيجاد مقرات لائقة لقضاء الأسرة لمختلف محاكم المملكة والعناية بتكوين أطر مؤهلة من كافة المستويات، لممارسة السلطة الموكولة إليها في هذا الشأن.

كما نأمرك بأن ترفع إلى جلالتنا إقتراحات بشأن تكوين لجنة من ذوي الإختصاص، لإعداد دليل عملي يتضمن مختلف الأحكام والنصوص والإجراءات المتعلقة بقضاء الأسرة، ليكون مرجعا موحدا لهذا القضاء، الذي نوليه كامل رعايتنا وإهتمامنا، في إطار ما نحرص عليه من ترسيخ مقومات أسرة مغربية، وفية لقيمها وأصالتها، منفتحة على عصرها، في كنف العدل والمساواة والتضامن.

مع الإعراب لك عن سابغ رضانا، ودعائنا لك بالمزيد من التوفيق والسداد. والسلام عليك ورحمة الله.

خطب ورسائل
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

سنة 2004

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة تنصيب هيأة الإنصاف والمصالحة

أكادير، 07 يناير 2004

حضرات السيدات والسادة،

تجسيدا لإرادتنا الملكية الراسخة في تحقيق المزيد من المكاسب للنهوض بحقوق الإنسان ثقافة وممارسة، ها نحن اليوم بتنصيب لجنة الإنصاف والمصالحة نضع اللبنة الأخيرة للطي النهائي لملف شائك ضمن مسار إنطلق منذ بداية التسعينات، والذي شكل ترسيخه أول ما إتخذناه من قرارات غداة إعتلائنا العرش.

ومع إستحضار إختلاف التجارب الدولية في هذا المجال، فإن المغرب قد أقدم بحكمة وشجاعة على إبتكار نموذجه الخاص الذي جعله يحقق مكاسب هامة في نطاق إستمرارية نظامه الملكي الدستوري الديمقراطي الضامن لحرمة الدولة والمؤسسات وحريات الإنسان وكرامته، مما تجلى خاصة في العفو عن المعتقلين السياسيين وتسوية أوضاعهم المهنية والإدارية وعودة المنفيين والمغتربين، وتعويض ضحايا الإعتقال التعسفي أو الإختفاء القسري والبحث في مصيرهم.

ونود في هذا الصدد الإعراب عن بالغ إشادتنا بصانعي هذه المكاسب دولة ومجتمعا، مستحضرين بكل إجلال وخشوع رائد هذا المسلسل والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني خلد الله في الصالحات ذكره، ومنوهين أيضا بمن ساهموا في

هذا البناء، إن على مستوى السلطات العمومية أو على مستوى الهيئات السياسية والنقابية والجمعوية.

كما نود الإشادة بما قامت به الهيأة المستقلة للتحكيم من أعمال جليلة للتعويض عن الأضرار المادية والمعنوية، مؤسسة بذلك رصيدا غنيا مشهودا به وطنيا ودوليا. وهو ما سيمكن لجنة الإنصاف والمصالحة من الإنطلاق على أرضية ثابتة لإستكمال عمل الهيأة السابقة.

وسنظل حريصين على الطي النهائي لهذا الملف، بتعزيز التسوية العادلة غير القضائية وتضميد جراح الماضي وجبر الضرر بمقاربة شمولية جريئة ومتبصرة تعتمد الإنصاف ورد الإعتبار، وإعادة الإدماج وإستخلاص العبر والحقائق لمصالحة المغاربة مع ذاتهم وتاريخهم، وتحرير طاقاتهم للإسهام في بناء المجتمع الديمقراطي الحداثي، الذي يعد خير ضمان لعدم تكرار ما حدث.

إن العمل الذي قامت به اللجنة السابقة والتقرير النهائي الذي ستنجزونه من أجل الإحاطة بوقائع في أجل محدود، يجعلنا نعتبر هيأتكم بمثابة لجنة للحقيقة والإنصاف، مستشعرين نسبية بلوغ الحقيقة الكاملة التي تمتنع حتى على المؤرخ النزيه، علما بأن الحقيقة المطلقة لا يعلمها إلا الله سبحانه مصداقا لقوله تعالى يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور».

وعلى هذا الأساس، فإن هذه اللجنة ستجد لدى جلالتنا الرعاية السامية لما ينتظرها من مهام دقيقة ولما هو مشهود لرئيسها السيد إدريس بنزكري، ولكافة أعضائها من تجرد ونزاهة أخلاقية وتشبث صادق بحقوق الإنسان، ومن كفاية

عالية في المجال الواسع لإختصاص هذه اللجنة التي حرصنا على إنفتاحها بتكوينها بالتساوي من أعضاء المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان، ومن كفاءات متنوعة المشارب والإختصاص موحدة المقاصد في الدفاع عن هذه الحقوق.

كما نود أن نعبر عن جزيل شكرنا وعميق تقديرنا لأعضاء هذه الهيئة، معربين عن صادق إبتهاجنا لإنخراطهم جميعا بروح عالية من الثقة في مبادرتنا هاته بكل حماس وإستعداد تام للإسهام في إنجاح هذه المهمة النبيلة. وإننا لمقتنعون بأن هيأتكم المشكلة من شخصيات مرموقة ستتوصل بعون الله وتوفيقه في الآجال المحددة إلى إعادة الإعتبار لكرامة الضحايا ومواساة عائلاتهم وتحقيق المصالحة السمحة الكاظمة للغيظ. وستتمكن من الإستفادة الإيجابية مما تحقق من مكتسبات وترسيخها، لتحقيق تسوية عادلة ومنصفة إنسانية وحضارية ونهائية لهذا الملف، ملتزمة في وضعها لنظامها الداخلي ونهوضها بمهامها النبيلة بقرار إحداثها وبالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وبقيم الإسلام المثلى في السماحة والعفو والصفح الجميل.

وتلكم هي السبيل القويم لترسيخ روح المواطنة الإيجابية، وجعل الديمقراطية وحب الوطن وإشاعة ثقافة حقوق وواجبات الإنسان خير تحصين لمجتمعنا من نزعات التطرف والإرهاب، التي نحن مصممون على مواجهتها بحزم الساهرين على صيانة الأمن والإستقرار في ظل سيادة القانون وتحرير الطاقات الكفيلة، بجعل المغاربة قاطبة في إنسجام تام مع تطلعات وطنهم ورفع ما يواجهه من تحديات داخلية وخارجية.

وإننا لنعتبر هذا الإنجاز، تتويجا لمسار نموذجي وفريد من نوعه حققناه جميعا في ثبات وثقة بالنفس وجرأة وتعقل في القرار وتشبث بالديمقراطية من لدن شعب لا يتهرب من ماضيه، ولا يظل سجين سلبياته عاملا على تحويله إلى مصدر قوة ودينامية لبناء مجتمع ديمقراطي وحداثي، يمارس فيه كل المواطنين حقوقهم وينهضون بواجباتهم بكل مسؤولية وحرية وإلتزام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة إستقبال جلالته لرئيسي مجلسي البرلمان وتسليمهما لجلالته
قانون مدونة الأسرة بعد المصادقة عليه بالإجماع

الرباط، 03 فبراير 2004

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

إننا بحرصنا على أن نتسلم من رئيسي مجلسي البرلمان مدونة الأسرة، إنما نؤكد إلتزامنا الثابت بالقيم المؤسسة لهذا القانون الذي يدخل سجل تاريخ المغرب ليس فقط بإعتباره لبنة جوهرية في بناء مجتمعنا الديمقراطي الحداثي، وإنما أيضا لأننا جسدنا به التكامل بين المرجعية الإسلامية والكونية القائمتين على مبادئ الحرية والمساواة والإنصاف والتضامن.

وبصفتنا أمير المؤمنين، فإننا من خلال هذا العمل الرائد قد ساهمنا فيما يتعين على الأمة الإسلامية القيام به من أجل تصحيح صورة الإسلام السمحة مما لحقها من تشويه وتطرف، مؤكدين قدرة العقل الإسلامي على الإنسجام مع الحداثة.

وإذا كنا منذ إعتلائنا العرش قد جعلنا في صدارة سياستنا إيجاد مدونة حديثة للأسرة بهذه المواصفات والمرجعيات، وفي خضم تيارات مختلفة،

فإننا بقدر ما نحمد الله تعالى على توفيقنا في إنجازها بما تتضمنه من إنصاف للمرأة وحماية لحقوق الأطفال وصيانة لكرامة الرجل نجدد التأكيد على أنها مكسب للمغاربة جميعا منوهين بإجماع كل ممثلي الأمة ومكوناتها عليها ضمن نقاش ديمقراطي مسؤول والتحام وثيق بين العرش والشعب.

ومهما تكن أهمية المكاسب المحققة، والتي نتوجها اليوم بوضع طابعنا الشريف على قانون مدونة الأسرة وإصدار الأمر بتنفيذه، فإننا لن ندخر جهدا لتفعيلها على الوجه الأمثل من خلال قضاء مؤهل ومستقل وفعال ومنصف، وبواسطة كافة المنابر والهيئات لتحسيس عامة الشعب بها ليس بإعتبارها مكسبا للمرأة وحدها بل بكونها دعامة للأسرة المغربية المتوازنة المتشبعة بها ثقافة وممارسة وسلوكا تلقائيا.

كما أننا عازمون على أن نوفر لتفعيل مدونة الأسرة، ليس فقط وسائلها المادية والبشرية وآلياتها القانونية، وإنما بالمضي قدما في إنجاز التنمية الشاملة وتشجيع العمل الميداني الملموس للنهوض الفعلي بأوضاع الأسرة، وتحرير كل الطاقات للعمل الجماعي المتجاوب مع طموحنا إلى توطيد دعائم مغرب ديمقراطي وعصري، مؤكدين تصميمنا على المضي قدما في هذا النهج الإصلاحي القويم، لتحقيق المزيد من المكاسب على درب جعل المرأة والرجل شقائق في حقوق وواجبات الإنسان والمواطنة المسؤولة. «رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى أسرة القضاء بمناسبة إفتتاح الدورة الجديدة للمجلس الأعلى للقضاء

الرباط، 12 ابريل 2004

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السادة أعضاء المجلس الأعلى للقضاء،

يطيب لنا أن نخاطبكم ومن خلالكم أسرة القضاء، التي نحرص على أن تتوافر فيها كل الفضائل المثلى للنهوض بأمانة إقامة العدل الذي يعد من وظائف الإمامة العظمى والأساس الراسخ للحكم القويم وصون حقوق المواطنين وضمان مساواتهم أمام القانون.

ولايمكن للقضاء أن يحقق المكانة الجديرة به، إلا حين يكتسب ثقة المتقاضين التي لا تتحقق إلا من خلال ما يتحلى به القضاة من نزاهة وتجرد وإستقامة وإستقلال عن أي تأثير أو تدخل إن إستقلال القضاء، الذي نحن عليه حريصون ليس فقط إزاء السلطتين التشريعية والتنفيذية الذي يضمنه الدستور، ولكن أمام السلط الأخرى شديدة الإغواء وفي مقدمتها سلطة المال المغرية بالإرتشاء وسلطة الإعلام التي أصبحت بما لها من نفوذ متزايد وأثر قوي في تكييف الرأي العام سلطة رابعة في عصرنا، فضلا عن سلطة النفس الأمارة بالسوء. وإننا لنعتبر أن إستقلال القاضي

بمعناه الحق عن هذه المؤثرات الجامحة لا تكفله الوسائل القانونية مهما كانت متوافرة، وإنما يكفله قبل كل شيء الميثاق الذي بينه وبين ضميره فهو رقيبه الذاتي الدائم والوسيلة المثلى لتحصين نفسه من كل تأثير أو إنحراف وهو يقوم برسالته النبيلة.

وإذا كان المغرب في نطاق نظامه الملكي الدستوري، قد بوأ المجلس الأعلى للقضاء المكانة السامية كمؤسسة دستورية برئاسة جلالتنا، وجعل معظم الأعضاء منتخبين للسهر على الضمانات المخولة للقضاة، فإن أعضاء هذا المجلس هم أول الملزمين بالحرص على إستقلال القضاء ونزاهته وحرمته مجسدين هذه الفضائل المثلى بالإلتزام بضوابط وأخلاقيات المهنة.

فعليكم رعاكم الله أن تكونوا القدوة في هذا المجال معتبرين مهمتكم تكليفا قبل أن تكون تشريفا حريصين على ألا تكونوا والعياذ بالله ممن ينهى عن خلق ويأتي بأسوأ منه. ومن ثمة وكما هو شأن كل مسؤول من الوزير المسؤول سياسيا أمام الملك والبرلمان وأمام المحكمة العليا في حالة خرقه للقانون إلى البرلماني، الذي ترفع عنه الحصانة في حالة إخلاله بالدستور والقانون، فإن القاضي المطوق بأمانة صيانة سيادة القانون لا يعتبر بالأحرى فوقه وليس منزها عن متابعته عند الإخلال بواجباته، علما بأن الضمانات المخولة له لا يجوز أن تفسر بكونها إمتيازا تفضيليا، وإنما هي ضمانات لأداء مهمته بإستقلال وفي تقيد بالقانون وإلا فمن يراقب المراقب.

وحرصا من جلالتنا على تدعيم دولة المؤسسات، فإننا ندعوكم إلى أن ترفعوا إلى نظرنا السامي مقترحات تكميلية للنظام الداخلي للمجلس تستهدف ضمان إستقلالية أعضائه وتخويله رفع توصيات في شأن المخلين منهم بشرف

وضوابط وأخلاقيات عضويته، بكيفية تجعل من مكوناته نموذجا يحتذى في الإستقامة والنزاهة. وإن التقدير الكبير والرعاية السامية والموصولة، التي تحظى بها أسرة القضاء لدى جلالتنا وإيثار العفو والتسامح فيما يقع فيه البعض من هفوات أو أخطاء، ممن أراد الحق فأخطأ سبيله لا يعادله إلا دعوتنا المجلس إلى الحزم والصرامة في التصدي لكل إخلال بضوابط وأخلاقيات عضوية المجلس الأعلى للقضاء وأسرته في إلتزام بالقانون وحرص على حرمة القضاء وحصانته.

وإدراكا منا بأن إلتزام القضاة بمسؤوليتهم الجسيمة في جو من الإستقلال والتجرد والوقار، لا يحرمهم من التعبير عن أرائهم البناءة كقوة إقتراحية لإصلاح القضاء، وإيجاد كل الوسائل الكفيلة بتمكينهم من ممارسة حقوق المواطنة كاملة في إلتزام بقانون وأخلاقيات وخصوصيات رسالتهم النبيلة. فقد وفرنا لهم لهذا الغرض ثلاث مؤسسات متكاملة بدءا من المجلس الأعلى للقضاء بإعتباره المؤسسة الدستورية الساهرة على الضمانات الدستورية والقانونية المخولة للقضاة، إلى الوداية الحسنية للقضاة التي تحتضن مختلف أنشطتهم وإنشغالاتهم وتعبئتهم كقوة إقتراحية لإصلاح قطاع العدل، إلى المؤسسة المحمدية للنهوض بالأعمال الإجتماعية لأسرة القضاء. وبذلك وفرنا للقضاة فضاءات رحبة وقنوات للتواصل والتعبير عن الرأي وإقتراح الحلول الملموسة للمشاكل المطروحة داخل إطار مؤسسي ومحدد. وكل ممارسة لهذه الحقوق خارج تلك المؤسسات من شأنها أن تمس بإستقلاله وتجرده اللذين هما قوام نهوضه على الوجه الأمثل بمسؤوليته الجسيمة.

فعلى القضاة العمل داخل هذه المؤسسات لإيجاد الحلول المرتبطة بمهنتهم وأوضاعهم، وبعد إستنفاذ اللجوء لكل هذه الهيآت وعدم إحقاق الحق أو ملاحظة وجود خروقات عميقة، فإن جلالتنا تظل الملاذ الدائم لضمان حرمة القضاء وإستقلاله في كل الظروف والأحوال لإعطاء كل ذي حق حقه وإعادة

الأمور إلى نصابها. وستجدون دوما في خديم المغرب الأول أمير المؤمنين ليس فقط رئيسا لمجلسكم الأعلى، ولكن أيضا ملاذكم الأسمى وسندكم الأقوى في التمسك بمستلزمات مهمتكم السامية. وإننا لنناشدكم أن تلتزموا في أداء مهامكم بأمره تعالى «. وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل»، وبمغزى حكمة الحديث النبوي الشريف، قاض في الجنة وقاضيان في النار، وإذا كانت أمانة النيابة عنا في إقامة العدل التي تجعل منكم الهيأة الدستورية الوحيدة، التي تفتح جلساتها وتصدر الأحكام بإسمنا، فإننا لننتظر منكم الإنخراط الكامل والصادق في توطيد صرح دولة الحق بترسيخ سيادة القانون ومساواة المواطنين أمامه وإحقاق الحقوق ورفع المظالم. مساهمين بكل فعالية وحزم وإستقامة في إشاعة قيم الديمقراطية والمواطنة المسؤولة، وتعزيز روح الثقة والأمان والإستقرار المحفزة على الإستثمار والكفيلة بالتنمية والتقدم والإزدهار.

سدد الله أعمالكم وأعانكم على تحقيق حسن ظننا فيكم.

والسلام عليكم ورحمة الله».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه إلى المشاركين في المؤتمر الخامس والثلاثين لغرفة التجارة الدولية

مراكش، 06 يونيو 2004

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيد الرئيس،

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

إن المملكة المغربية لمعتزة وهي تحتضن أشغال المؤتمر العالمي لغرفة التجارة الدولية لتدارس وضعية الإقتصاد العالمي وآفاقه، وإيجاد أنجع السبل لتجسيد نموذج المقاولة المواطنة وطنيا ودوليا المساهمة في التوزيع العادل لثمار عولمة ذات روح إنسانية، وفي ترسيخ الحكم القويم وتحفيز التنمية المشتركة المستدامة ضمن إقتصاد عالمي تضامني. وبذلكم نسير قدما نحو تجسيد الأهداف التي سبق تسطيرها سنة 1994، هنا بمراكش التي شهدت تأسيس المنظمة العالمية للتجارة منوهين بما تم تحقيقه من ترسيخ للحق والقانون في العلاقات الإقتصادية الدولية، ومعتبرين وبكل موضوعية وأسف، أن المجهودات ظلت محدودة في

ما يخص المسار الشاق والطويل للقضاء على آفة الفقر والإقصاء، وتمكين الدول النامية من مشاركة ديمقراطية فاعلة في مسلسل إتخاذ القرار داخل الهيئات المالية الدولية، فبدون ذلك سيظل التساؤل بشأن جدوى تنمية إقتصادية تغني الغني وتفقر الفقير يفرض نفسه.

لهذا، فإن الجميع ينتظر بإهتمام بالغ ما سيتمخض عنه مؤتمركم من توصيات وجيهة بإعتباركم الأكثر دراية بوضعية الإقتصاد العالمي. وأن المغرب المتشبث بالقيم النبيلة للديمقراطية وحقوق الإنسان والتسامح والسلام، كان بفضل الرؤية المتبصرة لوالدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه في طليعة البلدان النامية، التي إختارت نظاما للتعددية السياسية والليبرالية الإقتصادية.

وإننا لحريصون على إعطاء دفعة قوية لدعم حرية المبادرة الخاصة، وسياسة الإنفتاح وتحرير الإقتصاد، وإرساء كل الآليات الديمقراطية التي تمكن من تحقيق توزيع متكافىء للخيرات مجسدين ذلك على أرض الواقع بالإصلاحات الكبرى، التي مكنت من وضع الأسس الصلبة لمشروعنا الرامي لبناء مجتمع ديمقراطي وحداثي يكرس دولة الحق والقانون في مجال الأعمال، ويحفز على الإستثمارات الخاصة بفضل إطاره المؤسساتي والقانوني المدعوم بتشريعات وهيئات جديدة مختصة في التحكيم التجاري والمستجيب للمعايير الدولية.

وبموازاة هذه الإصلاحات الهامة التي شملت أيضا إعتماد سياسة ماكرو إقتصادية حازمة تأخذ بعين الإعتبار البعد الإجتماعي، نواصل العمل من أجل تعزيز ما تم تحقيقه من تطور كبير في النهوض بحقوق الإنسان مولين عناية خاصة

للإصلاحات الأساسية للقضاء ولتخليق الحياة العامة وإعادة هيكلة وتحديث القطاع العام.

وبذلك نكشف بكل ثقة وإصرار صفحة جديدة من تاريخنا العريق للسير قدما نحو بناء مغرب موحد حديث وديمقراطي. معتزين بثقة الأعداد المتزايدة من المقاولات الأجنبية المواطنة، التي تساهم إلى جانبنا من خلال إستثماراتها المنتجة في المعركة التي نخوضها ضد الجهل والإقصاء الإجتماعي والفقر. وسيلتنا في ذلك الإصلاح العميق لنظام التربية والتكوين وتحديثه لإدماج المغرب في إقتصاد المعرفة والإتصال ضمن إستراتيجيتنا الشمولية لمحاربة آفات الإنغلاق والكراهية والإرهاب حيثما وجدت.

وفي نفس الإنطلاقة يعمل بلدنا على التأهيل ليجني في غضون سنة 2010 ثمار إستحقاقات العقد القادم في مجال المبادلات التجارية، المتمثلة في إتفاقات التبادل الحر المبرمة مع كل من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ومع شركائنا في جنوب المتوسط في إطار إعلان أكادير لسنة 2001. وكذا في نطاق إندماجنا الإقتصادي في الإتحاد المغاربي. وسيظل من باب الخيال الحديث عن رفاهية مشتركة وعولمة ذات روح إنسانية تضامنية بدون إعطاء الأسبقية لتأهيل الموارد البشرية في بلدان الجنوب، وبدون تدفق الأموال الضرورية لمساعدتها على تحقيق نموها.

وإقتناعا منا بأهمية مساهمة عالم الأعمال في تحقيق التنمية الشاملة، فإننا بقدر ما نعتبر أن إنعقاد مؤتمركم في بلدنا يعد دليلا على إنفتاحه على العولمة، فإنه يشكل تجسيدا لأهمية الإقتصاد في تفاعل الحضارات والشعوب، ورسالة أمل موجهة

لجميع الأمم من أجل إنتصار القيم الكونية للسلام والحرية والمساواة والكرامة والتسامح والإخاء بين بني الإنسان كما يؤكد هذا اللقاء، أن الفعاليات المنتجة للثروات وفي طليعتها المقاولات المواطنة تخوض بدورها معركتنا المشتركة، التي تضع الإنسان في صلب مشروعنا التنموي الهادف إلى تحقيق رفاهية تعم الجميع في إطار نظام عالمي جديد أكثر إنصافا.

وإننا إذ نعرب لكم عن ترحيبنا بكم لندعو لمؤتمركم بكامل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة عيد العرش المجيد

الرباط، 30 يوليوز 2004

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

لقد إرتأينا ونحن نخلد في هذا اليوم الذكرى الخامسة لتحملنا أمانة قيادتك، ألا يكون خطاب العرش لهذا العام مجرد حصيلة لما حققناه من منجزات على أهميتها. بل نريده رؤية مستقبلية للمضي قدما في توجهنا الإستراتيجي لبناء مغرب موحد، ديمقراطي ومتضامن منفتح ومتقدم. مغرب يعيش في إنسجام وتفاعل مع عصره باذلا كل ما في وسعه لتحقيق الإزدهار لأبنائه، وفيا لجيرانه وشركائه، مساهما في توطيد الأمن والسلم في محيطه الجهوي والدولي.

ولبلوغ هذا الهدف الأسمى، الذي يتطلب إستمرارية تتجاوز المدة الزمنية للإنتداب البرلماني أو الحكومي، المرتبط بضوابط دستورية وإستحقاقات سياسية محددة، لا بد من وضع جدولة عقلانية، لبلورته في برامج كبرى، تعتمد الأسبقيات الملحة، وفق الإمكانات المتاحة.

وقد تولينا، منذ إعتلائنا العرش، ووفاء للبيعة الوثقى، المجسدة للعهد المتبادل بيننا، تحديد التوجهات الكبرى لمشروعنا المجتمعي الديمقراطي التنموي، على أن تقوم المؤسسات الدستورية، والهيئات السياسية، والقوى الحية في البلاد، بتجسيد هذه التوجهات على أرض الواقع، من خلال برامج مضبوطة في أهدافها، ووسائل تمويلها، وآماد إنجازها وتقييمها.

وإنطلاقا من ذلك، فإن مجهودات المغرب يجب أن تنصب خلال الخمس سنوات القادمة بإعتبارها موعدا لعدد من الإستحقاقات الهامة، على سبعة محاور رئيسية وهي، إيجاد حل نهائي لقضية الصحراء، وتحصين الإنتقال الديمقراطي، والإسراع به قدما إلى الأمام، وترسيخ مبادئ المواطنة الملتزمة -عبر إستكمال ميثاق التربية والتكوين، وإصلاح الحقلين الديني والثقافي- ووضع عقد إجتماعي جديد، والنهوض بالتنمية القروية وبالقطاع الفلاحي، وبناء إقتصاد عصري منتج ومتضامن وتنافسي، لكسب الرهانات الحيوية للعولمة والتبادل الحر، وتعزيز مكانة بلدنا، كقطب جهوي وفاعل دولي، في عالم يعرف تحولات حاسمة ومتسارعة.

شعبي العزيز،

ستظل أسبقية الأسبقيات بالنسبة للمغرب، إيجاد حل سياسي نهائي ومتفق عليه، بالنسبة للخلاف المفتعل حول صحرائنا. ولن ندخر جهدا مع الأمم المتحدة والدول المجاورة وغيرها من شركاء المملكة، من أجل بلوغ ذلك عبر تمكين أقاليمنا الصحراوية من إختصاصات واسعة للتدبير الديمقراطي لشؤونها الجهوية في إطار إحترام سيادة المملكة، ووحدتها الترابية والوطنية، ومقدساتها وثوابتها. ويندرج هذا الحل السياسي ضمن منظور جيواستراتيجي وإقتصادي، تستعيد

المنطقة الجنوبية بفضلهما دورها التاريخي، بصفتها فضاء حيويا للمبادلات الإقتصادية والعلاقات الإنسانية، في مناخ يسوده الوئام والأمن، خدمة لسكانها، ولكل شعوب جيراننا وشركائنا، وتحقيقا للإزدهار المشترك، المبني على الإندماج الإقتصادي المغاربي، بإعتبار ذلك الوسيلة الناجعة لضمان إستقرار المنطقة وأمنها ورخائها.

كما أن هذا العمل يجسد حرصنا الأكيد على تحصين الإنتقال الديمقراطي، والسير به قدما، بصفة لا رجعة فيها. وإننا لنعتبر هذا الإنتقال الهادف إلى التحديث الديمقراطي، ورشا مفتوحا، وبناء متواصلا، حققنا فيه مكاسب أساسية بمصداقية الإنتخاب الحر للمؤسسات، وتوسيع فضاء المشاركة والحريات العامة، وتحديث وتوطيد إستقلال القضاء، والنهوض بأوضاع المرأة، وإقرار مدونة متقدمة للأسرة وغيرها من الإصلاحات المؤسسية العميقة.

وإدراكا منا بأن أي إصلاح رهين بتأهيل الفاعلين والهيآت، فإنه ينبغي الإنكباب، في إطار من التشاور على إعداد قانون للأحزاب السياسية، لتأهيلها للقيام بدورها الدستوري، في تمثيل وتأطير المواطنين، وتأهيل نخب للمشاركة الديمقراطية، وخدمة الصالح العام، تكون صلة وصل قوية بين الدولة والمواطن، في تكامل مع تشجيع المبادرات الميدانية للمجتمع المدني. وإننا لحريصون على تقوية الهيئات السياسية، وإعادة الإعتبار للعمل الحزبي الجاد، بما يكفل إنبثاق مشهد سياسي قائم على أقطاب قوية، متمايزة في رؤاها الواضحة. وهذا ما يجعلنا نتساءل هل سننتظر عشية الإستحقاق الإنتخابي لسنة2007 للبحث عن تراض صوري ومرتجل من شأنه أن يكرس بلقنة الخريطة السياسية؟ كلا. لذلك ندعو الطبقة السياسية إلى تحمل مسؤوليتها، في جعل إنتخابات2007 تشكل منعطفا هاما، لإعطاء دفعة قوية ونوعية للمسار الديمقراطي، وبروز فضاء سياسي جديد، يتسم بأغلبية متماسكة،

ومعارضة بناءة، تتنافسان وتتناوبان بحسب نتائج الإقتراع على حسن تدبير الشأن العام، من خلال نخب متجاوبة مع عصرها، لا تختزل نفسها في اليمين أو اليسار، وإنما تجعل من الحكم القويم، المحك الحقيقي لممارسة العمل السياسي بمفهومه النبيل.

وبما أن إصلاح الفضاء السياسي سيظل ناقصا بدون إستكمال الإصلاح الشامل للمشهد الإعلامي، لترابطهما العضوي في دمقرطة الدولة والمجتمع، فإننا عازمون على مواصلة الإصلاحات الأساسية للمشهد الإعلامي الوطني، بما في ذلك إيجاد قانون منظم لاستطلاع الرأي، منتظرين من الحكومة العمل على إنبثاق مؤسسات إعلامية مهنية، حرة ومسؤولة، بما في ذلك تمكين قطاع الصحافة المكتوبة، بتشاور وتعاقد مع مختلف الفاعلين من هيئة مهنية تمثيلية تسهر على تنظيمه وضبطه قانونيا وأخلاقيا وتحصينه من الممارسات المخلة بنبل رسالته.

فمنظورنا للإصلاح المؤسسي يستهدف عقلنة وتجديد المؤسسات، على درب توطيد دعائم دولة عصرية، وترسيخ ثقافة المواطنة، التي تتلازم فيها حقوق الإنسان بواجباته وبأجهزة حمايتهما من التجاوزات المنافية للقانون. بيد أن المواطنة الفاعلة لن تستقيم إلا بالتنشئة الصالحة المرتكزة على الأركان الثلاثة المتكاملة للعقيدة السمحة والثقافة المنفتحة والتربية السليمة.

وإذا كنا قد قطعنا تقريبا نصف الطريق في تفعيل العشرية الوطنية للتربية والتكوين، وفتحنا أوراشا هامة وسجلنا تقدما لا يستهان به، في هذا المجال الصعب، فإنه يجب تكريس السنوات الخمس المتبقية لتدارك التعثر في هذا الإصلاح الحيوي بتعبئة كل الجهود لإستكمال الإصلاح الكيفي لا الكمي فقط لمنظومتنا التربوية، وتبوىء المدرسة المكانة التي تستحقها في المجتمع. وفي هذا الصدد، قررنا تنصيب المؤسسة الدستورية للمجلس الأعلى للتعليم، ليتولى في تركيبة

تجمع بين التمثيلية والتخصص، المهام المنوطة به كقوة إقتراحية وتقويمية قارة ومتجردة للإصلاح العميق والمستمر لمنظومة التعليم. مشيدين بما أنجزته اللجنة الوطنية الخاصة للتربية والتكوين، من عمل رائد في هذا الورش المصيري، بروح وطنية وتبصر وإقدام. منتظرين من هذا المجلس مواصلة مجهوده المخلصة، في تفعيل هذا الإصلاح الحاسم، ليأخذ مساره الصحيح وسرعته القصوى.

كما أننا مصممون على مواصلة التفعيل الأمثل لإصلاح الشأن الديني، لترسيخ قيم ديننا الإسلامي الحنيف، والحفاظ على وحدة المذهب المالكي، مع إعتماد إجتهاد منفتح، يتماشى مع مستجدات العصر، تحصينا لأجيالنا من التيارات الدخيلة والهدامة. وإن إصلاح الحقل الديني، لا يستهدف فحسب التكامل مع الحقلين التربوي والثقافي، وإنما ينبغي أن يشمل كذلك إصلاح الحقل السياسي، الذي هو مجال الإختلاف الديمقراطي. وهو ما يقتضي أن يكون العمل السياسي بعيدا عن إقحام الدين فيه، لقدسية مبادئه المنزهة عن نوازع التفرقة، بسد الطريق أمام توظيفه السياسوي المغرض. فالسياسة والدين في نظام الملكية الدستورية المغربية، لا يجتمعان إلا في الملك أمير المؤمنين. حريصين في تقلدنا لهذه الأمانة العظمى، على أن تزاول السياسة في نطاق المنظمات والمؤسسات والفضاءات الخاصة بها. وأن يمارس الشأن الديني داخل المجالس العلمية، والهيآت المؤهلة، والمساجد وأماكن العبادات، في ظل إحترام حرية ممارسة الشعائر الدينية التي نحن لها ضامنون.

وبموازاة ذلك، فإننا ندعو إلى إيلاء الثقافة، بمفهومها الحضاري، المكانة اللائقة بها، بإعتبارها ركنا أساسيا في توجهنا الإستراتيجي الرامي لتمكين المغرب من مشروع ثقافي هادف، في مناخ من الحرية المشجع على الإبداع والإبتكار، المجسد للتنوع والتفاعل بين الثقافات الجهوية والوطنية والكونية.

وفي عصر يعد الإستقرار والتطور الديمقراطي محفزا أساسيا للإستثمار، فإنه يتعين علينا توظيف ما حققناه من مكاسب في هذا الشأن لصالح تنمية مستدامة بوتيرة عالية. وإن حرصنا على الحفاظ على التوازنات الكبرى، تعزيزا للثقة والمصداقية اللتين يحظى بهما المغرب لدى شركائه، من مؤسسات مالية دولية ومستثمرين في ظرفية دولية صعبة، لا يعادله إلا تأكيدنا لأهمية البعد الإجتماعي، ولتعبئة المصادر الوطنية لتمويل مشاريعنا التنموية على غرار صندوق الحسن الثاني للتنمية، والتعريف بما يضمنه المغرب من شروط الإستقبال والجاذبية، للمقاولات التي تبحث عن محيط ملائم للإستثمار.

وإدراكا منا بأن بناء إقتصاد عصري، رهين بإيجاد التجهيزات الأساسية، بإعتبارها دعامة للتحديث الإقتصادي، والإقلاع التنموي، وأساسا للشراكة المثمرة، والتبادل الحر، والتفاعل الحضاري، فإن إنجاز مشروعنا الإستراتيجي، يتطلب الإسراع بإستكمال مختلف البنيات التحتية، ولا سيما منها الشبكات الطرقية، سواء لفك العزلة عن العالم القروي، أو إنجاز البرنامج الوطني الطموح للطرق السيارة، وخصوصا منها الرابطة بين شمال المغرب وجنوبه (طنجة - أكادير) عبر مراكش، وبين شماله الغربي وشرقه (فاس - وجدة) عبر تازة.

وإننا لنشيد، في هذا الصدد، بالنهج القويم الذي يسير عليه إنجاز المشروع الكبير لطنجة المتوسط، الذي يجب أن نعتبره نموذجا يحتذى في سواه من المشاريع الكبرى. هدفنا في ذلك تمكين كل جهات المملكة، من الإستثمار الأمثل لمؤهلاتها الغنية، في مجال التنمية الجهوية، والإندماج في النسيج الإقتصادي الوطني، مما سيعمق إنتماء المغرب لفضائه الأورو متوسطي، ولمحيطه المغاربي والإفريقي والعربي، حتى يصبح قطبا محوريا وشريكا فاعلا في المبادلات الدولية، مندمجا في الإقتصاد العالمي.

وتلكم سبيلنا لبناء إقتصاد خلاق للثروات، وفرص للشغل لفائدة الشباب المغربي، جاعلين من مؤهلاتنا الطبيعية والحضارية، رافعة قوية للنهوض بقطاع السياحة، بإعتباره من مقومات التنمية والإنفتاح.

ولكون العالم القروي، هو الأكثر معاناة للعجز الإجتماعي، فإن التأهيل الشامل لإقتصادنا الوطني، لن يتم إلا بإستراتيجية ناجعة للتنمية القروية، المبنية على تحويل القطاع الزراعي التقليدي إلى فلاحة عصرية ومنتجة.

لذلك ينبغي نهج سياسة فلاحية جديدة، توطد ما حققه المغرب من تجهيزات ومنجزات، وتعتمد الإستثمار الأمثل لخصوصيات تربة كل جهة للرفع من الإنتاجية في الزراعة والصناعات الفلاحية، الأنسب لمؤهلاتها وثرواتها الطبيعية، مستشعرين مدى إكراهات البيئة، وندرة الموارد المائية، وزحف التصحر. وسيظل إصلاح القطاع العمومي يتصدر إهتماماتنا. وبرغم ما عرفه هذا القطاع من تطور، فإنه لم يصل بعد إلى تحقيق التطلعات الكاملة لمواطنينا، والإستثمار الأمثل لكل القدرات التي تزخر بها بلادنا. لذا، يتعين إصلاح التدبير العمومي وعصرنة أجهزة الدولة، وعدم تمركزها، بإعتماد خطة طموحة وجريئة، لتحديث القطاع العام، وإيجاد إدارة ذات موارد بشرية مؤهلة، قائمة على الإستحقاق، والجاذبية والتنافسية، وترشيد الإنفاق العمومي، وتخليق الحياة العامة.

ولن يأخذ الإقلاع الإقتصادي وتيرته القصوى بدون توفير المناخ الإجتماعي المشجع على الإستثمار والتشغيل. لذا، فإننا ندعو إلى إيجاد عقد إجتماعي جديد ينبثق عن تشاور وإتفاق بين الحكومة والشركاء الإجتماعيين. وينبغي أن يأخذ هذا العقد صيغة ميثاق يرتكز على مجموعة تدابير شمولية ومتكاملة تتضمن الإلتزام بسلم إجتماعي وتعزيز إصلاح مدونة الشغل بتنظيم حق الإضراب، لوضع حد

لممارسته غير المقننة التي تزج بالإقتصاد الوطني في دوامة الإضراب العشوائي، الذي يفضي إلى الإضراب المضاد عن الإستثمار والنفور منه. كما يجب تفعيل وتوسيع الحماية الإجتماعية والتغطية الصحية، ومكافحة كل أشكال الفقر والإقصاء، وترسيخ التضامن بين الأجيال بإتخاذ التدابير اللازمة والمستعجلة لإنقاذ مستقبل أنظمة التقاعد قبل فوات الأوان وتوفير شروط الحياة الكريمة، بإيجاد سكن محترم للمواطنين، والقضاء طبقا لتوجيهاتنا على أحياء الصفيح وعلى السكن غير اللائق. ولأن توجهنا الإستراتيجي لبناء مغرب التقدم يشمل جميع المواطنين، حيثما كانوا، ولاسيما منهم المقيمين بالخارج، فقد دعونا منذ إعتلائنا العرش، إلى سياسة جديدة في مجال الهجرة تساير التحولات البنيوية المتسارعة التي تعرفها جاليتنا بالخارج، وتستجيب لتطلعات مختلف أجيالها وطموحاتها لتنمية المغرب وتحديثه وإشعاعه الخارجي. سياسة شمولية متعددة في أبعادها المؤسسية والديبلوماسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية، متكاملة ومتناسقة في عمل الأجهزة المكلفة بها، متنوعة في صيغ مساهمة جاليتنا بالخارج في كل مجالات الحياة الوطنية. وفي هذا السياق، فإننا بصدد دراسة أفضل السبل لضمان مشاركة ناجعة وذات مصداقية لجاليتنا بالخارج في كل مؤسسات وفضاءات بناء المجتمع الديمقراطي التنموي.

وسنحرص على أن يتم ذلك في إطار من التشاور المثمر، مواصلين جهودنا للنهوض بأحوال هذه الفئة العزيزة من شعبنا الوفي، بمقاربة إندماجية تستهدف تقوية التضامن بين جميع المواطنين في الداخل والخارج، ليساهم كل من موقعه في خدمة وطنه المحتاج إلى كل أبنائه، بإعتباره نموذجا للتشبع بالقيم الإسلامية والكونية، من إخاء وتسامح وإعتدال. واثقين بأن المغاربة بالخارج سيظلون خير مجسد للتفاعل الإيجابي بين مختلف الحضارات والثقافات.

شعبي العزيز،

إن وسيلتنا لبلوغ هذه الأهداف الكبرى هي الحكم القويم الذي تتكامل فيه السياسة الداخلية القائمة على تعبئة كل إمكاناتنا الذاتية، مع سياسة خارجية قادرة على التفاعل مع التحولات الدولية المتسارعة. وذلك بالإستثمار الأمثل للتطور الديمقراطي للمغرب ورصيده الحضاري، وموقعه الجيو إستراتيجي المتميز، كشريك دولي وقطب جهوي، لحسن الجوار والإعتدال والتسامح. ولتحقيق ذلك، فإننا حريصون على بلورة مفهومنا للديبلوماسية الفاعلة، الرسمية منها والموازية، المرتكزة على البعد الإقتصادي والأمن الشامل المتحركة في الدوائر الرئيسية الثلاث، للجوار والتضامن والشراكة. ديبلوماسية متجددة الهياكل، وملتزمة بالحوار والشرعية الدولية كوسيلة فعالة للمكافحة الجذرية للكراهية والتطرف والإرهاب، ولإنتشار أسلحة الدمار الشامل حيثما كانت، والنضال مع دول الجنوب من أجل تحقيق التنمية المستدامة، في إطار الإندماج الإقليمي والإنخراط الإيجابي في عولمة ذات بعد إنساني، وإيجاد نظام عالمي جديد أكثر توازنا وإنصافا.

ففيما يخص علاقاتنا بجوارنا المباشر، نؤكد عزمنا الصادق على إعطائها إنطلاقة جديدة، لاسيما مع الجزائر الشقيقة.وذلك بتفعيلها وتنقية أجوائها تجسيدا لطموح شعبينا إلى بناء مستقبل يطبعه التضامن والإخاء. وفي نفس السياق، نؤكد إرادتنا الثابتة على الرقي بمستوى العلاقات المتميزة مع موريتانيا الشقيقة، التي نوليها مكانة خاصة. مجددين عزمنا الراسخ على العمل الجاد، بالتشاور مع تونس وليبيا الشقيقتين، لتفعيل بناء الإتحاد المغاربي في إطار من الوضوح والإلتزام والمصالح المشتركة وإحترام سيادة الدول الأعضاء ووحدتها الترابية، بما يجعل

من هذا الإتحاد فضاء للديمقراطية والتقدم والإستقرار والإزدهار، وقوة تفاوضية إستراتيجية في محيطه الأورو متوسطي، ومع التكتلات الإقليمية والدولية.

وبنفس الحزم والعزم، فإننا لم نفتأ نجعل قارتنا الإفريقية في صدارة سياستنا الخارجية، مكرسين جهودنا لتعزيز علاقاتنا مع كافة بلدانها الشقيقة، ولاسيما منها الأقل نموا، عاملين على المساهمة في إنجاح مبادرة (النيباد) والمشاركة في العمليات الأممية، لحفظ الأمن والسلام والإستقرار في منطقة الساحل وقارتنا الإفريقية بأسرها.

وبالنظر لكون منطقة غرب إفريقيا والساحل، تمثل إمتدادا طبيعيا لجوار المغرب، فقد حرصنا، من خلال زيارتنا الأخيرة لخمسة من بلدانها الصديقة، على تجسيد ما تحظى به من مكانة خاصة، ضمن رؤيتنا الإستراتيجية، بحكم الروابط الحضارية العريقة التي تجمعنا بها، والتي نسعى لتوطيدها بالمزيد من التعاون والتكامل الإقتصادي، والتضامن الفاعل لمواجهة المخاطر التي تهدد أمنها وإستقرارها.

وعلى مستوى آخر، فإننا مرتاحون للتطور النموذجي الذي تشهده العلاقات الإستراتيجية المتعددة الأبعاد مع الدول الأوروبية المجاورة. وفي هذا الصدد، فإننا نعتز بعلاقات الشراكة النموذجية والراسخة والمتجددة، التي تجمعنا بفرنسا. كما أننا عازمون على فتح صفحة جديدة في علاقاتنا مع المملكة الإسبانية، التي نتقاسم وإياها رصيدا تاريخيا وحضاريا، يزخر بمؤهلات واعدة، جديرة بالرقي بها إلى المستوى المتميز لعلاقة إستراتيجية بين بلدين تجمعهما الشراكة وحسن الجوار. كما نشيد بالتطور الكيفي، الذي عرفته علاقاتنا مع باقي الدول الأوروبية، في إلتزام بسياسة القرب الجغرافي والتاريخي مع الإتحاد الأوروبي، الذي نشاطر جميع أعضائه، نفس إنشغالات الحفاظ على الأمن والسلم

والإستقرار، وتحقيق التنمية المشتركة. وإننا نعتبر أن إعطاء مدلول ملموس للجوار ولمصيرنا المشترك، ينبغي أن يمر عبر الإرتقاء بشراكتنا إلى وضعية متقدمة، متجاوبة مع سياسة الإتحاد الأوروبي، ومنصفة للجهود التي بذلها المغرب، في مجال الإصلاحات الإقتصادية وترسيخ الديمقراطية، مستحضرين البعد الإنساني والحضاري في علاقاتنا بأوروبا، وغيرها من شركائنا، خاصة من خلال تواجد جالية مغربية، تحظى بكامل عنايتنا وإهتمامنا.

وسيواصل المغرب القيام بدوره في الدفاع عن القضايا المصيرية والمصالح العليا للبلدان العربية والإسلامية. وسيلتنا إلى ذلك العمل على تغليب نهج الحوار والتفاوض على منطق المواجهة والعنف. وهو ما يقتضي إنسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية المحتلة، والعمل على التطبيق الفوري لخارطة الطريق، كمرحلة في اتجاه إيجاد سلام عادل ودائم وشامل يضمن حقوق جميع شعوب المنطقة، بما فيها الشعب العراقي الشقيق في السيادة والحرية والإستقرار والإزدهار. ويكفل إقامة دولة فلسطينية تتوفر على كل مقومات الإستمرار، عاصمتها القدس الشريف، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل وبصفتنا رئيسا للجنة القدس فإننا سنواصل عملنا الدؤوب من أجل الحفاظ على هوية هذه المدينة المكلومة، كمهد ورمز للتعايش والتسامح بين أبناء الديانات السماوية. كما نشدد على ضرورة تمتين التضامن العربي والإسلامي وتحديث هياكله وآلياته، لتأهيله كي يحقق التطور الديمقراطي والإندماج الإقتصادي المنشودين.

وضمن رؤيتنا الشاملة لإنفتاح المغرب على العولمة، تندرج سياسة الشراكة والتبادل الحر، وإبرام الإتفاقيات التفضيلية التي ينهجها المغرب، في سياق تأهيل إقتصادنا، وتكريس الإختيارات الإستراتيجية لبلدنا. وبقدر ما نعتز بتمتين

شراكتنا الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي، فإننا عازمون على تطويرها وتنويعها وتوسيعها لتشمل علاوة على شركائنا في إطار أكاديم، أصدقاءنا، كروسيا والصين والهند وكندا واليابان، التي تربطنا بهم منذ أمد طويل، علاقات متينة مبنية على التقدير المتبادل والمصالح المشتركة.

وكما نجح المغرب في إجتياز المنعطفات الحاسمة، فإني واثق أنك، شعبي العزيز، ستعرف كيف تعبئ قواك الحية لرفع كل التحديات، وكسب رهانات هذه المرحلة الهامة، ملتحما بقيادتنا في مواصلة السير على النهج القويم، لجدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، طيب الله ثراهما، وأحسن جزاءهما عن جليل أعمالهما، لبناء مغرب الحرية والديمقراطية، والوحدة والتقدم. كما نترحم على الشهداء الأبطال الذين إستخصوا أرواحهم في سبيل حرية الوطن ووحدته وسيادته، مشيدين بجهود قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، ولا سيما القوات المرابطة في أقاليمنا الجنوبية، الساهرة تحت قيادتنا على وحدتنا الترابية. مؤكدين حرصنا على تمكين أجهزتنا الأمنية من كل الوسائل القانونية والمادية والبشرية، لتنهض بدورها الفعال في الحفاظ على الأمن والإستقرار في ظل سيادة القانون.

وإن خديمك الأول ليعاهد الله ويعاهدك، على أن نظل ساهرين على صيانة المقدسات والثوابت، مسلحين بالثقة في بلدنا، والإرادة الراسخة في صنع مستقبلنا، وإنجاز ما رسمناه من توجهات إستراتيجية يعتبر الإنتقال الديمقراطي فيها الوسيلة الناجعة ليأخذ الإقلاع الإقتصادي وتيرته القصوى بنمو قوي ومستمر، في مجتمع

متوازن ومتضامن، تقوم فيه كل الفئات الإجتماعية، ولا سيما الوسطى منها، بدورها الفاعل في التحفيز على قيم المبادرة والإبتكار والمواطنة الملتزمة، مستمدين من الله تعالى القوة والسداد، للسير بك ومعك، على هذا المسار الطويل إلى الأمام، بحزم وعزم، وحكمة وإقدام.

«قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة إفتتاح السنة الأولى من الدورة التشريعية الثالثة

الرباط، 08 أكتوبر 2004

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة، أعضاء البرلمان،

إننا نعتبر إفتتاحنا الدستوري للسنة التشريعية، فرصة لمخاطبة النخبة النيابية والسياسية، ومن خلالها شعبنا الأبي، حول قضاياه الكبرى. كما أن حرصنا المتجدد على تبادل المشورة معكم في أحوال الأمة، لا يعادله إلا شعورنا القوي، بجسامة الأمانة، وإلتزامنا بمنهجيتنا في الحكم، التي تجعلنا نتوخى إشراك البرلمان في بلوغ الهدف الأسمى لبناء مغرب ديمقراطي موحد، منتج وتضامني، متقدم ومنفتح.

ونود أن نعرب عن إعتزازنا بإجماع كل مكونات الشعب المغربي حول التوجهات الإستراتيجية، التي حددناها في خطاب العرش. كما نشيد بإستعداد الأحزاب السياسية للإنخراط فيها، وتجاوبها مع حرصنا على نهوضها بدورها الأساسي في التوعية والتأطير، وتكوين نخبة مؤهلة لتدبير الشأن العام ورفع التحدي المصيري للتنمية الشاملة، بالمنهج الحضاري للديمقراطية الحقة. لذلك إرتأينا أن نركز خطابنا على تقوية دور الأحزاب، بإيجاد إطار تشريعي جديد وفعال

يستمد فيه الحزب شرعيته القانونية من مشروعيته الديمقراطية. ويأتي بإجابات جماعية متميزة عن قضايا مجتمعية عريضة. وليس تلبية لمطامح شخصية أو فئوية ضيقة.

إن من شأن هذا القانون الذي ندعوكم للتداول فيه وإقراره، خلال هذه السنة التشريعية، أن يساعد على عقلنة وتجديد، وتحصين المشهد السياسي الوطني، وتحفيز الأحزاب المتجانسة على الإتحاد في أقطاب قوية. كما أنه يعد تجسيدا لحرصنا على توطيد التحديث المؤسسي، بما يكفل عدم إضرار التعددية الحزبية العشوائية، بالقطبية السياسية الفعالة. بل إننا نتوخى من هذا القانون أن يساهم في تمكيننا في أفق إنتخابات 2007، من التوفر على خارطة سياسية واضحة تتيح لنا وفقا لنتائج الإقتراع، إناطة المسؤولية الحكومية بأغلبية برلمانية منسجمة في برامجها وقطبيتها، على أن تقوم الأقلية بدور المعارضة البرلمانية البناءة في إحترام لحقوقها.

بيد أن هذا القانون المؤسس يظل غير كاف، ما لم يواكبه برنامج تعاقدي للتأهيل الشامل للمشهد السياسي والإعلامي. برنامج تكون الدولة شريكة لهيآته ووسائطه، بمدها إياهم بوسائل العمل وذلك في مراعاة لإشعاعها ولتمثيليتها النيابية، المستمدة من نظام إنتخابي فعال وملائم. وفي نطاق إحترام إحداثها وبرامجها، وطرق تمويلها وتسييرها وأنظمتها الداخلية للديمقراطية والشفافية. وكل ذلك في ظل سيادة القانون ومراقبة القضاء.

وكما أكدنا على ذلك في خطاب العرش، فإننا حريصون على أن يتمخض هذا القانون عن توافق إيجابي يسمو به إلى أعلى الدرجات. وعن تشاور واسع وبناء، يجسد غيرتنا على هيآتنا السياسية، ونبذنا للتحامل المجاني عليها، أو التنكر الرخيص

لها. فكل الأحزاب الوطنية قد ساهمت، سواء من موقع الأغلبية أو المعارضة، في توطيد صرح الدولة الحديثة للحق والمؤسسات في نطاق الملكية الدستورية. إن هذا المشروع الذي نعتبره لبنة أساسية للسير قدما بالإنتقال الديمقراطي إلى الأمام يقتضي تأهيل العمل النيابي، بتجاوز البرلمانية التمثيلية الكلاسيكية إلى البرلمانية العصرية.

وذلك بترسيخ ممارسة برلمانية مواطنة، ترفض المزايدات السياسوية العقيمة. برلمانية ناجعة تشجع الشراكة مع الفاعلين العموميين والخواص. وإننا لندعوكم إلى الإسهام من خلال ديبلوماسية نيابية فعالة ومنفتحة، في الإشعاع الدولي للمغرب، والدفاع عن مصالحه العليا. فالبرلمانية الجديدة هي فضاء لممارسة السياسة بإعتبارها فن الممكن، ولغة الحقيقة «والمعقول». وليست مجالا للشعبوية والديماغوجية. وذلكم هو سبيلنا الوحيد لتحقيق مصالحة المغاربة مع العمل السياسي النبيل.

وستظل الديمقراطية السياسية صورية وهشة، إذا لم تدعمها التعبئة والمشاركة المكثفة لتحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية وثقافية قوية ومستديمة، بل إن أعداء الديمقراطية قد يوظفون ما توفره من حريات للقضاء عليها، مستغلين بؤس المحرومين ويأسهم.

ومن ثمة، كان تركيزنا على أن يتواكب التحديث السياسي، بمكاسبه الهامة في مجال ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، مع إصلاحات كبرى في مجال تفعيل التضامن الإجتماعي، وتوطيد التحديث الإقتصادي. وفي هذا السياق فإننا نعتبر أن المناخ العام مناسب أكثر من أي وقت مضى، قصد إعطاء الإقلاع الإقتصادي وتيرته القصوى، لتحقيق نمو إقتصادي قوي وقار، موفر لفرص الشغل المنتج للشباب. وإننا

لندعو الحكومة وكل الفاعلين إلى إغتنام هذه الفرصة التاريخية، واثقين من توفرنا على العزيمة الراسخة، والمؤهلات الضرورية للنجاح ولكسب رهاناتها، مستشعرين بأن الظرفية الوطنية والدولية، بالرغم من مصاعبها وطوارئها لا تسمح لنا بإخلاف موعدنا التاريخي مع هذا التحدي المصيري.

كما نحث الحكومة على مواصلة مضاعفة الجهود، لإزاحة كل العوائق أمام حاجة البلاد الملحة لتحفيز الإستثمار المنتج، والتوظيف الأمثل لكل الإمكانات والطاقات المتاحة لنا، داخل وخارج البلاد، والإقدام على إتخاذ القرارات الشجاعة والصائبة، التي تتطلبها المعضلات الإقتصادية والإجتماعية الكبرى للبلاد. وبذلكم تجسد توجهنا الراسخ نحو السير بالإقلاع الإقتصادي دوما إلى الأمام، ضمن رؤية واضحة وتقدم موصول إلى الأعلى لا رجعة فيه.

كما يتعين على الحكومة إتخاذ القرارات الحكيمة والجريئة، التي تتطلبها المصلحة العليا للوطن والمواطنين، من خلال إبتكار حلول جريئة ومسؤولة، للمعادلات الوطنية الصعبة. معادلات التوفيق بين الحفاظ على التوازنات المالية والإجتماعية، وبين إكراهات أعباء التسيير الإستهلاكية، ومستلزمات تمويل الإستثمار المنتج. وأيضا بين دينامية توسيع الحريات العامة والفردية، وبين متطلبات الحفاظ على النظام العام، تفاديا للفجوة بين التطور الديمقراطي والواقع الإجتماعي.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن على كل المواطنين، أن يتحلوا بروح الإلتزام، والإرتفاع إلى مستوى المرحلة الحالية. مرحلة من حقنا الإعتزاز بكوننا نضع فيها أركانا عتيدة، لبناء مغرب اليوم والغد. ولكن من واجبنا اليقظة والتعبئة. وإستشعار أن بلدنا يواجه تحديات

إستهداف ديمقراطيته وهويته المتميزة من طرف الإرهاب والتطرف المحدق بالعالم كله. ومحاولات النيل من وحدته الترابية من لدن خصومها والأطماع الخارجية، وإعاقة تقدمه من قبل ضعف الإنتاجية، والتنافسية والتنمية البشرية.

ومهما كانت جسامة هذه التحديات، فإن رفعها رهين بتعبئتنا الشاملة، وعملنا الدؤوب وصمودنا لبناء مجتمع ديمقراطي تنموي. وهذا ما يشهد به تاريخ المغرب العريق. فقد ظل بفضل الإلتحام الوثيق بين الشعب والعرش منارةً للحرية وقلعة حصينة في وجه الكيد والمؤامرات، وأطماع الهيمنة، معبأ للدفاع المستميت عن حريته وأمنه ووحدته. كما سيبقى متشبثا بأسلوبه الحضاري في الحوار والإنفتاح، والوفاء بالعهود، وحسن الجوار، والحرص على إستقرار فضائه الإستراتيجي. وسنواصل قيادة وتعبئة شعبنا الوفي على هذا النهج القويم. وكما أعلنا عن ذلك في أول خطاب للعرش، فإننا لا نملك عصا سحرية لحل كل المعضلات. بيد أنني أؤكد لشعبي الأبي، أن لدينا ما هو أقوى من ذلك ألا وهو العزم الأكيد والتفاؤل الملتزم بتوجه مستقبلي واعد، كفيل بجعل نور الأمل والعمل والإستبشار، يهزم ظلام اليأس والتشاؤم والتخاذل. سلاحنا الوحيد هو إرادتنا الراسخة التي هي من إرادة شعبنا واثقين في قدرتنا الجماعية على رفع تحديات الحاضر والمستقبل بإلتحام وإقدام وإيمان.

«إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطب ورسائل
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

سنة 2005

الحديث الصحفي الذي أدلى به صاحب الجلالة
الملك محمد السادس
لصحيفة «إيل باييس» الإسبانية

الرباط، 16 يناير 2005

سؤال :

يرى البعض أن هذه المبادرة غير كافية، لأن الشهود لا يمكنهم الكشف عن أسماء جلاديهم ؟

جواب :

بطبيعة الحال، أنا لست متفقا مع ذلك، ولهذا أؤكد بأن الأمر لا يتعلق كما يزعم البعض بمبادرة ستؤدي إلى تقسيم المغرب إلى قسمين. فليس هناك لا قضاة ولا أشخاص محاكمين. فلسنا أمام محكمة. إن الأمر بالنسبة لنا، يقتضي أن نقرأ دون أي عقد ولا إحساس بالخجل هذه الصفحة من تاريخنا. وإنطلاقا من ذلك، يمكننا أن نمضي قدما في ظروف أفضل. هناك أشخاص لا علاقة لهم بالنضال الحقيقي، ولكنهم جعلوا من حقوق الإنسان تجارتهم المربحة، يحاولون أن يمنعوننا من العمل والتقدم والإستجابة إلى تطلعات المغاربة. وأعتقد أن الوقت قد حان لكي نقول لهم: الآن وقد أخذ هذا الملف يزداد وضوحا، ولم تعد لدينا أية عقدة في هذا المجال، علينا السير قدما.

سؤال :

بعد الإعتداءات التي أرتكبت في الدار البيضاء في ماي 2003، تمت محاكمة أكثر من 2000 شخص بالمغرب بتهم الإرهاب، حسب وزارة العدل غير أن منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان إعتبرت أن القمع تم بشكل مفرط. ألم يكن الرد مبالغا فيه؟

جواب :

الآن وبعد مرور الوقت على تلك الأحداث ينبغي أن نفهم، وبعد الذي جرى، أن التقييم كان مبالغا فيه شيئا ما. وأفترض أنه حتى في إسبانيا، كانت هناك، ربما، ردود فعل متعاقبة (بعد إعتداءات مدريد). ولنعد إلى المغرب، ليس هناك شك بأن تجاوزات قد وقعت. ولقد سجلنا حوالي عشرين حالة في هذا الشأن. وقد سجلت منظمات غير حكومية وكذا المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان (هيئة رسمية مكلفة بمساعدة الجهاز التنفيذي) أيضا، هذه التجاوزات. وهذه الحالات هي الآن أمام المحاكم. وأود أن أغتنم الفرصة لأحيي عمل قوات الأمن والشرطة المغربية. إنهم أشخاص يشتغلون في ظروف صعبة.

ليست لدينا الإمكانيات المتوفرة لدى إسبانيا، وبالرغم من ذلك طلب منهم بعد الإعتداءات أن يكونوا معبئين بإستمرار. ويجب، بأي ثمن، ألا تتكرر مثل تلك الأحداث المأساوية.

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة عيد العرش المجيد

طنجة، 30 يوليوز 2005

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

يكتسي إحتفالنا بعيد العرش لهذه السنة، طابعاً متميزاً، لتزامنه مع الذكرى الخمسين للإستقلال. لذلك إرتأيت أن أجعل من خطابي لك اليوم في الذكرى السادسة لتقلدي أمانة قيادتك وقفة جماعية، لإستلهام روح الوطنية العالية، التي بفضلها إسترجع المغرب سيادته. ولترسيخ قيم المواطنة المسؤولة، بإعتبارها الغاية والوسيلة للنهوض بالأوراش الكبرى للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي تعاهدنا على إنجازها، ضمن إجماع شامل حول ثوابت الأمة وخياراتها الكبرى، مستمدين من الإلتحام الوثيق بين العرش والمغاربة، الذي شكل على الدوام مصدر قوتنا، التي لا تنضب عدة لتشييد مغرب الوحدة والديمقراطية والتقدم. وذلكم هو التحدي الأكبر، الذي ما فتئنا نعمل على رفعه بالإصلاحات العميقة المتوالية. وكما أن لكل بناء ثابت ومرصوص دعائمه، وأن للدِّين أركانه، ولكل دولة قوية ركائزها القومية الخاصة، فإن للمواطنة الكاملة التي ننشدها لكافة المغاربة، مرجعياتها الدينية والوطنية التاريخية، المتمثلة في الإسلام والملكية والوحدة الترابية والديمقراطية.

فالإسلام السني المالكي المعتدل والمنفتح، الذي ظلت إمارة المؤمنين ساهرة على حمايته، ونقاء عقيدته السمحة، مع ضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية، قد شكل عبر العصور، البوتقة التي إنصهرت فيها كل مكونات الهوية الوطنية الموحدة الغنية بروافدها الحضارية المتعددة. وبقدر تمسكنا بما يميز الملكية المغربية من مشروعية دينية ودستورية، وروح شعبية، ووطنية تاريخية، فقد إرتقينا بها إلى ملكية مواطنة، من خلال ما حققناه من تطور ديمقراطي وعمل تنموي وتحرك ميداني. ملكية فاعلة تجسد خصوصيات الهوية المغربية في تجاوب مع الإرادة الشعبية، والمقومات الحديثة للحكامة الجيدة، وضمان الوحدة والثقة والإستقرار اللازمة لإنجاز المشاريع الهيكلية والإختيارات الوطنية الكبرى، بما تقتضيه من تعبئة وإستمرارية مهما كان توالي إنتداب المؤسسات الدستورية.

كما أن تعلقك، شعبي العزيز، أباً عن جد، بوحدتك الترابية، ليُعد جزءاً لا يتجزأ من وطنيتك العريقة، ومقوما أساسيا للمواطنة العصرية الفاعلة. وهو ما جعل من تشبثك، على الدوام، بمغربية صحرائك، قضية وجود لا مسألة حدود. وإننا لنشيد بما أبديته، في الآونة الأخيرة، من إجماع وتعبئة، وبما أبانت عنه جاليتنا الوفية المقيمة بالخارج، من غيرة وطنية صادقة، وما تحلت به مختلف السلطات العمومية، المدنية والعسكرية، الأمنية والدركية والمساعدة من يقظة وحزم ورباطة جأش وإلتزام بسيادة القانون في مواجهة المؤامرات الفاشلة للمس برموز سيادتك وإستفزاز شعورك الوطني».

«كما ننوه بتصديك، بإلتزام وإباء، ورفضك القاطع للمتاجرة السياسوية الإنتهازية، والإستغلال الدنيء للأوضاع المأساوية للأسرى المغاربة، المعتقلين بالتراب الجزائري، في خرق سافر لأبسط قواعد القانون الدولي الإنساني.

ومن منطلق إلتزامه الصادق بمواثيقه في شموليتها، فإن المغرب لن يفرط في أي واحد من مواطنيه، ولن يكف عن مطالبة المجموعة الدولية، بتحمل مسؤوليتها كاملة في هذا الملف، الذي لن يطوى، بكيفية حقيقية ومنصفة إلا بالكشف عن مصير كل المفقودين، وجبر أضرار المسرحين، ورفع الحصار عن المرحلين، الذين يشكلون حالة شاذة في العالم.

فهم لا يعاملون كلاجئين، سواء بمنع المندوبية الأممية السامية المختصة من الإشراف على مخيماتهم، ومن إحصائهم والتأكد من هويتهم، أو بعدم تمكينهم من حق إختيار العودة إلى وطنهم الأم المغرب، بكامل حريتهم. وبهذه المناسبة، نتوجه إلى كافة رعايانا الأوفياء، المتشبثين بمغربيتهم، والذين يعانون من الحصار الظالم، المضروب عليهم بتندوف، للعودة إلى أهلهم وذويهم. فالوطن الغفور الرحيم، الذي يفتح ذراعيه لجميع أبنائه التائبين العائدين إلى حضنه الحليم، يوفر لهم كل شروط المواطنة الكاملة، والعيش الحر الكريم.

وتأكيدا لتشبث المغرب بالشرعية الدولية، فإننا نجدد الإعراب عن إستعداده الدائم للتفاوض الجاد لإيجاد الحل السياسي التوافقي النهائي للنزاع المفتعل حول مغربية صحرائه، والذي يحظى بدعم المنتظم الدولي بما يخول أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا في ظل سيادة المملكة ووحدتها الوطنية والترابية.

وإن تمسك المغرب بهذا الموقف الواقعي والمنصف، ليقوم على إستراتيجية متعددة الأبعاد. فعلاوة على تجسيده للتوجه الديمقراطي لبلادنا، فإنه يأخذ بعين الإعتبار حرصنا على تحقيق الإندماج المغاربي، على أسس سليمة ومتينة. كما أنه يراعي أمن وإستقرار ورخاء شعوب حوض المتوسط، وكذا بلدان الساحل الإفريقي الشقيقة والصديقة، وتحصين هذه المنطقة الحساسة من الوقوع في متاهة

الإرهاب والبلقنة، التي لن يستطيع أحد أن يكون بمنأى عن مخاطرها الوخيمة، وفتنها الكامنة والمتربصة.

وعملا على إشراك مختلف فعاليات أقاليمنا الجنوبية في تدبير شؤونها، قررنا إعادة هيكلة المجلس الملكي الإستشاري للشؤون الصحراوية لتمكينه من تمثيلية متوازنة وذات مصداقية، تجعل منه قوة إقتراحية، ومؤسسة فاعلة للنهوض بهذه الأقاليم العزيزة علينا والدفاع عن مغربيتها.

وإيمانا منا بأن الديمقراطية تعد من المقومات الأساسية، لقيام مواطنة حقيقية، فقد عملنا على تطوير مؤسساتها، وتفعيل آلياتها. ومن ثم، أقدمنا على تمكين العائلة المغربية من مدونة متقدمة ورائدة للأسرة بإعتبارها المنبت الأول للتربية على المواطنة الصالحة.

وتجسيدا لتجاوبنا الدائم مع الإنشغالات الحقيقية لكل المواطنين، سواء منهم المقيمون داخل المملكة أو خارجها، ومع تطلعاتهم المشروعة والمعقولة، فقد قررنا بصفتنا ملكا، أميرا للمؤمنين، تخويل الطفل من أم مغربية حق الحصول على الجنسية المغربية.

وبذلكم، نؤكد عزمنا الراسخ على تعزيز ما حققناه من تقدم رائد بما كرسته مدونة الأسرة من حقوق وإلتزامات، قائمة ليس فقط على مبدإ مساواة الرجل والمرأة، ولكن بالأساس على ضمان حقوق الطفل والحفاظ على تماسك العائلة، وصيانة هويتها الوطنية الأصيلة.

وحرصا من جلالتنا على التفعيل الديمقراطي والشمولي لهذا الإصلاح النابع من الفضيلة والعدل وصيانة الروابط العائلية، فإننا نصدر توجيهاتنا للحكومة قصد الإسراع بإستكمال مسطرة البت والمصادقة على طلبات الحصول على الجنسية المغربية المستوفية لكافة الشروط القانونية. كما نكلفها أيضا بأن ترفع إلى نظرنا السامي إقتراحات عقلانية لتعديل التشريع المتعلق بالجنسية وملاءمته مع مدونة الأسرة على ضوء تحقيق أهدافها النبيلة المنشودة من قبل كل مكونات الأمة، وضرورة التنشئة على المواطنة المغربية المسؤولة.

وإدراكا للدور الحيوي الذي تنهض به المدرسة في تكامل مع الأسرة لبناء مجتمع التضامن والإنصاف وتكافؤ الفرص، الذي نعمل على ترسيخ دعائمه، وكذا تأهيل أجيالنا الصاعدة لممارسة حقوقها، وأداء واجباتها، وإندماجها في عالم المعرفة والإتصال، فقد جعلنا في صدارة الإصلاحات الشاملة والعميقة التي نقودها، إعتماد ميثاق وطني للتربية والتكوين.

وفي سياق حرصنا الموصول على التفعيل الأمثل له لتنمية مواردنا البشرية، التي هي ثروتنا الحقيقية، سنتولى تنصيب المجلس الأعلى للتعليم، الذي وضعنا ظهيره الشريف لينهض بدوره كمؤسسة دستورية للتشاور والإقتراح البناء، والتوقع والتقييم الموضوعي لهذا الورش الحيوي.

وبموازاة مع ذلك، فإننا عازمون على تقوية الهيآت المكلفة بتأطير وتمثيل المواطنين. وفي طليعتها الأحزاب السياسية الناهضة بدورها الديمقراطي في إيجاد نخب قادرة على التدبير الجيد للشأن العام. هدفنا الأسمى تمكين بلادنا

من مؤسسات تمثيلية ذات مصداقية، منبثقة من إنتخابات حرة من شأنها إبراز مشهد سياسي معقلن قائم على أغلبية منسجمة، متوافقة على برنامج حكومي مشترك ومعارضة بناءة، كقطبين متنافسين ومتكاملين في خدمة المصالح العليا للوطن والمواطنين.

وبنفس الحرص، ننتظر من المنظمات النقابية والغرف المهنية المساهمة بدورها الفعال في تحفيز المقاولات بإعتبارها شريكا في نجاحها وإستمرارها. كما نشيد بالجهود السخية، التي تبذلها فعاليات المجتمع المدني لإشاعة روح المواطنة، وتشجيع الإقتصاد الإجتماعي الموفر لشروط العيش الكريم.

ولكون وسائل الإعلام شريكا فاعلا في ترسيخ المواطنة الإيجابية، فإن غيرتنا الصادقة على حسن قيامها برسالتها النبيلة في تنوير الرأي العام، وترسيخ البناء الديمقراطي، لا يعادلها إلا حرصنا على أن تكون ملتزمة بضوابط قانونية وأخلاقية ومهنية، مجسدة للتوفيق بين الحرية والمسؤولية، وإحترام النظام العام، في نطاق سيادة القانون وسلطة القضاء.

وفي هذا السياق، ندعو بكل إلحاح الحكومة وكل الفاعلين في هذا المجال إلى الإسراع بإخراج المنظومة الجديدة، الكفيلة بإصلاح وتأهيل الصحافة للنهوض بدورها في ترسيخ المواطنة المسؤولة، مثلما ساهمت بالأمس في بلورة الروح الوطنية.

كما ننتظر، في هذا الصدد من كل الفاعلين في الحقل السياسي والإعلامي، أن تنصب جهودهم على تشكيل قوة إقتراحية للتعبير الموضوعي والنزيه عن الإنشغالات الحقيقية للرأي العام، وتعميق وعيه وتعبئته حول ما يتطلبه كسب

معركة المغرب الأساسية. تلكم المعركة التي لايجوز إختزالها في مواسم إنتخابية، ولا جعلها منطلقا لحسابات ضيقة أو وهمية.

إنها بالأساس المعركة الحقيقية للنهوض بالتنمية البشرية التي إرتأينا مشاطرتك عمق تصورنا الإستراتيجي لمساراتها الثلاثة.

ذلكم أن إعتزازنا بما حققناه من تقدم في المسار الأول لتحديث الدولة الوطنية، وترسيخ التشبث بهويتها الموحدة، وبرموز سيادتها لاينبغي أن يحجب عنا كون تشييد دولة المؤسسات يمر حتما عبر الإقرار بحرمة المؤسسات نفسها، وبأن دولة الحق لا تستقيم بغير صيانة حق الدولة.

وفي هذا الصدد، فإننا معتزون بما حققناه جميعا على درب بلوغ المقاصد النبيلة للمصالحة التي أطلقنا مسلسلها الرائد، سواء مع تاريخ المغرب العريق بإعادة الإعتبار للثقافة الأمازيغية، التي نؤكد عزمنا الراسخ على مواصلة النهوض بها بوصفها مكونا أصيلا للهوية المغربية الموحدة، أو مع المعاصر منه بالمبادرة الشجاعة لإحداث هيأة الإنصاف والمصالحة، التي لم تدخر جهدا فيما هو منوط بها. بالإضافة إلى إعطائنا المصالحة بعدا جغرافيا وعمقا تنمويا بجعل المناطق المحرومة والمهمشة في صدارة إهتمامنا.

بيد أن ما نريده لهذا المسلسل المقدام من طابع شمولي ومواطنة فاعلة، لن يكتمل إلا بمصالحة المغاربة مع المبادرة الذاتية والإقتصاد والإنتاج. وهو أمر متاح لنا بفضل ما نتوفر عليه من رصيد وطني رائد في إختيار الليبرالية وإقتصاد السوق، وكذا ما أنجزته بلادنا من بنيات تحتية حيوية كبناء السدود، وتعميم التزود بالماء الشروب، وكهربة العالم القروي. بالإضافة إلى الإستثمار الموفق لعائدات

الخوصصة من خلال صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، والتقدم الكبير في مجال الأخذ بالتقنيات الحديثة للإعلام والإتصال فضلا عن الإشعاع الدولي، والمصداقية المشهود بها للمغرب عالميا.

وبموازاة مع جعل السياحة قاطرة للتنمية، وقطبا للإستثمار، وجسرا للتفاعل الحضاري، ونموذجا للقطاعات، التي نتوفر فيها على إستراتيجية واضحة المعالم، فإننا عازمون على مواصلة إنجاز البرامج الضخمة للسكن اللائق.

وفي هذا الإتجاه نلح على أن يندرج ذلك ضمن مخططات عمرانية لجعل كل قرية ومدشر، مراكز للأنشطة الإقتصادية المدرة لفرص الشغل والدخل القار والإرتباط بالأرض.

كما نؤكد على تفعيل دور الوكالات الحضرية للإرتقاء بمدننا إلى فضاءات للعيش الكريم والتآلف والتساكن الإنساني، بدل أن تكون مجرد بنايات متراكمة، مفتقرة للروح الحضارية.

وبمنظور شمولي، فإننا مصممون على تعميق وعقلنة الجهوية لإقامة مناطق مندمجة ومتجانسة، جغرافياً وإقتصادياً وإجتماعياً وثقافياً. وبنفس العزم، سنمضي قدما في تحقيق المشاريع الهيكلية الكبرى لطنجة- المتوسط، وتوسيع شبكة الطرق السيارة، وتحسين ظروف ومناخ الإستثمار المنتج. علاوة على ترسيخ ثقافة التضامن، وتعزيز دور المجتمع المدني.

شعبي العزيز،

مهما يكن رصيدنا الإيجابي وطموحنا الكبير للنهوض بالمسلسل الإصلاحي والأوراش الواعدة المفتوحة فيه، فإنه يتعين علينا أن نصارح أنفسنا وبكل شجاعة ومسؤولية بأن المواطنة الحقيقية، ستبقى ناقصة وصورية، وهشة وغير مكتملة، ما لم يتم توطيدها بمضمون إقتصادي وإجتماعي، وتدعيمها بحمولة ثقافية، وتحصينها بروح أخلاقية.

ولذلكم، أطلقنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ذات العمق الإستراتيجي والبعد الجهوي المندمج، والطابع التضامني لمحاربة العجز الإجتماعي والتفاوت المجالي.

وإذا كنا قد شرعنا في تفعيلها بتمكينها من الكفاءات البشرية العالية والموارد المالية القارة والوسائل الناجعة، فإننا ننتظر من الطبقة السياسية والقوى الحية للأمة، التي نشيد بإلتفافها حولها، ما هو أهم، ألا وهو الإنخراط الفعلي في تجسيدها في برامج ميدانية ملموسة.

بيد أنه لن يتأتى تحقيق التنمية الشاملة إلا بتأهيل وتحديث إقتصادنا، وكسب رهانات الإنخراط في الإقتصاد العالمي، والتبادل الحر لتسريع وتيرة النمو، وتقوية التنافسية والإنتاجية، وخلق الثروات بهدف إيجاد الشغل.

وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد على أننا نعتبر توفير فرص العمل المنتج للشباب في صدارة إنشغالنا بالنظر لكونه إستثمارا لطاقات ما أحوج بلادنا

إلى سواعدها وعقولها. وبقدر ما نوجه الحكومة إلى أن تواصل إيلاء قضية تشغيل الشباب، أسبقية الأسبقيات، ندعو الجميع، إلى إعتبار أن معالجة هذه المعضلة، تستوجب تضافر جهودهم، منتظرين منهم أن يجعلوا من المناظرة الوطنية المقبلة للتشغيل ليس مجرد لقاء ظرفيا بين فرقاء منغلقين في مواقف ضيقة وجامدة لا تفضي إلا إلى الطريق المسدود. وإنما ينبغي أن تشكل قطيعة مع الأساليب التقليدية التبسيطية التي برهنت عن عدم جدواها.

وبعبارة أوضح، نريدها تحولا عميقا بين شركاء متعاونين، يجمعهم الوعي بالمصير المشترك في إنفتاح على الحوار البناء والإجتهاد الخلاق والمبادرة الذاتية والجماعية لإبتكار الحلول الناجعة، وإستكشاف الآفاق الواعدة مع إستحضار الإكراهات الموضوعية.

وفي هذا السياق، فإن التشبع بالمواطنة المسؤولة، يقتضي التوعية بمحدودية الإمكانات المتوفرة وبتزايد الحاجيات الملحة، ولا سيما إزاء ما يفرضه إرتفاع فاتورة النفط والآفات والكوارث الطبيعية، غير المتوقعة من تحملات مادية إستثنائية ومنهكة.

ولرفع هذه التحديات، فإنه يتعين على الجميع أن يتحمل مسؤولياته الكاملة: بدءا بالدولة التي يجب أن تنهض بدورها الإستراتيجي في الضبط والتقنين والتوقع والتحفيز وترشيد النفقات وتحرير القطاع العام، وإعادة هيكلة قطاعات الفلاحة والصناعة والخدمات. ومرورا بالقطاع الخاص الذي يتعين عليه الإنخراط القوي في أوراش التنمية. سواء بمقاولاته المواطنة، التي نشيد بجهودها، أو بتلك التي تعاني صعوبات موضوعية، والتي نؤكد ضرورة دعمها ولاسيما الصغرى منها والمتوسطة. وإنتهاء بوضع حد لإقتصاد الريع، سواء على صعيد المقاولة أو القطاع البنكي.

وسيظل نجاحنا في هذه المسارات، بل وفي كل الإصلاحات التي أطلقناها، رهينا بأخذنا بالحكامة الجيدة، بإعتبارها الآلية الناجعة لتحقيق المواطنة المثلى. وفي هذا الصدد، يتعين على وجه الخصوص، مواصلة إصلاح القضاء بكل جدية وحزم، بإعتبار العدالة المستقلة والنزيهة عاملا أساسيا لتوفير الثقة، وسيادة القانون اللازمين لتحفيز الإستثمار والتنمية.

كما يجب الإسراع بتحديث الإدارة بما يكفل فعاليتها حتى تجعل من خدمة الصالح العام، ومن القرب من المواطن شغلها الشاغل. وبموازاة ذلك، نؤكد على وجوب تخليق الحياة العامة بمحاربة كل أشكال الرشوة ونهب ثروات البلاد والمال العام.

وإننا لنعتبر أي إستغلال للنفوذ والسلطة إجراما في حق الوطن لا يقل شناعة عن المس بحرماته. وفي هذا الشأن، نؤكد على الإلتزام بروح المسؤولية والشفافية والمراقبة والمحاسبة والتقويم في ظل سيادة القانون وسلطة القضاء، بما هو جدير به من إستقلال ونزاهة وفعالية.

وتلكم سبيلنا لتحقيق المواطنة المغربية البناءة وتأهيلها للإنخراط في منظومة القيم الكونية، ولاسيما في عالم أصبح قرية صغيرة متميزة بتعدد الفاعلين المؤثرين في توجهاته المتسارعة والحاسمة.

ولكي يكون لنا حضورنا الوازن في معتركه، فإننا مطالبون بتعزيز إنتهاجنا لإستراتيجية هجومية. من خلال تفعيل الديبلوماسية الموازية البرلمانية والحزبية، والإقتصادية والثقافية، والإعلامية والجمعوية. وذلك في نطاق خطة متكاملة ومتناسقة، قائمة على ترسيخ ما أقدمنا عليه من توسيع الدوائر الثلاث لحسن

الجوار، والتضامن الفاعل والشراكة الإستراتيجية، وتعميق إرتكازها على التعريف الموصول بعدالة وقدسية قضية وحدتنا الترابية. ونهج التسوية السلمية للمنازعات، والإندماج الإقتصادي الإقليمي، والتفاعل المثمر مع بلدان الشمال لإقامة نظام عالمي أوفر أمناً، وأكثر توازنا وإنصافا وأقوى إلتزاما بالشرعية الدولية، وبالقيم الكونية السامية. فضلا عن توطيد تعاون جنوب-جنوب، من خلال مشاريع ملموسة، تلبي الحاجيات الملحة للسكان الأكثر خصاصة وتضررا.

وفي هذا الصدد، فإننا إذ نؤكد موصول دعمنا الميداني والفاعل للتنمية البشرية المستدامة للبلدان الإفريقية، فإننا نشيد على وجه الخصوص، بما أبانت عنه الأطر الطبية لقواتنا المسلحة الملكية من تفان في تجسيد تضامننا الإنساني والأخوي النبيل مع شعوبها الشقيقة.

وإذا كنا معتزين بما حققناه من مكاسب في المسار السياسي لترسيخ الدولة العصرية القوية بالديمقراطية وسلطة القانون، فإنه يتعين علينا العمل على تحصينها وترسيخها. وبنفس الحرص القوي، يجب أن نضاعف الجهود في المسار الثاني المتعلق بإنجاز الإصلاح والأوراش الهيكلية للإرتقاء بها من مرحلة الإقلاع إلى طور السرعة القصوى، ومن تراكم النتائج الكمية إلى جودة التقدم النوعي لتلتحق بقاطرة القطاعات المتطورة. أما المسار الحيوي للتنمية البشرية والحكامة الجيدة المؤسسية والإقتصادية، فيقتضي منا التعبئة القوية لكسب رهاناته المصيرية. وذلك بحسن إستثمار رصيدنا الوطني الغني، في الإلتحام بين العرش والشعب وطاقتنا المتجددة المتمثلة في توجهنا الديمقراطي المتميز، بإعتبارهما معاً أمضى سلاح لكسب معركة النهضة الشاملة. وسنسير بإذن الله تعالى على درب التقدم والإصلاح، لتحقيق ما تتطلع إليه، شعبي العزيز،

من سؤدد وإزدهار، إسوة بأسلافنا الميامين، وفي طليعتهم جدنا ووالدنا المنعمان، صاحبا الجلالة الملك محمد الخامس محرر المغرب، والملك الحسن الثاني، باني دولته الحديثة، خلد الله في الصالحات ذكراهما، واثقين من وعد الله الصادق لكل العاملين المخلصين: «إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يؤتكم خيرا». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى المؤتمر 49 للإتحاد الدولي للمحامين

فاس، 31 غشت 2005

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة الأساتذة الأجلاء،

حضرات السيدات والسادة،

إنه لمن دواعي إعتزازنا، أن يعقد الإتحاد الدولي للمحامين مؤتمره التاسع والأربعين على أرض المملكة المغربية، إختياراً منه لبلدنا كملتقى للحضارات وأرض للحوار والتسامح والتشبع بقيم العدل وحقوق الإنسان وتجسيدا لثقته في عزمنا الوطيد وعملنا الدؤوب على المضي قدما في بناء المجتمع الديمقراطي التنموي الحداثي المبني على التعددية الفكرية والسياسية، وسيادة القانون في إطار دولة الحق والمؤسسات، التي نعتبر فصل السلط وإستقلال القضاء وضمان الدفاع عن الحقوق وصيانتها بالمحاماة الملتزمة من مقوماتها الراسخة.

ومما يجعل جمعكم الموقر يحظى برعايتنا السامية موضوعه الهام الذي وفقتم في إختياره، ولاسيما عندما ينصب النقاش وتبادل الأفكار على أخلاقيات مهنتكم النبيلة في مداها الموحد وما تطرحه من تساؤلات. فالموضوعات

والقضايا التي سيعالجها مؤتمركم، وإن كانت مهنية خالصة في بعضها، فإنها ذات طابع شمولي، تستوعب المتغيرات المتسارعة، التي يعرفها عالمنا والمستجدات التي يفرضها التقدم التكنولوجي وإتساع الفجوة الرقمية، وكذا إنعكاسات أثر العولمة وتعرية المبادلات على زيادة الهوة بين الدول النامية والدول المتقدمة. فضلا عن جعل قوة القانون وخيار الأمان والسلام يفرضان نفسهما على قانون القوة ومنطق العنف والتنافر المشحون بمخاطر الإرهاب المقيت. وذلكم ما يطرح عدة تحديات حقيقية، تشكل لديكم إنشغالا بما سيكون عليه تفاعلكم المهني معها والتكيف مع متغيراتها الحاسمة.

فنحن نعيش عالما يتجه نحو النمطية والإنفتاح، ويتجاوز في مسيرته الحثيثة أية نزعة إقليمية أو إنغلاق على الذات أو إيثار للخصوصية على الكونية، بما يعنيه ذلك من أبعاد إيجابية تتمثل في المزيد من تقنين حقوق الأفراد وتوسيعها ووضع الآليات الكفيلة بحمايتها وتنميتها وتحصينها من كل تداعيات سلبية، تمس حقوق الإنسان في هويته وحرمته، أو في حريته وملكيته أو تعكس إنفلات التكنولوجيا المتطورة من المسؤولية الأخلاقية. وهو ما يستوجب التفكير في إرساء دعائم عدالة فعالة تواكب هذا التطور وتصون حقوق الأفراد والجماعات وخاصة في الدول النامية. ولاشك في أن هذه العدالة تمثل بالنسبة لكم فضاءا جديداً للقيام برسالتكم النبيلة. وبقدر ما أصبح لمهنة المحاماة من طابع عالمي، فإنها تواجه ضرورة توحيد القيم السلوكية المثلى وإعتماد التكوين المستمر، والإستجابة لمتطلبات مواكبة العالم الرقمي والتوفيق بين وجوب إحترام الحريات وصيانة النظام العام، في ظل سيادة القانون وسلطة القضاء. دون أن ننسى أنها قبل كل شيء مهنة إنسانية مثالية تقتضي إلى جانب الفقه القانوني، النزاهة في العمل من أجل مساعدة القضاء الذي يعتبر المحامون جزءا من أسرته الكبيرة الموقرة، وشريكا أساسيا له في تحمل مسؤولية إحقاق الحقوق ورفع المظالم على

أسس العدل والإنصاف وسيادة القانون، ونشر الثقة والإستقرار اللازمين لتأمين الحياة الإجتماعية، وتحفيز الإستثمار والنهوض بالتنمية الإقتصادية.

ولنا اليقين في أنكم ستكرسون جهودكم ونقاشكم في سبيل ترسيخ تلكم المبادئ والقيم السلوكية، التي ينبغي للمحامي إحترامها والإلتزام بضوابطها. فالمحامي يمارس المهام المنوطة به في نطاق تقاليد وأعراف مكتسبة على مدى أجيال، متقيدا في سلوكه المهني بمبادئ الإستقلال والتجرد والنزاهة، والكرامة والشرف وما تقتضيه الأخلاق الحميدة. كما أن أسرة المحاماة لا يمكن أن تنهض بمهمتها، ولا أن ترفع التحديات التي تواجهها ديمقراطية تنموية وطنية كانت أو سلمية، شرعية دولية لإقامة نظام عالمي أكثر إنصافا وإنسانية وتضامنا إلا بالتشبث بالقيم الأخلاقية الراسخة، وما لحل يتراكم من ممارسات إجتهادية مشرقة تعتبر إضاءات لا يخبو نورها على مدى الزمن وكذا من تبادل خبراتكم المتنوعة أيضا، وتحقيق الإندماج في الرسالة العالمية لمهنة المحاماة بما تتطلبه من قدرة على التكيف مع التطور القضائي، ورفع التحدي القانوني للعولمة الشرسة وجعل المحاماة الشريفة شريكة للعدالة النزيهة في تحقيق الحكامة الجيدة.

وفي عالم يعرف إهتزازاً للمرجعيات القانونية والسلوكية والروحية الفاضلة، وتصاعداً للأصوليات الهوجاء ومداً للنزوعات المادية والتشييئية، فإننا نشيد بتركيز أعمالكم على إصدار الإعلان العالمي لأخلاقيات المهنة. ونود التنويه في هذا الصدد بما جسدته أسرة المحاماة ليس فقط في المجال القضائي، بل أيضاً في كل ميادين النضال من أجل كرامة الإنسان وإحقاق الحق من إلتزام بالخلق الرفيع، داعين إياكم لتكريسه في مدونة للسلوك. وإننا لجد معتزين بكون هذا

الإعلان سيرتبط إقراره ببلدكم الثاني المغرب، وبخاصة بمدينة فاس العريقة التي أنشئت فيها جامعة القرويين التي تعد إحدى أقدم الجامعات في العالم. فظلت منارا للإشعاع الثقافي والحضاري، الذي يستمد نسغه من أصالة المغرب وعقيدته الإسلامية السمحة، ومن إنفتاحه على القيم الكونية. فضلا عن ثقافته التي إنصهرت في بوتقتها الموحدة روافد ثقافية متعددة : أمازيغية، وعربية إسلامية، وإفريقية ومتوسطية، وعالمية معاصرة، شرقية وغربية، شمالية وجنوبية، متفاعلة ومبدعة لنسيج حضاري متميز بغنى مكوناته، وإنصهارها ضمن هوية فريدة في مزجها الخلاق بين الأصالة والمعاصرة.

وإن مما يدعو إبتهاجنا بملتقاكم تزامنه مع تفعيل ما نحرص عليه من توجه حثيث لإغناء وتحديث الإطار القانوني المنظم لمهنة المحاماة لتواكب المستجدات وترقى إلى مستوى مواجهة التحديات، عاملين على أن تحقق التكامل والإنسجام مع التطور الذي تعرفه هذه المهنة عالميا على أساس التوفيق بين الخصوصية الوطنية والقيم الكونية. وهو الإطار الذي سوف يؤمن إستقلالية المحاماة ويرفع مستوى أدائها. كما أنه سيدعم سبل التواصل والتعاون والتشارك، مضيفا بذلك لبنة جديدة إلى ما شيدناه على درب الإصلاحات الكبرى التي نقودها بعزم وحزم للنهوض ببلدنا، وجعله في مستوى الدول المتقدمة.

فالمملكة المغربية حريصة على أن تظل رسالة الدفاع حاضرة بمصداقيتها في قلب الممارسة المؤسسية، التي تنهض بها السلطة القضائية بإعتبارها الضامن الفعلي لمساواة المواطنين أمام القانون وسيادته وإستقرار المجتمع والثقة في المعاملات وتحفيز التنمية والإستثمار. ومن ثم جعلنا في مقدمة ركائز مشروعنا الديمقراطي الإرتقاء بالعمل القضائي وتأهيله بإستمرار، مهيبين بوزارة العدل وجمعية هيئات

المحامين بالمغرب، أن تنسج فيما بينها علاقات شراكة وتعاون ثابتة في إطار المسؤولية والتعبئة من أجل تحديث المنظومة القانونية وتأهيل كل الفاعلين في الحقل القضائي مع الإنفتاح على التجارب المثمرة والإستشراف للغد الأفضل.

أصحاب المعالي والسعادة، السيدات والسادة الأساتذة الأجلاء،

لقد بوأ المغرب على الدوام صدارة سياساته الداخلية والخارجية الإلتزام بالحق والمشروعية وإنتهاج سياسة فاضلة تعتمد الأخلاق والوفاء بالعهود، وكذا العمل الدؤوب على تحقيق الإنصاف وترجيح التسوية القانونية لفض كل المنازعات. وقد جعلنا من هذه المبادئ الكونية السامية عماد مذهبنا في الحكامة الجيدة، سواء لإستكمال بناء وإعلاء صرح الديمقراطية أولإسترجاع أقاليمنا الصحراوية الجنوبية وإنهاء النزاع المفتعل حول مغربيتها، بالحل السياسي المتوافق عليه في نطاق الشرعية الدولية وبما يكفل لسكانها حكما ذاتيا في نطاق سيادة المملكة ووحدتها الترابية، إقتناعاً منا بعدالة قضيتنا ويقينا منا بالمنطق العصري لعالم اليوم الذي لا يعترف إلا بالدول الديمقراطية القوية، والتكتلات الإقتصادية العملاقة، والذي لا مكان فيه للكيانات الهجينة والضعيفة.

وحرصاً منا على ترسيخ وتوسيع ما حققه المغرب من منجزات ديمقراطية ومكتسبات دستورية مبنية على تفعيل ما إلتزم به من تشبث بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا، فقد عملنا على الإنخراط في الأوفاق الدولية ورفع التحفظات بشأن بعضها، التي صارت غير ذات موضوع مع ما إعتمدناه من تشريعات متقدمة في كل المجالات، مستكملين بذلك إندماج بلادنا التام في المنظومة الحقوقية العالمية. كما فتحنا أوراشا كبرى كرست السمو بالمنظومة

القانونية للمملكة بما يصون الحريات ويوسع مجالها، سواء من خلال إقرار مدونات جديدة ومتقدمة للإنتخابات والشغل علاوة على مشروع قانون الأحزاب السياسية الهادف إلى تأهيلها للنهوض بدورها كاملا كرافعة أساسية للمشاركة الديمقراطية، وتكوين النخب المؤهلة للتدبير الجيد للشأن العام. أوعلى وجه الخصوص بإعادة النظر في قانون المسطرة الجنائية، معززاً بذلك مقومات المحاكمة العادلة، آخذاً بالضمانات التي تحقق المساواة. كما تم تعديل قانون الصحافة والحريات العامة بما يعطي لحرية التعبير مدلولها الحقيقي الملتزم.

وتأكيدا منه لمناهضة كل ممارسة منبوذة، قد تعرض الإنسان إلى التعذيب وتخدش كرامته، فقد أفرد المغرب مقتضيات جزرية رادعة تنهل من الإتفاقيةالدولية ذات الصلة بالموضوع، ضمن توجه شمولي وديمقراطي لتحديث وإصلاح قانون الجزاءات في إطار سياسة جنائية متقدمة. وقد كان منطلقنا في هذه الدينامية الحقوقية المتوالية والمتماسكة الحلقات، إقدامنا منذ إعتلائنا العرش على المبادرة الشجاعة والفاضلة لإحداث هيأة للإنصاف والمصالحة والهادفة للطي الحضاري والنهائي والعادل لماضي الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من لدن شعب لا يتهرب من ماضيه ولا يظل سجين سلبياته عاملا على تحويله إلى مصدر قوة ودينامية لبناء مجتمع ديمقراطي وحداثي. وهذا ما أكدنا عليه خلال تنصيبنا لهيأة الإنصاف والمصالحة، التي أصبحت اليوم بفضل ما وفرناه لها من أسباب التجرد والإستقلال، ووسائل التحري وإجلاء الحقيقة وجبر الضرر وبفعل إلتزام ونضالية مكوناتها في طليعة الهيئات القليلة المشهود لها، ليس فقط عربيا وإسلاميا وإفريقيا، بل عالميا، ومن قبل المنظمات المختصة بالريادة لما طبع عملها البناء من إسهام فاعل في جعل ما تنهض به من مهام العدالة الإنتقالية ركيزة أساسية لتحصين الإنتقال الديمقراطي.

تعدونا في ذلك عزيمة قوية لترسيخ حقوق وواجبات الإنسان ثقافة وممارسة، والتربية عليها في تلازم بين دمقرطة الدولة والمجتمع. وفي هذا السياق دعمنا إستقلال المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان في نهوضه بحماية الحريات وترسيخ المواطنة المسؤولة. كما أحدثنا ديوانا للمظالم بإعتباره مؤسسة وسيطة بين المواطن والإدارة لإحقاق الحقوق ورفع الحيف في إطار الإنصاف. وبموازاة مع ذلك، عملنا على تجسيد ما نتقاسمه مع دول العالم المتقدمة من مبادئ تخليق الحياة العامة ومحاربة الإرتشاء وإستغلال النفوذ بكل أنواعه وذلك بالتوقيع على الإتفاقية الدولية لمحاربة الفساد والقيام ببلورة مضامينها، وبتفعيل المحاسبة والمراقبة البرلمانية والقضائية والإدارية، في ظل سيادة القانون.

كما أن المغرب يواصل في توافق وإلتحام منقطعي النظير مسيرته الحثيثة والرصينة في اتجاه تحقيق المساواة، بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات وضمان التوازن والإستقرار الأسري من خلال مدونة جديدة رائدة للأسرة، جمعت بتوفيق من الله بين الحفاظ على الأصالة الوطنية وبين الإنفتاح على العصر وإنصاف المرأة ورعاية حقوق الطفل وتعميقا لمدلول المساواة بين المرأة والرجل في هذا الإتجاه، قررنا تمكين أبناء المرأة المغربية من أب أجنبي من الجنسية المغربية، تجسيداً لصيانة تماسك العائلة المغربية وترسيخا لوعي أبنائها بالمواطنة المسؤولة. ولكي يحقق المغرب، ما ننشده من تسريع وتيرة التقدم والتطور، أخذنا بالمنهج الشمولي للتنمية البشرية، الذي يتوخى توطيد المكاسب الهامة في مجال الحقوق الأساسية بإيلاء أهمية قصوى للنهوض بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية.

ولهذه الغاية، أقدمنا على إطلاق «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية». هدفنا الأسمى جعل الإنسان في صلب عملية التنمية، ومحورها ووسيلتها وغايتها ضمن منظور محرر للطاقات تشكل فيه الديمقراطية رديفا للتنمية والتضامن الإجتماعي، وتكافؤ الفرص الكفيل بتمكين كل مغربية ومغربي من الإستثمار الأمثل لمؤهلاتهما، في إطار مشاركتهما الفاعلة في الحياة العامة، وبما يوفر لهما أسباب العيش الحر الكريم، الذي يعد الغاية المثلى لما ننشده لهما من المواطنة المسؤولة والكاملة. وإن ما تم إنجازه في هذه الأوراش المتعددة ليصب بكل روافده في اتجاه تحقيق تطلعات شعبنا الأبي وشبابه الطموح وتجسيد إرادتنا في الرقي بالملكية الدستورية المغربية إلى ملكية مواطنة ملكية ديمقراطية فاعلة، لا تدخر جهداً في أن تجعل من المغرب بلداً جديراً بماضيه التليد، فاعلا في فضائه الجهوي والإقليمي، متعاونا مع المنتظم الدولي في تحقيق السلم والتسامح والتضامن بين الشعوب.

وإننا إذ نرحب بكل المشاركين في هذا الملتقى الهام، منوهين بالمبادئ السامية التي يقوم عليها إتحادكم الموقر، وبالمقاصد النبيلة، التي يسعى لتحقيقها، لواثقون بأن مؤهلاتكم القانونية والمهنية العالية وخصالكم الأخلاقية الفاضلة، ستمكنكم من تتويج أعمالكم بالنجاح المحقق على المعهود في إتحادكم العتيد من إلتزام ومسؤولية وروح نضالية، وحضور في سائر المحافل والجبهات الوطنية والدولية، ونصرة الحق والإنصاف والشرعية سواء في المعاملات الفردية والجماعية أوفي مجال العلاقات الدولية.

وفقكم الله لما فيه المزيد من دعم قيم العدل بالوسيلة الحضارية والديمقراطية للقانون والدفع بالتي هي أحسن، وتعزيز إستقلال القضاء ومؤازرته على تحقيق الإنصاف والدفاع عن القضايا العادلة، وجعل منكم فرادى وجماعات على الدوام طلائع ديمقراطية للمجتمع المدني، وللقوى الحية لكل أمة وللبشرية جمعاء في العمل الدؤوب والملموس على ضمان كرامة الإنسان، وأمنه على حريته وحقوقه وحرمته الشخصية والعائلية والوطنية والقومية في كل ربوع العالم، وفي ظل الإخاء والمساواة والوئام والتضامن والسلم بين كل الأنام.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الحديث الصحفي الذي خص به صاحب الجلالة الملك محمد السادس
صحيفة «نيهون كيزايي شيمبون» اليابانية

طوكيو، 25 نونبر 2005

سؤال :

كما أشرتم إلى ذلك، ياصاحب الجلالة، فإن المغرب قام بإصلاحات واسعة في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية. كيف تنظرون جلالتكم ، ونحن في نهاية سنة 2005 للنتائج المحققة وما الذي يمكن أن يتم إنجازه في المستقبل؟

جواب :

أنتم تعلمون أنه عندما إعتليت العرش كانت كل القضايا تمثل أولوية بالنسبة لي، فوالدي جلالة الملك الحسن الثاني تغمده الله برحمته، فتح جزءا كبيرا من أوراش المغرب المستقل والعصري وعندما أرى العمل الجبار الذي قام به، أشعر، كباقي المغاربة بكثير من الإعجاب والفخر تجاهه.

فأنا أعمل ليس فقط على تعزيز ما تحقق في الملفات التي فتحها والذي كالملف المتعلق بإحترام حقوق الإنسان، وخصوصا من خلال إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة لطي صفحة الإنتهاكات التي ارتكبت في الماضي، بل أيضا من

أجل إنجاز سريع للأوراش الجديدة التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة: محو الأمية وإصلاح الحقل الديني والتأمين الإجباري على المرض وإصلاح القضاء وتمدرس الفتيات وإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، فضلا عن المشاريع البنيوية الكبرى كميناء طنجة المتوسط أومشروع أبي رقراق بالرباط أوالمناطق السياحية الكبرى التي ستخلق مئات الآلاف من مناصب الشغل.

وهناك، أيضا، إصلاح مدونة الأسرة، وهو إصلاح له مكانة خاصة عندي، لأنه جعل من المغربيات اليوم مواطنات بمعنى الكلمة، وقد إستقبلته كل مكونات المجتمع المغربي بشكل إيجابي. إن القيام بهذا الإصلاح كان إنصافا للمرأة، وأعترف أنه شكل مصدر إرتياح كبير بالنسبة لي.

وفي الآونة الأخيرة أطلقنا «المبادرة الوطنية للتنمية البشرية» وهو برنامج واسع يهدف إلى إعطاء دفعة قوية للتنمية السوسيو إقتصادية من خلال تحفيز الإندماج في النسيج المنتج بالنسبة للشرائح الأكثر تهميشا من الساكنة. إنه حل واقعي وملموس لإشكالية تقع في صلب الإنشغالات الدولية. ومن هذا المنطلق، فإن الإهتمام الذي أبداه شركاؤنا الأجانب مهم جدا خصوصا وأن النموذج الذي إعتمدناه يأخذ بعين الإعتبار خصوصياتنا وحجم وسائلنا. إنه إصلاح طموح وبطبيعة الحال سأقدمه لمحاوري من الجانب الياباني. وفي الحقيقة فإنهم كانوا دائما حاضرين إلى جانب المملكة لمواكبتها في تنميتها وأنا أشكرهم على ذلك.

بطبيعة الحال هناك أشياء كثيرة أخرى يتعين إنجازها، لكنني أعتقد أنه بفضل قناعاتنا وتعبئة حكومتنا، وكل هيئات المجتمع المدني النشيطة في كل المجالات، فإن من حق المغاربة أن يكونوا متفائلين وذلك بالرغم من الصعوبات.

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة للمشاركين في أشغال ملتقى «تكاملات الإستثمار»

الصخيرات، فاتح دجنبر 2005

«الحمد لله وحده والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه برسالتنا هاته إلى الندوة الدولية الثالثة للإستثمار، مرحبين بكل المشاركين في أعمالها متمنين لهم مقاما طيبا بالمغرب.

وبهذه المناسبة، نود أن نتوجه بتحياتنا الخاصة لضيف الشرف لهاته الدورة، دولة الإمارات العربية المتحدة، إحتفاء بما يجمع بلدينا من أخوة وتعاون يجسدان ما نتقاسمه معا من مبادئ ورؤى وأهداف توجه عملنا المشترك على الصعيدين الجهوي والدولي.

ومن حسن الصدف أن الدورة الحالية لندوة الإستثمار تنعقد هذه السنة في أجواء تخليد المملكة المغربية للذكرى الخمسينية لإستقلالها، والتي نعتبرها أكثر من ذكرى إحتفالية، إذ هي لحظة قوية لرصد المنجزات وإستشراف المستقبل.

وبالفعل، فالمغرب إنتهج منذ إستقلاله، خيارا إستراتيجيا قوامه الحرية والتعددية السياسية والإنفتاح الإقتصادي برغم ما كان يعرفه العالم الثالث من هيمنة

لبعض الإيديولوجيات. وهكذا أقرت بلادنا منذ البداية حق الملكية وحرية المقاولة ضمن جملة من الحقوق الأساسية، التي يضمنها الدستور والقانون مركزة جهودها على تشجيع الإستثمار لتوفير الأسس الضرورية لنموه داخليا ولجلب الإستثمارات الأجنبية.

وترسيخا لهذا الإختيار، عملنا على رفع كل العوائق التي تقف في وجه الإرتقاء بالإستثمار، حيث قمنا بإصلاح مدونة الشغل وأولينا عناية فائقة للحوار الإجتماعي، ولإشاعة مناخ إجتماعي سليم وتنافسي. وفضلا عن ذلك فقد أحدثنا المراكز الجهوية للإستثمار، مع حث حكومتنا على متابعة العمل الهادف إلى تبسيط المساطر الإدارية وضمان عدالة ناجعة في مجال الأعمال، وتحسين الحكامة وأنظمة التدبير.

بيد أن إقتناعنا ظل يكمن في إعتبار الإستثمار هو قبل كل شيء، وسيلة يتعين أن تجد غايتها في العدالة الإجتماعية والتقدم، وفي التحرر والعيش الكريم، في إطار التماسك الإجتماعي وحماية الوسط الطبيعي وإحترام حقوق وتطلعات أجيال المستقبل.

ومن هذا المنطلق، فإننا نعتبر أن التنمية البشرية والمحافظة على البيئة ينبغي أن تشكل معايير أساسية للإستثمارات ولسياساتنا الإقتصادية ولإستراتيجياتنا في مجال النمو.

وضمن هذا المنظور، إخترنا الإنكباب، بصورة حازمة على فتح أوراش التنمية الإجتماعية ومحاربة الفقر والتهميش في إطار المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي أطلقناها جاعلين منها ورشا لحكمنا.

حضرات السيدات والسادة،

إننا نجد سعداء بأن نسبغ رعايتنا السامية على هذه الندوة الدولية الهامة، لأن موضوعها وهو «الإستثمار المسؤول إجتماعيا» يشكل نقطة تقاطع مع إقتناعنا بكون البحث عن النمو الإقتصادي وجلب الإستثمارات يجب أن يكونا أيضا محكومين بمبادئ ومعايير ذات أبعاد نوعية إدراكا منا أن تحقيق هاته الأهداف لا يمكن أن يختزل في إعتماد مؤشرات كمية فحسب، بل ينبغي تقديره في ضوء مراعاة قيم أساسية من قبيل إحترام القانون والتشريع الإجتماعي وحقوق الإنسان وحماية الطبيعة ومصداقية وشفافية الحكامة مع الأخذ بعين الإعتبار قواعد السوق وحقوق المستهلك.

وفي نفس السياق يتعين تقييم إنجاز تلكم الأهداف بمدى إلتزام كل فاعل إقتصادي بالتنمية الإجتماعية للمجموعات التي يمارس نشاطه في إطارها.

وإنطلاقا من هذه الإعتبارات، فإن المسؤولية الإجتماعية لايمكن أن تختزل في نوع من التآزر والعمل الخيري، لكونها تمثل شرطا أساسيا لضمان المردودية بعيدة المدى والقبول الإجتماعي وإستمرارية الإستثمارات والنمو الإقتصادي.

وفي هذا الصدد، فإننا نتابع ببالغ الإهتمام تبلور حركة واسعة للإستثمارات والتوظيفات المالية تزاوج بين الأهداف المشروعة للربح وبين إعتماد معايير كونية لا تقل مشروعية عنها، تتعلق بالمسؤولية الإجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة.

وإن المغرب بفضل مالديه من إطار تشريعي وإختيارات سياسية وإجتماعية، ليطمح إلى أن يكون شريكا للمستثمرين المسؤولين إجتماعيا، وأن يمثل وجهة جاذبة تعتمد المعايير الإجتماعية والبيئية ومستلزمات الحكامة الأكثر تقدما.

حضرات السيدات والسادة،

إن المسؤولية الإجتماعية للمستثمرين لا تنفصل عن المسؤولية الإجتماعية للمقاولات، لأنها شرطها ووسيلة تجسيدها. وفي هذا الصدد فإننا ننوه بالمقاولات المغربية التي إنخرطت تلقائيا في هذا التوجه الإيجابي.

وإرتباطا بذلك فإن موضوع ندوتكم هاته، لمن شأنه أن يسائل الفاعلين العموميين الذين يتعين عليهم أن يعطوا المثال، وأن يوفروا آليات التحفيز والمواكبة للإستثمارات والمقاولات المسؤولة إجتماعيا. كما أن من شأنه أن يسائل أيضا العمل اليقظ والحيوي للمجتمع المدني في هذا المضمار.

وإننا لننتهز هاته المناسبة لتوجيه الإهتمام إلى المسؤولية الخاصة للمستثمرين المؤسساتيين، ولاسيما منهم أولئك الذين يضطلعون بتدبير أنظمة التقاعد، حيث يتعين عليهم اليوم الإحتكام في توظيفاتهم المالية إلى ضوابط موضوعية تتعلق بإحترام المعايير الإجتماعية والبيئية، وتهدف إلى الرفع المطرد من مستوى عيش الساكنة وضمان حياة أفضل للأجيال القادمة.

وإذ نجدد الترحيب بكم في المغرب، ندعوكم حضرات السيدات والسادة،بالتوفيق والنجاح في أشغالكم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطب ورسائل
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

سنة 2006

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى المشاركين في الدورة الرابعة لملتقى تكاملات الإستثمار

الصخيرات، 07 دجنبر 2006

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، يطيب لي أن أتوجه بهذه الرسالة إلى المشاركين في الدورة الرابعة لملتقى تكاملات الإستثمار، مرحبا بهم في بلادنا ومهنئا إياهم على إختيارهم موضوع «التربية والتكوين والشغل: تحديات الإستثمار» محورا لهذا الملتقى.

كما أتوجه بتحية خاصة إلى ضيف الشرف لهذه الدورة، جمهورية الهند، منوها بأواصر الصداقة التي تجمع بلدينا.

وإن مقاربتكم لموضوع هذه الدورة المتمثل في تحديات الإستثمار من زاوية التربية والتكوين والشغل، لهو من بين القضايا الكبرى التي تسترعي الإنتباه في الوقت الراهن، فضلا عن كونه يمثل أحد الرهانات المستقبلية ويشكل فرصة سانحة لفتح نقاش من شأنه تحسيس الجميع بما ينطوي عليه الإستثمار في بلادنا من إنشغالات وطموحات ونجاحات، ولاسيما بالنظر إلى مساهمة هذه التظاهرة الهامة من خلال المواضيع المطروحة للنقاش على مر دوراتها، وإلى مستوى الفاعلين والخبراء المشاركين فيها.

وإذا كانت قيمة العنصر البشري تحدد اليوم مدى جاذبية البلد لإستقطاب الإستثمارات الواردة عليه وطبيعتها، فإن له في المقابل إنعكاسات هامة، بل وحاسمة، على منظومة التربية والتكوين فيه.

حضرات السيدات والسادة،

تتموقع قضية التربية والتكوين في صلب مشروعنا المجتمعي وفي صميم ما يحدونا من طموح لجعل المغرب بلدا ينعم بالرخاء الإقتصادي ويتحلى بخصال التآزر والتضامن الإجتماعي. ومن هذا المنطلق، جعلنا منذ إعتلائنا عرش أسلافنا، هذه المسألة في صدارة الأولويات الوطنية، بعد قضية وحدتنا الترابية. حيث قمنا بإطلاق ورش ضخم لإصلاح منظومتنا التربوية، التي هي الآن قيد الإنجاز، وذلك على الرغم مما يواجه هذه العملية من تعقيدات وصعوبات.

وإن إنخراطنا في مسلسل إصلاح وتحديث منظومة التربية والتكوين لا يعادله، إلا إقتناعنا بأن بناء مستقبل المغرب لن يتأتى إلا بإندماجه القوي في إقتصاد ومجتمع المعرفة. لذا، فإن الطموح الذي يحدونا هو أن نجعل من الإقتصاد المغربي إقتصادا صاعدا، مندمجا في المنظومة الإقتصادية العالمية، قائما على أسس المعرفة، مهتبلا للفرص التي تتيحها العولمة وقادرا على إجتذاب الأنشطة المعروفة بقيمتها المضافة العالية. فذلكم إذا هو المقصد الذي نروم بلوغه من خلال توحيد الطاقات الوطنية والمشاريع التي يحملها إلينا أصدقاؤنا وشركاؤنا الأجانب.

وإعتبارا منا لكون التربية والتكوين والشغل من القضايا الوطنية التي تهم الجميع، ولا تقتصر على الدولة أو القطاع الخاص، أشرفنا مؤخرا على تنصيب المجلس الأعلى للتعليم جاعلين من هذه المؤسسة الدستورية التي تضم في عضويتها

ممثلين عن كافة الفاعلين والمتدخلين في شؤون التربية، آلية ديمقراطية لخلق فضاء يتسع لإحتضان نقاش حر وتعددي من أجل تقديم إقتراحات بناءة، إلى جانب القيام بتقييم يقظ لمنظومتنا التربوية.

ولن يتأتى لنا خلق المزيد من الثروات، والرفع من إمكانية إندماج الشباب في الحياة العملية ومن فرص التشغيل ومحاربة البطالة، إلا من خلال الملاءمة بإستمرار بين تفعيل المنظومة التربوية وبين نظم الإنتاج.

ذلكم هو الدافع الذي ننطلق منه في إطار العمل الذي نقوم به بخطى حثيثة على ثلاثة مستويات، وهي بالتحديد ضمان جودة التربية الأساسية بإعتبارها إحدى الأولويات، التي يقوم عليها إلتزامنا بالرفع من مستوى التنمية البشرية وترسيخ قيم الديمقراطية والمواطنة والتضامن، ثم التكوين المستمر والمتجدد على مدى الحياة، فالتعليم العالي والبحث والإبداع هي المجالات الثلاثة التي لا مناص منها لتحقيق الإندماج في إقتصاد المعرفة المعولم.

لذا، فإننا نولي أهمية قصوى للإستثمار في مجال العنصر البشري، وكذا في مجال التربية والتكوين، إنطلاقا من إقتناعنا بأن رفاه الأمم وإزدهارها يعود في جانب كبير منه إلى ما تتوفر عليه من مؤهلات فكرية وقدرة على التحكم في مقومات العالم الإفتراضي غير المادي، وإمتلاك ناصية المعارف. فتلكم بالتحديد هي المجالات التي تتيح أكبر قدر من الفرص على الرغم مما تتسبب فيه بالموازاة من بروز أشكال جديدة للإقصاء وتكريس للتباعد بين الدول والمناطق عبر العالم.

لذا فإننا بقدر ما نعمل على جعل منظومتنا التعليمية قادرة على رفع تحديات الإستثمار، وذلك من خلال ضمان جودة مضامينها التربوية، وكذا الكفايات

والقيم التي تروم تلقينها للمتعلمين كالإنفتاح وروح المبادرة، فإننا نتطلع في الوقت ذاته إلى جعل قطاع التربية والتكوين قطاعا ذا جاذبية إستثمارية، مساهما في الأوراش الرامية إلى تأهيل العنصر البشري في إطار من التناسق مع السياسات الوطنية المتبعة في هذا المضمار، والإنسجام مع قيم ومبادئ التضامن وتكافؤ الفرص كما ندعو القطاع الخاص والإدارات المعنية إلى العمل في إطار من الإنسجام الفكري والأسلوب الإستشرافي بشأن ما يجدر ملاءمته أو إعداده في هذا المجال، وبما يتناسب مع طبيعة المهن والوظائف والمعارف التي ستبرز في المستقبل.

وتحقيقا لهذا الغرض، يجدر ببلادنا الإستفادة القصوى من الفرص العديدة التي تتيحها الوسائل التكنولوجية الحديثة وحركة التنقل على الصعيد العالمي بالنسبة للأطر العلمية والتقنية، وكذا ظهور أسواق جديدة. مع الأخذ بعين الإعتبار الرصيد البشري الذي يجسده المغاربة المقيمون في الخارج.

حضرات السيدات والسادة،

إن الكثيرين منكم، أيها المشاركون في هذه التظاهرة، قد وضعوا ثقتهم في بلادنا وفي إقتصاده. ذلك أن العديد منكم إختار الإستثمار في المغرب والإقامة فيه والإسهام، وبالتالي في دعم حيويته ومد إشعاعه. فلكم أتوجه بأزكى عبارات الإمتنان، مؤكدا لكم عزمنا القوي المضي قدما في مضاعفة الجهود مع شركائنا الحاليين والمحتملين وبالإعتماد عليهم لجعل المغرب وجهة متميزة للمستثمرين مستقطبة للرساميل والكفاءات والأنشطة الإقتصادية الجديدة.

وفي هذا الصدد، وعلى الرغم من الصعوبات التي لا تزال قائمة، فإننا نعرب عن إرتياحنا للنتائج التي تحققت لنا على مستوى وضع الإطار الماكرو إقتصادي

وتبسيط المساطر وإعتماد البرامج القطاعية المستقبلية وتشييد البنى الأساسية ذات التنافسية وإتخاذ التدابير التحفيزية للفعل الإستثماري. كما نعمل في نفس الإطار من أجل تحديث منظومة العدالة في بلادنا من خلال الإصلاحات المؤسساتية والنهوض بالحريات وتحديث منظومتنا الإدارية والقانونية والقضائية.

وسنظل نصغي إلى جميع المقاولات والأشخاص الذين يثقون ببلادنا ويتجاوزون الإنشغال بمردودية إستثماراتهم على مشروعيته ليتقاسموا معنا ما يحدونا من طموح لوضع المغرب على درب التقدم والتنمية.

ذلكم إذن هو ما نتطلع إليه ونأمل أن يتحقق خلال أشغال الدورة الرابعة لملتقى تكاملات الإستثمار، راجين لكم كامل النجاح والتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

خطب ورسائل
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

سنة 2007

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة عيد العرش

طنجة: 30 يوليوز 2007

«الحمد لله، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

نخلد اليوم، الذكرى الثامنة لإعتلائنا العرش، في مرحلة تاريخية، حافلة بإصلاحات عميقة، وقضايا مصيرية. وفي سياق تحولات متسارعة، وتحديات، لا سبيل لرفعها إلا برؤية شمولية واضحة، وبالتخطيط المحكم للأسبقيات الملحة، والإستمرارية في تعزيز ما تحقق من منجزات. والنهوض بالإصلاحات، التي لا مناص منها لبناء مغرب المستقبل. مغرب المبادرات والإنجازات، والأوراش وكسب الرهانات، مهما كان حجم التحديات. سبيلنا إنتهاج المقاربة الديمقراطية، التشاركية، في إعتماد على الذات وعلى مواردنا البشرية، التي هي أفضل نعمة يمكن أن يطلبها الإنسان من خالقه. وإني أخاطبك، بصفتي أميرا للمؤمنين، مؤتمنا على قيادتك، بالبيعة والدستور. كما أتوجه إليك، باعتباري ملكا - مواطنا أستشعر الإنشغالات الحقيقية لكل مغربي ومغربية، من خلال تفقدي الميداني لأحوالهم. وهو ما يجعلني حريصا، في نفس الوقت، على التوجهات الكبرى، والإنشغالات اليومية للمغاربة قاطبة. ضمن نسق متكامل من الأسبقيات، لتعزيز الإصلاحات البنيوية المنجزة، وتسريع التفعيل الأمثل لتلك التي هي في طريق الإنجاز، والنهوض بأخرى جديدة.

شعبي العزيز،

تعرف قضية وحدتنا الترابية منعطفا حاسما، أفرزته المبادرة المغربية للتفاوض، بشأن تخويل أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا، في إطار سيادة المملكة، ووحدتها الوطنية والترابية. وإننا لمرتاحون لموقف مجلس الأمن والأمم المتحدة، في دعمها لمبادرتنا، ووصفها بالجدية والمصداقية، ولكل رعاية أممية مسؤولة وبناءة، للتفاوض الجاد والصادق بشأنها. كما نشيد بالقوى الفاعلة في المنتظم الدولي، والبلدان الشقيقة والصديقة، التي ساندتها. وهو ما جعلها تفرض نفسها على الأجندة الدولية، بإعتبارها شكلا ومضمونا نمطا حديثا لتقرير المصير، مطابقا للشرعية الدولية غير المغلوطة.

ونود التأكيد، بإسمك شعبي العزيز، على عزم المغرب الصادق على التفاوض الجاد، على أساس أمرين: أولهما أن بلادنا قد شاركت بحسن نية، في الجولة الأولى من المفاوضات. والمغرب على إستعداد دائم للتفاوض على الحكم الذاتي فقط، كل الحكم الذاتي، ولاشيء غير الحكم الذاتي. وثانيهما، أن الحكم الذاتي المتوافق حوله، لن يكون إلا في إطار سيادة المملكة المغربية الكاملة والدائمة، غير القابلة للتصرف، والتي لا مساومة فيها. ووحدتها الوطنية المتلاحمة، التي لا تفريط فيها. وحوزتها الترابية غير القابلة للتجزئة. ومهما يكن مسار المفاوضات شاقا وطويلا، فإن بلادنا ستبقى ممدودة إلى كل الأطراف الحقيقية، المعنية بالتسوية السياسية لهذا النزاع المفتعل لإقناعها بالفرصة التاريخية، التي تتيحها. غايتنا جعلها إنتصارا لجميع الأطراف، وللحق والمشروعية، وفرصة لتغليب روح الأخوة وحسن الجوار، والوحدة المغاربية.

وإننا لواثقون من كسب مسار تقرير المصير التوافقي، بعون الله، وبفضل الإجماع الوطني، بمشاركة جميع الصحراويين، دونما إقصاء أو تمييز. داعين كافة رعايانا الأوفياء، أبناء الصحراء المغربية، المغتربين عن الوطن أينما كانوا. ولا سيما المحاصرين بتندوف، للعمل على توسيع انخراط كل إخوانهم في هذه المبادرة المحققة لمصالحتهم ولم شملهم، وصون كرامتهم.

وفي هذا السياق، نتوجه بعبارات الإشادة والتقدير، لقواتنا المسلحة الملكية.

ولاسيما تلك المرابطة بأقاليمنا الجنوبية. مؤكدين لها سابغ رضانا. وإعتزاز الشعب المغربي بصمودها، وبتضحياتها، في سبيل صيانة وحدة الوطن. وسنظل حريصين على النهوض بالأوضاع الإجتماعية لكل فئاتها، بما فيها المتقاعدون.

ولتعزيز التحول الإيجابي، الذي أفرزته هذه المبادرة الواعدة، فإننا مطالبون بدعمها بمبادرات ديمقراطية وتنموية، في إطار إستراتيجية شمولية. علاوة على التعبئة الجماعية، وتمتين الجبهة الداخلية. فالمبادرة غرس طيب، علينا أن نتعهده بالرعاية المستمرة. وسيلتزم المغرب بكل إتفاق سياسي على أساسها مع جميع الأطراف الفعلية.

وكيفما كان الحال، فلن يكون المغرب رهينة لحسابات الغير، بل سيمضي قدما في تطوره السياسي. سلاحنا الذي لا تحده قوة، هو رصيدنا الديمقراطي الثمين، والذي يحق لنا الإعتزاز به كنموذج متقدم في منطقتنا.

وفي هذا السياق، فإن على الجميع أن يجعل من إنتخاب مجلس النواب المقبل، موعدا جديدا لترسيخ الممارسة الديمقراطية المألوفة، وتجسيد إرادتك الحقيقية، وإفراز

أغلبية حكومية ذات مصداقية ومعارضة فاعلة وبناءة، على أساس برامج ملموسة وهادفة، وليس شعارات فارغة مبتذلة للإصلاح والتغيير، فمن شأن ذلك أن يفضي إلى مزايدات عبثية، شعارها: "إصلاح الإصلاح وتغيير التغيير».

وستجدني، شعبي الوفي، دوما في مقدمة المتصدين لكل خطاب مشكك في جدوى الإنتخابات والأحزاب الوطنية. وكذا لكل الممارسات المغرضة، التي تستهدف مصداقيتها. فما بلغناه من نضج سياسي، يقتضي نبذ المفاهيم الخاطئة العدمية والتضليلية لحرمة الاقتراع.

فالإنتخابات ليست صراعاً حول هوية الدولة أو مقومات نظامها، من إسلام وسطي منفتح، وملكية دستورية، ووحدة وطنية وترابية، وديمقراطية إجتماعية. فتلكم ثوابت تعد محط إجماع وطني راسخ. ولا وجود لدولة بدون ثوابت ومقدسات. كما أن جوهر الإقتراع، لا يكمن في التنافس حول الإختيارات الكبرى للأمة، التي هي موضع توافق وطني، وعماد التطور العصري كدولة القانون والمؤسسات، والمواطنة القائمة على الإلتزام بحقوق وواجبات الإنسان، والليبرالية الإقتصادية، والمبادرة الحرة، والتضامن والعدالة الإجتماعية، والإنفتاح على العالم. وهو ما نحن مؤتمنون على إستمراره مهما تغيرت الظرفيات، وذلك في نطاق منظورنا للملكية المواطنة.

وحتى لا تتحول ثوابت الأمة وخياراتها إلى مجرد شعارات، فإننا نسجل بإرتياح التوجه الجديد للأحزاب الجادة. وهذا هو الأهم، لطرح برامج إنتخابية محددة وواضحة.

وكلكم هو المجال الفسيح لجدوى الإنتخابات، المفتوحة أمام تنافس الهيئات الحزبية، وتحديد أسبقيات الولاية التشريعية القادمة لحسن تدبير الشأن العام، وفق الإختيار الشعبي الحر. وهنا أريد التأكيد أن النظام الذي إرتضيناه، هو الملكية الفاعلة، التي لا تختزل في مفهوم أو سلط منفصلة تنفيذية، أو تشريعية أو قضائية. إنها الملكية المغربية الأصيلة التي عززناها بالمواطنة التنموية، في التزام بمشروعيتها، الدينية والتاريخية والدستورية والديمقراطية، ووفاء لكفاحها الوطني، وتضحياتها من أجل سيادة الوطن ووحدته وتقدمه، وما يميز شعبها وعرشها من تجاوب عميق.

ومهما كانت مشروعية الديمقراطية النيابية التقليدية، فإننا نرى من الضروري إستكمالها بالديمقراطية التشاركية العصرية. الأمر الذي يمكننا من الإفادة من كل الخبرات، الوطنية والجهوية، والمجتمع المدني الفاعل، وكافة القوى الحية للأمة، ومشاربها وتياراتها، أيا كان موقعها، والتي لها مكانتها لدى جلالتنا، ورأيها المحترم في الشأن العام، في نطاق سيادة القانون ودولة المؤسسات، وهذا ما يشمل القضايا المصيرية للأمة. وفي جميع الأحوال، فإننا ملتزمون بعرض مقترحاتها على المؤسسات الدستورية، والهيئات المختصة، للبت فيها. كما ننتظر من أحزابنا الوطنية، إبراز نخب مؤهلة لحسن تدبير الشأن العام، والمساءلة والمحاسبة على حصيلة أعمالها.

ومن هنا أعول عليك شعبي الوفي، في إستشعار جسامة المسؤولية الملقاة عليك، في حسن إختيارك لممثليك، من خلال إنتخابات نزيهة، سيكون لنا موعد قريب للوقوف معك على ما يلزم لجعلها محطة هامة، للمضي قدما من أجل تتويج الإصلاح المؤسسي التدريجي بتغيير شامل وأسمى.

بيد أن هذا لا ينبغي أن يحجب عنا وجوب إعطاء الأسبقية، في المرحلة الراهنة، لمسألتين ملحتين: أولاهما، دعم ومواكبة الدينامية الإيجابية، التي خلقتها مبادرة الحكم الذاتي في تعبئة شاملة لخوض المراحل المقبلة. والثانية: كسب رهان الإستحقاقات الإنتخابية القريبة لإفراز مشهد سياسي معقلن وسليم عماده أغلبية منسجمة، تنبثق عنها حكومة متراصة. حكومة فعالة، قائمة على أقطاب محددة، متكاملة وناجعة، وفق أولويات السياسة العامة للبلاد. وليس مجرد إعتبارات سياسوية ضيقة، أو حسابات عددية. فمجالات العمل السياسي النبيل واسعة. ولا تنحصر فقط في الفوز بمقعد برلماني، أو منصب حكومي، بل تشمل المجال الفسيح والأقرب للمواطن، من خلال الصلاحيات الواسعة المخولة للجماعات المحلية، سواء كانت من الأغلبية أو من المعارضة، بفعل الإنتخابات التي تمكنها من سلطة فعلية في تدبير شؤونك اليومية.

شعبي العزيز،

إن تحصين مكاسبنا الديمقراطية، رهين بمواصلة مسارنا التنموي، وتوطيد الأمن والإستقرار وإدارة القرب. وفي هذا الصدد، فإننا حريصون على إعطاء دفعة قوية للمشاريع الواعدة، للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، بإعتبارها ورش عهد مفتوح بإستمرار. وسنظل ساهرين ميدانيا على المتابعة والتقويم المستمر، لحسن إنجاز مشاريعها. ولن نسمح بأي توظيف مغرض أو مصلحي، يحولها لمجرد شعار أجوف. فهدفنا الأسمى ينبغي أن يظل النهوض بأوضاع الفئات، التي تعاني آفات الفقر والأمية، والتهميش والإقصاء، بما يكفل تحصينها من نزوعات التطرف والإنغلاق والإرهاب. وفي هذا الصدد، نجدد التأكيد أن الجميع مسؤول عن تحرير الطاقات الخلاقة والمتنورة للشباب، وإستثمارها في الأعمال الخيرة، بدل تركها لقمة سائغة للظلاميين الذين يشحنون ضعاف النفوس والعقول، بحملها على الأفعال الإنتحارية، المحرمة شرعا وقانونا.

وفي هذا السياق، نجدد تنويهنا بالإدارة الترابية، وبأسرة الأمن الوطني، والدرك الملكي، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، مؤكدين موصول عنايتنا بكافة الساهرين على شؤون الدفاع والأمن رعاية منا لأوضاعهم الإجتماعية، وتكفلا بأسرهم، بما هو جدير بتضحياتهم، في سبيل أمن المواطنين وحوزة الوطن. كما نعتز بما أبانوا عنه من يقظة وتعبئة وتفان في التصدي للأفعال الإجرامية، من عدوان وإرهاب وترهيب.

ونود الإشادة بروح المواطنة المسؤولة، التي أبداها المواطنون والمواطنات. إيمانا منهم بأن الأمن شأن المجتمع بأكمله. واثقين أن الإرهاب المقيت لن ينال من توجهنا الذي لارجعة فيه، حريصين على تجفيف منابعه، بإعتماد مقاربة شمولية، متعددة الأبعاد، تقوم على تعزيز الأمن الوطني، الذي أمرنا بمده بالوسائل المادية والبشرية اللازمة، في تكامل للعمل التنموي، مع الإبداع الثقافي والفكري، كفاعل قوي في محاربة التطرف والظلاميين، مؤكدين ضرورة نهوض العلماء، والمثقفين وهيآتهم، بمسؤولياتهم في التوجيه والتنوير. وإذا كان من طبيعة الفكر أن يمر بفترات مد وجزر، فإنه من غير المقبول جعل أزمة الفكر تترك المجال فارغا للترويج لفكر الأزمة. فبلادنا في أمس الحاجة، لبعث صحوة دينية متنورة، ونهضة فكرية عصرية.

شعبي العزيز،

لقد حققنا العديد من المكاسب، في إنجاز المشاريع المبرمجة، في القطاعات التي توافرت للحكومة فيها رؤية واضحة، مما جعل المغرب يصبح، ولله الحمد، ورشا كبيرا، تنتشر في ربوعه المشاريع الهيكلية الوطنية منها والجهوية والمحلية.

وما كان لنا لنحقق ذلك، لولا ثقة المواطنين والمستثمرين، والمصداقية التي يحظى بها المغرب لدى شركائه الأجانب، بفضل التزامه بالحكامة الجيدة.

ولدعم هذه المكاسب، على الجميع أن يشمر على ساعد الجد وقوة الإرادة، لإستكمال الإصلاحات المنجزة والجارية، بإطلاق أوراش حيوية أخرى. ودعم المبادرات الحرة، بتشجيع وتحفيز الشباب على إحداث مقاولات صغرى ومتوسطة. فضلا عن مساندة المقاولات الكبرى المواطنة. غايتنا المثلى توفير فرص الشغل المنتج للشباب، وذلك هو المحك الحقيقي لمصداقية أي برنامج سياسي.

وهنا أقول: كفى من مجرد التشخيص النظري للأوضاع ولمكامن الإختلالات. فلدينا من الدراسات الموضوعية، التي أنجزتها الهيآت والمؤسسات ما يشفي الغليل. ولم يبق أمامنا إلا إقتراح برامج قابلة للإنجاز، آخذة بعين الإعتبار أسبقيات كل فترة.

ويأتي القضاء في طليعة القطاعات، ذات الأسبقية في المرحلة المقبلة. فالعدل بقدر ما هو أساس للملك، فهو قوام دولة الحق وسيادة القانون والمساواة أمامه. ودعامة للتنمية وتشجيع الإستثمار. لذا يتعين على الجميع التجند لتحقيق إصلاح شمولي للقضاء، لتعزيز إستقلاله الذي نحن له ضامنون. هدفنا ترسيخ الثقة في العدالة، وضمان الأمن القضائي، الذي يمر عبر الأهلية المهنية، والنزاهة والاستقامة. وسيلتنا صيانة حرمة القضاء وأخلاقياته، ومواصلة تحديثه وتأهيله، هيكلة وموارد بشرية ومادية، وإطارا قانونيا عصريا.

وبنفس الحزم والعزم، فإننا نولي نفس الإهتمام، للتفعيل الأمثل لإصلاح الورش المصيري، للتربية والتكوين، الذي لا مستقبل للأجيال الصاعدة، بدون الجرأة في معالجة معضلاته.

ذلكم أنه برغم الجهود الصادقة، لتفعيل ميثاق التربية والتكوين، الذي يظل إطارا مرجعيا مؤسسا، فإن النتائج الكمية لم تحقق التغيير النوعي، والتأثير الملموس في التربية القويمة، والإستجابة لحاجيات الإقتصاد.

لذلك، يتعين الإنكباب قبل فوات الأوان على مواصلة تعزيز الحكامة الجيدة في هذا القطاع، وإيجاد حلول موضوعية للقضايا العالقة، وفي طليعتها إشكالية التمويل، وعقلنة تدبير الموارد، ولغات التدريس، وتحديث البرامج والمناهج، والتركيز على محو الأمية. مع إعادة الإعتبار للمدارس العمومية، وتشجيع التعليم الحر، في نطاق تكافؤ الفرص، وترسيخا للحكامة الترابية، فإننا مصممون على توطيد اللاتمركز والجهوية مع وجوب تلازم الجهوية الناجعة، مع تفعيل نظام اللا تمركز الواسع والملموس، في إطار أقطاب محددة، تفوض لها السلطات المركزية، الصلاحيات والموارد اللازمة، من خلال مقاربة جهوية مندمجة.

وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد توجهنا الراسخ لإقامة جهوية متدرجة ومتطورة. جهوية متضامنة تشمل كل مناطق المملكة، على أساس تقسيم جديد وصلاحيات موسعة. ضمن مسار مغربي-مغربي، بإرادتنا الوطنية الخالصة، مراعاة لخصوصيات كل جهة، بما فيها أقاليمنا الجنوبية. تلكم الأقاليم العزيزة، التي خصصنا لها، دون سواها، مبادرة للحكم الذاتي كحل توافقي ونهائي للخلاف بشأنها. والكل في نطاق السيادة والوحدة الوطنية والترابية.

ومن القضايا المصيرية، التي من الضروري إستحضارها بقوة، وجوب تعزيز المكاسب المحققة في مجال التنمية القروية، بإقتراح إستراتيجية للتنمية الفلاحية.

إستراتيجية طموحة، تعتمد سياسة زراعية جديدة، ومقاربة شمولية وتنموية مستدامة لإشكالية ندرة الماء، وعقلنة إستعمالاته. كما تقوم على إعتبار الجفاف ظاهرة شبه هيكلية، يتعين معالجتها بسياسات عمومية ناجعة. ولكي نجعل التنمية المستدامة لبلدنا تسير بخطى متوازنة بين الحواضر والبوادي، فإنه ينبغي النهوض بالتنمية الحضرية، ضمن سياسات متناسقة للمدينة، من شأنها جعل حواضرنا مجالا رحبا للعيش الكريم، وتجسيد القيم المغربية الأصيلة، في حسن الجوار والتضامن والتمازج الإجتماعي.

ومن القضايا الأساسية، مشكل الطاقة، الذي يجب التصدي له عبر رؤية مستقبلية ضماناً للأمن الطاقي لبلدنا، وتنويع الموارد الطاقية الوطنية بأخرى بديلة، وترشيد إستعمالها.

شعبي العزيز،

مثلما ينبني مذهبنا في الحكم على تلازم الديمقراطية والتنمية، فإنه يقوم على تكامل سياستنا الداخلية والخارجية. فبفضل تطورنا المؤسسي والتنموي، المشهود بهما عالميا، تعززت مكانة المغرب وإشعاعه الخارجي. وفي هذا الصدد، نعرب عن إرتياحنا وإشادتنا بالخطوات الإيجابية، التي حققتها دبلوماسيتنا بقيادتنا. وذلك بنهج أسلوب حديث فاعل ومتفاعل، وفي ظرفية جهوية ودولية صعبة، محملة بشتى المخاطر والتحولات والمناورات. ويعود الفضل في ذلك لتعبئة كل القوى الحية للأمة، وتضافر جهود الدبلوماسية الرسمية والموازية. ضمن خطة مقدامة، قائمة على التعريف بعدالة قضيتنا الوطنية، وبالمصالح العليا لبلادنا، وإنخراطنا القوي في القضايا الدولية الكبرى.

ولتعزيز هذا التقدم، فإنه ينبغي للحكومة توفير كل الإمكانات المادية، والكفاءات البشرية لدبلوماسيتنا، دعما لحضورها، في مختلف أرجاء العالم، والمنتديات والمؤسسات الدولية. ولتكون في مستوى التحديات الجهوية والدولية.

وبفضل سياسته الخارجية الرصينة، فقد أصبح المغرب شريكا فاعلا في الأجندة الدولية، مساهما في مقوماتها الأساسية. بما في ذلك الحفاظ على السلم والأمن ومحاربة الإرهاب. وتعزيز التعايش والتفاعل بين الحضارات والديانات، والإلتزام بحقوق الإنسان والنهوض بأوضاع المرأة. وكذا تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، في إطار الحكامة الجيدة.

ولتجسيد الإلتزام بهذه المقومات، فإن للمغرب أسبقيات جيو-سياسية محددة. فبروح التضامن، ما فتئنا نعمل على مساندة ودعم شعوب قارتنا الإفريقية الشقيقة، وخاصة في بلدان الساحل وجنوب الصحراء، والإسهام في تحقيق أمنها وإستقرارها وتنميتها البشرية، والحفاظ على سيادتها ووحدتها الوطنية والترابية، والتصدي للمعضلات التي تعانيها. فضلا عن دعم التعاون بين بلدان الجنوب، والإنخراط في المشروع الطموح للإتحاد المتوسطي.

وبنفس الإرادة الصادقة، نعمل على توطيد وشائج الأخوة المتينة، والتعاون المثمر، والتضامن الفعال، التي تجمعنا بالدول العربية الشقيقة. ولا سيما في المجال الإقتصادي، بإعتباره أساس العمل العربي المشترك. كما نؤكد دعمنا للقضايا العادلة لأمتنا. وفي طليعتها حق الشعب الفلسطيني الشقيق، في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف. دولة مبنية على سيادة القانون وحكم المؤسسات بالقيادة الشرعية لأخينا فخامة الرئيس محمود عباس، الذي ندعم جهوده الصادقة من أجل تحقيق المصالحة، وصون وحدة الشعب الفلسطيني، في

التزام بالشرعية الوطنية والدولية، ومبادرة السلام العربية والأوفاق المبرمة بين الأطراف المعنية. كما نساند كل المبادرات الهادفة لإستتباب الأمن والإستقرار، بكل من العراق ولبنان والسودان والصومال، في نطاق إحترام سيادتها ووحدتها. وعلى هذا الأساس، يشكل بناء الإتحاد المغاربي، توجها راسخا في سياستنا الخارجية، ونقطة تقاطع لأولوياتها.

شعبي العزيز،

إذا كان من ميزة، يمكن أن ينعت بها المغرب في المرحلة الراهنة، فهي وصف مجلس الأمن الدولي، ومن خلاله المجتمع العالمي قاطبة، لمبادرتنا للتفاوض بشأن الحكم الذاتي، بالجدية والمصداقية. وإننا لنعتبر أن هذا الإعتراف الدولي، ينطبق على كل الإصلاحات العميقة، التي أنجزناها جميعا، والتحولات التي نقودها بمعيتك، بكل حزم وعزم. بيد أن هذه الجدية والمصداقية، بقدر ما هي تشريف لنا ، فإنها مسؤولية وتكليف، ومدعاة لمضاعفة الجهود، والتعبئة الشاملة من أجل الحفاظ على هذا الرصيد الثمين.

ذلكم الرصيد الذي بنيناه بالثقة في قدراتنا الذاتية، وتقدير العالم لصواب إختياراتنا، وصدق التزامنا. وسأظل -كما عهدتني- شعبي الأبي، الملك-المواطن. وفي طليعة المناضلين ميدانيا، في كل أرجاء الوطن وخارجه، حريصا على ترسيخ الوحدة والديمقراطية، والتنمية والتقدم، والتضامن والتفاعل القوي، مع العالم الخارجي وتحولاته، في حفاظ على الهوية المغربية الأصيلة. غايتنا المثلى تحقيق المواطنة الكريمة، لكل مغربي ومغربية، داخل الوطن أو في ديار المهجر. سبيلنا في ذلك، إيمان عميق، وعزم وثيق، ونضال وصمود لا هوادة فيهما. وإقدام مسؤول لا يعرف التهور، وإرادة لا يشوبها الفتور. وأمل واثق لا يخالطه الغرور،

سلاحنا القوي هو الإلتحام الدائم بين العرش والشعب، الذي مكننا على الدوام من تخطي كل مصاعب الطريق.

مستلهمين بإستمرار روح التضحية والتفاني في خدمة الوطن، التي جسدها محرر الأمة، جدنا المقدس جلالة الملك محمد الخامس، وباني الدولة الحديثة، والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني، نور الله ضريحهما. مستحضرين بكامل التقدير تضحيات رفاقهم في الوطنية الحقة، ومنوهين بالمنخرطين بقيادتنا لإستكمال بناء مغرب المواطنة الملتزمة، بتوفيق من الله وعونه. "ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا". صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى 54 لثورة الملك والشعب

تطوان، 20 غشت 2007

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

يتزامن إحتفاؤنا اليوم بمشاعر الإعتزاز بذكرى ثورة الملك والشعب الخالدة، وبعيد الشباب المجيد مع الإنطلاقة الرسمية الوشيكة للحملة الإنتخابية لإقتراع سابع شتنبر المقبل.

ففي هذا الموعد، الذي يشكل مرحلة متقدمة في مسارنا الديمقراطي، ستختار بإرادتك الحرة، بين برامج ومرشحي الأحزاب المتنافسة لعضوية مجلس النواب الجديد.

وكما وعدتك في خطاب العرش، فإنني أتوجه إليك في موضوع الإنتخابات لا للتأثير أوالتدخل فيها، الذي حرمته على نفسي مثلما يمنعه القانون على الجميع بإعتبار نزاهة الإنتخابات هي جوهر الديمقراطية وروحها.

فالإلتزام التام بنزاهة الإنتخابات وتخليقها وبحرمة الإقتراع، يبدأ من خديمك الأول، الملك أمير المؤمنين، رمز وحدة الأمة بكل مكوناتها وحامي حمى الملة

والدين الحريص على مصالحك العليا بجعلها تسمو فوق أي إعتبار، مستحضرين تطورنا السياسي بمكاسبه الكبرى.

وهكذا، أصبحت الإنتخابات منتظمة بيد أن الإنشغال بها لا يعني التأثر السلبي بظرفيتها وإنتظار تنصيب الحكومة القادمة، وهذا ما يقتضي أن تتحمل كل المؤسسات والفاعلين مسؤولياتهم في عمل مستمر. فالقضايا المصيرية، والأوراش والإصلاحات الهيكلية الكبرى، وضمان الأمن والإستقرار لا تقبل التوقف والإنتظار.

وبعون الله، فقد تمكنا جميعا من توفير إطار عصري وفعال محفز على المشاركة المواطنة من معالمه البارزة : مدونة إنتخابية حديثة، تفسح مجال المشاركة المتكافئة لكل الأحزاب في الإقتراع، قانون جديد لتأهيل الأحزاب وتمويل شفاف لعملها، حياد إداري إيجابي وحازم، مراقبة قضائية مستقلة، حضور فاعل للمجتمع المدني ولوسائل الإعلام، في التوعية والمتابعة، فضلا عن التمثيل النسوي الذي نريده أكثر إنصافا للمرأة.

وهذا ما جعل الممارسة السياسية تبلغ مرحلة متقدمة من النضج، حيث تتنافس على كسب ثقة الناخبين أغلبية تدافع عن حصيلة عملها ومشاريعها المستقبلية وتحاسب عليها، وفي مواجهتها، معارضة متعددة، تأخذ بعين الإعتبار المكاسب الوطنية وتقترح برامجها البديلة في إطار إنتخابات تنافسية.

وبدورها، فإن الحملة قد عرفت تجديداً ملحوظاً في شكلها ومضمونها ومراحلها، فهي لم تعد مجرد فرصة موسمية عابرة لرفع شعارات حماسية ومطالب نضالية عامة أومطية للتضليل والتدليس، بل أصبحت مفتوحة ومتضمنة لبرامج متعددة يتم التعريف بها بوسائل إتصال حديثة ومضبوطة.

ومهما يكن التقدم السياسي الذي حققناه، فهل يجوز القول: إننا قد بلغنا درجة الكمال الديمقراطي؟ وهل من المعقول النزوع إلى تحجيم الإقتراع بإعتباره مجرد حلقة دورية، في مسلسل إنتخابي معتاد؟ كلا، إن للإنتخابات حرمتها ودورها الحاسم في إختيارك، شعبي العزيز، لمن يدبر الشأن العام ويراقبه، أغلبية ومعارضة. كما أنها تساهم بإرادتك الحرة في بلورة أسبقيات الولاية التشريعية الجديدة. لذلك لا ينبغي تبخيس قيمتها أوالتشكيك في جدواها. كما أ نه لا مبرر للمبالغة في تهويلها وكأنها غاية في حد ذاتها أونهاية مطاف المسار الديمقراطي الذي لا حد لكماله.

وعلى هذا الأساس، أقول لموا طنينا : إن الإنتخاب من مقومات المواطنة المسؤولة ولإعطاء عملية الإقتراع شحنة قوية ودائمة يتعين دعمها بالمشاركة الديمقراطية، مشاركة موصولة لا تنحصر في يوم الإقتراع، بل تتطلب الإنخراط الدائم في أوراش التنمية والمواطنة.

إنكم بالإدلاء بأصواتكم لا تختارون من يمثلكم للسنوات الخمس المقبلة فقط، وإنما تحددون أيضا مستقبلكم ومستقبل أبنائكم وبلدكم. فعليكم ألا ترهنوا مصيركم ببيع أصواتكم وضمائركم لمن لا ضمير ولا أمانة له، ففي ذلك تنازل منبوذ عن حقكم الدستوري في الإنتخاب الحر، وتفريط غير مقبول في شرف مواطنتكم وكرامتكم.

لذا، يتعين على الجميع التصدي بروح المواطنة وقوة القانون للعابثين بالإنتخابات والمتاجرين بالأصوات ولإفسادها بالمال الحرام والغش والتدليس والتزوير. فلا مكان للممارسات المخالفة للقانون في كل المجالات، مهما يكن مرتكبوها. فمحاربة

الرشوة والفساد وإستغلال النفوذ وإقطاعيات الريع وتوزيع الغنائم مسؤولية الجميع: سلطات وهيآت، مواطنين وجماعات، وذلكم في نطاق دولة المؤسسات والحكامة الجيدة.

وإننا لندعو مواطنينا للإنخراط في العمل السياسي النبيل، غايتنا المثلى توسيع المشاركة الشعبية في التنمية. فمن لا يمارس السياسة الفاضلة بالمواطنة الملتزمة، فإن السياسة الرديلة تستغله بالأساليب التضليلية لأغراض مقيتة : إنتهازية أوعدمية مرفوضة متطرفة أو إرهابية محرمة. لذا ينبغي مواصلة التصدي لنزوعاتها ولكل أعداء الديمقراطية، سالاحنا في ذلك، الدولة القوية للحق والمؤسسات والتنمية الشاملة والأمن الحازم وسلطة القضاء المستقل الحريصين على الإلتزام التام للجميع بسيادة القانون.

فالسياسة ليست حكرا على فئة معينة، وإنما هي شأن كل المغاربة في الداخل والخارج. وفي هذا الإطار، ستعرف هذه الإنتخابات مكسبا جديدا بتعميم حق المشاركة فيها بأرض الوطن على كافة أجيال جاليتنا العزيزة المقيمة بالخارج، مؤكدين لهم فائق عنايتنا بصون كرامتهم، وتعزيز مواطنتهم الكاملة. وما هذه المشاركة الإنتخابية إلا خطوة أولى في مسار تشاوري متدرج غايته إدماجهم المشروع في مختلف المؤسسات التنفيذية والنيابية والإستشارية الوطنية.

وفي نفس السياق، ستكون الخطوة المقبلة في المشاركة المؤسسية الفعالة لجاليتنا بالخارج، هي إحداث مجلسها الأعلى، بعدما يرفع المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان مقترحاته بشأنه إلى نظرنا السديد. وذلك لتنصيبه في الأمد القريب.

شعبي العزيز،

بإعتبار الأحزاب فاعلا أساسيا في كسب رهان أي إقتراع، فإنني أتوجه إليها بالقول: إنه لا ديمقراطية حقة بدون أحزاب قوية، أحزاب فاعلة متحملة لمسؤوليتها في جعل الإنتخابات تنافسا شريفا بين مشاريع مجتمعية، وليس لخوض صراعات شخصية أو إستعمال الديماغوجية. فالتنافس التنموي هو المحك الفعلي للممارسة الديمقراطية السليمة.

لذلك يتعين على الأحزاب، العمل الميداني على توعية وتحفيز الناخبين على المشاركة ببرامج واضحة قابلة للتطبيق. وفي نفس السياق، نجدد تعليماتنا لحكومتنا لمواصلة إعتماد الحياد الملتزم بسيادة القانون في مختلف مراحل العملية الإنتخابية وذلك بالردع القوي والزجر الحازم لكل الخروقات.

كما نؤكد على الدور الحاسم للقضاء في صيانة حرمة الإقتراع ومحاربة الفساد بكل أنواعه والبت في صحة الإنتخاب في كل مراحله، بتنسيق بين كافة السلطات العمومية التي أناط بها القانون مسؤولية تنظيم الإنتخاب ومراقبة نزاهته.

كما أن على العدالة، ولاسيما قضاء النيابة العامة، التحلي بالمزيد من اليقظة والتعبئة وإجراء التحريات بكل موضوعية وتجرد في كل الشكايات والطعون. أما البت فيها فيعود لقضاء الحكم بما يلزم من سرعة ونزاهة وصرامة، وفي إستشعار لكون العدل من أمانة أمير المؤمنين، الضامن للإستقلال التام للسلطة القضائية عن السلطتين التنفيذية والتشريعية وفي إحترام لمبدإ فصل السلط وعدم الإنسياق لأي تأثير على الإلتزام الواجب للقاضي في كل القضايا بالتقيد بسيادة القانون.

وبفضل ما تعرفه بلادنا من تحديث ديمقراطي، فإن إنجاح الإنتخابات المقبلة، يقتضي الإنخراط المسؤول لوسائل الإعلام ولفعاليات المجتمع المدني في توعية المواطنين ومتابعة الإنتخابات وملاحظتها إلى جانب مختلف الهيآت المعنية، كل في مجال إختصاصه وفي طليعتها المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان بإعتبار حرية الإنتخاب من الحقوق الإنسانية الأساسية.

وإننا لنتطلع إلى أن يسمو كافة الفاعلين إلى المستوى الأمثل لإيثار المصلحة العليا للوطن وفي هذا الصدد، ندعو، على وجه الخصوص الأحزاب، التي نكن لها كل التقدير لإحترام الإرادة الشعبية الحرة وتنزيه الإقتراع عن كل الشبهات والتركيبات المصطنعة والحسابات الضيقة التي لا نرتضيها لمصداقية المشهد السياسي السليم المنشود.

شعبي العزيز،

لقد شكلت ثورة الملك والشعب، ملحمة تاريخية من أجل حرية الوطن والمواطنين.

فبفضل التضحيات الجسام، التي بذلها جيل الوطنية حررنا ووحدنا تباعا أجزاء الوطن وها نحن اليوم، نواصل النضال ضد أي محاولة للنيل من سيادتنا ووحدتنا الترابية.

كما نقود بكل ثقة وحزم مسيرة تجديد هذه الثورة لبلوغ هدفها الأسمى والأصعب، ألا وهو تحفيز المبادرات الخلاقة لكل مواطن ومواطنة وتشجيع إستثمارها المنتج، هدفنا الأسمى توفير أسباب العيش الحر الكريم لكل المغاربة.

وفي ذلكم خير وفاء لأرواح أبطال ثورة الملك والشعب الخالدة وفي مقدمتهم جدنا ووالدنا، المنعمان جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني أكرم الله مثواهما ولتضحيات كل الشهداء والمناضلين الأبرار. كما أنه خير سبيل لتكريم مواطنينا وشبابنا، الذي نحرص على تأهيله وتحفيزه على العمل، حاملا مشعل المواطنة، كما حمل أسلافه مشعل الوطنية.

وبنفس روح الغيرة الوطنية الصادقة والمواطنة المسؤولة ستجدني، شعبي العزيز، كما عهدتني دوما، ناهضا بأمانة قيادة كل مكونات الأمة من أجل مواصلة بناء مغرب التقدم في تشبث بهويته الأصيلة.

إنه المغرب التنموي الديمقراطي الذي يجب عليك إستحضاره، شعبي العزيز، دوما وعلى مدى الحملة، ولاسيما عندما تخلو مع ضميرك الحي، في معزل التصويت، حيث ستختار لنفسك ولوطنك بكل حرية ومسؤولية الأجدر بتقلد أمانة النيابة عنك بما تفرزه صناديق الإقتراع بإعتبارها سلطة الإحتكام الديمقراطي المجسد لحسمك بين برامج وخطابات متعددة سائلين الله تعالى أن يجعلنا جميعا من «الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى

الرباط، 12 أكتوبر 2007

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة، البرلمانيين المحترمين،

نفتتح بعون الله وتوفيقه، الولاية التشريعية الثامنة، التي لا نعتبرها جديدة فقط بإنتخاب مجلس النواب بكامل الشفافية والحرية، ولكن أيضا في جوهرها. وذلكم إعتبارا لما ننتظره خلالها من مواصلة تغيير مناهج وبرامج العمل البرلماني والحكومي، غايتنا تعزيز مصالحة المواطن مع المجالس المنتخبة بجعلها رافعة قوية للتنمية والديمقراطية.

ونتوجه بالتهنئة لأعضاء مجلسكم الموقر، مؤكدين تقديرنا للأحزاب الجادة ومن خلالها للمواطنين الذين لم تكن مشاركتهم المواطنة في الإنتخاب بروح التنافسية والثقة في مسارنا السياسي المتقدم لتنحصر في يوم الإقتراع فقط، وإنما ينبغي أن تكون تجسيدا للتعبئة الدائمة، ولإعادة الإعتبار لنضالية العمل السياسي من قبل كل الفاعلين.

ولن يتأتى ذلك، إلا بالقطيعة مع البؤس سياسة وواقعا. فالسياسة بمعناها النبيل ليست مجرد حملة إنتخابية أووصلة إشهارية، بل هي فن الممكن بين الحاجيات والإمكانات، والتوعية الدائمة للشعب والعمل التنموي الميداني الكفيل بإيجاد حلول ملموسة لمعادلتها الصعبة. فالفرق بين الواقع والأمل، هو العمل ثم العمل ثم العمل، الذي جعله الله مقدما على العبادة.

كما أن النيابة عن الأمة ليست إمتيازا، أو ريع مركز، أوحصانة لمصالح شخصية، بل هي أمانة جسيمة وإلتزام بالصالح العام.

وتلكم سبيلنا للإنخراط الجماعي في البناء الديمقراطي التنموي، الذي نحرص على توسيع فضائه ليشمل كل القوى الحية للأمة وفي مقدمتها جاليتنا العزيزة المقيمة بالخارج، التي سنواصل هذا المسار التدريجي لإدماجها في الحياة الوطنية بوضع اللبنة الجديدة لإقامة المجلس الأعلى الخاص بها.

وإستخلاصا للعبرة وتفعيلها في الإستحقاقات الإنتخابية المقبلة المحلية والجهوية، فإنه يجدر الإستعداد الجيد لها، ليس بالماسنات الديماغوجية والحسابات الضيقة وإنما بالتأهيل السياسي الشامل لكل الفاعلين والمؤسسات والتنظيمات، وخاصة منها الأحزاب السياسية بتجاوزها للملاءمة الشكلية مع إطارها القانوني إلى التفاعل مع مستجدات المجتمع المغربي ومتغيراته.

وهذا ما يقتضي من الجميع القرب الدائم من المواطن وإنشغالاته، بعيدا عن الإغراءات الوهمية والوعود التضليلية المحرفة لقيم الدين والمواطنة.

ويظل هدفنا الأسمى تأهيل كل الفاعلين في أفق الإصلاح المؤسسي، الذي يتوخى ترسيخ التطور الديمقراطي والتنموي بالحكامة الجيدة. وذلك في إلتزام بمقدسات الأمة وثوابتها.

فعلى الجميع أن ينكب على تحقيق ما هو أهم بالنسبة للمواطن ألا وهو ، بكل بساطة عيش حر كريم قوامه : وطن موحد، أمن وإستقرار، تعليم جيد. تربية صالحة، شغل منتج، إقتصاد تنافسي، سكن لائق، تغطية صحية، إدارة فعالة ونزيهة، قضاء عادل ومستقل، كرامة موفورة، ومواطنة كاملة، حقوقا وواجبات.

وإن تلبية هذه المطالب الشعبية التي كانت موضوعا للتنافس الإنتخابي، تقتضي تصريفها في ثلاثة توجهات أساسية للعمل الحكومي والبرلماني وهي قضية مصيرية ومقومات دولة، وأسبقيات ملحة.

ويعد تحصين الإجماع حول وحدتنا الترابية القضية المصيرية الأولى للوطن والأمة، إذ يتعين مواصلة العمل على حشد المزيد من الدعم لمبادرتنا المقدامة وذات المصداقية للحكم الذاتي، بغية الحسم الدولي النهائي للمنازعة المفتعلة حول مغربية صحرائنا.

ثانيها، توطيد ركائز الدولة القوية بسيادة القانون والحفاظ على الهوية الوطنية في إنفتاح على العصر، فضلا عن دعم الأمن والإستقرار والتحصين من نوازع التطرف ومخاطر الإرهاب.

وثالثها، التركيز على ثلاث أسبقيات ملحة. وفي مقدمتها مواصلة الإصلاحات وتعزيز المكاسب السياسية وحقوق الإنسان والمشاريع الهيكلية الكبرى والإدارة

الترابية والسياحة والإسكان والتوازنات الماكرو إقتصادية، والإنتاجية والتنافسية، وتحديث القطاعات العمومية وتحفيز المبادرة الحرة وتشجيع المقاولة المنتجة، والقطاع الخاص

وبموازاة ذلك، يتعين إعطاء دفعة قوية لبعض القطاعات، قصد الرفع من وتيرة إنجازها. وفي صدارتها كسب الرهان الحيوي للإصلاح العميق للتربية والتكوين، الذي يتوقف عليه مستقبل الأجيال الحاضرة والصاعدة.

وإننا لندعو الحكومة المقبلة لأن تسارع إلى بلورة مخطط إستعجالي لتعزيز ما تم تحقيقه وتدارك ما فات من خلال التفعيل الأمثل لمقتضيات الميثاق، وإعتماد الحلول الشجاعة والناجعة للمعضلات الحقيقية لهذا القطاع الحيوي، وذلك بتشاور وتنسيق مع المؤسسة الدستورية التمثيلية للمجلس الأعلى للتعليم.

كما يتعين ترسيخ الحكامة الجيدة بالإصلاح الإداري، وتأهيل وتحديث الإقتصاد للحد من معضلة البطالة وإيجاد الشغل مع مواصلة التعبئة حول مبادرتنا الوطنية للتنمية البشرية لمكافحة الفقر والإقصاء والتهميش

بيد أن التفعيل الأمثل لهذه الأوراش التنموية لن يستقيم إلا بالجهوية المتقدمة واللاتمركز الإداري، اللذين نعتبرهما عماد الدولة العصرية.

كما أنه لن يكتمل إلا بإصلاح العدل وتحديثه وتأهيله، دعما لإستقلاله وللأمن القضائي ولسيادة القانون والتنمية. وإننا لعازمون على الإعداد التشاوري الواسع والمتخصص لميثاق وطني مضبوط للتغيير العميق والشامل للقضاء.

كما يتعين أن تكون من بين الأسبقيات الجديدة ما أكدناه من إعتماد سياسة فلاحية وطاقية ومائية جديدة. فضلا عن التنمية الترابية الحضرية والقروية.

ويبقى إنخراط المواطن في كل مناحي الحياة العامة شرط نجاح أي سياسة أوإصلاح.

حضرات السيدات والسادة، البرلمانيين المحترمين،

لقد ذكرنا برهانات الولاية التشريعية نهوضا بالأمانة العظمى الملقاة على عاتقنا، ومن خلال الوقوف الميداني على أحوال شعبنا الأبي بكل فئاته وبمختلف جهات المملكة.

ونهوضا بأمانتنا في السهر على حسن سير المؤسسات الدستورية، فمن واجبي التأكيد على أنه بقدر حرصنا على تكوين حكومة متراصة ومنسجمة، مدعومة من قبل أغلبية برلمانية وتعاسبها معارضة بناءة، فإننا نريد برلمانا أكثر فعالية، برلمانا يمارس بنجاعة كافة إختصاصاته التشريعية والرقابية والتمثيلية، يشكل قدوة للمؤسسات الدستورية في نهوضها بصلاحياتها كاملة، فلاشيء يحول دون ذلك، إلا في نطاق الدستور وفصل السلط وتوازنها وتعاونها، الذي نحن على تكريسه ساهرون.

برلمانا، يساهم في زيادة الإشعاع الدولي للمغرب مستحضرا كل الإستحقاقات المقبلة ومنها دخول إتفاقيات التبادل الحر حيز التنفيذ، ورفع تحديات العولمة في إنتهاج لدبلوماسية برلمانية محترفة.

إنه البرلمان الذي يستكمل مصالحة كل المواطنين مع المجالس المنتخبة. وهو ما يتطلب إجراء قطيعة مع بعض المظاهر والسلوكات المشينة، التي تسيء لصورة المؤسسة التشريعية، وتمس بمصداقية العمل النيابي والسياسي.

كما ينبغي العمل على تفادي أي خلط في الأدوار، بين ما هو وطني من صميم إختصاص البرلمان وما هو محلي من صلاحيات الجماعات الترابية. فالبرلمان ليس جماعة محلية.

لذلك أحرص على أن يظل في قمة الصرح الديمقراطي في إنكبابه على السياسات والقضايا الوطنية الكبرى الداخلية والخارجية.

وبما أنه لا يمكن تصور حياة سياسية ولا نجاعة العمل الحكومي بدون معارضة إيجابية ومسؤولة، فإنه يجدر الإصغاء لأفكارها متى كانت بناءة ساعية في سبيل صالح الأمة شأنها في ذلك شأن الأغلبية.

إن التعارض الحقيقي، الذي علينا مواجهته هو بين الديمقراطية والتسلط- والتقدم والتخلف- والعمل والتواكل- والإنفتاح والإنغلاق.

وفي نفس السياق، وكما أكدت ذلك من أعلى هذا المنبر، فإني أدعو للتنسيق والتعاون بين المجلسين في اتجاه عقلنة وترشيد عملهما بإعتبارهما برلمانا واحدا، تتكامل فيه الأدوار، وليس برلمانين مختلفين.

لقد قطع المغرب الكثير من الأشواط في مساره السياسي المتقدم وتغلب على العديد من الأزمات والمعضلات، وذلك بفضل قيادتنا الحازمة ومنهجنا في الحكم

وجهود وتضحيات جميع المغاربة، وإنخراطهم في الأوراش التنموية التي أطلقناها. سلاحنا الذي لا يقهر هو الخيار الديمقراطي الذي لا رجعة فيه.

وسأظل، كما عهدتموني الخديم الأول للشعب المغربي الأبي، الساهر الأمين على ثوابت الأمة ومقدساتها، حريصا على الوقوف الميداني على إنجاز الإصلاحات الهيكلية الكبرى إلتزاما مني بعهد البيعة المقدسة.

والله تعالى نسأل في هذه الأجواء الروحانية لشهر رمضان الفضيل أن يعينكم ويسدد على طريق الخير والصالح العام خطاكم للنهوض بمسؤولياتكم الجسيمة.

فهنيئا لكم ولشعبنا الوفي بعيد الفطر السعيد، أعاده الله علينا جميعا، ونحن بأماناتنا قائمون ولعهودنا راعون. «فذكر إنما أنت مذكر، لست عليهم بمسيطر. صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى المشاركين في الندوة الدولية حول «مستقبل العدالة في القرن 21» المنظمة من طرف المجلس الأعلى بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيسه

الرباط، 21 نونبر 2007

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات الأساتذة قضاة المجلس الأعلى، أصحاب الفضيلة، القضاة والمحامين، وأسرة العدالة، معشر الحضور الكريم،

إنه لمن دواعي إعتزازنا أن يخلد المجلس الأعلى الذكرى الخمسينية لتأسيسه، وأن نتوجه اليوم إلى المشاركين في أشغال هذه الندوة الدولية الهامة، التي يختتم بها المجلس إحتفالاته التي إمتدت على مدى السنة الجارية، إعتبارا للمكانة المتميزة التي تحظى بها لدينا أسرة العدالة بصفة عامة، وهيأتها القضائية العليا بصفة خاصة.

لقد كان المجلس الأعلى في مقدمة المؤسسات التي وضع أسسها جدنا المنعم جلالة الملك محمد الخامس في بداية عهد الإستقلال حرصاً من جلالته، أكرم الله مثواه، على تجسيد السيادة الوطنية والتأسيس لإستقلال القضاء.

ومن هذا المنطلق، تشكل هذه الذكرى محطة تاريخية، ترمز إلى عهد زاخر بالبناء.

بناء الدولة المغربية العصرية، على أسس الملكية الدستورية الديمقراطية والإجتماعية القائمة على توطيد دولة الحق والمؤسسات، والإلتزام بمبدإ فصل السلط وترسيخ سيادة القانون وإقامة العدل والإنصاف، بإعتبارها من وظائف الإمامة العظمى، التي نحن على القيام بها مؤتمنون، وعلى محجتها البيضاء سائرون، ذوداً عن المقدسات والحرمات، وصونا للسيادة والوحدة الوطنية، وسهراً على الأمن والطمأنينة والإستقرار، وحماية للحقوق والحريات الفردية والجماعية.

ويطيب لنا أن نعرب عن عميق تقديرنا، لما قام به المجلس الأعلى، لتخليد هذا الحدث البارز في تاريخ القضاء ببلادنا من إحتفالات متسمة بالإتقان، وذلك ضمن أعمال جديرة بالإشادة لما تميزت به من جمع بين تنظيم الندوات القيمة والمتعددة حول مسار القضاء والعدالة بالمملكة، وبين تنظيم المعارض الجهوية التي إشتملت على الوثائق والمستندات والمؤلفات والإصدارات الجامعة للدراسات والأبحاث القضائية ومختلف السجلات والصور والأفلام.

وهو ما جعل المغاربة قاطبة يستحضرون بكل إفتخار المنجزات الكبرى التي قام بها جدنا المقدس ووالدنا المنعم، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، خلد الله في الصالحات أعمالهما في مجال تشييد قضاء عصري. وذلكم ضمن صرح متجدد، نحن أشد حرصا على إصلاحه وتطويره دعما لأسسه وصيانة لحرمته وتأهيلا لكل مكوناته والإسهام المخلص في ترسيخ دولة الحق وسيادة القانون والنهوض بالتنمية.

ونود التنويه بما قام به المجلس الأعلى من إصدار العديد من المجلدات المتضمنة لأعمال وإجتهادات قضاته على إمتداد نصف قرن من العطاء والتجديد، وذلك بمختلف اللغات، فضلا عن نشره لأهم أحكامه وكذا للقرارات التي تهم المغرب، الصادرة عن بعض المحاكم العليا الأجنبية، بالإضافة إلى الأحكام المتعلقة بمجلس الإستئناف الشرعي الأعلى.

ومما لا ريب فيه أن هذه الأعمال الجليلة والمتعددة المقاصد تقدم صورة متكاملة عن مسار العدالة في المغرب، وتعتبر مرجعا ثمينا لكل رجال ونساء القضاء والقانون، ولكل باحث عن الإجتهاد القضائي في مجال معين.

أصحاب الفضيلة والسعادة، حضرات السيدات والسادة،

إن تتويج إحتفالات المجلس الأعلى بالذكرى الخمسينية لتأسيسه بهذه الندوة الدولية الهامة، حول مستقبل القضاء في القرن الحادي والعشرين، ليندرج ضمن منظورنا الشامل لإستشراف مستقبل العدالة في المغرب وفي غيره من بلدان المعمور.

كما أنه يجسد إهتمامنا الكبير بشؤون العدالة، الذي يبرز جليا في الإنشغال الدائم لقضاتنا بمواكبة ما تحمله الألفية الثالثة من تحديات على المستوى الدولي.

وذلك في سياق عالمي يعرف تحديات وتغيرات متسارعة بفعل العوامل الإقتصادية والتجارية ذات التكنولوجيا المتطورة وتنامي نزوعات التطرف والإرهاب وكثافة وتعقد العلاقات الدولية، بفعل إكتساح العولمة بشتى تجلياتها وإنعكاساتها لمختلف مناحي العلاقات الإجتماعية والإقتصادية وما أفرزته من أقضية ومنازعات

غير مسبوقة، مما يتطلب إعتماد فقه الواقع والإجتهاد في التفاعل مع نوازله ويضاعف أهمية القانون والقضاء في نظر الفاعلين الإقتصاديين والسياسيين في إيجاد حلول وتسويات عادلة لها. كما أنه يجعل العدالة وفي طليعتها المجلس الأعلى الموقر، أثقل مسؤولية في مواجهة هذه التحولات.

وإن حضور نخبة من رؤساء المحاكم العليا من مختلف الدول والقارات، وكذا عدد من الفقهاء والقضاة والمحامين المغاربة والأجانب الموقين لأشغال هذه الندوة الهامة لمن شأنه الإرتقاء بالمناقشات وتبادل الخبرات والآراء في فضاءات الفكر القانوني والقضائي والفقهي وإضفاء طابع التألق والإشعاع على أعمالها.

وفي هذا السياق، ننوه بالحضور المتميز للشخصيات الموقة المشاركة في هذه الندوة، مرحبين بهم في بلدهم الثاني المغرب، المنفتح عبر التاريخ على مختلف الثقافات والحضارات والمؤمن بضرورة التعاون الدولي وتضافر كل الجهود الهادفة إلى ترسيخ السلام والأمن والعدل والإنصاف بين الأمم وداخل المجتمعات.

وفي هذا الإطار، يندرج حرصنا على أن ينشر المجلس الأعلى كل ما يتعلق بتاريخنا القضائي والفقهي، وجعله مجالا فسيحا أمام الباحثين والمهتمين من رجال القانون والقضاء للدراسة والتحليل والتأويل.

ونغتنم هذه المناسبة لنجدد الإعراب عما نكنه لأسرة العدالة الأثيرة لدى جلالتنا وللقضاة رفيعي الدرجة ولصفوتهم بالمجلس الأعلى من مختلف الأجيال التي تعاقبت على حمل هذه الأمانة من تقدير وإعتبار.

وإننا حريصون على السير على النهج القويم لأسلافنا الميامين، الذين أقاموا دولة المغرب الموحدة منذ أزيد من إثني عشر قرنا على الأساس الصحيح والحصن الحصين للعدل، جاعلين منه أساس الملك. ولذلك يذكر التاريخ للمغرب، ملكا وشعبا أنه كان يحيط القضاة بما يستحقونه من تبجيل وإحترام.

وهو ما نحن، بصفتنا أميرا للمؤمنين، مؤتمنون عليه وحريصون على ترسيخه، وفاء لعهد البيعة المقدسة، وإلتزاما بأحكام دستور المملكة. ملتزمين بضمان إستقلال القضاء وإصلاحه لما له من دور حيوي في توطيد أسس الديمقراطية، وتحقيق الأمن القضائي وترسيخ الثقة اللازمة لتحفيز الإستثمار والنهوض بالتنمية.

وكما أكدنا ذلك، وخاصة في خطاب العرش الأخير وإفتتاح البرلمان، فإننا حريصون على القيام بإصلاح عميق وشامل لقطاع القضاء سنتولى الإعلان عن خطوطه العريضة في المدى القريب، بعون الله وتوفيقه.

وإننا لواثقون من أن أسرة العدالة، وخاصة المجلس الأعلى بإعتباره أعلى هيأة قضائية وطنية، سيشكل قاطرة لهذا الإصلاح المنشود لكونه يضم خيرة قضاة المملكة في تطليعتهم الرئيس الأول للمجلس والوكيل العام للملك به، المشهود لهم بالكفاءة والنزاهة والتجرد والغيرة على حرمة القضاء وإستقلاله.

كما أننا على يقين بأن وزيرنا في العدل بما هو معهود فيه من تشبث بثوابت الأمة ومقدساتها وإلتزام ثابت وإسهام صادق وموصول في توطيد دعائم دولة الحق والقانون في مختلف المسؤوليات السامية التي تقلدها، لن يدخر جهدا في

العمل تحت قيادتنا في حرص على إستقلال القضاء، وإحترام لمبدإ فصل السلط من أجل زيادة إشعاع المجلس الأعلى، وتمكينه من الوسائل الضرورية للنهوض بالأمانة الجسيمة الملقاة على عاتقه.

كما أن أسرة القضاء، بصفة عامة، ستعمل على الإنخراط بفعالية ومسؤولية في هذا الإصلاح الجذري والمصيري، الذي يعد من شروط صيانة المواطنة الكاملة والتنمية الشاملة، التي ننشدها لوطننا العزيز. غايتنا المثلى أن يظل المجلس إسما على مسمى : قمة شامخة لصرح قضاء مستقل ونزيه ومنارة مشعة للإجتهاد المواكب للمستجدات.

داعين أسرته الموقرة لمضاعفة جهودها الموفقة لجعله قاطرة لهذا الإصلاح المنشود من أجل تحقيق المزيد من التحديث والعصرنة والتوثيق والشفافية والإنفتاح في إلتزام دائم بسيادة القانون ومساواة كل المواطنين أمامه.

وفقكم الله، وسدد خطاكم، وكلل مساعيكم وأعمال هذه الندوة بالنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطب ورسائل
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

سنة 2008

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة عيد العرش المجيد

30 يوليوز 2008

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

لقد حرصت منذ توليت أمانة قيادتك، على أن أجعل من خطاب العرش محطة لترسيخ الخيارات الكبرى، وإستشراف التوجهات المستقبلية، التي تسهر دائماً على بلورتها، بروح الثقة، وبعد النظر، والإرادة القوية، في وفاء للبيعة ، بما تقوم عليه من إلتزامات متبادلة بين العرش والشعب.

وكما عهدتني، فقد إرتأيت أن أجعل من هذه المناسبة، فرصة لمشاطرتك الصادقة الإنشغال العميق بإيجاد أنجع السبل لتجسيد إرادتنا الراسخة في توفير العيش الكريم لكل أبناء وطننا العزيز. وبنفس العزم، أريد أن أجعل من خطابي لك اليوم، وقفة مسؤولة للإجابة على التحديات والرهانات المطروحة على بلادنا، وذلك في سياق ظرفية دولية صعبة، مطبوعة بتقلبات الإقتصاد العالمي غير المسبوقة، والمتمثلة في الإرتفاع المهول لأسعار الطاقة والمواد الغذائية الأساسية، وتراجع النشاط الإقتصادي، في العديد من البلدان ولاسيما المتقدمة منها.

وهو ما كان له تداعيات على القدرة الشرائية للفئات المعوزة والمتوسطة وعلى إقتصادنا على غرار كافة بلدان المعمور.

وقد إستطاع بلدنا، ولله الحمد، مواجهة هذه الإكراهات، وذلك بفضل نجاعة الأوراش والإصلاحات التنموية التي نقودها، والتي بدأت تعطي ثمارها، وهو ما مكن نسيجنا الإقتصادي والإجتماعي من التصدي لصعوبات المحيط الجهوي والدولي.

وقد تجلى ذلك في مواصلة المغرب لتقدمه بخطى ثابتة لتوطيد البناء الديمقراطي وإنجاز التنمية الإقتصادية والإجتماعية من خلال الحفاظ على توازناته الماكرو-إقتصادية والمالية وخلق أقطاب جهوية للتنمية، وتقوية قدراته على خلق فرص الشغل وتحسين المؤشرات الإجتماعية.

ومهما كان تحسن هذه المؤشرات، فإنه لا ينبغي أن يحجب عنا أن الطريق ما يزال شاقاً وطويلا لتحقيق طموحنا الكبير في الرفع من معدلات التشغيل بإعتباره يشكل الحماية الإجتماعية الحقيقية لمواطنينا ولشبابنا على الخصوص.

ولن يتأتى ذلك، إلا بالرفع من وتيرة النمو والتوزيع العادل لثماره وتحرير المبادرات الخلاقة المدرة للثروات ولفرص العمل.

كما يتعين توطيد المكانة المركزية لمؤسسة الأسرة وتعزيز دينامية المجتمع المدني وفعالياته المسؤولة للنهوض بالتكافل الإجتماعي والمواطنة التضامنية في تشبث دائم بقيمنا العريقة الدينية والثقافية القائمة على الإعتدال والوسطية.

لذا، نؤكد إرادتنا الراسخة في ضرورة أن يكون الهدف الإستراتيجي لكافة السياسات العمومية، هو توسيع الطبقة الوسطى لتشكل القاعدة العريضة وعماد الإستقرار والقوة المحركة للإنتاج والإبداع.

وإن عزمنا الوطيد على جعل الفئات الوسطى، مرتكز المجتمع المتوازن، الذي نعمل على بلوغه، مجتمع منفتح لا إنغلاق فيه ولا إقصاء، مجتمع تتضامن فئاته الميسورة، بإستثماراتها المنتجة ومبادراتها المواطنة وما تدره من شغل نافع، مع غيرها، في المجهود الوطني الجماعي للنهوض بأوضاع الفئات المعوزة وتمكينها من أسباب المواطنة الكريمة.

شعبي العزيز،

مهما كانت أهمية الإصلاحات والأوراش الكبرى، فلن تعطي ثمارها كاملة إلا بتسريع وتيرة النمو لتواكب الحاجيات المتزايدة ، وهو ما يقتضي الحسم في الخيارات المطروحة.

فهل نكتفي بحلول ظرفية محدودة الأثر ؟ أم نواصل خياراتنا الإستراتيجية التي يتعين مضاعفة الجهود لإنضاج وجني ثمارها ؟ كلا. فتحديات مغرب اليوم، لا يمكن رفعها بوصفات جاهزة أو بإجراءات ترقيعية أومسكنة أو بالترويج لمقولات ديماغوجية ترهن الحاضر بالهروب إلى مستقبل نظري موهوم.

إن أساس نجاح أي إصلاح، يكمن في ترسيخ الثقة والمصداقية والتحلي بالأمل والعمل والإجتهاد، وعدم الإنسياق لنزوعات التيئيس والتشكيك والعدمية، خاصة في

الظروف الصعبة. ومهما كانت محدودية النتائج الآنية، فإن المبادرة والمثابرة والنفس الطويل يجب أن تكون عماد تدبير الشأن العام.

لذا، نهجنا، بكل وثوق، خيار التنمية الهيكلية والبشرية، في حرص على توازن مسارها الشاق والطويل، بحيث لا تتم التضحية بمستقبل البلاد وأجيالها الصاعدة لفائدة إعتبارات آنية أو ظرفية. ولا مجال لعدم تلبية حاجيات ملحة، بإسم نظرة قد تكون بعيدة المدى، ولكنها تتجاهل الواقع المعيش.

ومن ثمة، كان عملنا الدؤوب، على تحقيق تنمية مستدامة. تسير على سكتين متكاملتين. فمن جهة، نحرص على إنجاز الأوراش التنموية الكبرى، وبموازاة ذلك، وعلما منا بأنها لا تعطي ثمارها في الأمد المنظور، نعمل بمواكبتها، بتحسين المعيش اليومي الملح للمواطن بالبرامج المحلية لمحاربة الفقر والهشاشة.

وهو ما نعمل على بلوغه بجعل تحرير المبادرات وتعبئة الطاقات، قوام المشاريع المندمجة والملموسة، لمبادرتنا الوطنية للتنمية البشرية، مؤكدين تعهدها بالوقوف الميداني والتقويم المستمر، لتوطيد المكاسب والتصدي لمكامن الخلل. غايتنا المثلى وضع الإنسان في صلب عملية التنمية، في مغرب نريد أن تكون موارده البشرية ثروته الأساسية.

شعبي العزيز،

إن النهج القويم للإصلاح يرتكز على ترسيخ ثقة المواطن في سيادة القانون والأمن القضائي. ومن هنا، نحرص على مواصلة تحديث جهاز القضاء وصيانة إستقلاله وتخليقه، ليس فقط لإحقاق الحقوق ورفع المظالم، وإنما أيضاً لتوفير مناخ الثقة والأمن

القضائي، كمحفزين على التنمية والإستثمار. لذا نجدد التأكيد، على جعل الإصلاح الشامل للقضاء في صدارة أوراشنا الإصلاحية.

ولهذه الغاية، ندعو حكومتنا للإنكباب على بلورة مخطط مضبوط للإصلاح العميق للقضاء، ينبثق من حوار بناء وإنفتاح واسع على جميع الفعاليات المؤهلة المعنية، مؤكدين، بصفتنا ضامنا لإستقلال القضاء، حرصنا على التفعيل الأمثل لهذا المخطط، من أجل بلوغ ما نتوخاه للقضاء من تحديث ونجاعة، في إطار من النزاهة والتجرد والمسؤولية.

إن ثقتنا في الهيآت والمؤسسات السياسية، يجب أن تدعمها ثقتنا في الفاعلين الإقتصاديين والإجتماعيين. لذا، فإننا عازمون على إقامة المؤسسة الدستورية، للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، حرصا منا على ضمان مشاركتهم، ضمن إطار مؤسسي، في إقتراح السياسات الإقتصادية والإجتماعية، وفي إيجاد هيأة دائمة للحوار الإجتماعي المسؤول. ولدعم قرب السلطات العمومية من الحاجيات الحقيقية للمواطن، وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها له الإدارة والمجالس المنتخبة، ندعو الحكومة لإعتماد نهج للحكامة الترابية المحلية، يقوم على النهوض باللامركزية والجهوية الموسعة، بالإسراع باللاتمركز. ومهما كان عمق الإصلاح المؤسسي، فإن نجاحه رهين بتعزيزه بإصلاحات هيكلية أومكملة، نرفع بها من قوتنا الإقتصادية والإجتماعية، بالنهوض بالقطاعات الأساسية للتعليم والفلاحة والطاقة والماء والنمو الصناعي. وإذا كنا قد وضعنا التعليم في صدارة هذه القطاعات، فلأننا نعتبره المحك الحقيقي لأي إصلاح عميق ولكي يأخذ إصلاح منظومتنا التربوية سرعته القصوى، ووجهته الصحيحة، ندعو الحكومة لحسن تفعيل المخطط الإستعجالي.

وسنحرص على ألا يخلف المغرب موعده مع هذا الإصلاح المصيري. لذلك على الجميع أن ينخرط فيه بقوة. فظروف النجاح متوفرة، من إرادة حازمة لجلالتنا وتعبئة جماعية لكل المؤسسات والسلطات والفاعلين والتنظيمات، هدفنا الجماعي، إعادة الإعتبار وترسيخ الثقة في المدرسة العمومية المغربية، كمؤسسة للتنشئة الجماعية على قيم المواطنة الملتزمة وتكريس تكافؤ الفرص. وفي سياق هذه الإصلاحات العميقة، نؤكد الأهمية المركزية لإصلاح وتحديث الفلاحة، فهي بالنسبة لنا، لا تشكل قطاعا إقتصاديا واعدا فحسب، وإنما هي أيضا، أحد المقومات الأساسية لهويتنا الحضارية المتميزة بإرتباط المغربي بالأرض.

ومن هذا المنظور، بادرت الحكومة لبلورة توجيهاتنا لإصلاحها، من خلال إستراتيجية تهدف إلى تحديثها وعقلنة تدبيرها لكسب رهان الإنتاجية والتنافسية والأمن الغذائي. وإننا ننتظر من الحكومة تفعيل ما نريده من إطلاق مسيرة فلاحية واعدة، بنهج مقاربة تشاورية، إدماجية وتشاركية، وبتمكينها من كافة الوسائل اللازمة للنجاح.

ولأن الفلاحة مرتبطة بالماء، فنحن مدعوون جميعاً، أكثر من أي وقت مضى، لإستشعار ما يواجه بلادنا في المستقبل من صعوبات حقيقية في مجال تدبير ثروته المائية قد تعيق بثقلها كل مشاريع التنمية البشرية والإقتصادية.

إن المغرب يواجه تحدي تدبير تزايد الطلب على الماء وتعاقب فترات الجفاف وتقلص مخزون المياه الجوفية والتبذير اللامسؤول لهذه الثروة الحيوية، لذا، فإن إعتماد إستراتيجية مضبوطة لرفع هذا التحدي، بات أمراً حتمياً.

ومن ثم، فإننا سنواصل تعبئة وتخزين المياه وتوسيع دائرة الإستفادة من الماء الشروب، لا سيما داخل العالم القروي. كما ندعو إلى إنبثاق وعي وطني حضاري في إقتصاد إستعمال الماء بإعتباره موردا طبيعيا ثمينا.

وكذلك الشأن بالنسبة لما يواجه المغرب من تحديات في قطاع الطاقة، إذ يتعين علينا أن نتكيف من الآن فصاعدا مع تحولاته العالمية العميقة، المتوجهة نحو الإستفحال. لذلك ينبغي إنتهاج سياسة تجمع بين التدبير العقلاني للمنتوجات الطاقية وبين إعتماد إستراتيجية ناجعة للإقتصاد في الإستهلاك دون المس بالإنتاجية، وإنتهاج حماية وتنويع المصادر الطاقية.

ولا خيار للمغرب أمام ضرورة الرفع من قدرته على الإنتاج المحلي للطاقة، وفتح المجال أمام الإستثمارات الواعدة بتوفيرها، وتكريس الجهود لجعل الطاقات البديلة والمتجددة عمادا للسياسة الوطنية في هذا القطاع. ونغتنم هذه المناسبة، للإشادة بكل حرارة، بالدعم الأخوي والتضامن الفعال لأخوينا الأعزين الأكرمين، خادم الحرمين الشريفين، الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية، وصاحب السمو، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة. وقد رصدنا هبة هذين البلدين الشقيقين ومساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية، للصندوق الخاص الذي أحدثناه لتنمية الطاقات لدعم البرامج الملتزمة بالنجاعة في إقتصاد الطاقة، وكذا تشجيع المستثمرين على إستعمال الطاقات البديلة والمتجددة.

وبموازاة ذلك، ندعو الحكومة إلى إعتماد إستراتيجية جديدة في المجال الصناعي والخدماتي وتنمية تكنولوجيات العصر، تقوم على الإستغلال الأمثل

لما تتيحه العولمة من فرص تدفق الإستثمار، وتهدف إلى تقوية المقاولة المغربية وتشجيع الإستثمار الصناعي الحامل للقيمة المضافة، وفتح المجال أمام الإقتصاد الوطني، لإقتحام أنشطة صناعية جديدة ذات تقنيات مبتكرة، وأسواق واعدة، لتصدير منتوجاتها وخدماتها.

فعزمنا يوازي طموحنا، لإدماج المغرب بمقاولاته وجامعاته، في الإقتصاد العالمي للمعرفة.

شعبي العزيز،

تظل أسبقية الأسبقيات، هي تحصين الوحدة الترابية للمملكة.

وقد أسفرت الجهود الدؤوبة لدبلوماسيتنا المقدامة، عن تطور إيجابي جوهري، تجسد في تأكيد الإقرار الأممي بجدية ومصداقية مبادرتنا الشجاعة للحكم الذاتي، والدعم الدولي المتنامي لأحقية المملكة في سيادتها على صحرائها، وبعدم واقعية وهم الإنفصال.

وعلى هذا الأساس، وإلتزاما بقرار مجلس الأ من 1813، فإننا نجدد إستعداد المغرب للتفاوض الجوهري، بحسن نية وعلى كافة المستويات، لإيجاد حل سياسي توافقي ونهائي لهذا النزاع الذي طال أمده. وفي هذا الصدد، نؤكد الإرادة الراسخة للمغرب في مواصلة نهج اليد الممدودة، بهدف إصلاح ذات البين وترسيخ الثقة، بالحوار والمصالحة الشاملة، مع الأطراف المعنية. ولهذه الغاية، فإننا سنواصل إتخاذ المبادرات الصادقة، والتجاوب مع كل الإرادات الحسنة من

أجل تطبيع العلاقات المغربية- الجزائرية، وإقامة شراكة بناءة مع هذا البلد الجار الشقيق، منطلقنا الوفاء لروابط حسن الجوار بين شعبينا الشقيقين. هدفنا الأسمى، التجاوب مع طموحات الأجيال الصاعدة لتسخير طاقات الشعبين الشقيقين، المغربي والجزائري، لرفع التحديات الحقيقية للتنمية والتكامل، بدل هدرها في متاهات نزاع موروث عن عهد متجاوز يعود إلى القرن الماضي. ومهما كان إختلاف وجهات النظر في هذا النزاع، فإنه لا يبرر إستمرار إغلاق الحدود، كإجراء أحادي يعيشه الشعبان الجاران الشقيقان كعقاب جماعي يتنافى مع أواصر أخوتهما التاريخية ومستقبلهما المشترك ومع مستلزمات الإندماج المغاربي.

وبنفس الحزم، نؤكد رفض المغرب لأية محاولة لفرض الأمر الواقع أوالمس بحوزة التراب الوطني. وفي هذا السياق، نشيد بالتجند الدائم لقواتنا المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والإدارة الترابية والقوات المساعدة والوقاية المدنية، بقيادتنا، في إلتحام مع الشعب المغربي، لصيانة الأمن والإستقرار والنظام العام والدفاع عن حوزة الوطن.

وسنواصل المجهود التنموي الجبار، لفائدة مواطنينا المرابطين بالصحراء المغربية والعمل على توفير ظروف العودة الحرة لإخواننا الصحراويين المغتربين حيثما كانوا ورفع المعاناة عنهم وضمان الحياة الآمنة الكريمة لهم، في أحضان الوطن الموحد، وفي نطاق إتحاد مغاربي مندمج بين دوله الخمس. وفي ذلك إستجابة لمنطق العصر، بتكتل بلداننا في تجمع يشكل قطبا قويا للأمن والإستقرار والتقدم والإزدهار، وشريكا فاعلا لتجمعات أوسع.

وهو ما سنواصل العمل من أجله، في فضاءاتنا الجهوية والدولية، تضامنا عربيا-إسلاميا ناجعا، ووضعا متقدما مع أوروبا، وإتحادا واعدا من أجل المتوسط، وإندماجا إفريقيا إيجابيا. ومع جوارنا من بلدان الساحل، وشراكة بناءة مع دول الشمال، وتعاونا مثمرا بين أقطار الجنوب.

وفي هذا السياق، نجدد إلتزامنا الجهوي والعالمي بمواجهة عصابات الإرهاب ونزوعات التطرف المقيت، وكذا إسهامنا الصادق في الجهود الأممية لفض النزاعات، وإخماد بؤر التوتر بالطرق السلمية، مؤكدين، بصفتنا رئيسا للجنة القدس دعمنا لوحدة الشعب الفلسطيني الشقيق ولكفاحه السلمي من أجل إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وسنظل مدافعين عن سيادة الدول و وحدتها الوطنية والترابية في سوريا ولبنان والعراق والسودان والصومال وحيثما كانت مهددة أو مغتصبة.

شعبي العزيز،

مهما تكن شمولية وأهمية أي إصلاح تنموي عميق، فإنه سيظل محدود الأثر إذا لم يعزز بمواصلة التأهيل السياسي الشامل والمشاركة المواطنة في إنجازه الجماعي. وهو ما يجعلنا أكثر وثوقا، في تعميق الديمقراطية، بإنتظام الإستحقاقات الإنتخابية وتكريس شفافيتها ونزاهتها من قبل كل الفاعلين، وتشكيل الحكومة على أساس نتائج الإقتراع. بيد أن النجاح في الإستحقاقات، يلقي على عاتق الفاعلين مسؤولية إستخلاص الدروس من بعض الفجوات.

لذا، نؤكد على ضرورة المساهمة الفعالة للهيآت السياسية الجادة في حمل مشعل الإصلاح والتحديث وإنبثاق مشهد سياسي معقلن بأحزاب قوية، متكتلة في أقطاب متجانسة، تنهض بدورها الدستوري في التأطير الناجع، والتمثيل الملتزم والتنافس الإنتخابي الحر على حسن تدبير الشأن العام.

وسأظل شعبي العزيز، كما عهدتني، ملكا لجميع المغاربة، على إختلاف مكوناتهم، ورمزا لوحدة الأمة، ومؤتمنا على سيادة المملكة وحوزتها الترابية، وضامنا لحقوق الأفراد والجماعات.

فملكيتنا المواطنة، تاج فوق رؤوس كل المغاربة في إلتزام دستوري عميق ووفاء متبادل لعقد البيعة الوثيق وللأرواح الطاهرة لبناة صرح الدولة المغربية العريقة، وفي طليعتهم جدنا ووالدنا المنعمان، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، خلد الله في الصالحات ذكراهما.

«ربنا آتنا من لدنك رحمة، وهيئ لنا من أمرنا رشدا». صدق الله العظيم.

والسلا م عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى 55 لثورة الملك والشعب

تطوان، 20 غشت 2008

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

نحتفل اليوم، بالذكرى الخامسة والخمسين لثورة الملك والشعب الخالدة بإعتبارها ملحمة تاريخية، من أجل إستقلال الوطن.

لقد جسدت هذه الثورة، نموذجا لا مثيل له، لتلاحم ملك بشعبه وتعلق شعب بملكه، في كفاح مشترك، من أجل الحرية والكرامة. وبلغت الملحمة أوجها عندما آثر جدنا المقدس المغفور له، جلالة الملك محمد الخامس المنفى السحيق عن الوطن والإبعاد عن العرش رافضا بكل صمود وثبات على المبدأ، التفريط في سيادة الأمة أو المساومة فيها.

وبقدر ما ضحى الملك الراحل من أجل حرية الأمة وعزتها، ضحى الشعب المغربي وفي طليعته الجماهير الشعبية، بكل غال ونفيس فداء لملكه الشرعي إلى أن توج كفاحهما البطولي بالعودة المظفرة للسلطان، رمز الوحدة والسيادة الوطنية إلى عرشه، وبإستقلال المغرب. وعلى عظمة هذا الحدث التاريخي، فإن جدنا

المقدس، قد إعتبره نهاية الجهاد الأصغر من أجل إنهاء عهد الحماية وبداية فجر الجهاد الأكبر لبناء المغرب الحديث.

وهو ما تفانى رفيقه في الكفاح، والدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني، أكرم الله مثواه، من أجل تحقيقه. وطنا موحدا، ومؤسسات دستورية، وتطورا إقتصاديا وإجتماعيا وإشعاعا دوليا.وقد عاهدناك منذ تحملنا أمانة قيادتك، على جعل ملحمة 20 غشت، ثورة متجددة للملك والشعب، لتحقيق ما نتوخاه لكل المغاربة من مقومات المواطنة الكاملة، والعيش الكريم. عمادنا في ذلك، التلاحم الراسخ بين العرش والشعب، وإستلهام ما تجسده من قيم التضحية والتضامن.وما أحوج أجيالنا الصاعدة لترسيخ تشبعها بهذه القيم للإنخراط القوي بإرادتها ومؤهلاتها وطموحها، في رفع التحديات الداخلية والخارجية لمغرب اليوم والغد. شعبي العزيز، يأتي خطابنا لك هذه السنة، في ظرفية إقتصادية دولية لا مسبوقة، ويتزامن مع فترة مطبوعة بتحمل الأسر المعوزة لمصاريف إضافية ناجمة عن متطلبات شهر رمضان المبارك، ومستلزمات الدخول المدرسي، تلقي بإكراهاتها على القدرة الشرائية للمواطنين، لذا إرتأينا أن يكون حديثنا لك اليوم، محطة لتأكيد إرادتنا لتخفيف أعبائها عن الفئات الأكثر إحتياجا ضمن توجه تضامني يقوم على دعم البعد الإجتماعي للإصلاحات العميقة في عدة قطاعات أساسية ذات الصلة المباشرة بالحياة اليومية للمواطن، وذلك تفعيلا للتوجهات التي تضمنها خطاب العرش الأخير.

ويأتي التعليم في صدارة هذه الإصلاحات، التي نوليها فائق عنايتنا. وفي هذا الصدد، إرتأينا أن نبادر لإطلاق عملية وطنية، تهدف إلى إعطاء دفعة قوية لتعميم وإلزامية التعليم الأساسي ضمانا لتكافؤ الفرص، ومحاربة الإنقطاع عن

الدراسة. ويتمثل ذلك في منح الكتب والأدوات المدرسية لمليون طفل محتاج، غايتنا دعم الأسر المعوزة في مواجهتها لتكاليف الدخول المدرسي المقبل. وسيعتمد تمويل هذه العملية أساسا على الإعتمادات المرصودة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فضلا عن مساهمات السلطات والمؤسسات المعنية والجماعات المحلية، والهيآت والجمعيات ذات المصداقية. وتأكيدا لعزمنا القوي على حسن إنجاز البرنامج الإستعجالي لإصلاح النظام التربوي، ندعو الحكومة لإعداد برنامج مضبوط لإسكان نساء ورجال التعليم العاملين بالعالم القروي، وإعتماد مختلف أنواع الشراكة والتعاقد لإنجازه. وإننا لنتوخى من ذلك، تمكين أسرة التعليم بالبادية وخاصة بالمناطق النائية من ظروف العمل والإستقرار وتحفيزها على القيام بواجبها التربوي. وبنفس الحزم والعزم، فإننا حريصون على التفعيل الأمثل لإصلاح وتحديث الفلاحة، وتأهيلها للإنتاجية والتنافسية. ولهذه الغاية، فإنه يتعين إعطاء رؤية واضحة لتحفيز وإنجاز الإستثمارات المنتجة. ومن هذا المنطلق نوجه الحكومة لإتخاذ الإجراءات اللازمة قصد تمديد العمل بالنظام الجبائي الفلاحي الحالي إلى نهاية سنة 2013 .

وتوخيا للعدالة الجبائية والتضامن، ندعو الجهاز التنفيذي لبلورة تصور متناسق لنظام ضريبي ملائم ومتدرج للقطاع الزراعي، يتم إعتماده والعمل به إبتداء من القانون المالي لسنة 2014، وينبغي أن يراعي النظام الجبائي الفلاحي المنشود الأوضاع الإجتماعية الهشة للفلاحين الصغار وضرورة التضامن معهم، وذلك بمواصلة دعم الزراعات التقليدية البسيطة والمعيشية المحدودة.

وإستكمالا لمقومات الدعم الإجتماعي، نحث الحكومة على تفعيل الآليات التشريعية والمؤسسية الهادفة لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين وضبط الأسعار ومحاربة الرشوة.

ولهذه الغاية، ندعو الجهاز التنفيذي والتشريعي إلى الإسراع بإعتماد مدونة حماية المستهلك. وبموازاة ذلك، يتعين التطبيق الحازم لقانون حرية الأسعار والمنافسة بما في ذلك تفعيل مجلس المنافسة، ضمانا للحكامة الإقتصادية الجيدة. وفي سياق تخليق الحياة العامة، ينبغي تنصيب الهيأة المركزية للوقاية من الرشوة.

فالمواطن قد يتفهم أن غلاء المعيشة رهين بإرتفاع الأسعار في السوق العالمية، لكنه لا يقبل أن يكون فريسة لجشع المضاربين وشبكة الوسطاء، أو ضحية لعدم قيام السلطات المسؤولة بواجبها كاملا في الضبط والمراقبة والزجر.

فحرية السوق لا يعني الفوضى والنهب، لذا يتعين على الجميع التحلي باليقظة والحزم للضرب بقوة القانون وسلطة القضاء المستقل وآليات المراقبة والمحاسبة على أيدي المتلاعبين والمفسدين، لاسيما عندما يتعلق الأمر بقوت الشعب والمضاربات في الأسعار وإستغلال إقتصاد الريع والإمتيازات الزبونية أو نهب المال العام بالاختلاس والإرتشاء، وإستغلال النفوذ والغش الضريبي.

شعبي العزيز،

مهما كانت نجاعة تدبير الإكراهات الظرفية، فإنه لا ينبغي إعتبارها بديلا عن مضاعفة الجهود لتفعيل السياسات العمومية والمبادرات الخاصة والأعمال الجمعوية الهادفة للنهوض بالأوضاع الإجتماعية.

إن توجهاتنا الكبرى وبرامجنا التنموية، تتوخى تعبئة الجميع، للإنخراط القوي في إبتكار وإنجاز البرامج الهادفة لتحسين المعيش اليومي للمواطن، وخلق الثروات المدرة لفرص العمل لشبابنا. كما أنها تسائل كافة القوى المنتجة وفي مقدمتها القطاع البنكي، فقد أصبح من الضروري الإنكباب على بلورة آليات متطورة من شأنها تحفيزه على تجسيد إنخراطه بصورة أكثر نجاعة في المجهود الوطني للتنمية الإقتصادية والإجتماعية.

وسيظل شغلنا الشاغل تأهيل شبابنا الطموح والواعد للإسهام بقيادتنا الحازمة، في إنجاز نمو قوي للإقتصاد، وتنمية متوازنة للمجتمع لا مجال فيها للإقصاء والتهميش وتحقيق طموحنا لتوفير أسباب العيش الحر الكريم لكل مواطنينا ضمن مغرب الوحدة والتقدم، والتنمية والتضامن.

وفي ذلك خير وفاء للأرواح الطاهرة لقادة وشهداء ثورة 20 غشت، وفي طليعتهم جدنا ووالدنا المنعمان، أكرم الله مثواهما وألهمنا السداد في الحفاظ على روح ملحمتها الخالدة : ثورة للملك دفاعا عن الشعب، وثورة للشعب ولاء للملك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الإحتفال بالذكرى ال 60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

الرباط، 10 دجنبر 2008

حضرات السيدات والسادة،

يخلد المغرب الذكرى الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهي مناسبة نجدد فيها تشبثنا الراسخ بحقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها، جاعلين من تجسيدها في مواطنة كريمة لكل المغاربة مذهبنا في الحكم.

كما نؤكد إلتزام المغرب الثابت بالقيم والمبادئ النبيلة، التي كرستها هذه الوثيقة التاريخية، إذ شكلت مصدرا لمواثيق دولية وإقليمية، جعلت من حقوق الإنسان إرثا مشتركا للبشرية جمعاء من أجل بناء عالم يسوده الإخاء والسلم، والعدل والكرامة والمساواة.

وإذ نثمن إختيار شعار «الكرامة والعدالة للجميع» لهذه الذكرى، فإننا لا نعتبره مجرد شعار يرفع في مناسبة، بل مطلبا جوهريا للإنسانية جمعاء، ولاسيما منها الفئات والجهات، التي تعاني المهانة والقهر والفقر.

لذا، فإن تجسيده على أرض الواقع يقتضي الإلتزام الوثيق والإنخراط الملموس والنضال الصادق للنهوض بالإصلاحات والتغييرات اللازمة بكل حكمة وشجاعة وإقدام.

ومن هذا المنطلق، حرصنا على أن نجعل من تخليد بلادنا لهذه الذكرى الستينية تعبيرا عن مواصلة السير قدما على درب إستكمال بناء دولة الحق والقانون والمؤسسات، غايتنا المثلى تمكين المغرب دولة ومجتمعا من مراكمة المزيد من المكتسبات، التي تؤهله للإرتقاء بإنتقاله الديمقراطي إلى أعلى المستويات.

وإن لنا في الإنجازات التي حققناها بإرادة وطنية خالصة رصيدا مشرفا، يعد مبعث إعتزاز وطني مجمع عليه ومحط تقدير دولي.

إنه رصيد غني، إن لم تكن هذه الرسالة تتسع لإستعراضه على سبيل التفصيل، فحسبنا منه بعض معالمه البارزة وفي طليعتها توطيد الحقوق السياسية والمدنية وعلى رأسها تعزيز مساواة الرجل بالمرأة، وهو ما جسدته مدونة الأسرة، التي ما تزال رائدة في بابها والتي ما فتئت تعطي ثمارها، مؤكدين حرصنا الموصول على تكريس توسيع فضاء حرية التعبير والرأي بجميع أنواعه، وذلك في نطاق سيادة القانون.

ويأتي في المقام الموالي نجاح المغرب في تحقيق العدالة الإنتقالية ضمن تجربة فريدة في محيطنا الجهوي والقاري والخامسة من نوعها عالميا بشهادة الأمم المتحدة.

وقد وفقنا، من جهة، في إنجاز أهدافها الكبرى المتمثلة في إستجلاء الحقيقة وإجراء المصالحة وتحقيق الإنصاف وجبر الضرر الفردي والجماعي، ومن جهة

أخرى، فإن بلادنا ماضية قدما في إلتزام مع كل القوى الحية للأمة في تفعيل ما فتحته من مسارات هيكلية مؤسسية وتشريعية واسعة، ذات الصلة بتحصين وتعزيز حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي.

وفي هذا الصدد، فإن عزمنا راسخ على ضمان التعددية والحق في الإختلاف ضمن ديمقراطية تشاركية.

ومن ثم، كان تشبثنا بفتح المجال واسعا أمام الطاقات الخلاقة والمبادرات البناءة للمجتمع المدني، منوهين بما أبان عنه من دينامية في مختلف مجالات العمل الوطني.

كما عملنا على تأمين النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها بالنسبة لكافة المغاربة على حد سواء داخل الوطن وخارجه، وذلك من خلال إعادة هيكلة وإحداث عدة مؤسسات مختصة.

وفي هذا السياق، نجدد حرصنا على صيانة حقوق مواطنينا المقيمين بالخارج وحمايتهم من كل أشكال التمييز. وإيمانا منا بأنه لا يمكن ترسيخ المواطنة الكريمة بمجرد سن تشريعات أو إقامة مؤسسات على أهميتها، فقد إعتمدت بلادنا مخططات واعدة للتربية على حقوق الإنسان بإعتبار أن التنشئة عليها والتوعية بها خير ضمان لإشاعتها ثقافة وممارسة دولة ومجتمعا.

وبفضل هذه المكاسب الحقوقية، فقد تمكنت بلادنا، ولله الحمد، من ملاءمة التشريعات الوطنية مع الإتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وتعزيزا لهذا المسار، نعلن عن سحب المملكة المغربية للتحفظات المسجلة بشأن الإتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، التي أصبحت متجاوزة بفعل التشريعات المتقدمة التي أقرتها بلادنا.

كما نعلن عن المصادقة على الإتفاقية الدولية الخاصة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وصون كرامتهم، تأكيدا للعناية الفائقة التي نحيط بها هذه الفئة من مواطنينا.

وبفضل هذه التطورات، والمسارات والأوراش المفتوحة والوفاء بالإلتزامات، غدت بلادنا فاعلا دوليا مشهودا لها بالتقدم والمبادرات المقدامة في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، ما فتئ المغرب يواصل التعاون الوثيق والحوار البناء مع الهيئات والآليات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان.

ولهذه الغاية، فإن المملكة تبذل قصارى جهودها للمساهمة الفاعلة في مسار إصلاح منظومتها الأممية في مجالات متعددة، نذكر منها الإنخراط القوي لبلادنا في تعزيز آليات المجلس الأممي الجديد لحقوق الإنسان، وكذا الإقتراح الذي تقدمت به لإعتماد «إعلان عالمي حول التربية والتكوين في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان»، علاوة على إيداع توصية بشأن دور المؤسسات المعنية بالوساطة لتشجيع وحماية حقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة،

مهما يكن حجم المكاسب التي أنجزناها، فإن الحقوق السياسية والمدنية لن تأخذ أبعادها الملموسة في الواقع المعيش للمواطن، إلا بتكاملها مع النهوض بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية، التي نوليها الأسبقية في السياسات العمومية للبلاد.

لذا جعلنا في صدارة إنشغالاتنا التصدي للفقر والتهميش والجهل والأمية المنافية لما نبتغيه من مواطنة كاملة لكل مغربي ومغربية.

ومن ثم، أطلقنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية غايتنا تأمين شروط العيش الكريم للفئات المهمشة والجهات المحرومة.

ومن نفس المنظور يساهم المغرب بجدية وصدق في سائر المحافل الجهوية والدولية في تكريس هذه الرؤية الشمولية حتى تتحمل المجموعة الدولية مسؤوليتها كاملة في تفعيل المواثيق والعهود الدولية، ذات الصلة، وإعتماد آليات جديدة ناجعة كفيلة بالنهوض بالتنمية البشرية والمستدامة.

حضرات السيدات والسادة،

لا يفوتنا ونحن نخلد هذا الحدث التاريخي بما يحمله من معاني العدالة والحرية والكرامة الإنسانية، التنديد بما يتعرض له المغاربة المحتجزون في مخيمات تندوف من معاناة ومهانة في خرق سافر لأبسط قواعد القانون الدولي الإنساني.

وإن المغرب ليدين الإستغلال الدنيء والسخيف لنبل قضية حقوق الإنسان من لدن خصوم وحدته الترابية للتملص من مسؤوليتهم في التجاوب مع الجهود الدؤوبة المبذولة من قبل المنتظم الدولي للوصول إلى حل سياسي نهائي للنزاع الإقليمي حول مغربية الصحراء من خلال مفاوضات جوهرية، تقوم على الواقعية وروح التوافق.

ومهما تمادوا في غيهم، وهم من أشد منكري حقوق الإنسان وأعدائها بحكم ممارساتهم العدوانية، وإجهازهم عليها في معسكرات الإعتقال السري والقسري، فإن مناوراتهم اليائسة لن تنال من إرادتنا الراسخة في صيانة الحريات العامة الفردية والجماعية على كامل التراب الوطني ومن التشبث بنهج الإنفتاح الإيجابي، والحوار الجاد.

وإذ نجدد تضامننا مع كافة أبناء أقاليمنا الجنوبية المغتربين حيثما كانوا، فإننا لن ندخر جهدا من أجل تمكينهم من حقهم المشروع في العودة الحرة للعيش في كرامة مع الغالبية الساحقة من أهاليهم وذويهم، المستقرين بوطنهم الأم.

ومن أجل وضع حد لهذا النزاع المفتعل المعيق لحقوق الشعوب المغاربية في التنمية المندمجة، فإن المغرب قد تقدم بمقترح شجاع للحكم الذاتي، جوهره إحترام حقوق الإنسان وتنمية قدراته الخلاقة، مما جعل المجتمع الدولي والمنتظم الأممي يصفه بالجدية والمصداقية لإنسجامه مع المعايير الدولية.

وفي جميع الأحوال، فإننا نؤكد أن المغرب سيظل سائرا على نهج الديمقراطية وحقوق الإنسان، الذي لا رجعة فيه في وطن موحد متضامن ومتقدم.

حضرات السيدات والسادة،

إن مسار النهوض بحقوق الإنسان يظل شاقا وطويلا ولا حد لكماله، مما يتطلب إنخراطا جماعيا بإرادة لا تعرف الكلل.

وبالتالي، فإن حقوق الإنسان ليست أفقا محدودا وإنما هي حركية مستمرة، ومنظومة مترابطة في أبعادها الديمقراطية والتنموية.

كما أنها تقتضي إيجاد مؤسسات وآليات ناجعة للنهوض بها وحمايتها، لذا فإننا مصممون على تدعيمها بفتح أوراش هيكلية كبرى، نتوخى منها صيانة كرامة مواطنينا وتحقيق العدالة بمفهومها الشامل القضائي والإجتماعي والإقتصادي في تقوية مجهود الإنتاج وتوزيع ثمار النمو.

كما أننا عازمون على الإصلاح الجوهري والعميق للقضاء وإرساء الجهوية المتقدمة بإعتبارهما الركيزة الأساسية للحكامة الجيدة ولفصل السلط، وصيانة الحريات الفردية والجماعية، وسيادة القانون ومساواة الجميع أمامه.

إن هذه المقاصد المثلى ليست أهدافا وطنية فحسب، وإنما هي جوهر القيم الديمقراطية المؤسسة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبإعتبارها ثمرة لنضالات كل الأمم والشعوب، فإنها ينبغي أن تشكل عنصر تقارب ووئام في إحترام لإختلاف وتنوع مكونات المجتمع الدولي.

ومن هذا المنطلق، نؤكد إنخراط بلادنا في الإجماع العالمي حول هذا الإعلان الذي غدا مرجعية عالمية مضيئة للمجموعة الدولية في حقبة مطبوعة باهتزاز الإيديولوجيات وتسارع التحولات وتعقد الأزمات وتفاقم التحديات الأمنية، ومركزية الرهانات التنموية.

ولنا في فضائل «الكرامة والعدالة للجميع» ما يقوي تشبثنا المكرس دستوريا بحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا.

فعلاوة على كونها محط إجماع من لدن مختلف الأديان والثقافات والحضارات، فإن هذه الفضائل تعد من صميم قيم ديننا الإسلامي الحنيف الجامعة لكل حقوق الإنسان في قوله تعالى: «ولقد كرمنا بني آدم». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته».

خطب ورسائل
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

سنة 2009

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة عيد العرش المجيد

طنجة، 30 يوليوز 2009

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

نخلد اليوم الذكرى العاشرة لإعتلائنا العرش وهي مناسبة جديرة بأن نجعل منها لحظة قوية للوقوف الموضوعي على أحوال الأمة، وإستشراف مستقبلها.

ومن هذا المنطلق، أشاطرك الإقتناع بأن المغرب قد قطع أشواطا كبرى في البناء الديمقراطي التنموي، شكلت منعطفا هاما في تاريخه. وبروح المسؤولية أصارحك بأنه ما إعترض هذا المسار من عوائق وإختلالات، يتطلب الإنكباب الجاد على إزاحتها وتصحيحها لإستكمال بناء مغرب الوحدة والديمقراطية والتنمية وتأهيل بلادنا، لرفع تحديات سياق عالمي مشحون بشتى الإكراهات والتحولات. سبيلنا إلى ذلك، الإسراع بوتيرة الأوراش الإنمائية وتعزيزها بإصلاحات جديدة، وتدبيرها بالحكامة الجيدة.

ومهما كان الطريق شاقا وطويلا، فإنه لن يزيدنا إلا إصرارا على المضي قدما ببلادنا على درب التقدم. عمادنا في ذلك ثوابت وطنية راسخة لم نفتأ نتعهدها بالتجديد.

وفي صدارتها وحدة الإسلام السني المالكي الذي نتقلد، كأمير للمؤمنين، أمانة تحديث صرحه المؤسسي وفضائه العلمي. غايتنا تحصين إعتداله وتسامحه من التطرف والإنغلاق، وترسيخ تعايش عقيدتنا السمحة مع مختلف الديانات والثقافات.

وبنفس العزم، نحرص على توطيد وحدة الهوية المغربية، جاعلين من إعادة الإعتبار لروافدها المتعددة مصدر غنى وقوة لوحدتنا الوطنية. كما عززنا الإجماع الوطني حول صيانة الوحدة الترابية بإقتراح مبادرة الحكم الذاتي بعمقها الديمقراطي، وأفقها المغاربي.

وبإعتبار الملكية قطب الرحى للثوابت الوطنية، فقد أضفينا عليها طابع المواطنة. وذلك بترسيخ دولة الحق والقانون، وديمقراطية المشاركة،وإنتهاج الحكامة الجيدة، وسياسة القرب. وكذا بإنصاف المرأة والفئات والجهات المحرومة.

كما كرسنا جوهرها كملكية ملتحمة بكل مكونات الأمة، متسامية عن النزعات والفئات، ملتزمة بالنهوض بالمسؤولية الريادية والقيادية للعرش في الإئتمان على القضايا العليا للوطن والمواطنين والإنتصار للتقدم.

وتجسيدا لهذا التوجه، عملنا على أن يكون المواطن هو الفاعل والمحرك، والغاية من كل مبادراتنا ومشاريعنا الإصلاحية والتنموية. ومن ثم، كان إطلاقنا للمبادرة

الوطنية للتنمية البشرية. وإن إرتياحنا لنتائجها الأولى، لا يعادله إلا عزمنا على التصدي لما قد يعترضها من صعوبات وعوائق.

لذا، قررنا إعطاء دفعة جديدة وقوية لهذا الورش الدائم، إنطلاقا من توجيهاتنا التالية :

أولا: توخي المزيد من النجاعة والمكتسبات. ولأجل ذلك، ندعو كافة الفاعلين عند إعداد مشاريعها إلى مراعاة نوعيتها وإستمراريتها، وإلتقائها مع مختلف البرامج القطاعية، ومخططات التنمية الجماعية.

ثانيا: ضرورة إخضاع مشاريعها للتقييم والمراقبة، والأخذ بتوصيات المرصد الوطني لهذه المبادرة.

ثالثا: التركيز على المشاريع الصغرى الموفرة لفرص الشغل وللدخل القار، لاسيما في هذه الظرفية الإقتصادية الصعبة.

شعبي العزيز،

إن منظورنا المتكامل للتنمية الشاملة، يقوم على تلازم رفع معدلات النمو مع التوزيع العادل لثماره. وعلى جعل التماسك الإجتماعي الغاية المثلى للتنمية البشرية والنجاعة الإقتصادية.

ومن هذا المنطلق، عملنا على تزويد المغرب بالبنية التحتية اللازمة لتقدمه وإطلاق مشاريع هيكلية كبرى.

وإنتهاج إستراتيجيات طموحة للقطاعات التي تشكل الركائز الأساسية والمستقبلية لإقتصادنا، كالسياحة والصناعة والسكن والطاقة والموارد المائية، وكذا القطاع الحيوي للفلاحة بإطلاق مخطط المغرب الأخضر.

وإننا لنجدد حمدنا لله تعالى على ما جاد به علينا من موسم فلاحي جيد، خفف من وطأة الظرفية الإقتصادية الصعبة على بلادنا وخاصة العالم القروي.

وبفضل صواب إختياراتنا، ونجاعة برامجنا الإصلاحية وترسيخنا للتضامن الإجتماعي والمجالي، إستطاعت بلادنا أن تواجه، نسبيا التداعيات الإقتصادية والإجتماعية لأزمة مالية عالمية عصيبة.

بيد أن ذلك لا ينبغي أن يحجب عنا ما أبانت عنه هذه الأزمة غير المسبوقة من إختلالات هيكلية ومن مضاعفة حدة بعضها. لذا، ندعو إلى تعبئة جماعية لكل السلطات والفعاليات من أجل تقويمها بما تقتضيه الظرفيات الصعبة، من إرادة قوية ومن إبتكار للحلول الشجاعة. بعيدا عن كل أشكال السلبية والإنتظارية والتدابير الترقيعية.

وفي هذا الصدد، نحث الحكومة على مضاعفة جهودها، ببلورة مخططات وقائية وإستباقية ومقدامة، للتحفيز الإقتصادي، وتوفير الحماية الإجتماعية.

وبقدر ما نحن مؤتمنون على مقدساتنا الدينية والوطنية، فإننا حريصون على إلتزام الجميع بثوابت إقتصادية وإجتماعية، تعد من صميم الحكامة التنموية الجيدة، التي يتعين التشبث بها في جميع الأحوال ولاسيما في مواجهة الظرفيات الدقيقة.

فعلى الصعيد الإقتصادي يجب التحلي باليقظة الدائمة في مواجهة التقلبات الإقتصادية الدولية، والحزم في الحفاظ على التوازنات الأساسية بإعتبارها ثمرة إصلاحات هيكلية ومجهودا جماعيا لكافة مكونات الأمة، لا يجوز التفريط فيها مهما كانت الإكراهات.

كما ينبغي إنتهاج أنجع السبل الكفيلة بضمان التنمية الإقتصادية والإجتماعية وإحكام التنسيق والأخذ بالتقييم المستمر للسياسات العمومية، وذلك في تفاعل مع التحولات الدولية، وإنفتاح إيجابي على العولمة.

فالأزمة، مهما كان حجمها لا ينبغي أن تكون مدعاة للإنكماش، وإنما يتعين أن تشكل حافزا على الإجتهاد، لأنها تحمل في طياتها فرصا يجب العمل على إستثمارها. وذلك بمبادرات إقتصادية مقدامة تتوخى تعزيز الموقع الإقتصادي الجهوي والعالمي للمغرب.

ولهذه الغاية، ندعو للتفاعل المجدي بين مختلف المخططات، قصد الرفع من جودة وتنافسية المنتوج المغربي، بما يكفل إنعاش الصادرات، وبما يقتضيه الأمر من حفاظ على التوازنات المالية الخارجية، وما يستلزمه من العمل على إستثمار رصيدنا في المبادلات التجارية على أفضل وجه.

وتعزيزا للمناخ الإقتصادي الملائم للإستثمار والتنمية، يتعين الإلتزام بحسن تدبير الشأن العام، بما ينطوي عليه من تخليق وحماية للمال العام من كل أشكال الهدر والتبذير، ومحاربة لكل الممارسات الريعية، والإمتيازات اللامشروعة.

وإن المغرب وهو يواجه كسائر البلدان النامية، تحديات تنموية حاسمة وذات أسبقية، فإنه يستحضر ضرورة الحفاظ على المتطلبات البيئية.

وإلتزاما منه بذلك، نؤكد وجوب إنتهاج سياسة متدرجة وتأهيلية شاملة، إقتصادا وتوعية، ودعما من الشركاء الجهويين والدوليين. وفي هذا الصدد، نوجه الحكومة إلى إعداد مشروع ميثاق وطني شامل للبيئة يستهدف الحفاظ على مجالاتها ومحمياتها ومواردها الطبيعية، ضمن تنمية مستدامة.

كما يتوخى صيانة معالمها الحضارية ومآثرها التاريخية، بإعتبار البيئة رصيدا مشتركا للأمة، ومسؤولية جماعية لأجيالها الحاضرة والمقبلة.

وفي جميع الأحوال، يتعين على السلطات العمومية أن تأخذ بعين الإعتبار في كناش تحملات المشاريع الإنمائية عنصر المحافظة على البيئة.

ويشكل الإصلاح القويم لنظام التربية والتعليم والتكوين، المسار الحاسم لرفع التحدي التنموي. فعلى الجميع أن يستشعر أن الأمر لا يتعلق بمجرد إصلاح قطاعي، وإنما بمعركة مصيرية لرفع هذا التحدي الحيوي. سبيلنا إلى ذلك الإرتقاء بالبحث والإبتكار وتأهيل مواردنا البشرية، التي هي رصيدنا الأساسي لترسيخ تكافؤ الفرص، وبناء مجتمع وإقتصاد المعرفة، وتوفير الشغل المنتج لشبابنا.

وبموازاة المجال الإقتصادي، يعد الجانب الإجتماعي ركيزة أساسية، لما نقوده ونتابعه ميدانيا من أوراش تنموية في كافة ربوع المملكة. وفي هذا الإطار، نعتبر أن توطيد العدالة الإجتماعية يشكل قوام مذهبنا في الحكم.

ومن هنا ندعو الحكومة لتجسيد هذا التوجه الراسخ، وذلك بإعطاء الأسبقية للفئات والجهات الأشد خصاصة، في الإستفادة من السياسات الإجتماعية للدولة.

وهذا ما يقتضي تقويم السياسات المتبعة بكل آلياتها ومجالاتها. في إلتزام بمقومات الإنصاف والعقلنة والفعالية، وإنتهاج الإجتهاد في إبتكار الحلول الخلاقة بكل مسؤولية وإقدام بعيدا عن أية نزوعات سياسوية أو توظيف شعبوي.

وحرصا منا على بلوغ أهداف هذه السياسات الإجتماعية المتجددة في مناخ سليم، فإننا ندعو لإقرار ميثاق إجتماعي جديد.

ولأجل ذلك، نؤكد ضرورة تفعيل المجلس الإقتصادي والإجتماعي كإطار مؤسسي للحوار، وكقوة إقتراحية لبلورة هذا الميثاق، بما يخدم تنمية بلادنا، ويمكنها من مواصلة مسارها الإصلاحي، ويجعلها قادرة على مواجهة الظرفيات الصعبة، والحفاظ على ثقة شركائنا، وتعزيز جاذبية المغرب للإستثمارات والكفاءات.

وتعزيزا للتآزر الإجتماعي، بالتضامن المجالي، ندعو الحكومة لبلورة إستراتيجية متجددة، تستهدف تحسين ظروف عيش ساكنة المناطق الجبلية، والنهوض بمؤهلاتها الإقتصادية والثقافية والبيئية. وإننا لواثقون من إنخراط جميع المغاربة، في بناء ما نتوخاه من إرساء نموذج مجتمعي متضامن ومتوازن بروح المواطنة الملتزمة، والعمل الجاد، والثقة في النفس وفي هذا الصدد، نؤكد التنويه بمواطنينا في المهجر، لتشبثهم الراسخ بوطنهم الأم في السراء والضراء.

فبالرغم من تداعيات الأزمة الإقتصادية العالمية، فإن تعلقهم القوي بتجديد العهد ببلدهم المغرب، يشهد إقبالا متزايدا وصلة الرحم مع ذويهم، تعرف

تواصلا مستمرا. وإننا لندعو الحكومة إلى مواصلة العناية بأحوالهم، داخل الوطن وخارجه.

شعبي العزيز،

إن الحكامة الجيدة، هي حجر الزاوية في البناء التنموي الديمقراطي. وقد قطعت بلادنا بالإقتراع المحلي الأخير، شوطا جديدا في ترسيخ الممارسة الديمقراطية العادية، ولاسيما من خلال تعزيز التمثيلية النسوية في المجالس الجماعية.

بيد أن الأهم هو نجاح المغرب في رفع تحدي التنمية المحلية الجهوية. وهو ما يظل رهينا بتوافر النخب المؤهلة، لذا ندعو المنتخبين المحليين إلى تحمل مسؤوليتهم في الإستجابة للحاجيات اليومية الملحة للمواطنين من خلال برامج واقعية.

وهو ما يتطلب القرب منهم وحسن تدبير شؤونهم، وإيثار الصالح العام، وتضافر الجهود مع الفعاليات الإنتاجية والجمعوية، والسلطات العمومية.

وذلك في نطاق من الإلتزام التام من قبل الجميع بسيادة القانون والحزم الدائم في ردع أي إخلال به.

وفي سياق تصميمنا على الإرتقاء بالحكامة الترابية، قررنا فتح ورش إصلاحي أساسي بإقامة جهوية متقدمة، نريدها نقلة نوعية في مسار الديمقراطية المحلية. ولهذه الغاية سنتولى قريبا، تنصيب اللجنة الإستشارية للجهوية. منتظرين منها أن تعرض على سامي نظرنا في غضون بضعة أشهر تصورا عاما لنموذج مغربي

لجهوية متقدمة. تنهض بها مجالس ديمقراطية بما يلزم من التوزيع المتناسق للإختصاصات، بين المركز والجهات.

كما ندعوها للتفكير المعمق في جعل أقاليمنا الجنوبية، نموذجا للجهوية المتقدمة بما يعزز تدبيرها الديمقراطي لشؤونها المحلية ويؤهلها لممارسة صلاحيات أوسع.

وبموازاة ذلك،نحث الحكومة على الإسراع بإعداد ميثاق للاتمركز الإداري، إذ لا جهوية ناجعة بدونه. وذلك بما يقتضيه الأمر، من تجاوز للعقليات المركزية المتحجرة.

وإننا لنعتبر الجهوية المتقدمة واللاتمركز الواسع، محكا حقيقيا للمضي قدما في إصلاح وتحديث هياكل الدولة.

وإدراكا منا بأن الحكامة الجيدة لن تستقيم، إلا بالإصلاح العميق للقضاء، سنخاطبكم، قريبا، إن شاء الله، بخصوص الشروع في تفعيل هذا الإصلاح، بعد توصلنا بخلاصات الاستشارات الموسعة في هذا الشأن

شعبي العزيز،

بنفس روح الحزم والعزم، عملنا على إعطاء دبلوماسيتنا دفعة قوية. جاعلين قوامها الحزم في المبادئ، والواقعية في التوجه، والنجاعة في الآليات، والنتائج الملموسة.

وغايتها التجند للدفاع عن القضية المقدسة للوحدة الترابية للمملكة، وعن المصالح العليا لبلادنا، وتعزيز إشعاعها الجهوي والدولي. وكذا التعبئة لخدمة تنميتها بدبلوماسية إقتصادية.

كما أضفينا عليها روحا جديدة، عمادها التفاعل بين سياساتنا الوطنية والأجندة الدولية، وإعادة تركيزها في ستة فضاءات أساسية. وفي صدارتها إلتزامنا الراسخ ببناء إتحاد مغاربي مستقر ومندمج ومزدهر.

ومساهمة من بلادنا في توفير ظروف تفعيل العمل المغاربي المشترك، كخيار إستراتيجي، لتحقيق تطلعات شعوبه الخمسة للتنمية المتكاملة والإستجابة لمتطلبات الشراكة الجهوية وعصر التكتلات الدولية، نؤكد إرادتنا الصادقة لتطبيع العلاقات المغربية-الجزائرية.

وذلك وفق منظور مستقبلي بناء يتجاوز المواقف المتقادمة، والمتناقضة مع الروح الإنفتاحية للقرن الحادي والعشرين. ولاسيما تمادي السلطات الجزائرية في الإغلاق الأحادي للحدود البرية.

إن هذا الموقف المؤسف، يتنافى مع الحقوق الأساسية لشعبين جارين شقيقين في ممارسة حرياتهم الفردية والجماعية في التنقل والتبادل الإنساني والإقتصادي.

وبنفس الروح المغاربية، سنواصل جهودنا الدؤوبة وتعاوننا الدائم للمساعي الأممية البناءة للوصول إلى حل سياسي توافقي ونهائي للخلاف الإقليمي حول مغربية صحرائنا.

ومن هنا، نؤكد تشبثنا بالمبادرة المقدامة للحكم الذاتي بجديتها ومصداقيتها المشهود بها دوليا بركائزها الضامنة لحقوق الإنسان والهادفة لتحقيق المصالحة ولمّ الشمل بين كافة أبناء صحرائنا المغربية، وبأفقها المغاربي والجهوي البناء المتطلع لرفع التحديات التنموية للمنطقة وضمان التقدم والرفاهية لساكنتها.

وبنفس العزم، سنواصل جهودنا لتعزيز أواصر الأخوة العربية والإسلامية، سواء بإعطائها مضمونا إقتصاديا وتنمويا فعليا أو من خلال نصرتنا الدائمة للقضايا العادلة لأمتنا.

وفي طليعتها، عملنا كرئيس للجنة القدس على صيانة هويتها ووضعيتها كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة، مؤكدين إنخراطنا في إجماع المجتمع الدولي على رؤية الدولتين ومرحبين بإلتزام الإدارة الأمريكية بالحل العادل بما يقتضيه من مستلزمات وتوافقات.

ويتمثل الفضاء الثالث، في تجسيد تضامن وتعاون المملكة مع الدول الإفريقية الشقيقة، وفي مقدمتها بلدان الساحل المجاورة بالمثابرة على إقامة شراكات حقيقية معها، قائمة على المصالح المشتركة، وتحقيق التنمية المستدامة. واضعين تجاربنا وخبرتنا في خدمتها، كنموذج للتعاون جنوب-جنوب بمشاريع تنموية بشرية وهيكلية.

وفي سياق حرصنا على التفعيل الأمثل للوضع المتقدم والمتميز لشراكتنا مع الإتحاد الأوروبي، ندعو لتضافر جهود كافة الفعاليات الوطنية للتأهيل لكسب تحدياته وحسن إستثمار الفرص التي يتيحها في جميع المجالات.

وبموازاة ذلك، ينبغي مواصلة الإسهام الجاد في كسب الرهانات الجهوية الجديدة ومن بينها تفعيل المبادرة الواعدة للإتحاد من أجل المتوسط.

وفي نفس السياق، يتعين المضي قدما في تنويع شراكاتنا وتطوير علاقاتنا المتميزة مع مختلف جهات العالم.

وإستكمالا لمنظورنا الشامل للعمل الدبلوماسي، يتعين تعزيز إنخراطنا الفعال في الأجندة متعددة الأطراف وفي حل القضايا العالمية الشمولية.

شعبي العزيز،

إننا نجدد في هذه المناسبة التاريخية عهدنا الوثيق على مواصلة قيادتك أوفياء للبيعة المتبادلة.

وبنفس الطموح وصدق العزيمة ووضوح الرؤية، نؤكد الإلتزام الراسخ بمضاعفة الجهود ليأخذ مسارنا التنموي وتيرته القصوى. سلاحنا في ذلك الإلتحام الراسخ بين العرش والشعب وتعبئة كل الطاقات لرفع التحديات بالمثابرة في العمل والثقة في المستقبل.

أوفياء في ذلك للروح الطاهرة لكل من جدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملكين، محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما.

وبكامل التقدير ننوه بالقوات المسلحة الملكية، والإدارة الترابية، وبكافة القوات العمومية من درك ملكي وأمن وطني وقوات مساعدة ووقاية مدنية في صيانة حوزة الوطن وأمنه وإستقراره.

وبدعاء صادق من قلب خديمك الأول المفعم بمحبتك، أسأل الله تعالى أن يحفظ كل المغاربة حيثما كانوا في أنفسهم وذويهم، وأن يوالي نعمه على هذا البلد الأمين.

كما أضرع إليه جلت قدرته أن يكلل الجهود الخيرة لكل مغربي ومغربية، داخل الوطن وخارجه بالنجاح والتوفيق فيما يسعد أحوالهم ويبلغهم آمالهم ويحقق بعملنا الجماعي لوطننا الغالي دوام الوحدة والإستقرار، والتقدم والإزدهار.

إنه نعم المولى ونعم النصير.

«قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى ال56 لثورة الملك والشعب

تطوان، 20 غشت 2009

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

لقد كان في طليعة أهداف ثورة الملك والشعب، إسترجاع إستقلال المغرب، وبناء دولة المؤسسات، القوية بسيادة القانون وعدالة القضاء.

ومواصلة للجهاد الأكبر لتحقيق هذا الهدف الأسمى، فقد إرتأينا أن نخصص خطابنا، المخلد لذكراها السادسة والخمسين، لإطلاق الإصلاح الشامل والعميق للقضاء، تعزيزا لأوراش التحديث المؤسسي والتنموي، الذي نقوده.

فمنذ تولينا أمانة قيادتك وضعنا في صلب إنشغالاتنا إصلاح القضاء، بمنظور جديد، يشكل قطيعة مع التراكمات السلبية للمقاربات الأحادية والجزئية.

وقد أخذنا بالمنهجية التشاورية والإندماجية، التي سلكناها بنجاعة، في القضايا الوطنية الكبرى، لبلورة إصلاح جوهري، لا يقتصر على قطاع القضاء، وإنما يمتد، بعمقه وشموليته، لنظام العدالة.

ونود الإشادة بما أبانت عنه كافة الهيآت والفعاليات المؤهلة من تجاوب صادق لما دعونا إليه من إستشارات موسعة، وبما أثمرته من تصورات وجيهة.

وحرصا على إستمرار هذا النهج البناء، فإننا نعتزم إيجاد هيأة إستشارية قارة، تعددية وتمثيلية، تتيح للقضاء الإنفتاح على محيطه، وتشكل إطارا مؤسسيا للتفكير وتبادل الخبرات، بشأن القضايا ذات الصلة بالعدالة. وذلك في إحترام لصلاحيات المؤسسات الدستورية، وإستقلال السلطة القضائية، وإختصاصات السلطات العمومية.

وإننا نعتبر القضاء عمادا لما نحرص عليه من مساواة المواطنين أمام القانون، وملاذا للإنصاف، الموطد للإستقرار الإجتماعي. بل إن قوة شرعية الدولة نفسها، وحرمة مؤسساتها من قوة العدل الذي هو أساس الملك.

لذا، قررنا إعطاء دفعة جديدة وقوية لإصلاحه. وذلك وفق خارطة طريق واضحة في مرجعياتها، طموحة في أهدافها، محددة في أسبقياتها، ومضبوطة في تفعيلها.

وفي صدارة المرجعيات، ثوابت الأمة، القائمة على كون القضاء من وظائف إمارة المؤمنين، وأن الملك هو المؤتمن على ضمان إستقلال السلطة القضائية.

كما ينبغي، في هذا الصدد، الأخذ بعين الإعتبار، مختلف المقترحات والتوصيات الوطنية الوجيهة، وكذا الخلاصات البناءة لمشروع وزارة العدل ولإستشاراتها الموسعة، فضلا عن الإلتزامات الدولية للمملكة.

أما الأهداف المنشودة، فهي توطيد الثقة والمصداقية في قضاء فعال ومنصف، بإعتباره حصنا منيعا لدولة الحق وعمادا للأمن القضائي، والحكامة الجيدة، ومحفزا للتنمية، وكذا تأهيله ليواكب التحولات الوطنية والدولية، ويستجيب لمتطلبات عدالة القرن الحادي والعشرين.

ولتحقيق هذه الأهداف الكبرى، ندعو الحكومة إلى بلورة مخطط متكامل ومضبوط، يجسد العمق الإستراتيجي للإصلاح، في محاور أساسية، وهي تعزيز ضمانات إستقلال القضاء، وتحديث المنظومة القانونية، وتأهيل الهياكل والموارد البشرية، والرفع من النجاعة القضائية، وترسيخ التخليق وحسن التفعيل.

شعبي العزيز،

مهما كانت وجاهة الأهداف الإستراتيجية، التي يمتد إنجازها على المدى البعيد، فلا ينبغي أن تحجب عنا حاجة المواطنين الملحة في أن يلمسوا عن قرب، وفي الأمد المنظور، الأثر الإيجابي المباشر للإصلاح. لذا، نوجه الحكومة وخاصة وزارة العدل للشروع في تفعيله في ستة مجالات ذات أسبقية.

أولا: دعم ضمانات الإستقلالية: وذلك بإيلاء المجلس الأعلى للقضاء المكانة الجديرة به، كمؤسسة دستورية قائمة الذات وتخويله، حصريا، الصلاحيات اللازمة لتدبير المسار المهني للقضاة، وإعادة النظر في طريقة إنتخابه، بما يكفل لعضويته الكفاءة والنزاهة، ويضمن تمثيلية نسوية مناسبة لحضور المرأة في سلك القضاء، فضلا عن عقلنة تسيير عمله.

وفي نفس الإطار، يجدر مراجعة النظام الأساسي للقضاة، في إتجاه تعزيز الإحترافية، والمسؤولية والتجرد، وديناميةالترقية المهنية، وذلك في إرتباط مع إخراج القانون الأساسي لكتاب الضبط، وإعادة النظر في الإطار القانوني المنظم لمختلف المهن القضائية.

ثانيا: تحديث المنظومة القانونية: ولاسيما ما يتعلق منها بمجال الأعمال والإستثمار، وضمان شروط المحاكمة العادلة.

وهو ما يتطلب نهج سياسة جنائية جديدة، تقوم على مراجعة وملاءمة القانون والمسطرة الجنائية، ومواكبتهما للتطورات، بإحداث مرصد وطني للإجرام، وذلك في تناسق مع مواصلة تأهيل المؤسسات الإصلاحية والسجنية.

وبموازاة ذلك، يتعين تطوير الطرق القضائية البديلة، كالوساطة والتحكيم والصلح، والأخذ بالعقوبات البديلة، وإعادة النظر في قضاء القرب.

ثالثا: تأهيل الهياكل القضائية والإدارية، وذلك بنهج حكامة جديدة للمصالح المركزية لوزارة العدل وللمحاكم، تعتمد اللاتمركز، لتمكين المسؤولين القضائيين من الصلاحيات اللازمة، بما في ذلك تفعيل التفتيش الدوري والخاص بكل حزم وتجرد، وكذا إعتماد خريطة وتنظيم قضائي عقلاني، مستجيب لمتطلبات الإصلاح.

رابعا: تأهيل الموارد البشرية، تكوينا وأداء وتقويما، مع العمل على تحسين الأوضاع المادية للقضاة وموظفي العدل، وإيلاء الإهتمام اللازم للجانب الإجتماعي، بتفعيل المؤسسة المحمدية، تجسيدا لرعايتنا الدائمة لأسرة القضاء.

خامسا: الرفع من النجاعة القضائية، للتصدي لما يعانيه المتقاضون من هشاشة وتعقيد وبطء العدالة.

وهذا ما يقتضي تبسيط وشفافية المساطر، والرفع من جودة الأحكام، والخدمات القضائية، وتسهيل ولوج المتقاضين إلى المحاكم، وتسريع وتيرة معالجة الملفات، وتنفيذ الأحكام.

سادسا: تخليق القضاء لتحصينه من الإرتشاء وإستغلال النفوذ، ليساهم بدوره في تخليق الحياة العامة بالطرق القانونية.

شعبي العزيز،

إن المحك الحقيقي لهذا الإصلاح الجوهري لا يكمن في مجرد وضعه، وإنما في القدرة على حسن تفعيله وتدبيره، وهو ما ينبغي أن يتم على صعيدين.

فعلى المستوى المركزي، نؤكد أن مسؤولية تفعيل هذا الإصلاح، والإشراف عليه، منوطة بالحكومة، وخاصة وزارة العدل، وذلك وفق برامج محددة في أهدافها ومراحلها، ومضبوطة في وسائل التنفيذ والمتابعة والتقويم.

أما على صعيد المحاكم، فإن نجاح الإصلاح يظل رهينا بإنتهاج عدم التمركز، وبتوافر الكفاءات اللازمة. ولهذه الغاية، ندعو المجلس الأعلى للقضاء، لعقد دورة خاصة، لإقتراح المسؤولين القضائيين بالمحاكم، المؤهلين للنهوض الميداني بهذا الإصلاح الحاسم.

إن الأمر يتعلق بورش شاق وطويل يتطلب تعبئة شاملة، لا تقتصر على أسرة القضاء والعدالة، وإنما تشمل كافة المؤسسات والفعاليات، بل وكل المواطنين.

وإننا لنعتبر الإصلاح الجوهري للقضاء، حجر الزاوية في ترسيخ الديمقراطية والمواطنة لدى شبابنا وأجيالنا الحاضرة والصاعدة.

لذا، ننتظر من الجميع الإنخراط القوي في كسب هذا الرهان الحيوي، بنفس روح الثورة الدائمة للملك والشعب، على درب إستكمال بناء مغرب العدالة، التي نريدها شاملة، بأبعادها القضائية والمجالية والإجتماعية. أوفياء في ذلك للذكرى الخالدة لجدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، ولشهداء التحرير والوحدة، أكرم الله مثواهم.

«إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة إفتتاح الدورة الخريفية للبرلمان

الرباط، 09 أكتوبر 2009

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

نتولى إفتتاح هذه السنة التشريعية إثر مسلسل إنتخابي، أفضى إلى تجديد مجالس الجماعات المحلية، وهيآت الغرف المهنية والمأجورين، وثلث مجلس المستشارين.

وعلى أهميتها، فهذه الإستحقاقات ليست إلا شوطا في بناء ديمقراطي، ومهما كانت مصاعب مساره، فإننا ماضون في تعهده بالتطوير: تحصينا لمكاسب هامة لا رجعة فيها، وتقويما لما قد يشوبه من إختلالات لا هوادة في محاربتها بالإرادة الحازمة والتعبئة الفعالة.

هدفنا الجماعي الإرتقاء بالعمل الديمقراطي إلى ثقافة راسخة، ومواقف نابعة من إقتناع عميق، بدل إختزاله في مساطر شكلية أو مزايدات جانبية عابرة، وذلك على حساب ما هو أهم بالنسبة للوطن والمواطنين.

إنه جعل المؤسسات المنتخبة وعلى رأسها البرلمان، حصنا لما نريده لبلادنا من ديمقراطية حقة ورافعة لما نتوخاه لها من تنمية شاملة ومواطنة كريمة ووحدة عتيدة.

ويندرج خطابنا في مرحلة متميزة بإطلاق وتسريع العديد من الإصلاحات الجوهرية للحكامة الجيدة والأوراش التنموية الهيكلية.

كما يأتي في ظرفية دقيقة مطبوعة بأزمة مالية وإقتصادية عالمية. وهذا ما يقتضي إنخراط الحكم الإيجابي في المجهود الوطني الجماعي لمواجهة تداعياتها السلبية ولجعلها حافزا على الإقدام على الإصلاحات والتقويمات اللازمة.

وفي خضم هذا السياق الوطني والعالمي، أصبحت القضايا الإقتصادية والإجتماعية تتصدر إنشغالات المواطنين والمؤسسات.

كما تعد محور السياسات العمومية، وجوهر الممارسة الحزبية الجادة، والعمل البرلماني البناء.

وهو ما يتطلب تمكين بلادنا من هيآت للحكامة التنموية، تعزيزا لديمقراطية المشاركة، التي جعلت المغرب نموذجا لإنخراط القوى الحية للأمة في تدبير الشأن العام.

ولهذه الغاية، نؤكد الضرورة الملحة لإعتماد الإطار القانوني للمجلس الإقتصادي والإجتماعي.

وفي هذا الصدد يتعين الحرص على إقامة هذا المجلس وتفعيله في نطاق من التناسق والتكامل بين مختلف المؤسسات الوطنية.

هدفنا إنبثاق نموذج مغربي لمجلس إقتصادي وإجتماعي، يشكل بجودة آرائه الإستشارية هيأة دستورية للخبرة والدراية بشأن القضايا التنموية الكبرى للأمة.

ومن هنا، فإن فعاليته ومصداقيته تظل رهينة بتشكيلة معقلنة تتكون من خبراء وفاعلين مشهود لهم بالكفاءة في المجالات التنموية.

كما أن تعددية تركيبته، تقتضي تمثيله للقوى الحية والمنتجة من هيآت سوسيو إقتصادية ومهنية، وفعاليات جمعوية مؤهلة، فضلا عن الحضور المناسب للمرأة في عضويته.

وتجسيدا لإرادتنا في إشراك كافة الكفاءات المغربية أينما كانت في هذا المجلس، فإنه يتعين أن ينفتح على الطاقات الوطنية داخل الوطن وخارجه.

معشر البرلمانيين المحترمين،

إننا ننتظر من هذا المجلس أن يشكل هيأة يقظة، وقوة إقتراحية في كل ما يخص التوجهات والسياسات العمومية الإقتصادية والإجتماعية والمرتبطة بالتنمية المستدامة.

كما نريده إطارا مؤسسيا للتفكير المعمق والحوار البناء بين مختلف مكوناته لإنضاج التعاقدات الإجتماعية الكبرى.

أما الحوار الإجتماعي اللازم لتسوية نزاعات الشغل المطلبية، فله فضاءاته الخاصة، حيث يظل شأنا يتعين على الأطراف المعنية، والسلطات المختصة معالجته بروح المسؤولية، والغيرة على المصلحة الوطنية العليا.

وعلى الأمد المنظور يجدر بالمجلس أن يضع في صدارة عمله بلورة ما دعونا إليه من إعداد ميثاق إجتماعي جديد، وكذا إبداء الرأي في تناسق وتفاعل المخططات التنموية والسياسات القطاعية وتعميق بعدها الجهوي.

كما نوجه الحكومة لإتخاذ تدابير الملاءمة الكفيلة بضمان عدم تداخل أو تضارب إختصاصات المجلس مع صلاحيات الهيآت العاملة في نفس المجال.

وكما تعلمون، فإن المجلس الإقتصادي والإجتماعي هيأة إستشارية للجهازين التنفيذي والتشريعي.

لذا، فإن حرصنا على الرفع من فعالية عملهما يجعلنا نتوخى من المجلس الجديد على الخصوص، إغناء الأداء البرلماني والحكومي بخبرته ومشورته.

وتظل غايتنا المثلى تعزيز مكانة البرلمان ومصداقيته. وهذا ما يقتضي منكم إرتباطا أقوى بالقضايا التنموية الكبرى للوطن والمواطنين.

وإننا بتفعيل هذا المجلس الجديد، نضع لبنة أخرى على درب دعم الحكامة التنموية، التي نريدها دعامة أساسية لترسيخ المواطنة الكريمة والفاعلة.

كما نتوخى منها توطيد التضامن الوطني والعدالة الإجتماعية وعمادها مواصلة تقويم منظومة التعليم. وذلك بتعميق الوعي بأهمية التقدم الذي تم إحرازه، وجسامة الطريق الطويل التي تقتضي جهودا دؤوبة وإيمانا قويا بالدور

الحاسم للمدرسة الوطنية قوام تكافؤ الفرص والتربية على المواطنة الصالحة، ومنجم التنمية البشرية.

وبموازاة ذلك، سنواصل تعزيز ما حققناه من مكاسب هامة في مجال الحكامة المؤسسية، التي ما فتئنا نعمل على الإرتقاء بها، ولاسيما بالإصلاح الجوهري للقضاء، وبالجهوية المتقدمة، واللاتمركز الواسع. وتلكم هي المقومات الأساسية للإصلاح المؤسسي العميق المنشود.

إن مغربا جديدا ينبثق من هذه الدينامية الإصلاحية المقدامة، التي أطلقناها ونرعاها بالمتابعة والتقويم والإستكمال. وبروح الغيرة على حرمة البرلمان، نؤكد لكم أن مصداقية عملكم رهينة بإنخراطكم القوي في إنجاح ما نقوده من إصلاحات أساسية والتحرك الفعال للدفاع عن مغربية الصحراء.

وهذا ما يقتضي منكم إنتهاج المبادرات المثمرة والنقاش الجاد، والتشريع المتقدم والمراقبة البناءة. وستجدون خديم المغرب الأول في طليعة العاملين على ترسيخ بناء مغرب الوحدة والتقدم والإستقرار والسيادة الكاملة والكرامة الموفورة.

«رب اجعل هذا البلد آمنا وارزق أهله من الثمرات». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى المشاركين في أشغال المؤتمر العالمي الثاني للسياسة

مراكش، 31 أكتوبر 2009

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

أصحاب المعالي والسعادة،

حضرات السيدات والسادة،

يطيب لنا أن نتوجه إلى المشاركين في أشغال المؤتمر العالمي الثاني للسياسة، معبرين عن إشادتنا بإختياركم المغرب، أرض السلام والإنفتاح لإحتضانه. وكما تعلمون، فإن هذا المؤتمر الهام يلتئم في سياق مطبوع بتحولات عميقة، ومشحون بتوجهات بالغة التعقيد.

وإذا كانت الأزمة المالية والإقتصادية، التي ضربت مختلف الأسواق العالمية الرئيسية، قد أثارت جملة من التساؤلات، مبرزة ضرورة إعادة النظر في أسس النظام الإقتصادي العالمي، فإنها تستحث الجميع على العمل بحرص للحيلولة دون تحولها إلى أزمة إجتماعية وسياسية مزمنة.

لقد هزت هذه الأزمة غير المسبوقة بقوة، أركان نظام كان العالم يؤمن بإستمراريته، لاسيما في ظل الإندفاع نحو الليبرالية. بيد أن إنهيار بعض أبرز المؤسسات المالية العالمية وإستفحال أزمة الإئتمان، فضلا عن التجاوزات الناجمة عن التحرر المفرط من التأطير القانوني، كلها عوامل أدت إلى التشكيك الواضح في أسطورة نظام ليبرالي صلب وشمولي، حيث أظهرت الإختلالات الكبيرة، التي أفرزتها هذه الظرفية، محدودية الرؤية القائمة على نهاية التاريخ بإنتصار الليبرالية والمبنية على السلطة المطلقة للسوق، وعن تخلي الدول عن مسؤولياتها الضبطية والإستراتيجية.

كما أنها أبانت أن العالم اليوم في حاجة ملحة إلى عودة الدولة، ليس تلك الدولة الشمولية، بل الدولة الإستراتيجية الديمقراطية العصرية والمنظمة للسوق، وهو الدور الذي حجبته الإنجازات الكبرى للإنفتاح الليبرالي. وبموازاة ذلك، فإن ضرورة عودة الدولة يواكبها تنامي الوعي بالحاجة إلى حكامة عالمية شاملة ومنصفة، قادرة على هيكلة الأسواق المعولمة الجامحة، والتحكم في القوى الفاعلة فيها.

وأمام هذا المد الذي ضرب الإقتصاد العالمي، فإن المغرب كان في طليعة الدول القلائل التي إستعدت لمواجهة الأزمة، وعملت قدر إستطاعتها، على معالجة هذه القضايا المصيرية.

وعلى الرغم من كون المغرب إعتمد مبكراً نظام الإقتصاد الليبرالي المنفتح وإنخرط فيه، فإنه يحرص دوما على عدم الإنسياق وراء تجاوزات الليبرالية في شكلها المتوحش الذي لا ينبغي أن يكون مدعاة لإنكار الدور التاريخي لليبرالية في تحرير وتقدم الإنسانية.

ومن هنا، فقد تمكنت بلادنا بفضل نظام مالي ومصرفي مهيكل ومنظم وإقتصاد متوازن مبني على الزراعة وعلى التنوع الصناعي، من التحكم في تداعيات التقلبات الإقتصادية، التي هزت العالم بأسره بل والحد، نسبيا من إنعكاساتها السلبية. فقبل ظهو ر الأزمة بوقت طويل، كان المغرب سباقا للعمل بما يمكن تسميته «بالحكامة الإنسانية»، أي بنظام يحد من إنعكاسات العولمة، التي إجتاحت العالم خلال العقود الأخيرة، بل ويجعلها أكثر إنسانية.

ومن ثم، كان حرصه على الإنكباب على عدد من القضايا والأخذ بتوجهات رئيسية أثبتت فيما بعد أهميتها البالغة وملاءمتها للوضع الحالي. وبتوفيق من الله، والتزام راسخ بإختيارات وسطية وتجاوب عميق مع التطلعات الحقيقية والمشروعة لمواطنينا وقواهم الحية، وتضامن ملموس مع الجهات والفئات المحرومة، وإنخراط فاعل في عصرنا، إتخذنا عدة مبادرات مقدامة وحققنا مكاسب هامة، لا يشكل الإعتزاز على ذكر بعضها تفاخرا، وإنما وعيا مسؤولا بأهمية التقدم المحرز. بل إننا نعتبره، قبل ذلك، حافزا على المضي قدما، بحزم وعزم، في الطريق الشاق والطويل اللازم لإستكمال بناء مغرب موحد وديمقراطي ومتقدم وعصري. منطلقنا في ذلك، أن السياسة بمفهومها النبيل لم ولن تموت، لأنها من كينونة الإنسان ولأنها فن الممكن، وجوهر الديمقراطية، بل إنها تزداد إرتباطا بالناس كلما تخلصت من السياسة السياسوية، وقيامها على المشاركة الواسعة والقرب والحكامة الجيدة والمواطنة الكونية.

ومن ثم كان مذهبنا في الحكم يقوم على توطيد الدولة القوية بسيادة القانون، والديمقراطية التشاركية، وترسيخ حقوق الإنسان في أبعادها الشمولية، وجعل الإنسان في صلب التنمية، بإطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، لمحاربة الفقر

والهشاشة والإقصاء والتهميش، وذلك بموازاة مع سياسة أوراش كبرى، وبرامج ومشاريع ومخططات مهيكلة، ممولة أساسا بإستثمارات عمومية هائلة، وكذا إنتهاج الحكامة الجهوية والترابية، وإقتراح المبادرة المقدامة للحكم الذاتي، وإطلاق الإصلاح العميق للقضاء والإنخراط الفاعل في الحوار بين الأديان، والدفاع عن القيم الروحية والإنسانية المثلى للتسامح والإعتدال والتضامن والإخاء، ضد كافة أشكال التطرف والعنف والإنغلاق.

حضرات السيدات والسادة،

لقد أظهرت الأزمة الراهنة محدودية النماذج النمطية والتبعية المالية في غياب أي تدقيق في هذه النماذج وممارساتها. كما أكدت أهمية التنوع، سواء تعلق الأمر بالقضايا البشرية، أو بالأفكار والثقافات، ومحيطها الطبيعي. وهي بذلك، إنما أبرزت الحاجة إلى عولمة موسعة إدماجية وتشاركية، حريصة على الإنصات للأصوات المعارضة، والإنفتاح على الإختيارات المختلفة.

ومن هذا المنطلق، فإنه يمكن إعتبار هذه الأزمة، على الأرجح، بمثابة النقمة التي في طيها نعمة متى إستطاع العالم إعادة النظر في طرق التحليل وفي أنماط التفكير السائدة، وتمكن من تجاوز العقبات الفكرية، التي ساهمت في إنهيار قطاعات بأكملها من الإقتصاد الدولي.

فما أحوج الإنسانية اليوم إلى أنماط مركبة من التفكير لتنوير عالم يكاد يغرق في الظلام بفعل مقاربات سطحية وتبسيطية، ولتفادي الخيارات القائمة على الثنائية التعارضية بين الدولة والسوق، والحسابات الفارغة، وذلك لإعادة الإعتبار

للخيار الوحيد الواقعي والطموح. إنه خيار الدولة التي تؤطر وتنظم وتساعد، وتساهم بالتالي في تحرير الطاقات، وتفتح المجال فسيحا أمام حركية السوق.

ولتحديد هذه الرؤية المتجددة وإشاعتها، والدفع قدما بالتفكير الجاد والمعمق في كافة أبعادها، وإستشراف الحلول الوجيهة الممكنة لبلورتها، فإن المغرب يتطلع بكل إهتمام للإسهامات القيمة لمؤتمركم الهام بالنظر لمؤهلاتكم الفكرية، وخبرتكم الواسعة، ولما راكمتموه من تجربة غنية في مجالات عملكم ودائرة إنشغالاتكم.

فقد سبق لكم أن سلطتم الضوء على المخاطر الناجمة عن عولمة ناقصة، وعلى الإشكالات المتعلقة بعدم ملاءمة آليات الحكامة العالمية.

وبموازاة ذلك، ما فتئتم تذكرون بمحدودية الفكر الليبرالي الوحيد ومخاطر النماذج النمطية، والمأزق الذي يؤدي إليه التشابه البنيوي للأفكار وخلطها. وذلك بفعل تواطؤ النخب أو تلكؤها أو إستقالتها عن القيام بدورها الطليعي في إضفاء طابع إنساني وإيجابي على التحولات العالمية، بإستباقها وحسن قراءتها، والنهوض بدور ملموس في بلورة وتفعيل حلولها وخلاصاتها على أرض الواقع بكفاءة وتجرد وحكمة وحنكة.

وتلكم سبيلكم للدعوة الصادقة والمساهمة البناءة في الإقرار بضرورة التنوع السياسي والإقتصادي والإجتماعي والعمل على ترسيخ فضيلة الإنفتاح، وإقناع الآخر بالأخذ به، والدفع في إتجاه إعادة تركيز النقاش على الدول بصفة عامة وعلى بلدان الجنوب بصفة خاصة.

ونود بهذه المناسبة، أن ندعوكم إلى تعميق التفكير والنقاش في إغناء هذا النهج العالمي وتعزيزه بأبعاد إنسانية وروحية، وكذا الأخذ بعين الإعتبار التحديات المعقدة والمتداخلة التي تواجه البشرية.

كما نحثكم على إضفاء بعد أوسع على مقاربتكم بالتوجه نحو دول الجنوب، وذلك بربط التفكير القائم حاليا حول منطقة البحر المتوسط برهانات القارة الإفريقية من خلال إدماج القضايا المتصلة بنماذج جديدة من التفكير، قوامها توطيد وحدة وسيادة ومناعة الدول وإندماجها الإقليمي ضد التخلف والتجزئة والارهاب، وعدم الإستقرار ومحاربة نزوعات الهيمنة وخلق كيانات هشة لا مكان لها في عصر التكتلات القوية، وعمادها الحكامة الجيدة، والتركيز على الإشكالات الكبرى المرتبطة بالفلاحة والماء والطاقة والتغذية والصحة والمناخ والبيئة في صلب هذا النقاش البناء.

ومن هذا المنطلق، فقد أضحى تدبير العلاقات الدولية يتطلب حكامة قائمة على العدل والإنضباط، تهدف إلى إرساء أسس «مشروع مجتمع كوني»، يستند إلى آليات تشاركية في إتخاذ القرار، وإعتماد مقومات روحية مثل النية. وهو مفهوم يكتسي بعداً أساسيا في الإسلام بحيث تتداخل في جوهره عوامل الإرادة والصدق والإيمان.

وعلى عكس ما كان عليه الوضع من قبل، فإن هذا المشروع لا يجدر أن يتم التعامل معه كقرار مفروض من فوق، وإنما يتعين أن يكون نتاج مسار بنيوي سياسي وحضاري، قادر على ضمان سلام دائم قائم على الإرادة السياسية، والحق في علاقات متبادلة، وعلى مبدإ إحترام التنوع.

إن الهدف من إنتهاج هذه المقاربة، التي لا محيد عنها يتمثل في بلوغ الكونية إنطلاقا من الخصوصية، دون النزوع نحو القضاء عليها. فتحقيق السلام الشامل، الذي تم التنظير له منذ أزيد من قرنين من الزمن، يظل مشروعا مطروحا بإستمرار كأفق سياسي، بل وإختيار قابل للإنجاز على المدى المتوسط، إذا ما نحن وفرنا له الوسائل الضرورية، ضمن مقاربة واقعية وطموحة.

ومن هذا المنظور، نؤكد عزم المغرب على الإنخراط في هذا التوجه القوي، الذي يحمل في طياته بوادر إعادة تنظيم جذري للقوى السياسية، ولقواعد العمل الإقتصادية وللممارسات الإجتماعية ولحركية ودينامية الأفكار. وعلى الرغم من أن «الكونية» ما تزال شأنا حديثا في مختلف أرجاء العالم، فإن المغرب يتطلع إلى «كونية جديدة، عادلة وتشاركية وأكثر إنسانية»، تعيد التوازن للعالم، وتتيح مصالحته مع ذاته، وذلك بإعطاء معنى لتوجهاته، وإذكاء روح الثقة فيه.

ولهذه الغاية، يتعين العمل على جعل هذا التحدي مسؤولية جماعية وقضية كل الدول ومختلف الفاعلين، كيفما كان وزنهم، وذلك للدفع قدما بمشروع متجدد وغير مسبوق، «مشروع مجتمع كوني»، يمكننا من مد الجسور مع روح عصر الأنوار، كما جسده إيمانويل كانط، ومع عصر إبن خلدون، أول منظر للتاريخ العالمي للحضارات. وبذلك نضع القاطرة على السكة الصحيحة، نحو تحقيق هدف أسمى، ألا وهو جعل «الكونية» أكثر إنسانية وعالمية.

وإذ نتطلع بكامل الإهتمام، إلى ما سيثمره هذا المؤتمر الهام، من مقترحات وتوصيات بناءة، فإننا نرحب بالمشاركين المرموقين فيه معربين لكم عن أجمل متمنياتنا بالمقام الطيب بين ظهرانينا، وفي رحاب أرض مراكش الحمراء. هذه المدينة التاريخية الوطنية والعالمية، والتي تجسد بمعالمها الحضارية والثقافية، وبتطورها المعاصر، رمزا للتآلف الإنساني المنشود، وقبلة للعاملين عليه ، ومنوهين في الختام بمنظميه.

أعانكم الله، وكلل أشغالكم بالتوفيق. والسلام عليكم ورحمته الله تعالى وبركاته».

خطب ورسائل
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

سنة 2010

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة عيد العرش المجيد

تطوان، 30 يوليوز 2010

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

نخلد اليوم، الذكرى الحادية عشرة لإعتلائنا العرش وهي مناسبة مجيدة لتجديد أواصر البيعة المتبادلة، والإجماع الوطيد على ثوابت المغرب في وحدة الوطن والتراب والهوية، وعلى مقدسات الأمة، التي نحن كأمير للمؤمنين لها ضامنون، عقيدة إسلامية سمحة بخصوصيتها المغربية القائمة على المذهب السني المالكي، والإحترام المتبادل بين الأديان السماوية، والإنفتاح على الحضارات. وقد إرتأينا أن نكرس خطابنا لهذه السنة للوقوف الموضوعي على ما قطعناه من أشواط متقدمة، وما يتعين إزاحته من معيقات ورفعه من تحديات لإستكمال مقومات النموذج التنموي الديمقراطي، الذي أردناه مغربيا متميزا عماده تنمية متناسقة مرتكزة على نمو إقتصادي متسارع يعزز التضامن الإجتماعي، وقوامه تنمية مستدامة تراعي مستلزمات الحفاظ على البيئة ومنهجه الحكامة الجيدة.

ومن هذا المنطلق، أقدمنا منذ تولينا أمانة قيادتك على إنتهاج تحول نوعي في مسارنا التنموي، بإعتماد إختيارات صائبة وناجعة تقوم على أربع دعامات أساسية:

أولاها: قيام الدولة تحت قيادتنا بدورها الإستراتيجي في تحديد الإختيارات الأساسية والنهوض بالأوراش الكبرى والتحفيز والتنظيم وتشجيع المبادرة الحرة والإنفتاح الإقتصادي المضبوط.

أما الدعامة الثانية فهي توطيد الصرح الديمقراطي، إذ ما فتئنا نعمل على ترسيخ دولة القانون وإعتماد إصلاحات حقوقية ومؤسسية عميقة وتوسيع فضاء الحريات والممارسة السياسية الناجعة القائمة على القرب والمشاركة.

بيد أن هذه المكاسب السياسية على أهميتها ستظل شكلية ما لم تقترن بالنهوض بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية لمواطنينا وبتوطيد التضامن، وجعلهما محورا للسياسات العمومية.

ومن هنا تبرز ضرورة الدعامة الثالثة القائمة على جعل المواطن في صلب عملية التنمية. وهو ما جسدناه في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، التي حققت على مدى خمس سنوات نتائج ملموسة في محاربة الفقر والإقصاء والتهميش، وذلك ما يحفزنا على مواصلة تطوير برامجها بالوقوف الميداني والتقويم والتعميم لتشمل كافة المناطق والفئات المعوزة.

أما الدعامة الرابعة، فهي تمكين الإقتصاد الوطني من مقومات التأهيل والإقلاع بتوفير التجهيزات الهيكلية وإعتماد مخططات طموحة أخذت تعطي ثمارها الملموسة على المستويات الإستراتيجية والقطاعية والإجتماعية.

فعلى المستوى الإستراتيجي، أتاحت هذه التجهيزات والمخططات تحديث إقتصادنا والرفع من إنتاجيته وتنافسيته ومن حجم الإستثمار العمومي، وإقامة أقطاب للتنمية الجهوية المندمجة.

كما مكنت بلادنا من إطار قار وواضح للتنمية الإقتصادية ومن الصمود في وجه تداعيات الأزمة المالية العالمية، فضلا عن ترسيخ موقع المغرب كوجهة محفزة للإستثمارات المنتجة، ومحور أساسي للمبادلات التجارية الجهوية والعالمية.

وبنفس الإرادة والطموح، فإننا عازمون على مواصلة إنجاز التجهيزات الكبرى بكل مناطق المملكة، تعزيزا للتقدم الذي حققه المغرب في مجالات توسيع شبكات ومحطات النقل والمواصلات، وإقامة مناطق حرة، وأقطاب صناعية مندمجة، وإنجاز مركبات مينائية كبرى وفي صدارتها مركب طنجة-المتوسط، الذي جعلنا منه في ظرف وجيز قطبا إستراتيجيا صناعيا وتجاريا وإستثماريا، يحظى بثقة شركائنا.

أما على المستوى القطاعي، فإننا نحث الحكومة والبرلمان وكافة الفاعلين على مضاعفة الجهود للتطبيق الأمثل لكل الإستراتيجيات التنموية.

ففيما يخص الفلاحة، فإننا إذ نحمد الله تعالى على ما منّ به على بلادنا من أمطار الخير، جعلتنا نحقق موسما زراعيا جيدا، نؤكد عنايتنا بالعالم القروي بدعم مواصلة إنجاز مخطط المغرب الأخضر ضمن منظورنا التضامني والبيئي والمجالي. هذا المنظور الهادف إلى تنمية مناطق الواحات بتوسيع المساحات المغروسة بالنخيل والمحافظة على رصيدنا النباتي والغابوي، ولاسيما شجرة الأركان بإعتبارها ثروة فلاحية مغربية أصيلة، ومن مقومات منظومتنا الإيكولوجية.

أما قطاع الصيد البحري، فإن نظرتنا المستقبلية لتطويره، ترتكز على جعل الإستثمار في تربية الأسماك محورا لمخطط «أليوتيس» وموردا جديدا يعزز تحديث وعقلنة إستغلال ثرواتنا السمكية.

وفي ما يتعلق بالسياحة، فإن النقلة النوعية لتفعيل رؤية 2010، ولاسيما بإرتفاع عدد السياح إلى أزيد من تسعة ملايين وافد، تشكل خير محفز للإنخراط في الرؤية الجديدة للعشرية القادمة 2010-2020.

وبنفس روح المبادرة، يجب الدفع بمخطط «إقلاع» بالإقدام على صناعات ومهن جديدة ذات صبغة عالمية، بموازاة مع تسهيل إحداث المقاولات، وخاصة منها الصغرى والمتوسطة.

أما قطاع السكن، فإن المجهود التحفيزي الكبير، الذي تبذله الدولة يتطلب إنخراط كافة الفاعلين وإلتزام السلطات الحكومية المعنية بالحزم والفعالية والتطبيق الصارم للقانون، وتركيز جهودها لتحقيق ما نتوخاه من تمكين ذوي الدخل المحدود وقاطني الأحياء الصفيحية من الحصول على سكن إجتماعي لائق وفق برامج مضبوطة.

وتظل غايتنا المثلى من الأوراش التنموية ليس فقط تحفيز الإستثمار والمبادرة الحرة، وإنما بالأساس، تأثيرها الإيجابي على تحسين ظروف العيش لمواطنينا خاصة المعوزين منهم، وتوفير فرص الشغل للشباب.

شعبي العزيز،

إن النتائج المشجعة، التي بلغتها المخططات القطاعية لا ينبغي أن تحجب عنا كونها ستظل محدودة النجاعة، بدون إزاحة ثلاثة عوائق رئيسية. وفي مقدمتها ضعف التنافسية، مؤكدين على ضرورة التفعيل الأمثل للإستراتيجية الوطنية للمناطق اللوجستيكية.

أما العائق الثاني، فيتعلق بإختلال تناسق حكامة هذه المخططات، الذي يجب إزاحته بإعتماد الآليات اللازمة لتفاعلها ضمن منظور إستراتيجي مندمج لا مجال معه للنظرة القطاعية الضيقة.

ويظل العائق الثالث بل التحدي الأكبر، هو تأهيل الموارد البشرية. وهنا تجب المصارحة بأنه من مسؤولية الجميع، الإقدام على إتخاذ قرارات شجاعة لتحقيق الملاءمة بين التكوين العلمي والمهني والتقني، وبين مستلزمات الإقتصاد العصري، وتشجيع البحث العلمي والإبتكار والإنخراط في إقتصاد ومجتمع المعرفة والإتصال.

وبدون ذلك، فإن النظام التعليمي الذي طالما واجه عراقيل ديماغوجية حالت دون تفعيل الإصلاحات البناءة، سيظل يستنزف طاقات الدولة ومواهب الفئات الشعبية في أنماط عقيمة من التعليم، تنذر بجعل رصيدنا البشري عائقا للتنمية بدل أن يكون قاطرة لها.

شعبي العزيز،

مهما بلغ نموذجنا التنموي من تطور، فإنه يتعين على الجميع خاصة في سياق الأزمة العالمية، مضاعفة التعبئة واليقظة والإستباق والمبادرة لتحقيق طموحنا الكبير، للإرتقاء بالمغرب إلى المكانة الجديرة به في مصاف الدول المتقدمة. وهو ما يجعلنا أكثر عزما على تمكين بلادنا من مقومات تنموية ومؤسسية جديدة، كفيلة بتحقيق نقلة حاسمة نحو الإنخراط الإيجابي في العولمة وفي المسار الجديد للتنمية البيئية الخضراء وكسب رهانات الحكامة الجيدة، وتوسيع الطبقة الوسطى.

ولن يتأتى ذلك إلا بمواصلة الإصلاحات، والإنخراط في التوجهات الأربعة التالية:

أولها: النهوض بالتنمية المستدامة وفي صلبها المسألة البيئية بإعتبارها قوام النمو الأخضر والإقتصاد الجديد بما يفتحه من آفاق واسعة لإنبثاق أنشطة مبتكرة واعدة بالتشغيل.

ومن هنا، ندعو الحكومة لتجسيد التوجهات الكبرى للحوار الواسع بشأن إعداد ميثاق وطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة في خطة عمل مندمجة بأهداف مضبوطة وقابلة للإنجاز في كل القطاعات.

وبموازاة ذلك نحث الحكومة على بلورة هذا الميثاق في مشروع قانون-إطار نريده مرجعا للسياسات العمومية لبلادنا.

وفي هذا الصدد، ينبغي الإنخراط القوي في تنفيذ إستراتيجية النجاعة الطاقية لاسيما الطاقات المتجددة والنظيفة، وذلك بمواصلة الإستغلال الأمثل للطاقة الريحية، وتعميم محطاتها على كل المناطق الملائمة ببلادنا.

وفي نفس السياق، يتعين الإقلاع القوي بمشروعنا الكبير لإنتاج الطاقة الشمسية، الذي رصدنا له وكالة مختصة وإستثمارات ضخمة داعين لمضاعفة الجهود لجلب شراكات مثمرة لإنجاز هذا المشروع الرائد عالميا.

كما يجب إستثمار المكاسب المشهود بها للمغرب في مجال السدود، وتعزيزها بسياسة جديدة للماء تقوم على تعبئة موارده وعقلنة إستعمالها.

أما التوجه الثاني، فهو رفع تحديات الإنفتاح والتنافسية وذلك بالإقدام على الإصلاحات الضرورية لإعادة هيكلة القطاعات التي أبانت الأزمة العالمية عن محدوديتها والإستفادة من بوادر إنتعاش الإقتصاد العالمي.

كما يجب الحفاظ على التوازنات الإقتصادية الأساسية وترشيد الإنفاق العمومي، وتحديث الإطار القانوني المحفز في مجال الأعمال وكذا حسن إستثمار مصداقية القطاع البنكي والمالي الوطني، والثقة التي يحظى بها المغرب كقطب لحركة رؤوس الأموال والإستثمارات العالمية.

ويتعلق التوجه الثالث بتوطيد الحكامة الجيدة، التي نحن عازمون على مواصلة إنجاز ما تقتضيه من إصلاحات تنموية ومؤسسية وسياسية. وفي صدارتها الجهوية الموسعة، التي لا نعتبرها فقط نمطا جديدا للحكامة الترابية، وإنما هي في العمق إصلاح وتحديث لهياكل الدولة.

وبموازاة مع إنشغالنا البالغ بإصلاح القضاء عماد سيادة القانون ليأخذ وجهته الصحيحة وفق جدولة مضبوطة، فإننا حريصون على حسن إنطلاق المجلس الإقتصادي والإجتماعي، ليساهم في توطيد الحكامة التنموية الجيدة.

أما التوجه الرابع، فهو تركيز السياسات العمومية على توسيع قاعدة الطبقة الوسطى بإعتبارها ركيزة للتوازن الإجتماعي والتنمية والتحديث.

شعبي العزيز،

إن ترسيخ مكانة المغرب، وإشعاعه الجهوي والدولي، يقتضي تعميق التكامل بين السياستين الداخلية والخارجية، ومواصلة إنتهاج دبلوماسية فعالة لتمتين إنفتاح بلادنا على محيطها، خدمة لمصالحها العليا.

وإعتبارا لإنتمائه المتعدد، فإن المغرب يعطي الأسبقية في علاقاته الخارجية لجواره ولمحيطه القريب والمتنوع، عاملا على جعل رهاناته المتعددة، فرصا حقيقية يتعين إستثمارها لخدمة المصالح الجوهرية لكل شعوب المنطقة.

وإذ نعتبر الإندماج المغاربي تطلعا شعبيا عميقا، وضرورة إستراتيجية وأمنية ملحة، وحتمية إقتصادية، يفرضها عصر التكتلات، فإننا حريصون على مواصلة التشاور والتنسيق لتعميق علاقاتنا الثنائية مع الدول المغاربية الشقيقة، وذلك في إنتظار أن تتخلى الجزائر عن معاكسة منطق التاريخ والجغرافيا والمشروعية بشأن قضية الصحراء المغربية وعن التمادي في مناوراتها اليائسة لنسف الدينامية، التي أطلقتها مبادرتنا للحكم الذاتي لأقاليمنا الجنوبية.

هذه المبادرة المقدامة التي تظل مقترحا واقعيا يتسم بروح الإبتكار والتوافق لإيجاد حل نهائي لهذا النزاع الإقليمي في نطاق منظمة الأمم المتحدة، مؤكدين إستعداد المغرب لمواصلة دعم جهود المنظمة الأممية وأمينها العام ومبعوثه الشخصي.

وفي جميع الأحوال، فإن المغرب سيظل مدافعا عن سيادته ووحدته الوطنية والترابية، ولن يفرط في شبر من صحرائه.

وسنمضي قدما في تفعيل الرؤية الطموحة، التي حددناها في الخطاب الأخير للمسيرة الخضراء، سواء بجعل الصحراء المغربية في صدارة إقامة الجهوية الموسعة أو بمواصلة جهودنا الدؤوبة للتنمية التضامنية لأقاليمنا الجنوبية، أو بحرصنا على إعادة الهيكلة العميقة للمجلس الملكي الإستشاري للشؤون الصحراوية.

كما سنكثف جهودنا لرفع الحصار عن رعايانا بمخيمات تندوف، وتمكينهم من حقهم المشروع في العودة إلى الوطن الأم وجمع شملهم بعائلاتهم وذويهم طبقا للإتفاقيات الدولية ذات الصلة.

وتجسيدا لإنتمائه الإفريقي، فإن المغرب سيظل وفيا لإنتهاج سياسة إفريقية متناسقة، هادفة لتحقيق التنمية البشرية، وتعزيز الأمن الإقليمي خاصة في إطار التعاون مع بلدان الساحل والصحراء، ومع الدول الإفريقية الأطلسية لمواجهة المخاطر الأمنية المتعددة.

ووفاء منا لأواصر الأخوة والتضامن العربي الإسلامي ما فتئنا نساهم بفعالية في نصرة القضايا العادلة لأمتنا، وفي الجهود الهادفة لإيجاد حل شامل وعادل

ودائم بمنطقة الشرق الأوسط على أساس حل الدولتين. ونهوضا بأمانة رئاسة جلالتنا للجنة القدس كرمز للضمير الجماعي الإسلامي في الدفاع عن الهوية الأصيلة لهذه المدينة السليبة وحرمة مقدساتها، نؤكد ضرورة تضافر كل المبادرات والجهود، عربيا وإسلاميا ودوليا وفق إستراتيجية متكاملة ومتناسقة، وتحرك عالمي تضامني إنطلاقا من قرارات الشرعية الدولية للتصدي الحازم للإنتهاكات والمخططات التوسعية الإسرائيلية المتمادية في سياسة فرض الأمر الواقع ومحاولات الإستفراد الإسرائيلي بمصير القدس الشريف.

ومن هنا، سنواصل الدفاع عن طابعها الروحي والحضاري والقانوني كعاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة. كما نجدد حرص المغرب على الإلتزام بتطوير الشراكة الأورو-متوسطية الواعدة والوضع المتقدم مع الإتحاد الأوروبي، الذي يتطلب تعبئة جميع السلطات والفعاليات الوطنية في نطاق عمل جماعي ومتناسق لتحديد فضاءاته ومداه ووتيرته، بغية الإستثمار الأمثل لما يتيحه من فرص وعلاوة على إنشغالاته الإقليمية ما فتئ المغرب يعمل على تطوير وتنويع شركائه، ولاسيما من خلال إتفاقيات متعددة الأبعاد خاصة منها إتفاقيات التبادل الحر، والشراكات التعاقدية والتفضيلية.

كما أن بلادنا تضع في صدارة أسبقياتها الإنخراط القوي في الإجماع الدولي المتجدد من أجل إنبثاق حكامة عالمية إنسانية قائمة على الإنصاف والمسؤولية والتشارك.

شعبي العزيز،

في هذا اليوم المجيد، نستحضر بكل إجلال وترحم وخشوع، الأرواح الطاهرة لرواد التحرير والإستقلال وبناء صرح دولتنا الحديثة، جدنا ووالدنا المنعمين، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما، وكافة شهداء الوطن الأبرار.

كما نوجه إشادة خاصة، للقوات المسلحة الملكية، والدرك الملكي، والأمن الوطني، والإدارة الترابية، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية على تفانيهم تحت قيادتنا في الدفاع عن حوزة الوطن وسيادته وأمنه، وإسهامهم في عمليات الإغاثة الإنسانية.

وإذ ننوه بالعبقرية الخلاقة لشعبنا الوفي، وبروح الغيرة الوطنية والمسؤولية العالية لكافة فئاته، نعرب عن إعتزازنا بأفراد جاليتنا المغربية المقيمة بالخارج لتشبثهم القوي بوطنهم وإقبالهم المتزايد على صلة الرحم بأهلهم وببلدهم، رغم تداعيات الأزمة على بلدان إقامتهم وكذا لإنخراطهم الفاعل في تقدمه وفي الدفاع عن قضاياه ومصالحه العليا.

ووفاء لعهدنا المشترك، سنواصل عملنا الجماعي بكل طموح وثقة لإستكمال بناء مغرب الوحدة والديمقراطية والتنمية. رصيدنا في ذلك، الإرادة الحازمة لخديمك الأول والتلاحم المتين بين العرش والشعب، الذي شكل عبر تاريخنا الوطني مصدر قوة لرفع التحديات في إيمان بوعد الله الصادق: «ولينصرن الله من ينصره، إن الله لقوي عزيز». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية
الرابعة من الولاية التشريعية الثامنة

الرباط، 08 أكتوبر 2010

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيدات والسادة البرلمانيين المحترمين،

نتولى رئاسة إفتتاح هذه السنة التشريعية في سياق مطبوع بإرادتنا الحازمة لإعطاء دفعة قوية للدينامية الإصلاحية، الهادفة لإستكمال بناء النموذج التنموي المغربي المتميز، وذلك في تجاوب عميق مع تطلعات شعبنا الوفي.

هدفنا الأسمى توطيد تقدم بلادنا وصيانة وحدتها، وضمان المزيد من مقومات العيش الكريم لمواطنينا بمنجزات تنموية لا نفرق بين مشاريعها الكبرى والمتوسطة والصغرى إعتبارا لخدمة كل منها للوطن والمواطنين، ولاسيما الشباب والفئات، والجهات المعوزة.

منهجنا في ذلك سياسة القرب والمشاركة القائمة على تعبئة كل الطاقات، وإطلاق شتى المبادرات، والتفعيل الأمثل لكل المجالس المنتخبة التي يتبوأ فيها البرلمان مكانة الصدارة.

بيد أن هذه المكانة النيابية المتميزة تسائل الجميع: إلى أي مدى ينهض البرلمان بدوره كاملا، كرافعة ديمقراطية لنموذجنا التنموي؟

وإذا كان من الإنصاف تقدير ما أسفرت عنه جهودكم من حصيلة تشريعية إيجابية، فإن طموحنا، وطموح شعبنا العزيز يظل هو الإرتقاء بمجلسي النواب والمستشارين مؤسسة وأعضاء ليكونا في صلب هذه الدينامية الإصلاحية.

فعلى مستوى المؤسسة البرلمانية، سبق في أول خطاب لنا أمامها، التأكيد على أن تحسين أداء البرلمان يقوم على إعتبار مجلسيه برلمانا واحدا بغرفتين، وليس برلمانين منفصلين. وهو ما يتطلب من الأحزاب والفرق النيابية الأخذ بحكامة برلمانية جيدة عمادها التشبع بثقافة سياسية جديدة، وممارسة نيابية ناجعة، قائمة على تعزيز حضور الأعضاء، وجودة أعمالهم، ومستوى إسهامهم في معالجة الإنشغالات الحقيقية للشعب.

ولهذه الغاية، نجدد التأكيد على وجوب عقلنة الأداء النيابي بالإنطلاق من تجانس النظامين الداخليين للمجلسين والنهوض بدورهما في إنسجام وتكامل كمؤسسة واحدة، هدفها المشترك، جودة القوانين والمراقبة الفعالة، والنقاش البناء، للقضايا الوطنية، وخصوصا منها الحكامة الترابية، وتحصين وتعزيز الآليات الديمقراطية والتنموية.

أما على مستوى النائب البرلماني، فإن الإنخراط في المسار الإصلاحي، يقتضي منكم ألا تنسوا أنكم تمثلون داخل قبة البرلمان الإرادة الشعبية قبل كل شيء. ومن ثم، فإن عضوية البرلمان ليست إمتيازا شخصيا، بقدر ما هي أمانة تقتضي الإنكباب

الجاد بكل مسؤولية وإلتزام على إيجاد حلول واقعية للقضايا الملحة للشعب. إنها بالأسبقية قضايا التعليم النافع، والسكن اللائق، والتغطية الصحية، والبيئة السليمة، وتحفيز الإستثمار المدر لفرص الشغل، والتنمية البشرية والمستدامة. ولهذه الغاية، يتعين ترسيخ علاقات تعاون إيجابي بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، وبين أغلبية متضامنة، ومعارضة بناءة في نطاق الإحترام المتبادل والإلتزام المشترك بأحكام الدستور، وبالقيم الديمقراطية وحرمة المؤسسات، والمصالح العليا للوطن.

معشر البرلمانيين المحترمين،

تجسيدا لعزمنا الراسخ على توطيد سلطة الدولة على دعائم سيادة القانون، وسمو القضاء الفعال، فإننا نؤكد على أن المفهوم الجديد للسلطة، الذي أطلقناه في خطابنا المؤسس له بالدار البيضاء، في أكتوبر 1999، يظل ساري المفعول.

فهو ليس إجراء ظرفيا لمرحلة عابرة أومقولة للإستهلاك، وإنما هو مذهب في الحكم، مطبوع بالتفعيل المستمر، والإلتزام الدائم بروحه ومنطوقه. كما أنه ليس تصورا جزئيا يقتصر على الإدارة الترابية، وإنما هو مفهوم شامل وملزم لكل سلطات الدولة وأجهزتها تنفيذية كانت أو نيابية أو قضائية. لذلك، سيظل خديمك الأول شعبي العزيز، ساهرا على رعايته، حريصا على حسن تفعيله من طرف كل ذي سلطة بالآليات القانونية للمتابعة والمحاسبة والجزاء، وذلك في ظل القضاء النزيه. وهنا نؤكد أن السلطة القضائية بقدر ما هي مستقلة عن الجهازين التشريعي والتنفيذي، فإنها جزء لا يتجزأ من سلطة الدولة. فالقضاء مؤتمن على سمو دستور المملكة وسيادة قوانينها، وحماية حقوق وإلتزامات المواطنة. وفي هذا الصدد، نلح على أن حسن تنفيذ مخططنا للإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة لا ينحصر فقط في عمل الحكومة والبرلمان وإنما هو رهين أساسا

بالأداء المسؤول للقضاة. وعلى غرار مبادرتنا للمفهوم الجديد للسلطة الهادف لحسن تدبير الشأن العام، فقد قررنا أن نؤسس لمفهوم جديد لإصلاح العدالة، ألا وهو «القضاء في خدمة المواطن». وإننا نتوخى من جعل «القضاء في خدمة المواطن» قيام عدالة متميزة بقربها من المتقاضين، وببساطة مساطرها وسرعتها، ونزاهة أحكامها، وحداثة هياكلها، وكفاءة وتجرد قضاتها، وتحفيزها للتنمية، وإلتزامها بسيادة القانون في إحقاق الحقوق ورفع المظالم.

السيدات والسادة أعضاء البرلمان،

في ظرفية مشحونة بتداعيات الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية وسياق وطني مطبوع بإصلاحات عميقة، فإننا ننتظر منكم الإنخراط القوي في بلورتها بتشريعات متقدمة، ومراقبة ناجعة.

• فعلى مستوى المرحلة الراهنة، يظل مشروع القانون المالي لحظة قوية في تكريس العمل البرلماني الفعال. فالأمر لا يتعلق بالمناقشة والتصويت على مجرد موازنة حسابات وأرقام بل بالتجسيد الملموس للإختيارات والبرامج التنموية الكبرى للبلاد. لذا، يجدر بكم التحلي بروح المسؤولية والتعاون المثمر مع الحكومة لإيجاد حلول ناجعة للمعادلة الصعبة لضرورة الحفاظ على التوازنات الأساسية وديناميكية التنمية في ظل إكراهات محدودية الإمكانات.

أما على المستوى الإستراتيجي، فإن الدفاع عن مغربية صحرائنا، الذي يظل قضيتنا المقدسة، يتطلب منكم جميعا، التحرك الفعال والموصول في كافة الجبهات والمحافل المحلية والجهوية والدولية لإحباط المناورات اليائسة لخصوم وحدتنا الترابية.

كما تقتضي منكم إذكاء التعبئة الشعبية الشاملة، وإتخاذ المبادرات البناءة لكسب المزيد من الدعم لمقترحنا المقدام للحكم الذاتي، وذلك في إطار دبلوماسية برلمانية وحزبية متناسقة ومتكاملة مع العمل الناجع للدبلوماسية الحكومية. وحرصا منا على إغناء مساهمة البرلمان في المجهود التنموي، فإننا ننتظر منكم الإفادة المثلى من الآراء الإستشارية الوجيهة للمجلس الإقتصادي والإجتماعي، الذي سيتم تنصيبه، بعون الله، إثر إستكمال تركيبته. كما ندعوكم لإعطاء الأسبقية لإعداد وإعتماد القانون- الإطار للبيئة والتنمية المستدامة، بإعتبارهما عماد ضمان حاضر ومستقبل تقدم بلادنا.

حضرات السيدات والسادة،البرلمانيين،

إن عليكم إستشعار أن حصيلة عملكم الفردية والحزبية، سيتم تقييمها، في نهاية إنتدابكم، على أساس ما تم تحقيقه من إنجازات تنموية ملموسة.

وذلكم هو السبيل القويم لإستعادة العمل السياسي والبرلماني لنبله وللأحزاب إعتبارها للنهوض بدورها الدستوري في الإسهام في حسن تأطير وتمثيل المواطنين وإعداد النخب المؤهلة لتدبير الشأن العام، وكذا التربية على المواطنة المتشبعة، بالغيرة على مقدسات الأمة والإلتزام بقضاياها ومصالحها العليا.

«إن يعلم الله في قلوبكم خيرا يوتكم خيرا». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطب ورسائل
صاحب الجلالة الملك محمد السادس

سنة 2011

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة حفل تنصيب اللجنة الإستشارية لمراجعة الدستور

الرباط، 09 مارس 2011

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

أخاطبك اليوم، بشأن الشروع في المرحلة الموالية من مسار الجهوية المتقدمة بما تنطوي عليه من تطوير لنموذجنا الديمقراطي التنموي المتميز، وما تقتضيه من مراجعة دستورية عميقة نعتبرها عمادا لما نعتزم إطلاقه من إصلاحات جديدة شاملة في تجاوب دائم مع كل مكونات الأمة.

ونود في البداية الإشادة بالمضامين الوجيهة لتقرير اللجنة الإستشارية للجهوية، التي كلفناها منذ ثالث يناير من السنة الماضية بإعداد تصور عام لنموذج مغربي للجهوية المتقدمة منوهين بالعمل الجاد، الذي قامت به رئاسة وأعضاء وبالمساهمة البناءة للهيآت الحزبية والنقابية والجمعوية في هذا الورش المؤسس.

وتفعيلا لما أعلنا عنه في خطاب 20 غشت 2010 بمناسبة ذكرى ثورة الملك والشعب، ندعو الجميع للإنخراط في مواصلة إنضاج ما جاء في هذا التصور العام في نطاق نقاش وطني واسع وبناء.

لقد إقترحت اللجنة في نطاق التدرج إمكانية إقامة الجهوية المتقدمة بقانون في الإطار المؤسسي الحالي، وذلك في أفق إنضاج ظروف دسترتها.

بيد أننا نعتبر أن المغرب بما حققه من تطور ديمقراطي مؤهل للشروع في تكريسها دستوريا. وقد إرتأينا الأخذ بهذا الخيار المقدام، حرصا على إنبثاق الجهوية الموسعة من الإرادة الشعبية المباشرة المعبر عنها بإستفتاء دستوري. لقد قررنا في نطاق الإصلاح المؤسسي الشامل، الذي عملنا على توفير مقوماته منذ إعتلائنا العرش، أن يقوم التكريس الدستوري للجهوية على توجهات أساسية، من بينها :

- تخويل الجهة المكانة الجديرة بها في الدستور ضمن الجماعات الترابية، وذلك في نطاق وحدة الدولة والوطن والتراب ومتطلبات التوازن والتضامن الوطني مع الجهات، وفيما بينها،

- التنصيص على إنتخاب المجالس الجهوية بالإقتراع العام المباشر، وعلى التدبير الديمقراطي لشؤونها،

- تخويل رؤساء المجالس الجهوية سلطة تنفيذ مقرراتها بدل العمال والولاة،

- تعزيز مشاركة المرأة في تدبير الشأن الجهوي خاصة وفي الحقوق السياسية عامة، وذلك بالتنصيص القانوني على تيسير ولوجها للمهام الإنتخابية،

- إعادة النظر في تركيبة وصلاحيات مجلس المستشارين في إتجاه تكريس تمثيليته الترابية للجهات.

وفي نطاق عقلنة عمل المؤسسات، فإن تمثيلية الهيئات النقابية والمهنية تظل مكفولة بعدة مؤسسات وعلى رأسها المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

ويظل هدفنا الأسمى إرساء دعائم جهوية مغربية بكافة مناطق المملكة، وفي صدارتها أقاليم الصحراء المغربية. جهوية قائمة على حكامة جيدة تكفل توزيعا منصفا ومجديا ليس فقط للإختصاصات، وإنما أيضا للإمكانات بين المركز والجهات.

ذلك أننا لا نريد جهوية بسرعتين: جهات محظوظة، تتوفر على الموارد الكافية لتقدمها، وجهات محتاجة، تفتقر لشروط التنمية.

شعبي العزيز،

حرصا منا على إعطاء الجهوية كل مقومات النجاعة، فقد إرتأينا إدراجها في إطار إصلاح دستوري شامل، يهدف إلى تحديث وتأهيل هياكل الدولة.

أجل، لقد حقق المغرب مكاسب وطنية كبرى بفضل ما أقدمنا عليه من إرساء مفهوم متجدد للسلطة، ومن إصلاحات وأوراش سياسية وتنموية عميقة ومصالحات تاريخية رائدة، رسخنا من خلالها ممارسة سياسية ومؤسسية، صارت متقدمة بالنسبة لما يتيحه الإطار الدستوري الحالي.

كما أن إدراكنا العميق لجسامة التحديات ولمشروعية التطلعات ولضرورة تحصين المكتسبات، وتقويم الإختلالات، لا يعادله إلا إلتزامنا الراسخ بإعطاء دفعة قوية لدينامية الإصلاح العميق جوهرها منظومة دستورية ديمقراطية.

ولنا في قدسية ثوابتنا، التي هي محط إجماع وطني، وهي الإسلام كدين للدولة الضامنة لحرية ممارسة الشعائر الدينية وإمارة المؤمنين والنظام الملكي، والوحدة الوطنية والترابية، والخيار الديمقراطي الضمان القوي والأساس المتين لتوافق تاريخي يشكل ميثاقا جديدا بين العرش والشعب.

ومن هذا المنطلق المرجعي الثابت، قررنا إجراء تعديل دستوري شامل يستند على سبعة مرتكزات أساسية :

أولا : التكريس الدستوري للطابع التعددي للهوية المغربية الموحدة الغنية بتنوع روافدها، وفي صلبها الأمازيغية، كرصيد لجميع المغاربة.

ثانيا : ترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وضمان ممارستها، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان بكل أبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتنموية والثقافية والبيئية، ولاسيما بدسترة التوصيات الوجيهة لهيأة الإنصاف والمصالحة والإلتزامات الدولية للمغرب.

ثالثا: الإرتقاء بالقضاء إلى سلطة مستقلة، وتعزيز صلاحيات المجلس الدستوري، توطيدا لسمو الدستور، ولسيادة القانون والمساواة أمامه.

رابعا: توطيد مبدأ فصل السلط وتوازنها، وتعميق دمقرطة وتحديث المؤسسات وعقلنتها من خلال:

- برلمان نابع من إنتخابات حرة ونزيهة، يتبوأ فيه مجلس النواب مكانة الصدارة مع توسيع مجال القانون وتخويله إختصاصات جديدة كفيلة بنهوضه بمهامه التمثيلية والتشريعية والرقابية،

- حكومة منتخبة بإنبثاقها عن الإرادة الشعبية، المعبر عنها من خلال صناديق الإقتراع، وتحظى بثقة أغلبية مجلس النواب،

- تكريس تعيين الوزير الأول من الحزب السياسي الذي تصدر إنتخابات مجلس النواب وعلى أساس نتائجها،

- تقوية مكانة الوزير الأول كرئيس لسلطة تنفيذية فعلية يتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة والإدارة العمومية، وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي،

- دسترة مؤسسة مجلس الحكومة، وتوضيح إختصاصاته.

خامسا: تعزيز الآليات الدستورية لتأطير المواطنين بتقوية دور الأحزاب السياسية في نطاق تعددية حقيقية وتكريس مكانة المعارضة البرلمانية، والمجتمع المدني.

سادسا: تقوية آليات تخليق الحياة العامة وربط ممارسة السلطة والمسؤولية العمومية بالمراقبة والمحاسبة.

وسابعا: دسترة هيآت الحكامة الجيدة وحقوق الإنسان وحماية الحريات.

شعبي العزيز،

عملا بما رسخناه من إنتهاج المقاربة التشاركية في كل الإصلاحات الكبرى، فقد قررنا تكوين لجنة خاصة لمراجعة الدستور راعينا في إختيار أعضائها الكفاءة والتجرد والنزاهة.

وقد أسندنا رئاستها للسيد عبد اللطيف المنوني لما هو مشهود له به من حكمة، ودراية علمية عالية بالقانون الدستوري وخبرة حقوقية واسعة داعين مكونات اللجنة إلى الإصغاء والتشاور مع المنظمات الحزبية والنقابية، ومع الفعاليات الشبابية والجمعوية والفكرية والعلمية المؤهلة، وتلقي تصوراتها في هذا الشأن على أن ترفع إلى نظرنا السامي نتائج أعمالها في غضون شهر يونيو المقبل.

وإننا نتوخى من هذه التوجهات العامة وضع إطار مرجعي لعمل اللجنة. بيد أن ذلك لا يعفيها من الإجتهاد الخلاق لإقتراح منظومة دستورية متقدمة لمغرب الحاضر والمستقبل.

وإلى أن يتم عرض مشروع الدستور الجديد على الإستفتاء الشعبي وإقراره ودخوله حيز التنفيذ، وإقامة المؤسسات المنبثقة عنه، فإن المؤسسات القائمة ستواصل ممارسة مهامها في إطار مقتضيات الدستور الحالي.

وفي هذا السياق ندعو إلى التعبئة الجماعية لإنجاح هذا الورش الدستوري الكبير بثقة وإقدام وإرادة وإلتزام، وجعل المصالح العليا للوطن فوق كل إعتبار.

كما نعرب عن إعتزازنا بما يتحلى به شعبنا الوفي بكل فئاته وجهاته وأحزابه ونقاباته الجادة وشبابه الطموح من روح وطنية عالية متطلعين إلى أن يشمل النقاش الوطني الموسع، القضايا المصيرية للوطن والمواطنين.

وإن إطلاقنا اليوم لورش الإصلاح الدستوري يعد خطوة أساسية في مسار ترسيخ نموذجنا الديمقراطي التنموي المتميز، سنعمل على تعزيزها بمواصلة النهوض بالإصلاح الشامل السياسي والإقتصادي والتنموي والإجتماعي والثقافي في حرص على قيام كل المؤسسات والهيآت بالدور المنوط به على الوجه الأكمل وإلتزام بالحكامة الجيدة وبترسيخ العدالة الإجتماعية وتعزيز مقومات المواطنة الكريمة.

«إن أريد إلا الإصلاح ما إستطعت وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب».
صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الإعلان عن مشروع الدستور

الرباط، 17 يونيو 2011

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

أخاطبك اليوم لنجدد العهد المشترك بيننا بدستور جديد يشكل تحولا تاريخيا حاسما في مسار إستكمال بناء دولة الحق والمؤسسات الديمقراطية، وترسيخ مبادئ وآليات الحكامة الجيدة، وتوفير المواطنة الكريمة، والعدالة الإجتماعية.

وهو المسار الطموح الذي أطلقناه منذ إعتلائنا العرش في تجاوب عميق مع كل القوى الحية للأمة. وبفضله تمكنا، بعد ثلاثة أشهر من إطلاق مسار المراجعة الدستورية من بلورة ميثاق دستوري ديمقراطي جديد يرتكز على الإطار المرجعي المتقدم لخطابنا التاريخي لتاسع مارس الأخير، الذي حظي بالإجماع الوطني، والمقترحات الوجيهة للهيئات السياسية والنقابية، والجمعوية والشبابية، وكذا الإجتهاد الخلاق للجنة الإستشارية، والعمل البناء للآلية السياسية، اللتين أحدثناهما لهذه الغاية.

ونود التنويه بالإسهام الديمقراطي للجميع، الذي مكننا بفضل هذه المقاربة التشاركية من الإرتقاء بمراجعة الدستور الحالي إلى وضع دستور جديد يتفرد بثلاث مميزات في منهجية إعداده وفي شكله وفي مضمونه.

فمن حيث المنهجية، حرصنا، ولأول مرة في تاريخ بلادنا على أن يكون الدستور من صنع المغاربة ولأجل جميع المغاربة.

وأما من حيث الشكل، فلأنه قائم على هندسة جديدة، همت كل أبوابه من الديباجة كجزء لا يتجزأ من الدستور إلى آخر فصوله، التي إرتفع عددها من 108 إلى 180 فصلا.

وأما من حيث المضمون فهو يؤسس لنموذج دستوري مغربي متميز، قائم على دعامتين متكاملتين:

وتتمثل الدعامة الأولى، في التشبث بالثوابت الراسخة للأمة المغربية، التي نحن على إستمرارها مؤتمنون، وذلك ضمن دولة إسلامية، يتولى فيها الملك، أمير المؤمنين، حماية الملة والدين، وضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية.

كما يكرس المشروع مكانة بلادنا كجزء من المغرب الكبير والتزامها ببناء إتحاده وبتوطيد علاقات الأخوة العربية والإسلامية، والتضامن الإفريقي، وتوسيع وتنويع علاقات التعاون والشراكة مع جوارها الأوروبي والمتوسطي، ومع مختلف بلدان العالم. دولة عصرية متشبثة بالمواثيق الأممية، وفاعلة ضمن المجموعة الدولية.

وأما الدعامة الثانية فتتجلى في تكريس مقومات وآليات الطابع البرلماني للنظام السياسي المغربي في أسسه القائمة على مبادئ سيادة الأمة وسمو الدستور كمصدر لجميع السلطات، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وذلك في إطار نسق دستوري فعال ومعقلن جوهره فصل السلط، وإستقلالها وتوازنها، وغايته المثلى حرية وكرامة المواطن.

ومن معالم فصل السلط، وتوضيح صلاحياتها، تقسيم الفصل 19 في الدستور الحالي، إلى فصلين إثنين:

فصل مستقل يتعلق بالصلاحيات الدينية الحصرية للملك، أمير المؤمنين، رئيس المجلس العلمي الأعلى، الذي تم الإرتقاء به إلى مؤسسة دستورية.

وفصل آخر يحدد مكانة الملك كرئيس للدولة وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة، والضامن لدوام الدولة وإستمرارها، ولإستقلال المملكة وسيادتها، ووحدتها الترابية، والموجه الأمين والحكم الأسمى المؤتمن على الخيار الديمقراطي، وعلى حسن سير المؤسسات الدستورية، والذي يعلو فوق كل إنتماء.

ويمارس الملك مهامه السيادية والضمانية والتحكيمية الواردة في هذا الفصل إستنادا إلى مقتضيات فصول أخرى، منصوص عليها صراحة في الدستور علما بأن التشريع يظل إختصاصا حصريا للبرلمان.

شعبي العزيز،

إن المشروع الرسمي للدستور، يعد أكثر من قانون أسمى للمملكة، وإنما نعتبره الأساس المتين للنموذج الديمقراطي التنموي المغربي المتميز، بل وتعاقدا تاريخيا جديدا بين العرش والشعب، وهو ما يتجلى في المحاور العشرة الأساسية التالية :

المحور الأول: التكريس الدستوري للملكية المواطنة والملك المواطن، وذلك من خلال:

- التنصيص على أن شخص الملك لا تنتهك حرمته، وعلى الإحترام والتوقير الواجب له، كملك، أمير للمؤمنين، ورئيس للدولة.
- تحديد بلوغ الملك سن الرشد في 18 سنة، عوض 16 سنة، إسوة بكافة إخوانه وأخواته المغاربة.

- تخويل رئاسة مجلس الوصاية لرئيس المحكمة الدستورية بإعتبارها مسؤولة عن إحترام الدستور. وهو ما يشكل جوهر مهام هذا المجلس، وكذا جعل تركيبته تضم كافة السلطات الدستورية، وذلك بإضافة عضوية كل من رئيس الحكومة، والرئيس المنتدب للمجلس الأعلى للسلطة القضائية فضلا عن الإرتقاء بتمثيلية العلماء به من خلال عضوية الأمين العام للمجلس العلمي الأعلى.

المحور الثاني : دسترة الأمازيغية كلغة رسمية للمملكة إلى جانب اللغة العربية: فعلى أساس التلاحم بين مكونات الهوية الوطنية الموحدة الغنية بتعدد روافدها، العربية-الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الإفريقية، والأندلسية، والعبرية والمتوسطية، فإن مشروع الدستور يكرس اللغة العربية لغة رسمية للمملكة، وينص على تعهد الدولة بحمايتها والنهوض بها.

كما ينص على دسترة الأمازيغية كلغة رسمية أيضا، ضمن مبادرة رائدة، تعد تتويجا لمسار إعادة الإعتبار للأمازيغية، كرصيد لجميع المغاربة على أن يتم تفعيل ترسيمها ضمن مسار متدرج بقانون تنظيمي، يحدد كيفيات إدماجها في التعليم وفي القطاعات ذات الأولوية في الحياة العامة. وبموازاة ذلك، ينص المشروع على النهوض بكافة التعبيرات اللغوية والثقافية المغربية، وفي مقدمتها الحسانية كثقافة أصيلة لأقاليمنا الصحراوية العزيزة.

وتجسيدا لحرصنا على تأهيل شبابنا وموارد البشرية للإنخراط في مجتمع المعرفة والعولمة، وإمتلاك ناصية العلوم والتقنيات، تم التنصيص على ضرورة الإنفتاح على تعلم اللغات العالمية الأكثر تداولا وإتقانها، وكل ذلك، في إطار إستراتيجية متناسقة، موطدة للوحدة الوطنية يسهر على تفعيلها مجلس أعلى، مهمته النهوض بالثقافة المغربية، وباللغات الوطنية والرسمية، وعقلنة مؤسساتها وتفعيلها بما في ذلك المؤسسة المكلفة بتطوير اللغة العربية.

المحور الثالث: دسترة كافة حقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا بكل آليات حمايتها وضمان ممارستها. وهو ما سيجعل من الدستور المغربي دستورا لحقوق الإنسان وميثاقا لحقوق وواجبات المواطنة.

وفي هذا الصدد، تمت دسترة سمو المواثيق الدولية كما صادق عليها المغرب على التشريعات الوطنية، ومساواة الرجل والمرأة في الحقوق المدنية، وذلك في نطاق إحترام أحكام الدستور، وقوانين المملكة، المستمدة من الدين الإسلامي، وكذا تكريس المساواة بينهما في كافة الحقوق السياسية والإقتصادية، والإجتماعية والثقافية والبيئية، وإحداث آلية للنهوض بالمناصفة بين الرجل والمرأة.

كما يكرس المشروع كافة حقوق الإنسان بما فيها قرينة البراءة، وضمان شروط المحاكمة العادلة، وتجريم التعذيب والإختفاء القسري والإعتقال التعسفي، وكل أشكال التمييز والممارسات المهينة للكرامة الإنسانية، وكذا ضمان حرية التعبير والرأي، والحق في الولوج إلى المعلومات، وحق تقديم العرائض، وفق ضوابط يحددها قانون تنظيمي.

وقد تم تعزيز الضمانات الدستورية لحقوق الطبقة العاملة، وللعدالة الإجتماعية، والتضامن الوطني، وتكريس ضمان حرية المبادرة الخاصة، ودولة القانون في مجال الأعمال.

المحور الرابع: الإنبثاق الديمقراطي للسلطة التنفيذية بقيادة رئيس الحكومة: وفي هذا الصدد، سيتم الإرتقاء بالمكانة الدستورية «للوزير الأول» إلى «رئيس للحكومة»، وللجهاز التنفيذي، الذي يتم تعيينه من الحزب الذي تصدر إنتخابات مجلس النواب تجسيدا لإنبثاق الحكومة عن الإقتراع العام المباشر.

وتكريسا للمسؤولية الكاملة لرئيس الحكومة على أعضائها، فإن الدستور يخوله صلاحية إقتراحهم، وإنهاء مهامهم، وقيادة وتنسيق العمل الحكومي، والإشراف على الإدارة العمومية، حيث تم تخويله صلاحية التعيين بمرسوم، في المناصب المدنية وفقا لقانون تنظيمي يحدد مبادئ وتكافؤ الفرص بالنسبة لكافة المغاربة في ولوج الوظائف العمومية على أساس الإستحقاق والشفافية، وضوابط دقيقة.

ولرئيس الحكومة كذلك أن يقترح على الملك بمبادرة من الوزراء المعنيين، التعيين في المجلس الوزاري، في بعض الوظائف العمومية العليا كالولاة والعمال والسفراء، والمسؤولين عن الإدارات العمومية الأمنية الداخلية، علما بأن التعيين في الوظائف العسكرية، يظل إختصاصا حصريا وسياديا للملك القائد الأعلى، ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

كما يخول المشروع لرئيس الحكومة صلاحية حل مجلس النواب، ويكرس إستشارة الملك له قبل إعلان حالة الإستثناء، وحل البرلمان، ويحدد ضوابط كل حالة ضمانا لفصل السلط وتوازنها وتعاونها .

ولتمكين الحكومة من أساس دستوري لممارسة مسؤولياتها التنظيمية والتنفيذية تمت دسترة مجلس الحكومة، وتحديد وتوضيح إختصاصاته في إنسجام وتكامل وتماين مع مجلس الوزراء.

فالمجلس الوزاري ينعقد برئاسة الملك بمبادرة منه، أو بطلب من رئيس الحكومة، الذي يشارك في أشغاله بحضور الوزراء فقط. وللملك أن يفوض رئاسته، على أساس جدول أعمال محدد لرئيس الحكومة، تعزيزا لسلطته التنفيذية. أما مجلس الحكومة فينعقد برئاسة رئيسها وبمبادرة منه وبتركيبة تشمل كافة أعضائها.

وعلى صعيد الإختصاصات، فإن تمايزهما يتجلى في تخويل مجلس الحكومة، صلاحيات تنفيذية واسعة ذاتية تقريرية وأخرى تداولية، تحال على المجلس الوزاري ليبت فيها، ضمن ما تم الإحتفاظ له به من صلاحيات إستراتيجية وتحكيمية وتوجيهية بما فيها الحرص على التوازنات الماكرو-إقتصادية والمالية، التي صارت قاعدة دستورية.

المحور الخامس: قيام سلطة برلمانية تمارس إختصاصات تشريعية ورقابية واسعة، إذ يكرس مشروع الدستور سمو مكانة مجلس النواب بتخويله الكلمة الفصل في المصادقة على النصوص التشريعية، وتعزيز إختصاصاته في مراقبة الحكومة، ولا سيما بتكريس مسؤولية الحكومة الحصرية أمامه. كما تم حكم سلطة التشريع، وسن كل القوانين على البرلمان، وتوسيع مجال القانون، ليرتفع من 30 مجالا حاليا إلى أكثر من 60 في الدستور المقترح.

وحرصا على تخليق العمل البرلماني، ينص المشروع على دسترة منع الترحال البرلماني، وحصر الحصانة البرلمانية في التعبير عن الرأي فقط، وعدم شمولها لجنح وجرائم الحق العام. كما تم التنصيص على حذف المحكمة العليا، الخاصة بالوزراء تكريسا لمساواتهم، مع المواطنين أمام القانون والقضاء.

أما بالنسبة لمجلس المستشارين وحرصا على عقلنة تركيبته، فإن الدستور المقترح ينص على أن يتراوح عدد أعضائه بين 90 و120 عضوا.

وفي هذا الصدد، وإستجابة للملتمس المرفوع إلينا من طرف المركزيات النقابية، والمدعوم من قبل الأحزاب السياسية، بشأن تمثيلية النقابات في الغرفة الثانية، فقد قررنا، في إطار مهامنا التحكيمية، تضمين المشروع تمثيلية نقابية مناسبة، وكذا للهيآت المهنية والمقاولاتية الأكثر تمثيلية. وهو قرار نابع من جوهر

نظام الملكية المغربية الإجتماعية، ومن مذهبنا في الحكم القائم على جعل النهوض بالأحوال الإجتماعية لمواطنينا في صلب إنشغالاتنا سياسيا وميدانيا.

أما فيما يتعلق بمواطنينا المقيمين بالخارج، فإنه سيتم تخويلهم تمثيلية برلمانية متى نضجت الصيغة الديمقراطية لذلك، علما بأنهم يتمتعون بحق الإنتخاب في مجلسي البرلمان.

المحور السادس: تخويل المعارضة البرلمانية نظاما خاصا وآليات ناجعة، تعزيزا لدورها ومكانتها في إثراء العمل البرلماني، تشريعا ومراقبة، حيث تم تمكينها من حق التمثيل النسبي في كافة أجهزة البرلمان.

كما تم التنصيص على تقديم رئيس الحكومة لعرض سنوي حول العمل الحكومي، وإجابته على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة، وكذا تخفيض النصاب القانوني لتقديم ملتمس الرقابة، وتكوين لجان التقصي، وإحالة مشاريع القوانين على المحكمة الدستورية، وكذا تمكين اللجان البرلمانية من صلاحية مساءلة المسؤولين عن الإدارات والمؤسسات العمومية، تحت مسؤولية الوزراء المعنيين.

المحور السابع: ترسيخ سلطة قضائية مستقلة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، تكريسا لإستقلال القضاء، الذي نحرص له ضامنون، وذلك بالنص صراحة في مشروع الدستور الجديد، على أن النطق بالحكم إن كان يتم بإسم الملك، فإنه يتعين أن يصدر بناء على القانون.

وصيانة لحرمة القضاء، فقد تمت دسترة تجريم كل تدخل للسلطة أو المال أو أي شكل من أشكال التأثير في شؤون القضاء.

كما تم إحداث «المجلس الأعلى للسلطة القضائية»، كمؤسسة دستورية يرأسها الملك لتحل محل المجلس الأعلى للقضاء، وتمكينها من الإستقلال الإداري والمالي،

وتخويل رئيس محكمة النقض مهام الرئيس المنتدب بدل وزير العدل حاليا تجسيدا لفصل السلط.

وبموازاة ذلك، تم تعزيز تركيبة المجلس الجديد، وذلك بالرفع من عدد ممثلي القضاة المنتخبين، ومن نسبة تمثيل المرأة القاضية وبما يضمن إنفتاحه على عضوية شخصيات ومؤسسات ذات الصلة بحقوق الإنسان والدفاع عن إستقلال القضاء.

كما تم توسيع إختصاصات المجلس لتشمل علاوة على تدبير الحياة المهنية للقضاة مهام التفتيش وإبداء الرأي في النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالقضاء وتقييم منظومته.

وتأكيدا لمبدإ سمو الدستور والقانون، تم الإرتقاء بالمجلس الدستوري إلى «محكمة دستورية»، ذات إختصاصات واسعة، تشمل علاوة على صلاحياته الحالية مراقبة دستورية الإتفاقيات الدولية، والبت في المنازعات بين الدولة والجهات.

وتعزيزا للديمقراطية المواطنة تم تخويل هذه المحكمة صلاحية البت في دفوعات المتقاضين بعدم دستورية قانون تبين للقضاء أن من شأنه المساس بالحقوق والحريات الدستورية.

المحور الثامن: دسترة بعض المؤسسات الأساسية مع ترك المجال مفتوحا لإحداث هيآت وآليات أخرى لتعزيز المواطنة والمشاركة الديمقراطية بنصوص تشريعية أو تنظيمية:

وهكذا، تمت دسترة المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة الوسيط، ومجلس الجالية المغربية بالخارج، والهيأة العليا للإتصال السمعي-البصري، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي وتوسيع إختصاصات المجلس الإقتصادي والإجتماعي لتشمل القضايا البيئية.

كما تم تعزيز المكانة الدستورية للأحزاب السياسية، والهيآت النقابية والمهنية، ومنظمات المجتمع المدني، بتخصيص عدة فصول لكل منها.

وعملا على تمكين الشباب من فضاء مؤسسي للتعبير والنقاش، فقد حرصنا على إحداث مجلس للشباب والعمل الجمعوي يشكل قوة إقتراحية لتمكينهم من المساهمة بروح الديمقراطية والمواطنة في بناء مغرب الوحدة، والكرامة والعدالة الإجتماعية.

المحور التاسع: تعزيز آليات الحكامة الجيدة، وتخليق الحياة العامة، ومحاربة الفساد بإحداث منظومة مؤسسية وطنية منسجمة ومتناسقة في هذا الشأن، وذلك من خلال تعزيز دور المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات في مراقبة المال العام وفي ترسيخ مبادئ الشفافية والمسؤولية والمحاسبة، وعدم الإفلات من العقاب، وكذا مجلس المنافسة، والهيأة الوطنية للنزاهة ومحاربة الرشوة والوقاية منها.

ولكون الأمن بمفهومه الإستراتيجي الشامل قد غدا تحديا عالميا، فقد حرصنا على تمكين بلادنا من آلية مؤسسية إستشارية في شكل مجلس أعلى للأمن نتولى رئاسته.

ويضم هذا المجلس في عضويته رؤساء السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، والوزراء والمسؤولين، والشخصيات المعنية.

كما يختص بتدبير القضايا الأمنية الإستراتيجية الداخلية والخارجية الهيكلية والطارئة ويشكل قوة تقويمية وإقتراحية لترسيخ الحكامة الأمنية الجيدة ببلادنا.

شعبي العزيز،

إن منظورنا الشامل للديمقراطية الحقة، ومقومات الحكامة الجيدة لا ينحصر في إعادة توزيع السلطات المركزية، بل يقوم على توزيع السلطات والموارد بين المركز والجهات، وذلك ضمن جهوية متقدمة نعتبرها عماد الإصلاح العميق لهياكل الدولة وتحديثها.

وفي هذا المنظور، يندرج المحور العاشر المتمثل في التكريس الدستوري للمغرب الموحد للجهات. مغرب يقوم على لامركزية واسعة، ذات جوهر ديمقراطي، في خدمة التنمية المندمجة البشرية والمستدامة، وذلك في نطاق وحدة الدولة والوطن والتراب، ومبادئ التوازن والتضامن الوطني والجهوي.

ولإبراز هذا الخيار الإستراتيجي في مشروع الدستور، فقد تم تخصيص باب للجماعات الترابية وللجهوية المتقدمة على أساس الإطار المرجعي، الذي أعلنا عنه في خطابنا التاريخي لتاسع مارس على أن يتولى قانون تنظيمي تحديد إختصاصات الدولة والجهات، وموارد وآليات وتنظيم الجهوية.

شعبي العزيز،

إن أي دستور مهما بلغ من الكمال، فإنه ليس غاية في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لقيام مؤسسات ديمقراطية تتطلب إصلاحات وتأهيلا سياسيا ينهض بهما كل الفاعلين لتحقيق طموحنا الجماعي، ألا وهو النهوض بالتنمية وتوفير أسباب العيش الكريم للمواطنين.

ومن هذا المنطلق، فإن خديمك الأول، عندما سيقوم بواجبه الوطني بالتصويت بقول نعم لمشروع الدستور الجديد، المعروض على الإستفتاء الشعبي إنما لإقتناعي الراسخ بأن مشروع هذا الدستور يعتمد كل المؤسسات والمبادئ الديمقراطية

والتنموية، وآليات الحكامة الجيدة، ولأنه يصون كرامة كل المغاربة وحقوقهم في إطار المساواة وسمو القانون.

أجل، سأقول نعم لهذا المشروع لإقتناعي بأنه بجوهره سيعطي دفعة قوية لإيجاد حل نهائي للقضية العادلة لمغربية صحرائنا على أساس مبادرتنا للحكم الذاتي. كما سيعزز الموقع الريادي للمغرب في محيطه الإقليمي كدولة تنفرد بمسارها الديمقراطي الوحدوي المتميز.

وإني لأدعو الأحزاب السياسية، والمركزيات النقابية، ومنظمات المجتمع المدني، التي شاركت بكل حرية وإلتزام، في صنع هذا الميثاق الدستوري المتقدم، من بدايته إلى نهايته، إلى العمل على تعبئة الشعب المغربي ليس فقط من أجل التصويت لصالحه، بل بتفعيله، بإعتباره خير وسيلة لتحقيق التطلع المشروع لشبابنا الواعي والمسؤول، بل لكل المغاربة لتحقيق طموحنا الجماعي لتوطيد بناء مغرب الطمأنينة والوحدة والإستقرار، والديمقراطية والتنمية والإزدهار، والعدالة والكرامة وسيادة القانون، ودولة المؤسسات.

وستجدني، شعبي الوفي، في طليعة العاملين على التفعيل الأمثل لهذا المشروع الدستوري المتقدم، الذي يوطد دعائم نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية وإجتماعية، بعد إقراره، بعون الله وتوفيقه، بالإستفتاء الشعبي، ليوم فاتح يوليوز القادم».

«قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة عيد العرش المجيد

30 يوليوز 2011

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

إنه لمن دواعي الإعتزاز أن نحتفل بالذكرى الثانية عشرة لإعتلائنا العرش في ظل الدستور الجديد للمملكة، الذي إرتضيناه، ملكا وشعبا، بإستفتاء الأمة، تعاقدا متجددا، مرسخا للعهد الوثيق بين العرش والشعب.

ونود، بداية الإشادة بالمشاركة المكثفة، والإنخراط القوي للشعب المغربي كافة في المدن والبوادي داخل الوطن وخارجه، أفرادا وجماعات، نساء ورجالا، شبابا وكهولا، أحزابا ونقابات وجمعيات، لجنة إستشارية وآلية سياسية، ونخبا فكرية في إنجاز هذا التحول الكبير ، الذي تحقق بإرادة وطنية مستقلة. وهو ما جعله مبعث إعتزاز لجميع المغاربة، وموضع تقدير دول للنموذج المغربي المتميز.

كما نود التنويه بما بذلته جميع السلطات العمومية، والتمثيليات الدبلوماسية للمملكة، من جهود دؤوبة، لحسن تنظيم هذا الإستفتاء الدستوري بما إقتضاه الأمر من إلتزام بالقانون ونزاهة وشفافية وحياد.

والآن وبعد أن قال الشعب كلمته الحاسمة بالمصادقة على الدستور الجديد بمضامينه المتقدمة بما جعله دستورا لجميع المغاربة، فقد إرتأينا أن يكون خطابنا لك اليوم منصبا حول المرحلة الموالية للمصادقة عليه. إنها مرحلة تفعيله الأمثل روحا ومنطوقا والذي نحن به ملتزمون وله ضامنون وعلى حسن تطبيقه ساهرون.

بيد أن أي دستور مهما بلغ من الكمال، فإنه ليس غاية في حد ذاته، ولا نهاية المطاف وإنما هو أساس متين لتعاقد سياسي جديد على المضي قدما في ترسيخ دولة القانون وحقوق الإنسان والحكامة الجيدة والتنمية ، وذلك بإرساء مؤسسات ناجعة وذات مصداقية.

ومهما كانت فعالية هذه المؤسسات فستظل صورية ما لم تنعكس نتائج عملها على الوطن: صيانة لسيادته وأمنه ووحدته وتنميته وتقدمه وعلى المواطنين: حرية، ومساواة، وكرامة، وعدالة إجتماعية.

وإذا كنا قد حققنا، شعبي العزيز، طموحنا الوطني الكبير، للدخول في عهد ديمقراطي جديد، فإن التحدي الأكبر هو تأهيل وتعبئة كل الفاعلين ليصبح هذا الدستور واقعا ملموسا وممارسة يومية تجسد دمقرطة الدولة والمجتمع معا، وتفتح آفاقا مستقبلية، واعدة بالعيش الحر الكريم، وخاصة لشبابنا وللفئات الشعبية.

ويظل عمادنا لرفع تحديات المرحلة المقبلة، الإيمان القوي بثوابتنا الوطنية، والثقة الكاملة في ذاتنا وقدراتنا، وفي مصداقية مؤسساتنا، ووجاهة إختياراتنا ، وفي دينامية مجتمعنا، والعمل الدؤوب، والإستثمار الأمثل لمناخ الثقة، الذي كرسه الإقرار الشعبي الجماعي للدستور.

شعبي العزيز،

إن نهوضنا بأمانتنا الدستورية في ضمان حسن سير المؤسسات الدستورية تجسد قبل كل شيء خلال هذه المرحلة الهامة في حرصنا على حسن إقامتها في أقرب الآجال وفق المرتكزات الثلاثة التالية:

أولا : الإلتزام بسمو الدستور روحا ومنطوقا كنهج قويم ووحيد لتطبيقه. ومن ثم، نعتبر أن أي ممارسة أو تأويل مناف لجوهره الديمقراطي يعد خرقا مرفوضا مخالفا لإرادتنا، ملكا وشعبا.

ثانيا : إيجاد مناخ سياسي سليم، جديد بما أفرزه هذا الدستور من مغرب جديد، مفعم بروح الثقة والعمل والإقدام والتعبئة والأمل والإلتزام بتجسيد جوهره المتقدم على أرض الواقع.

ثالثا : العمل بروح التوافق الإيجابي على تفعيل المؤسسات الدستورية بالإعتماد الجيد للنصوص القانونية اللازمة والإصلاحات السياسية الهادفة لإنبثاق مشهد سياسي ومؤسسي جديد وسليم جدير بدستورنا المتقدم، وكفيل بعدم إنتاج ما يشوب المشهد الحالي من سلبيات وإختلالات.

فكل تباطؤ من شأنه زعزعة دينامية الثقة، وهدر ما يتيحه الإصلاح الجديد من فرص التنمية وتوفير العيش الكريم لشعبنا الأبي، فضلا عن كون كل تأخير يتنافى مع الطابع المؤقت للأحكام الإنتقالية للدستور.

وعلى هذا الأساس، ندعو كافة الفاعلين المعنيين إلى إعتماد جدولة زمنية مضبوطة، تمكنهم وسائر المواطنين من رؤية واضحة لإقامة المؤسسات الدستورية في الآماد القصيرة والمتوسطة.

فعلى المدى القريب، نبغي إعطاء الأسبقية لإقرار القوانين الجديدة المتعلقة بالمؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

وفي هذا الصدد، تجدر البداية بإنتخاب مجلس النواب الجديد لنتولى بناء على نتائج الإقتراع الخاص به، وطبقا لأحكام الدستور، تعيين رئيس الحكومة من الحزب الذي سيتصدر نتائج إنتخاباته، وليتأتى، بإذن الله، تشكيل حكومة جديدة منبثقة من أغلبية برلمانية، متضامنة ومنسجمة.

أما بالنسبة لمجلس المستشارين، فإن إقامته رهينة بالمصادقة على القوانين التنظيمية والتشريعية، المتعلقة بالجهوية المتقدمة وبالجماعات الترابية الأخرى وبالغرفة الثانية، وكذا بإجراء الإستحقاقات الإنتخابية الخاصة بها، وفق جدولة زمنية محددة، يتم إكمالها بتنصيب مجلس المستشارين بتركيبته الجديدة قبل متم سنة 2012.

وفي هذا الإطار، نحث جميع الفاعلين المعنيين على العمل البناء لتوفير الظروف الملائمة لجعل هذا المسار الإنتخابي المتعدد والمتوالي يتم في إلتزام بقيم النزاهة والشفافية، والتحلي بالمسؤولية العالية، وجعل المصالح العليا للوطن والمواطنين فوق كل إعتبار.

وإنطلاقا مما رسخه الدستور من إقامة سلطة قضائية مستقلة، فإنه يتعين العمل في الأمد المنظور على إقرار التشريعات المتعلقة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، وبالمحكمة الدستورية.

أما على المدى المتوسط ، فيظل التأهيل التشريعي العام من أهم الأوراش التي على الحكومة والبرلمان النهوض بها، قبل نهاية الولاية التشريعية المقبلة. وهو ما إقتضى بلورة خارطة طريق مضبوطة لإعداد وإعتماد مختلف القوانين التنظيمية، وإقامة المؤسسات المرتبطة بها، الحقوقية منها والتنموية.

وإذا كان من الطبيعي أن يعترض التطبيق السليم للدستور الجديد كأي مسار تاريخي، بعض الصعوبات، وأن تقف أمامه بعض المعيقات، فإن على الجميع كل من موقعه التعبئة الشاملة، والمشاركة المواطنة والملتزمة في بناء هذا الصرح الدستوري المتقدم بروح الثقة والعمل الجماعي، بعيدا عن نزوعات التيئيس والعدمية، والممارسات التضليلية البالية.

شعبي العزيز،

إن إستكمال بناء الصرح المؤسساتي والتنموي للدستور الجديد، ظل رهينا بالعمل الجاد من أجل التأهيل العميق والفعال للمشهد السياسي، وإستثمار مناخ الثقة لإعادة الإعتبار للعمل السياسي النبيل في بلادنا.

وفي هذا الصدد، فإن الأحزاب السياسية التي كرس الدستور الجديد مكانتها كفاعل محوري في العملية الديمقراطية، أغلبية ومعارضة مدعوة لمضاعفة جهودها لتحقيق مصالحة المواطنين وخاصة الشباب

مع العمل السياسي بمفهومه الوطني النبيل، سواء في نطاق الأحزاب التي أناط بها الدستور مهمة المساهمة في التعبير عن إرادة الناخبين، أو بالإنخراط في المؤسسات الحكومية الممارسة للسلطة التنفيذية أو في المؤسسة البرلمانية ذات السلطات التشريعية والرقابية الواسعة، أوفي هيئات وآليات الديمقراطية المحلية، أو التشاركية، أو المواطنة.

وفي نفس السياق، فإن المنظومة الدستورية الجديدة، تتطلب من الفاعلين السياسيين التنافس الجاد في بلورة مشاريع مجتمعية متميزة وتجسيدها في برامج تنموية خلاقة وواقعية، وكذا في إختيار النخب المؤهلة لحسن تدبير الشأن العام، وطنيا وجهويا ومحليا.

بيد أن التكريس الدستوري لمبدإ ربط القرار السياسي بنتائج صناديق الإقتراع يلقى على عاتق المواطنات والمواطنين النهوض بالأمانة الجسيمة لحسن إختيار ممثليهم، فعلى الجميع أن يستشعروا أن الأحزاب والإختيارات التي يريدها الشعب، والمؤسسات المنبثقة عن إرادته، هي التي ستتولى الحكم نيابة عنه، وتتخذ القرارات المتعلقة بتدبير الشأن العام طيلة مدة إنتدابها بإختيار منه.

كما أن على المنتخبين إستحضار أن تلازم المسؤولية بالمحاسبة قد صار قاعدة لها سموها الدستوري، وجزاؤها القانوني وضوابطها الأخلاقية الملزمة.

وبموازاة ذلك، يجدر تفعيل التكريس الدستوري لكل من دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام والإتصال في البناء السياسي والحقوق والتنموي، بما يمكنهما من النهوض بمسؤولياتهما الفاعلة كقوة إقتراحية وكرافعة ناجعة، وشريك أساسي في توطيد هذا البناء.

شعبي العزيز،

إن التعاقد الدستوري والسياسي الجديد بما يكفله من منظومة متكاملة لحقوق الإنسان، وواجبات المواطنة سيبقى صوريا ما لم يقترن بإنبثاق تعاقد إجتماعي

وإقتصادي تضامني، جعل كل مواطن ومواطنة يلمس الأثر الإيجابي لهذه الحقوق على معيشه اليومي، وعلى تقدم وطنه.

ومن هنا، فإن تفعيل آليات الدستور الجديد لايجوز أن يحجب عنا ضرورة مواصلة جهود التنمية، بل يتعين أن يكون بحكامته الجديدة رافعة قوية لتسريع وتيرتها في حفاظ على التوازنات الماكرو-إقتصادية والمالية، التي صارت قاعدة دستورية.

كما أن توسيع الحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والبيئية، التي جاء بها الدستور الجديد يقتضي مواصلة رفع التحدي الأكبر للتصدي للبطالة والفقر، والهشاشة والأمية، وذلك من خلال إطلاق جيل جديد من الإصلاحات العميقة لتيسير أسباب ولوج كل مواطن لجوهر هذه الحقوق من تعليم نافع، وعمل منتج، وتغطية صحية، وسكن لائق وبيئة سليمة، وكذا من تنمية بشرية، ولاسيما من خلال مواصلة التفعيل الأمثل لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية.

وبنفس العزم، فإن التعاقد الإقتصادي الجديد يقتضي الإهتمام بمنظومة الإنتاج الإقتصادي، وإذكاء روح المبادرة الحرة خاصة من خلال تشجيع المقاولات الصغرى والمتوسطة بما ينسجم مع روح الدستور الجديد، الذي كرس دولة القانون في مجال الأعمال، ومجموعة من الحقوق والهيآت الإقتصادية الضامنة لحرية المبادرة الخاصة، ولشروط المنافسة الشريفة، وآليات تخليق الحياة العامة، ولضوابط زجر الإحتكار والإمتيازات غير المشروعة، وإقتصاد الريع والفساد والرشوة.

شعبي العزيز،

إن القانون الأسمى الجديد للمملكة بما يكرسه من تشبث بالمرجعيات والقيم الكونية المثلى، ومن سمو للمواثيق الدولية، كما صادقت عليها المملكة على التشريعات الوطنية، يشكل رافعة قوية لعمل الديبلوماسية الوطنية، في خدمة المصالح العليا والقضايا العادلة للمغرب، وتعزيز إشعاعه الجهوي والدولي.

وإننا لواثقون بأن هذا التطور المؤسسي والتنموي المتميز بإرسائه لدعائم الجهوية الموسعة، والحكامة الترابية، بكل مناطق المملكة وفي صدارتها أقاليمنا الجنوبية سيشكل دعما قويا لمبادرة الحكم الذاتي كحل سياسي ونهائي للنزاع المفتعل حول صحرائنا، وذلك من خلال تفاوض جاد مبني على روح التوافق والواقعية، وفي إطار المنظمة الأممية. وبالتعاون مع أمينها العام، ومبعوثه الشخصي.

وإذ نؤكد أن قضية وحدتنا الترابية ستظل أسبقية الأسبقيات في سياستنا الداخلية والخارجية، فإننا ماضون في الدفاع عن سيادتنا ووحدتنا الترابية التي لا مجال فيها للمساومة.

وانطلاقا من ثوابت سياستها الخارجية التي عملنا منذ إعتلائنا العرش على ترسيخها، فإننا عازمون على المضي قدما في خدمة المصالح العليا للوطن، وتوطيد روابط إنتمائه الإقليمي وتنمية علاقاته الدولية، مهما كانت الإكراهات الناجمة عن السياقات الدولية المضطربة، والأوضاع الإقليمية الصعبة.

كما أن تعزيز إنخراط المغرب في المنظومة الحقوقية الدولية، طبقا لما كرسه الدستور الجديد من دسترة قواعد الحكامة الجيدة كفيل بترسيخ مصداقية بلادنا كشريك إقتصادي ذي جاذبية قوية في ميدان الإستثمار، عماده في ذلك رصيده الهام في مجال الشراكات والتبادل الحر مع عدة دول ومجموعات، سواء في جوارنا المباشر، أو مع قوى إقتصادية أخرى وازنة.

أما بالنسبة لروابط إنتمائنا الإقليمية، فإننا سنظل متشبثين ببناء الإتحاد المغاربي، كخيار إستراتيجي ومشروع إندماجي لا محيد عنه، مع ما يقتضيه الأمر من تصميم ومثابرة، لتذليل العقبات، التي تعرقل مع كامل الأسف تفعيله ضمن مسار سليم ومتجانس.

وفي هذا الصدد، فإن المغرب لن يدخر جهدا لتنمية علاقاته الثنائية مع دول المنطقة، مسجلين الوتيرة الإيجابية للقاءات الوزارية والقطاعية الجارية المتفق عليها مع الجزائر الشقيقة.

وإننا لملتزمون، وفاء لأواصر الأخوة العريقة بين شعبينا الشقيقين، ولتطلعات الأجيال الصاعدة بإعطاء دينامية جديدة، منفتحة على تسوية كل المشاكل العالقة من أجل تطبيع كامل للعلاقات الثنائية بين بلدينا الشقيقين بما فيها فتح الحدود البرية، بعيدا عن كل جمود أو إنغلاق مناف لأواصر حسن الجوار وللإندماج المغاربي، وإنتظارات المجتمع الدولي والفضاء الجهوي.

وعلى مستوى إنتمائه العربي والإسلامي، فإن المغرب، الذي تابع بإنشغال ما جرى في بعض البلدان العربية الشقيقة من تحولات، يعتبر أنه لا مناص من التعاطي مع قضايانا وتحدياتنا بروح جريئة وإستشرافية بالحوار التوافقي البناء بعيدا عن كل أشكال التعامل التقليدي، الذي برهن عن محدوديته وعدم جدواه، وذلك لتطويق المخاطر المهددة لسلامة الدول ووحدتها الترابية.

وإن خدمة المصالح الحيوية للأمة العربية في هذا الإتجاه ليقتضي قبل كل شيء الإعتماد على روح التعاون والتكامل والشراكة المثلى بين كل مكونات الوطن العربي، وتكتلاته الإقليمية.

وتظل القضية الفلسطينية في صدارة إهتماماتنا، ولا سيما في هذه الظرفية التي تشهد إنبثاق آمال عريضة، أفرزتها المواقف الإيجابية لبعض الأطراف الدولية الكبرى، والآثار المنشودة من المصالحة الفلسطينية.

وبصفتنا رئيسا للجنة القدس، فإننا نوجه نداء للرباعية الدولية لتحمل مسؤولياتها في هذه المرحلة الدقيقة من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مجددين التأكيد على أن السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط، يمر عبر ضمان حقوق جميع شعوب المنطقة في الحرية والإستقرار والإزدهار، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للإستمرار، عاصمتها القدس الشريف.

أما علاقاتنا مع عمقنا الإفريقي الذي يشكل مجالا لفرص واعدة، فإننا حريصون على نهج مقاربة متجددة، قائمة على التضامن، وميزة على تعزيز الأمن والإستقرار،

خاصة في منطقة الساحل والصحراء، فضلا عن خلق شروط تنمية بشرية، تسهم في النهوض بالإنسان الإفريقي طبقا لأهداف الألفية للتنمية.

كما أن ما يجري من أحداث ومتغيرات في منطقة جنوب المتوسط، يؤكد ضرورة تحقيق نقلة نوعية في مسارات الشراكة بين الشمال والجنوب من أجل خلق فضاء إقتصادي وإنساني متضامن ومنسجم، تتقاسم شعوبه قيم الدمقراطية والتنمية المشتركة. ويمكن لشراكة المغرب مع الإتحاد الأوروبي بمختلف أبعادها أن تشكل مصدر إلهام لصياغة هذه المقاربة المتكافئة ذات المنافع المتبادلة.

وسيواصل المغرب تعاونه مع باقي الشركاء في القارتين الأمريكية والأسيوية في إطار شراكات إستراتيجية مثمرة، بما يضفي المزيد من الحيوية على شراكاتنا عبر العالم.

شعبي العزيز،

في هذا الظرف التاريخي المتميز بتدشين عهد دستوري جديد، نستحضر بكل خشوع وإكبار، الأرواح الطاهرة لجدنا المقدس بطل الحرية والإستقلال جلالة الملك محمد الخامس ووالدنا المنعم، جلالة الملك الحسن الثاني باني الدولة المغربية العصرية، وكافة شهداء الوطن الأبرار، أكرم الله مثواهم.

كما نتوجه بالإشادة إلى قواتنا المسلحة الملكية، والدرك الملكي والأمن الوطني والإدارة الترابية، والقوات المساعدة، والوقاية المدنية، على تفانيهم وتجندهم الدائم تحت قيادتنا للدفاع عن حوزة الوطن وسيادته، وصيانة أمنه وإستقراره.

شعبي العزيز،

كما أن لكل زمن رجاله ونساءه ولكل عهد مؤسساته وهيآته، فإن دستور 2011 بصفته دستورا متقدما من الجيل الجديد للدساتير، يستلزم بالمقابل جيلا جديدا من النخب المؤهلة المتشبعة بثقافة وأخلاقيات سياسية جديدة، قوامها التحلي بروح الغيرة الوطنية، والمواطنة الملتزمة، والمسؤولية العالية، وخدمة الصالح العام.

كما يتطلب إنتهاج السياسات المقدامة الكفيلة بتحصين المكتسبات وتقويم الإختلالات، والنهوض بالإصلاحات الشاملة.

وذلكم هو السبيل الأمثل لتحقيق طموحنا الجماعي لبناء مغرب جديد موحد ومتقدم يحقق المواطنة الكاملة لكل أبنائه، ويحفظ كرامتهم، ويصون وحدة الوطن وسيادته.

«ربنا آتنا من لدنك رحمة، وهيئ لنا من أمرنا رشدا». صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة الذكرى 58 لثورة الملك والشعب

20 غشت 2011

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

شعبي العزيز،

يتميز تخليدنا اليوم للذكرى الثامنة والخمسين لثورة الملك والشعب بمصادقتك على دستور متقدم، يفتح آفاقا ديمقراطية واعدة بإستكمال بناء دولة عصرية للقانون والمؤسسات.

كما يرسي دعائم جهوية موسعة، وذلك ضمن تحول تاريخي، يتوخى تحديث وعقلنة هياكل الدولة، بإعتماد إصلاحات جوهرية قائمة على الحكامة الترابية الجيدة، وهادفة للنهوض بالتنمية المندمجة، وترسيخ العدالة الإجتماعية، وضمان مقومات المواطنة الكريمة لكافة المغاربة.

عمادنا في ذلك، الدينامية الخلاقة لشبابنا الذي نحتفي اليوم بعيده السعيد، والمؤهل لمواصلة حمل مشعل ملحمة عشرين غشت الخالدة ضمن مسار مغربي متميز بإنخراطه في رفع تحدياته، وذلك في تجاوب عميق بينك، شعبي الوفي، وبين خديمك الأول، مجسدين الروح الدائمة لثورة الملك والشعب.

وهو ما يجعلنا نعتبر التفعيل الأمثل للدستور الجديد منطلقا لمسار من العمل السياسي، الهادف للنهوض بالتنمية في مناخ من الإلتزام الجماعي بالقانون، والتعبئة والثقة اللازمة لتحريك عجلة الإقتصاد، وتحفيز الإستثمار المنتج، والموفر لأسباب العيش الحر الكريم لمواطنينا ولاسيما الفئات المعوزة منهم.

وذلكم هو التحدي الكبير، الذي يتعين على الجميع مضاعفة الجهود لرفعه بمؤسسات تشكل قاطرة للديمقراطية والتنمية.

ومن هنا، فإن الرهان الحقيقي، الذي ينبغي كسبه، في المرحلة السياسية الحالية، ليس هو إعتبار الإنتخابات المقبلة مجرد تنافس حزبي مشروع، للفوز بأكبر عدد من المقاعد، بل هو الإرتقاء بها، إلى معركة وطنية نوعية، حول إختيار أفضل البرامج والنخب المؤهلة، لتحقيق إنطلاقة جيدة لتنزيل الدستور، ولإعطاء دفعة قوية للتحول السياسي الحاسم، الذي تعرفه بلادنا.

كما أن ترسيخ مناخ الثقة في الإنتخابات المقبلة لا يقتصر فقط على التوافق بشأن الإعداد الجيد لها، وإنما يقتضي، قبل كل شيء من كل الفاعلين السياسيين التحلي بالوضوح في المواقف الملتزمة بتعزيز مصداقيتها، ونبذ الأحكام المسبقة على نتائج الإنتخابات قبل إجرائها، والقطع مع التشكيك السياسوي فيها، الذي لا يخدم سوى أعداء الديمقراطية، ونزوعات السلبية والعدمية.

وهذا ما يجعل الجميع، حكومة وبرلمانا وأحزابا ومواطنين، وفعاليات جمعوية وإعلامية أمام محك حقيقي يقتضي منهم تحمل مسؤولياتهم التاريخية، وجعل المصالح العليا لبلادنا فوق كل إعتبار.

وفي هذا الصدد، يجب على السلطات الحكومية والقضائية، المعنية بحسن تنظيم الإنتخابات، التقيد الصارم بالقانون، وتفعيل آليات تخليق العمل السياسي والبرلماني، وتوفير شروط المنافسة الإنتخابية الحرة، والإلتزام بالمساواة بين مختلف الأحزاب وبالحياد الإيجابي.

كما يتعين عليها التصدي الحازم لكل الخروقات، ومحاربة إستعمال المال وشراء الأصوات لإفساد الإنتخابات، وإستغلال النفوذ، أو التوظيف المغرض للدين وللمقدسات في المعارك الإنتخابية.

أجل، إن العمل الحزبي والحملات الإنتخابية تتطلب تمويلا شفافا ومنصفا، وهو ما يضبط القانون قواعده، ويعاقب على أي إخلال بها.

ومهما تكن جودة القوانين وحزم السلطات، فإن الدور الذي خوله الدستور للأحزاب، يظل حاسما في تحقيق مصداقية الإنتخابات وحرمة المؤسسات.

ومن ثم، فإن الأحزاب مطالبة بالتنافس في بلورة برامج إنتخابية خلاقة وواقعية، تستجيب للإنشغالات الحقيقية للمواطنين. كما أنها مدعوة لتزكية المرشحين الأكفاء القادرين على تحمل المسؤولية في السلطتين البرلمانية والحكومية، أغلبية أومعارضة.

كما يجدر بها أن تفسح المجال للطاقات الشابة والنسوية، بما يفرز نخبا مؤهلة، كفيلة بضخ دماء جديدة في الحياة السياسية والمؤسسات الدستورية.

وهنا، نعتبر أنه بفضل ما توفره الديمقراطية الترابية من صلاحيات واسعة لمجالسها، فإن العمل السياسي، ثقافة وممارسة، مقبل على تحول جوهري يجعله لا ينحصر في المفهوم المحدود للمناصب الحكومية والمقاعد البرلمانية.

أجل، إنه سينفتح على آفاق رحبة من آلاف الإنتدابات الإنتخابية في المجالس الجهوية والإقليمية والمحلية، التي تشكل مؤسسات أساسية لتأهيل النخب الجديرة بتدبير الشأن العام.

ولن تكتمل للإلتزام السياسي مقاصده النبيلة، إلا حين تعطي الطبقة السياسية للإنتداب الإنتخابي ، المحلي أوالجهوي، أهمية أكبر من الحرص على إحتلال المناصب المركزية، وذلك بالنظر لما يتيحه من قرب من إنشغالات المواطن المشروعة، ولحاجياته الأساسية.

أما المواطن- الناخب، المساهم بتصويته الحر، في التعبير عن الإرادة الشعبية، فإني أقول له : إنك بمشاركتك في الإقتراع، لا تمارس حقا شخصيا فقط.

كلا، إنك تفوض لمن تصوت عليه، النيابة عنك في تدبير الشأن العام.

وهذا ما يقتضي منك إستشعار جسامة أمانة التصويت غير القابلة للمساومة، وتحكيم ضميرك الوطني في إختيارك للبرامج الواقعية، والمرشحين المؤهلين والنزهاء.

وللمواطن- المرشح أقول: لقد آن الأوان للقطيعة النهائية مع الممارسات الإنتخابوية المشينة، التي أضرت بمصداقية المجالس المنتخبة، وأساءت لنبل العمل السياسي.

فعلى كل من ينوي الترشح للإنتخابات المقبلة أن يستحضر تكريس الدستور لربط ممارسة السلطة بالمحاسبة.

وإعتبارا للمكانة التي خولها الدستور للمجتمع المدني ووسائل الإعلام، في ترسيخ قيم المواطنة المسؤولة، فإنها مطالبة بالنهوض بدورها الفعال في الملاحظة القانونية والمستقلة والمحايدة لسلامة العمليات الإنتخابية.

شعبي العزيز،

إن تحديث ودمقرطة هياكل الدولة بقدر ما يتجسد في توزيع الدستور الجديد للسلطات المركزية، وفق مبدإ فصل السلط، فإنه يتجلى، بصفة أقوى، في إرساء الجهوية المتقدمة القائمة على إعادة توزيع سلط وإمكانات المركز على الجهات. وذلك على أساس الديمقراطية الترابية والحكامة الجيدة ، بما يكفل تحقيق تنمية جهوية، متضامنة ومتوازنة ومندمجة، تضع حدا للمقولة الإستعمارية للمغرب النافع وغير النافع، وللفوارق المجالية.

ولإرساء دعائم الورش الهيكلي الكبير للجهوية المتقدمة، التي نعتبرها ثورة جديدة للملك والشعب، فإنه ينبغي إعطاء الأسبقية لإعداد القانون التنظيمي الخاص بها، إعتبارا لإرتباطه بإنتخاب المجالس الجهوية، وغيرها من الإستحقاقات والتدابير اللازمة لإقامة الغرفة الثانية.

وعلاوة على ذلك، ينبغي التعجيل بتفعيل صندوق التأهيل الإجتماعي، وصندوق التضامن بين الجهات، تعزيزا لبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الهادفة لمحاربة الفقر والتهميش والإقصاء الإجتماعي، بمشاريع وأنشطة مدرة للدخل وموفرة لفرص الشغل، ولاسيما للشباب.

فشباب المغرب الواعي والمسؤول يوجد اليوم في صلب مشروع التحديث الدستوري، والسياسي، بما خوله الدستور من حقوق وواجبات وهيئات المواطنة الفاعلة لتعزيز إنخراطه في مختلف الإصلاحات الديمقراطية والأوراش التنموية.

وبقدر ما نولي من عناية فائقة لكافة أفراد شعبنا داخل الوطن، فإننا نجدد إشادتنا بمواطنينا المقيمين بالخارج، لتشبثهم بإنتمائهم الوطني، وحرصهم على صلة الرحم بذويهم وببلادهم بتوافدهم المتزايد عليها، وغيرتهم على تنميتها وتقدمها والدفاع عن قضاياها العادلة.

وفي هذا الصدد، فإننا حريصون على التفعيل الأمثل لمقتضيات الدستور الجديد، الذي نص لأول مرة على تمتعهم بجميع حقوق المواطنة، وصيانة مصالحهم ببلدان الإقامة، وضمان أوسع مشاركة ممكنة لهم في المؤسسات الوطنية، وتدبير الشأن العام.

شعبي العزيز،

إن تزامن إحتفالنا بذكرى ثورة الملك والشعب مع العشر الأواخر من شهر رمضان المبارك بما تفيضه على قلوب شعبنا من نفحات ربانية، يشكل لحظة قوية لإستحضار مشاعر الإكبار لأبطال الحرية والإستقلال والوحدة، وفي طليعتهم جدنا ووالدنا المنعمان، جلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، أكرم الله مثواهما.

كما نؤكد العهد المشترك بيني وبينك -شعبي العزيز- على مواصلة حمل مشعل الثورة المتجددة للملك والشعب، مستلهمين منها، ومن روح عيد الشباب السعيد، قيم التلاحم والتضحية والصمود، والعمل المتواصل من أجل تعزيز مكانة بلادنا في سياق إقليمي ودولي دقيق كنموذج للتطور الديمقراطي الرصين، والتقدم التنموي الدؤوب في ظل الوحدة والتضامن والثقة والأمل والطمأنينة والإستقرار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس
بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية
الخامسة من الولاية التشريعية الثامنة

الرباط، 14 أكتوبر 2011

«الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

حضرات السيدات والسادة، أعضاء البرلمان،

نخاطبكم اليوم، في سياق يتميز بإقدام بلادنا على تفعيل الدستور الجديد بإقامة مؤسساته، وفي صدارتها البرلمان والحكومة.

ومن هنا، فإن المناسبة ليست مجرد رئاسة إفتتاح دورة تشريعية عادية، وإنما هي لحظة قوية لإستشراف الولاية البرلمانية الأولى في العهد الدستوري الجديد وتدشين مرحلة تاريخية في مسار التطور الديمقراطي والتنموي للمغرب.

وهو ما يقتضي من كل الفاعلين في هذا التحول الحاسم، تحمل مسؤوليتهم كاملة، ومواصلة الجهود لإنجاح الإنتخابات النيابية المقبلة بالإلتزام بضوابط نزاهتها، وذلك بروح الثقة والوضوح، والغيرة الوطنية الصادقة.

فالتغيير الجوهري الذي جاء به الدستور، لا بد أن يتجلى في تجديد المؤسسات بمصداقيتها الديمقراطية، ونخبها المؤهلة، وعملها السياسي الناجع، والتنموي الملموس، الكفيل بتوفير أسباب العيش الكريم لكافة أفراد شعبنا الوفي، ولاسيما فئاته المعوزة، وشبابه الطموح.

وذلكم هو النهج القويم لإعادة الإعتبار للعمل السياسي النبيل، والإرتقاء بأداء المؤسسات إلى مستوى مكانتها الدستورية المتقدمة، وذلك بإرساء ممارسة سياسية

جديدة، قوامها النجاعة والتناسق والإستقرار المؤسسي، ونهوض كل سلطة بمسؤوليتها كاملة في إطار فصل السلط وتوازنها وتعاونها.

والتزاما بمهامنا الدستورية في ضمان حسن سير المؤسسات، وصيانة الخيار الديمقراطي، فإننا حريصون على أن تعكس المؤسسات الجديدة، روح ومنطوق الدستور، وأن تجسد طموحنا الجماعي في إنبثاق هيئات نيابية وتنفيذية ناجعة :

عمادها برلمان قوي، معبر عن الإرادة الشعبية الحرة، يمارس صلاحياته التشريعية الحصرية، والرقابية الواسعة، وينهض بدوره الفاعل في المجال الدبلوماسي، خدمة للقضايا العادلة للأمة وفي طليعتها قضية وحدتنا الترابية.

وقوامها حكومة فاعلة منبثقة عن أغلبية نيابية متضامنة ومنسجمة، تنهض ورئيسها بكامل سلطتها التنفيذية، وتتحمل مسؤولية وضع برنامجها وتطبيقه، وبلورة أسبقياته في سياسات عمومية ناجعة ومتناسقة.

وإيمانا منا بأن النظام الديمقراطي يقوم على حكم الأغلبية وسيادة القانون بقدر ما يتأسس على المشاركة الإيجابية للمعارضة البرلمانية، فإن من شأن تفعيل النظام الخاص بها، تمكينها من أن تشكل سلطة رقابية مسؤولة، وقوة إقتراحية بناءة.

بيد أن المصداقية السياسية للمؤسسات، ستظل صورية ما لم تكن رافعة قوية للتقدم الإقتصادي، والتماسك الإجتماعي، والتحديث الثقافي.

وهنا يتجلى تميز النموذج المغربي القائم دوما على تلازم الديمقراطية والتنمية، وعلى نهج متطور في الحكم، مؤسس على التفاعل الإيجابي مع الدينامية البناءة للمجتمع المغربي، ومع التحولات الجهوية والدولية، وذلك بإرادة سيادية خالصة، وعمل تشاركي وجماعي متواصل، وإنفتاح على المستجدات العالمية.

وهو ما مكن المغرب من تحقيق إنجازات وإصلاحات كبرى ومن تدبير تداعيات ظرفية عالمية إقتصادية ومالية صعبة، يقتضي توالي أزماتها المزيد من اليقظة والحزم والعقلنة.

إلا أن ذلك لا ينبغي أن يكون مبعث إرتياح ذاتي بقدر ما يجب أن يشكل حافزا على مضاعفة الجهود، لتوطيد نموذجنا الديمقراطي التنموي، الذي لا يستمد قوته من العمل على تعزيز المكاسب، ومواصلة إنجاز الأوراش التنموية الهيكلية فحسب، وإنما بالأساس من الإنكباب الجاد على إزاحة ما يعترضه من عوائق، والتقويم المستمر لما قد يشوبه من إختلالات، والإقدام على ما تقتضيه التحولات من إصلاحات جريئة وعميقة.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن السياق الوطني والجهوي والدولي، يقتضي إستحضار التحديات الكبرى، المؤسسية والتنموية للولاية التشريعية المقبلة، والتي يتعين رفعها من قبل كل القوى الحية للأمة وسائر الفاعلين السياسيين، كل من موقعه، وخاصة البرلمان والحكومة.

أما التحديات المؤسسية، فتتعلق بإستكمال تفعيل الدستور بإقرار القوانين التنظيمية المكملة له، بإعتبارها المحك الحقيقي لما يفتحه من آفاق ديمقراطية واعدة. وهو ما يجعل الولاية البرلمانية القادمة، ولاية تأسيسية بإمتياز.

كما تشمل هذه التحديات التأهيل الذاتي للأحزاب، التي لا ديمقراطية حقة بدونها، وذلك من أجل إنبثاق مشهد سياسي معقلن وفعال. وبموازاة ذلك، فإن تفعيل دستور المشاركة المواطنة يمر عبر تعزيز إنخراط الفاعلين الجدد من مواطنين وهيئات المجتمع المدني، ونقابات وقوى منتجة، ووسائل الإعلام كشريك بناء في بلورة وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية، والمشاريع التنموية، والإقتراحات التشريعية.

ويظل الرهان المؤسسي الكبير الذي يتوقف عليه تقدم وتحديث بلادنا، هو إصلاح وتجديد هياكل الدولة.

وفي هذا الصدد، يعد إرساء الجهوية المتقدمة من الأوراش الإستراتيجية لمغرب الحاضر والمستقبل ليس لإرتباطها بإقامة مجلس المستشارين، ولكن بالأساس لما تتيحه مع اللاتمركز الإداري من حكامة ترابية جيدة وقرب من المواطن، ومن إمكانات وآفاق واعدة لتحقيق تنمية بشرية وإقتصادية وإجتماعية متوازنة ومتضامنة ومستدامة.

وفي نفس السياق يندرج توطيد عدالة مستقلة بإقامة المجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمحكمة الدستورية، ومواصلة الإصلاح العميق والشامل للقضاء، ترسيخا لسمو الدستور، وسيادة القانون ومساواة الجميع أمامه، وضمانا للأمن القضائي.

كما أن دمقرطة الدولة والمجتمع، وتحسين مناخ الأعمال، يتطلب إنتهاج الحكامة الجيدة بتفعيل المبادئ والآليات التي ينص عليها الدستور. وعلى رأسها ربط تحمل المسؤولية بالمساءلة والمحاسبة، وتخليق الحياة العامة، بالتصدي لكل أشكال الفساد والرشوة، والريع الإقتصادي والسياسي والإحتكار، وكذا العمل على ضمان تكافؤ الفرص، وحرية المبادرة الخاصة، والمنافسة الحرة.

وأما التحديات التنموية، فإن المحك الحقيقي لنجاعة المؤسسات بالنسبة للفئات الشعبية، هو مدى قدرتها على إحداث نقلة نوعية في الرفع من مؤشرات التنمية البشرية.

ولا سيما من خلال إصلاحات وإنجازات، مقدامة وملموسة، تضع في صلبها تحفيز الإستثمار المنتج المدر لفرص الشغل، والسكن اللائق، وتعميم التغطية الصحية، والحفاظ على البيئة، وتوفير التعليم النافع بالإصلاح العميق لمنظومة التربية والتكوين، والإنخراط في إقتصاد المعرفة والإبتكار مفتاح تقدم المغرب.

ولن يتأتى ما نتوخاه من نهوض بالعدالة الإجتماعية والمجالية، إلا بتعزيز السياسات الإجتماعية لمحاربة الفقر والإقصاء والتهميش، وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى، والنهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة، فضلا عن إيلاء عناية خاصة للعالم القروي، وللمناطق الجبلية والنائية والمعزولة، وبلورة ميثاق إجتماعي متقدم.

وأمام تزايد الحاجيات الإجتماعية الملحة، وإكراهات الإمكانات المالية، فإن مضاعفة الجهود للإرتقاء بالإقتصاد الوطني إلى عتبة أعلى من التحديث والإنفتاح والتنافسية، والنمو القوي والمستدام، يظل من أهم الرهانات التنموية التي يتعين كسبها للإرتقاء بالمغرب إلى مصاف الدول المتقدمة. وهو ما يقتضي إعتماد حكامة تنموية متناسقة، كفيلة بالتفعيل الأمثل للمخططات القطاعية، ومواصلة الأوراش الهيكلية، وذلك في إطار الحفاظ على التوازنات الكبرى،

ليس الماكرو-إقتصادية والمالية فقط، التي أصبحت مبدأ دستوريا، وإنما أيضا على التوازنات الإجتماعية، بإعتبارها جوهر تقدم المجتمع وإستقراره وتماسكه.

حضرات السيدات والسادة البرلمانيين،

إن إستحضارنا لبعض التحديات السياسية والتنموية الكبرى، ليس هدفه تقديم إجابات جاهزة لرفعها.

بل إن إيجاد الحلول الناجعة لها رهين في هذه المرحلة الإنتخابية بتحمل الأحزاب الوطنية الجادة لمسؤوليتها السياسية في تقديم مشاريع مجتمعية واضحة ومتمايزة وبلورتها في برامج مضبوطة وناجعة وواقعية، تضع في صلبها الإنتظارات الحقيقية للأجيال الحاضرة والصاعدة ليتاح للمواطن الإختيار الحر للنخب المؤهلة للنهوض بها.

وعلى ضوء نتائج الإنتخابات النيابية القادمة، فإن رفع هذه التحديات في العهد الدستوري الجديد، مسؤولية الحكومة والبرلمان بالأساس بما لهما من صلاحيات تشريعية وتنفيذية كاملة.

ومن هنا، فإن الحكومة المنبثقة عن أغلبية مجلس النواب المقبل مسؤولة عن وضع وتنفيذ برنامج طموح ومضبوط في أسبقياته وأهدافه ووسائل تمويله، وآليات تفعيله وتقويمه.

ومن جهتها، فإن المعارضة البرلمانية مطالبة بالقيام بدورها البناء في المراقبة والمساءلة.

كما أن كسب هذه التحديات وغيرها من الرهانات الكبرى لمغرب اليوم والغد، يتطلب تضافر جهود كل المؤسسات والقوى الحية للأمة. فبلادنا ستظل في حاجة إلى طاقات جميع أبنائها، داخل الوطن وخارجه، للمساهمة البناءة في توطيد مغرب الوحدة والديمقراطية والكرامة، والتقدم والتضامن. وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

«ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا». صدق الله العظيم.

فهرس

سنة 1999 5

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه إلى المسؤولين عن الجهات والولايات والعمالات والأقاليم من رجال الإدارة وممثلي المواطنين: (الدار البيضاء، 12 أكتوبر 1999). 7
- الكلمة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة إفتتاح أشغال المجلس الأعلى للقضاء: (الرباط، 15 دجنبر 1999). 13
- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى الوزير الأول حول المخطط الخماسي: (الرباط، 16 دجنبر 1999). 18

سنة 2000 27

- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المجلس الوطني لإعادة تأهيل المدينة التاريخية لطنجة: (طنجة، 08 أبريل 2000). 29
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة إفتتاح أشغال المجلس الأعلى للإنعاش الوطني والتخطيط: (طنجة، 04 ماي 2000). 35
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس خلال مأدبة الغداء التي أقامتها السيدة أولبرايت على شرف جلالته: (واشنطن، 20 يونيو 2000). 42
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد : (الرباط، 30 يوليوز 2000). 46
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لإنطلاق المسيرة الخضراء: (الرباط، 06 نونبر 2000). 72
- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى المشاركين في أشغال الدورة الثانية للمكتب الدائم لإتحاد المحامين العرب: (الدار البيضاء، 20 نونبر 2000). 79
- الكلمة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة إستقبال جلالته لأعضاء المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان وأعضاء هيأة التحكيم المستقلة للتعويض عن ضحايا الإختطاف والإعتقال التعسفي وذكرى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: (الرباط، 09 دجنبر 2000). 83

سنة 2001 85

- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى اللجنة الوطنية المكلفة بالتحضير للدورة الإستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل: (05 يناير 2001). 87
- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى المشاركين في المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين للفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان: (08 يناير 2001). 91
- الرسالة الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى المشاركين في الدورة السابعة للجمعية العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة: (الرباط، 24 أبريل 2001). 96
- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة تنصيب اللجنة الإستشارية الخاصة بمدونة الأحوال الشخصية: (فاس، 27 أبريل 2001). 101
- الحديث الصحفي الذي خص به صاحب الجلالة الملك محمد السادس جريدة «الشرق الأوسط»: (الرباط، 24 يوليوز 2001). 105

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد: (طنجة، 30 يوليوز 2001). 106
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى ال48 لثورة الملك والشعب: (20 غشت 2001). 127
- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى المشاركين في الملتقى الثاني للأجهزة المكلفة بتقنين الإتصالات بكل من إفريقيا والعالم العربي: (17 شتنبر 2001). 135
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى للسنة التشريعية الخامسة للبرلمان: (الرباط، 10 أكتوبر 2001). 139
- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان: (الرباط، 09 دجنبر 2001). 145

سنة 2002 149

- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى الوزير الأول في موضوع التدبير اللامتمركز للإستثمار: (الدار البيضاء، 09 يناير 2002) 151
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الإعلان عن الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى الوزير الأول في موضوع التدبير اللا متمركز للإستثمار: (الدار البيضاء، 09 يناير 2002). 162
- الكلمة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة ترؤسه إفتتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء: (الرباط، فاتح مارس 2002). 166
- الحديث الصحفي الذي خص به صاحب الجلالة الملك محمد السادس أربع مطبوعات إعلامية لبنانية عشية إنعقاد القمة العربية ببيروت: (بيروت، 21 مارس 2002). 171
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيدالعرش المجيد: (30 يوليوز 2002). 175
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى ال49 لثورة الملك والشعب: (20 غشت 2002). 192
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة إفتتاح السنة الأولى من الولاية التشريعية السابعة للبرلمان: (الرباط، 11 أكتوبر 2002). 197
- الكلمة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة تعيين الحكومة: (07 نونبر 2002). 202
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة تعيين وتنصيب الأعضاء الجدد في المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان ووالي ديوان المظالم: (الرباط، 10 دجنبر 2002). 204

سنة 2003 209

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة إفتتاح السنة القضائية: (أكادير، 29 يناير 2003). 211
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس إثر الإعتداءات الإرهابية التي ضربت مدينة الدار البيضاء: (الدار البيضاء، 29 ماي 2003). 215
- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى المشاركات في القمة العالمية ال13 للنساء بمراكش: (مراكش، 28 يونيو 2003). 219
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد: (30 يوليوز 2003). 224
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى ال50 لثورة الملك والشعب: (الرباط، 20 غشت 2003). 240
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى من السنة الثانية من الولاية التشريعية السابعة: (الرباط، 10 أكتوبر 2003). 246
- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى وزير العدل بإيجاد مقرات لائقة لقضاء الأسرة والعناية بتكوين أطر مؤهلة لممارسة السلطة الموكولة إليها في هذا الشأن: (الرباط، 12 أكتوبر 2003). 256

سنة 2004 259

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة تنصيب هيأة الإنصاف والمصالحة: (أكادير، 07 يناير 2004). 261
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة إستقبال جلالته لرئيسي مجلسي البرلمان وتسليمهما لجلالته قانون مدونة الأسرة بعد المصادقة عليه بالإجماع: (الرباط، 03 فبراير 2004). 265
- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى أسرة القضاء بمناسبة إفتتاح الدورة الجديدة للمجلس الأعلى للقضاء: (الرباط، 12 ابريل 2004). 267
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجه إلى المشاركين في المؤتمر الخامس والثلاثين لغرفة التجارة الدولية: (مراكش، 06 يونيو 2004). 271
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد: (الرباط، 30 يوليوز 2004). 275
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة إفتتاح السنة الأولى من الدورة التشريعية الثالثة: (الرباط، 08 أكتوبر 2004). 288

سنة 2005 293

- الحديث الصحفي الذي أدلى به صاحب الجلالة الملك محمد السادس لصحيفة «إيل بايس» الإسبانية: (الرباط، 16 يناير 2005). 295
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد: (طنجة، 30 يوليوز 2005). 297
- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى المؤتمر 49 للإتحاد الدولي للمحامين: (فاس، 31 غشت 2005). 310
- الحديث الصحفي الذي خص به صاحب الجلالة الملك محمد السادس صحيفة «نيهو زكيزايي شيمبون» اليابانية: (طوكيو، 25 نونبر 2005). 319
- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة للمشاركين في أشغال ملتقى «تكاملات الإستثمار»: (الصخيرات، فاتح دجنبر 2005). 321

سنة 2006 325

- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى المشاركين في الدورة الرابعة لملتقى تكاملات الإستثمار: (الصخيرات، 07 دجنبر 2006). 327

سنة 2007 333

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد : (طنجة، 30 يوليوز 2007). 335
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى ال 54 لثورة الملك والشعب: (تطوان، 20 غشت 2007). 348
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الأولى: (الرباط، 12 أكتوبر 2007). 355
- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى المشاركين في الندوة الدولية حول «مستقبل العدالة في القرن 21» المنظمة من طرف المجلس الأعلى بمناسبة الذكرى الخمسينية لتأسيسه: (الرباط، 21 نونبر 2007). 362

سنة 2008 369

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد: (30 يوليوز 2008). 371
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى ال55 لثورة الملك والشعب: (تطوان، 20 غشت 2008). 382
- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الإحتفال بالذكرى ال60 للإعلان العالمي لحقوق الإنسان: (الرباط، 10 دجنبر 2008). 387

سنة 2009 395

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد: (طنجة، 30 يوليوز 2009). 397
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى ال56 لثورة الملك والشعب: (تطوان، 20 غشت 2009). 410
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة إفتتاح الدورة الخريفية للبرلمان: (الرباط، 09 أكتوبر 2009). 419
- الرسالة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الموجهة إلى المشاركين في أشغال المؤتمر العالمي الثاني للسياسة: (مراكش، 31 أكتوبر 2009). 421

سنة 2010 429

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد: (تطوان، 30 يوليوز 2010). 431
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة من الولاية التشريعية الثامنة: (الرباط، 08 أكتوبر 2010). 442

سنة 2011 447

- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة حفل تنصيب اللجنة الإستشارية لمراجعة الدستور: (الرباط، 09 مارس 2011). 449
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الإعلان عن مشروع الدستور: (الرباط، 17 يونيو 2011). 456
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد العرش المجيد: (30 يوليوز 2011). 468
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى ال58 لثورة الملك والشعب: (20 غشت 2011). 478
- خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة إفتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة من الولاية التشريعية الثامنة: (الرباط، 14 أكتوبر 2011). 483

فهرسة استدلالية

الموضوع	الصفحة
استقلال القضاء	14-16-37-108-109-164-165-166-167-168-211-214-266-267-268-269-277-307-310-317-342-349-351-352-357-362-366-367-374-375-385-411-412-444-452-458-464-465-474
التفتيش الدوري والخاص	413-465
الاجتهاد القضائي	13-103-165-171-214-252-253-364-365-367
الإصلاح الجوهري والعميق للقضاء	393-415-420-424
الإصلاح الشامل والعميق للقضاء	358-375-405-410
إصلاح القضاء	11-113-136-140-142-163-166-167-176-211-269-307-320-342-410-438
إعادة الاعتبار للعدالة	176
إعادة الاعتبار للقضاء	164
الإعلام والقضاء	267-302-349
أسرة العدل/أسرة القضاء	79-83-163-213-267-269-362-364-365-366-367-413-414
أقسام قضاء الأسرة	256-257
الأمن القانوني والقضائي	60-211-342-351-366-374
تأهيل العدالة	176-213
تأهيل العدل	211
تأهيل العمل القضائي	313
تأهيل الفاعلين في الحقل القضائي	314-363
تأهيل القضاء	163-164-171-214
تأهيل الهياكل القضائية والإدارية	342-412-413
تأهيل جهاز العدل	211
تأهيل الموارد البشرية	142-176-342-412-413
تبسيط المساطر القضائية	43-77-212-250-322-414
تحديث الإدارة القضائية	37-160- 212
تحديث العدل/تحديث العدالة	160-176-211-212-358
تحديث القضاء	14-15-166-212-277-342-367-374-375

تحديث المنظومة القانونية	413-412-342-331-315-314-313
تحسين ظروف العمل بالمحاكم	164
تخليق القضاء	414-412-374-342-211-165
تسريع وثيرة القضايا	414-256-254-251-142-133-114
تسهيل الولوج إلى المحاكم	414-81
تشجيع الاستثمار	-322-313-312-307-272-270-212-211-176-169-164-161-114-113-10 375-366-342
التعاون القضائي الدولي	365-166
التقنيات الحديثة للمعرفة والاتصال	304-83-82
تكوين القضاة	311-254-214-213-212-166-164-15-14
تكوين الموارد البشرية	413-311-257-166
التنظيم القضائي	413
تنفيذ الأحكام	414-256-254-164-142
تعزيز الوسائل البشرية المرصودة لقطاع العدل	342-266-176-15
توفير الوسائل المادية المرصودة لقطاع العدل	342-266-176
الجنسية المغربية	316-301
جودة الأحكام	414
الحماية القانونية للطفل	266-253-251-212-87
الحماية القانونية للمتقاضين/الحماية القضائية	166-145-82
الخريطة القضائية	413
ديوان المظالم	316-207-205-176-146-145
سلطة القضاء	385-351-311-307-302
السلطة القضائية	474-465-459-444-411-352-313-77
السياسة الجنائية	413-315
صندوق التكافل العائلي	254-212
فصل السلط	486-465-458-452-393-366-363-359-352-310-108
قاضي الأسرة	212

قاضي تنفيذ العقوبة	214
قانون الأحوال الشخصية المغربية العبرية	253
القانون الأساسي لكتاب الضبط	413-213
قانون الجزاءات	315
القانون الجنائي	413
قانون السجون	214-164
قانون المسطرة الجنائية	413-315-214-113
القضاء الفردي	164
قضاء القرب	413
قضاء أسري عادل	256-254
القضاء الجنائي	164
قضاء عادل	410-357-234
القضاء في خدمة المواطن	445
قضاء متخصص في الجرائم المالية	213
لامركز الإدارة القضائية	420-413
المجالس الجهوية للحسابات	466-99-98-15
المجلس الأعلى	466-366-365-364-363-362
المجلس الأعلى للأمن	467
المجلس الأعلى للحسابات	466-99-98
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	474-465-459
المجلس الأعلى للقضاء	465-414-412-269-268-267-165-163-15-13
المجلس الدستوري	465-452
مجلس الدولة	15
المحاكم الإدارية ومحاكم الاستئناف الإدارية	164-145-15
المحاكم التجارية	164-15-11
محاكم خاصة بالأسرة	171
المحاكم المالية	99
المحاكم المتخصصة	14

المحاكمة العادلة	461-413-315-212-81
المحكمة الدستورية	474-465-464-459
محكمة العدل الخاصة	212
المحكمة العليا	463-268-113-52
محكمة النقض	465
مدونة الأحوال الشخصية	256-249-243-176-171-170-103-102-101
مدونة الأسرة	388-320-301-277-266-265-256-254-253-252-249-243-234-212
مراقبة الانتخابات	486-484-352-349-193-140
المراقبة القضائية	466-352-349-316-289-251-114-109-99-98-77
المراكز الجهوية للاستثمار	332-178-169-156-155-153-142
المرأة القاضية	412-330-207-133
المعهد الوطني للقضاء	14
المغاربة المقيمون بالخارج	250-133
المهن القانونية والقضائية	413-341-313-312-213-164-83-82-81-80-79
المؤسسات السجنية	413-214
المؤسسة المحمدية للأعمال الاجتماعية لقضاة وموظفي العدل	413-269-213
النجاعة القضائية	414-412-375-307-266-141
النظام الأساسي للقضاة	413
نزاهة الأحكام	445
نزاهة العدالة	367-366-352-312-307-167-142-81
نزاهة القضاء	444-412-375-367-367-342-307-268-267-213-211-142-113-102-60
نزاهة القضاة	412-366-352-342-269-165-16-14
نشر الأحكام	364
الوداية الحسنية للقضاة	269-167-166
وداية موظفي العدل	213
الوسائل البديلة لحل المنازعات	413-314-272-251-212-119-160
الوضعية المادية للأعوان القضائيين	213
الوضعية المادية للقضاة	413-213
الوضعية المادية لموظفي العدل	413